

سلسلة الأعمال الكاملة
للإمام الحسن اليوسي في الفكر الإسلامي
③

البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه

للإمام الفقيه الأصولي النظار
أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي
المتوفى سنة 1102 هـ

الجزء الثالث



تقديم وفهرسة وتحقيق: حميد حماني اليوسي

دكتور الدولة في العلوم الإسلامية والحديث

مجاز في العلوم القانونية

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثاني عين الشق

1424 هـ / 2003 م

الإهداء

لما كان الإحسان يشكر والصنائع تذكر، فإنه يطيب لي أن أقدم هذا
العمل هدية بين يدي لمن طوقوا عنقي بجميلهم،
فصرت بذلك أسير إحسانهم وهم:
جدنا الأكبر الإمام الحسن اليوسي برورا بوصيته
لأولاده وأحفاده بالعناية بترائه الأثيل.
والذي رحمه الله، ووالدتي أطال الله عمرها، اللذان بهما
-بعد فضل الله سبحانه- انتظم أمري تربية وتوجيها وتعلima.
أم عماد الدين وسلمي -أصلحهما الله وأمتع بهما-
على ما أسهمت به من جهد موصول في طبع
وإخراج هذا الكتاب وغيره من كتب السلسلة.
الأستاذ الأصيل السيد حسن مهليل اليوسي أعطاه الله
من خير الدنيا والآخرة ما هو قاصد،
وزاده من فضله كل توفيق وعافية إنه الكريم الماجد.

حميد حماني

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

البقرة: 269.

﴿... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

الحشر: 7.

الكتاب الأول: {القرآن الكريم}

"الكتاب الأول": من الكتب السبعة المشار إليها في الخطبة "في" تعريف "الكتاب" وبيان ما هو منه، وما ليس منه وما يمكن أن يقع¹ <فيه>² مما لا يראُ ظاهراً، ونحو ذلك.

"و" في "مباحث الأقوال" الواقعة فيه من أمر ونهي، وعام، وخاص، ومجمل، ومبين، ومطلق، ومقيّد، وناسخ ومنسوخ، وما يلحق³ بذلك من منطوق، ومفهوم، ومشترك، وحقيقة، ومجاز، وغير ذلك.

{تعريف الكتاب}

"الكتاب" هو "القرآن"⁴، "والمعني به"⁵ أي بالقرآن أو بالكتاب "هنا" أي في

أصول الفقه هو "اللفظ المنزّل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه المتعبّد بتلاوته"⁶.

¹ - وردت في نسخة ب: يوقع.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة أ: يلتحق.

⁴ - هذا الإطلاق هو المختار عند فحول العلماء بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ لَفْظًا مِنْ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ [الاحقاف: 29-30]، والمسموع واحد. انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 190. نهاية السؤل/1: 163.

⁵ - وردت في نسخة ب: والمعنوي به.

⁶ - انظر في تعريف القرآن الكريم: المستصفى/1: 101، الإحكام/1: 228، شرح العضد على ابن الحاجب/2: 18 وحاشية البناي على شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 119.

فَ"الْلَفْظُ" جِنْسٌ وَعَلِمٌ مِنْ تَصْدِيرٍ¹ الْحَدِّ بِهِ، أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ الْكَلَامُ الْمَتْلُو
دُونَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي أَصُولِ الدِّينِ.

و"الْمُنْزَلُ" فَصْلٌ خَرَجَ بِهِ كَلَامُ النَّاسِ مَثَلًا وَالْأَحَادِيثُ غَيْرُ الْقُدْسِيَّةِ.

و"عَلَى مُحَمَّدٍ" فَصْلٌ خَرَجَ بِهِ سَائِرُ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُنْزَلَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ،
وَلِهَذَا عَبَّرَ بِمُحَمَّدٍ الْعَلَمِ الْخَاصِ دُونَ النَّبِيِّ أَوْ الرَّسُولِ لِيَنْزَاحَ كُلُّ إِيْهَامٍ، فَإِنَّ الْحُدُودَ
يُطْلَبُ فِيهَا الْبَيَانُ.

و"لِلْإِعْجَازِ" فَصْلٌ خَرَجَ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةِ، وَهُوَ مَا يَرْوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ
رَبِّهِ مِمَّا لَمْ يُتَّحَدَّ بِهِ نَحْوُ: (أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي... إلخ)².

[وَقَوْلُهُ]³ "بِسُورَةٍ مِنْهُ" ذَكَرَهُ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ، وَهُوَ أَنَّهُ وَقَعَ التَّحْدِي بِسُورَةٍ مِنْهُ
وَلَوْ أَقْصَرَ سُورَةٌ كَالْكَوْثَرِ، وَلَوْ حَذَفَ هَذَا الْقَيْدَ وَاکْتَفَى بِالْإِعْجَازِ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لَكَفَى.

و"الْمُتَعَبَّدُ" بِالرَّفْعِ، فَصْلٌ خَرَجَ بِهِ مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ⁴ نَحْوُ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ

إِذَا زَنِيَا فَاَرْجَمُوهُمَا... إِلَى آخِرِهِ»، / وَنَحْوُ: «بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنَّ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرْضِي عَنَّا
وَأَرْضَانَا».

¹ - وردت في نسخة ب: تصديق.

² - أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾. ومسلم في
كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله تعالى.

³ - ساقط من نسخة أ.

⁴ - يستوي في ذلك بقاء حكمها من عدمه، لأنها بعد النسخ سقط التعبد بتلاوتها، وبذلك فهي لا
تعطى حكم القرآن. انظر شرح الكوكب المنير/2: 8.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ}

الأَوَّلُ: هَذَا أَوَّلُ مَبَاحِثِ <الْأَدِلَّةِ>¹ الشَّرْعِيَّةِ وَهِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَالاسْتِصْحَابُ، وَنَحْوُهُ كَمَا مَرَّ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْكِتَابِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، لِأَنَّ السُّنَّةَ مُبَيَّنَةً لِلْكِتَابِ، وَلَمْ تُثَبِّتْ إِلَّا بِثَبُوتِهِ، وَالْإِجْمَاعُ فَرَعٌ عَنْهُمَا إِذْ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا عَلَى مَا ثَبَتَ بِهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ، أَوْ مَا قِيسَ عَلَيْهِ، وَالْقِيَاسُ كَذَلِكَ يَرْجِعُ أَصْلُهُ إِلَيْهِمَا، وَكَذَا سَائِرُ الْأَدِلَّةِ لَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِهَا² عَلَيْهِمَا أَوْ افْتِقَارِهَا إِلَيْهِمَا.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ³ فِي الْمُسْتَصْفَى: «أَنَا إِذَا حَقَّقْنَا النَّظَرَ صَحَّ أَنْ نَقُولَ <أَصْلُ>⁴ الْأَحْكَامِ وَاحِدٌ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ بِحُكْمٍ وَلَا مُلْزَمٍ⁵، بَلْ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا، فَالْحُكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى وَخُذْهُ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى ظُهُورِ الْحُكْمِ فِي حَقِّقْنَا فَلَا يَظْهَرُ إِلَّا بِقَوْلِ الرَّسُولِ <عَلَيْهِ السَّلَامُ>⁶، لِأَنَّا لَا نَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ جِبْرِيلَ، فَالْكِتَابُ يَظْهَرُ لَنَا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، فَإِذَا اعْتَبَرْنَا

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: ابتنائها.

³ - محمد بن محمد الطوسي أبو حامد الغزالي (505/455هـ)، حجة الإسلام، فيلسوف متصوف. من كتبه العديدة: "المستصفى من علم الأصول"، "إحياء علوم الدين"، "الاقتصاد في الاعتقاد"، "المنقذ من الضلال"، "فضائح الباطنية" وغيرها. وفيات الأعيان/4: 216. الأعلام/7: 247-248.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: تلزمه.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

المُظْهِرُ لِلْأَحْكَامِ فَهُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ فَقَطْ، وَإِنْ اُعْتَبِرْنَا الْمُتْلِزِمَ¹ فَهُوَ وَاحِدٌ وَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى².

الثَّانِي: الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ لِلْعَهْدِ لِتَقْدُّمِهِ فِي سَبْعَةِ كُتُبٍ، وَلِذَا تَكَرَّرَتْ هُنَاكَ لِعَدَمِ مُوجِبِ التَّعْرِيفِ، وَعُرِّفَتْ³ بَعْدَ ذَلِكَ. وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْكِتَابِ الْمَحْدُودِ إِمَّا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ أَيْضًا، وَإِمَّا فِي حُكْمِ الزَّائِدَةِ، وَأَنَّ الْكِتَابَ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ عَلَى مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ، وَهُوَ الْمَقَابِلُ⁴ لِلسَّنَةِ حَيْثُ قِيلَ مَثَلًا: «يَدُلُّ عَلَى كَذَا الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ» وَهُوَ الْقُرْآنُ أَيْضًا، وَلِذَا بَيَّنَّهُ <بِهِ>⁵ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ تَفْسِيرٌ لَفْظِي، كَمَا نَقُولُ: الْإِنْسَانُ هُوَ «الْبَشَرُ» وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ هُوَ «الْفَرَاذِي».

الثَّلَاثُ: لَفْظُ الْقُرْآنِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى <الْقَدِيمِ>⁶ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَبَيْنَ اللَّفْظِ الْمُنْزَلِ الَّذِي هُوَ دَالٌّ عَلَيْهِ، وَكَذَا كَلَامُ اللَّهِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَعْنِيِّينَ كَمَا بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ⁷، وَالْمُرَادُ هُنَا الثَّانِي وَعَلَيْهِ أُطْلِقَ الْكِتَابُ هُنَا، وَعَادَةُ الْأَصُولِيِّينَ أَنْ يَتَعَرَّضُوا هَاهُنَا لِحَقِيقَتِهِ⁸ بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّهُ نِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ خَبَرِيَّةٍ أَوْ

¹ - وردت في نسخة أ: الملزوم.

² - نص منقول بتصريف من المستصفى/1: 100.

³ - وردت في نسخة ب: وعقب.

⁴ - وردت في نسخة ب: مقابل.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - وردت في نسخة ب: الكتاب. انظر مبحث صفة الكلام في حاشية اليوسي على شرح كبرى السنوسي، مخطوط الخزانة الملكية رقم: 263 ص: 241. وانظر أيضا تقرير كلام الله في الأزل هل يسمى خطاها وهل يتنوع في الجزء الثاني من كتاب البدور اللوامع: 34 وما بعدها.

⁸ - وردت في نسخة ب: لحقيقته.

إنشائية قائمة بذات المتكلم، وأنَّ <ذلك>¹ المعنى غير العلم والإرادة، وأنه يتعلّق بأقسام الحكم العقلي، وكلُّ ذلك من وظيفة المتكلم كما نبّه² عليه الغزالي رحمه الله تعالى. وسنشير إلى شيء منه في مبحث الأمر مع أنه سيأتي في آخر الكتاب مستوفى فلا حاجة إلى التعرّض له³ هنا.

الرابع: سيأتي أن الدليل إمّا عقلي محض، وإمّا⁴ نقلي محض، أو مركّب منهما، وهذه الأدلة الشرعية مشتملة على الأمرين في الجملة، وسندكرّ كلاً في محله مفصلاً إن شاء الله تعالى.

{أوجه ذكر المصنّف لمباحث الأقوال في الكتاب دون السنة}

الخامس: ذكر المصنّف لمباحث الأقوال في الكتاب وحذفها من السنة مع اشتراك الكتابين فيها، وذلك لأوجه:

أحدها، أنها في الكتاب أصل لها في السنة، لأنَّ الأول أصل الثاني كما مرّ، فكان ذكر الأصل / أولى. 253

ثانيها، أنها في الكتاب أكثر لأنه كلّ قول، والسنة أقوال وأفعال وتقارير.

ثالثها، أنه لا محيد عن ذكرها في الكتاب، فلو ذكرت في السنة أيضاً كان تكراراً إذ الفرض واحد.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - قارن بما ورد في المستصفى/1: 101.

³ - وردت في نسخة ب: إليه.

⁴ - وردت في نسخة ب: أو.

رابعها: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّانُ¹ فِي التَّصَانِيفِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَبْحَثَ يُسْتَوْفَى أَوَّلَ مَا يُذَكَّرُ، ثُمَّ يُحَالُ² عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ. وَعَادَةً كَثِيرٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَبَادِي وَالْخَطَبِ سَهْلًا.

{مَبَاحِثٌ فِي تَعْرِيفِ الْكِتَابِ يَحْسُنُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا}

السَّادِسُ: فِي تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ الْكِتَابِ مَبَاحِثٌ لَا بَأْسَ بِالتَّنْبِيهِ عَلَيْهَا.

الأَوَّلُ، قَوْلُهُ "الْلَفْظُ" إِنْ أَرَادَ بِهِ الْوَاحِدَ لَمْ يَصِحْ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْمُرَادَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ لَا جُزْءٌ مِنْهُ.

الثَّانِي، أَنَّ قَوْلَهُ³ "يَسُورَةٌ مِنْهُ" لَا يَصِحُّ، إِذِ السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ لَا مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ مِنْهُ، وَإِنْ أَرَادَ الْكُلَّ لَزِمَهُ إِمَّا التَّعْرِيفُ بِالْأَفْرَادِ أَوْ بِالْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ <هُوَ>⁴ مَجْمُوعٌ، وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ مَعَ لُزُومِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ⁵ كُلَّ لَفْظٍ قُرْآنٍ <وَلَا يَصِحُّ>⁶، وَإِنْ أَرَادَ الْجِنْسَ الصَّادِقَ بِالْبَعْضِ وَالْكُلَّ لَزِمَهُ أَنَّ الْجِنْسَ الْمُسَدَّرَ بِهِ التَّعْرِيفُ إِنَّمَا يُرَادُ <بِهِ>⁷ حَقِيقَتُهُ⁸ إِذْ هِيَ الْمَحْدُودُ بِهَا، وَالْحَقِيقَةُ صَادِقَةٌ عَلَى الْفَرْدِ الْوَاحِدِ وَجَمِيعٍ مَا يَعْرِضُ

¹ - وردت في نسخة أ: الشائع.

² - وردت في نسخة ب: يحيلونه.

³ - وردت في نسخة ب: القول.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: أن.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - وردت في نسخة ب: حقيقة.

لِلْمُعَرَّفِ مِنَ اللَّوَاظِمِ وَالْأَحْكَامِ عَارِضٍ لِلْمُفْرَدِ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ هَاهُنَا كَمَا قُلْنَا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُرَادَ الْقُرْآنَ بِرُمْتِهِ لَا لَفْظَ مِنْهُ، وَالْأَحْكَامُ تَابِعَةٌ لِذَلِكَ، تَأْمَلْ.

وَالْأَقْرَبُ فِي الْجَوَابِ التَّزَامُ الثَّلَاثُ، وَيُمْنَعُ كَوْنُ الْأَحْكَامِ كُلِّهَا لِلْمَجْمُوعِ بَلْ مِنْهَا وَمِنْهَا، أَوْ التَّزَامُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَجْمُوعُ، وَيُدَّعَى أَنَّ لَهُ حَقِيقَةَ اعْتِبَارِيَّةً، أَوْ يَكُونُ هَذَا مِنْ لَفْظِ التَّعْرِيفَاتِ اللَّفْظِيَّةِ.

الثَّانِي، أَنَّ قَوْلَهُ "الْمَنْزَلُ" هُوَ قَيْدٌ لِلْفَظِ، فَإِنْ أُرِيدَ الْإِنْزَالُ حَقِيقَةً¹ لَمْ يَنْتَصِفْ بِهِ اللَّفْظُ لَا ذَاتِيًّا وَلَا عَرْضِيًّا، لِأَنَّ اللَّفْظَ عَرْضُ وَالتَّزَوُّلُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْإِسْمَاعُ فَلَيْسَ هُوَ مَعْنَى الْإِنْزَالِ وَضَعًا، فَعَلَى كَيْلِ التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ الْمَجَازُ فِي التَّعْرِيفِ².

وَيُجَابُ بِأَنَّ شَهْرَةَ الْمَجَازِ تُسَوِّغُ أَخْذَهُ فِيهِ، ثُمَّ [إِنَّ]³ هَذَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ لَفْظُهُ إِمَّا نَقْلًا مِنَ اللَّوْحِ عَلَى يَدِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَوْ خُلِقَ عَلَى لِسَانِ جِبْرِيلَ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ الْمَدْلُولُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي نَزَلَ وَخُلِقَتِ الْعِبَارَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَالتَّعْرِيفُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَارْتِكَابِ تَجَوُّزِ.

[الثَّلَاثُ]⁴، قَوْلُهُ "لِلْإِعْجَازِ" يَرِدُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَسْئَلُهُ:

¹ - وردت في نسخة ب: بالإنزال حقيقته.

² - وردت في نسخة أ: التعريفات.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

الأول، أَنَّهُ مَجَازٌ فَإِنَّ الْعَجْزَ تَعَدُّرٌ مُحَاوَلَةٌ مَا يُمَكِّنُ مُحَاوَلَتَهُ¹، أَوْ صِفَةٌ يَتَعَدَّرُ مَعَهَا ذَلِكَ، وَأُطْلِقَ هُنَا مَجَازاً عَنْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْمُعْجِزَةَ تَخْرُجُ كَثِيرًا عَنْ² طَوْقِ الْبَشَرِ، ثُمَّ اسْتِعْمَالَ الْإِعْجَازِ لِإِظْهَارِ الْعَجْزِ، أَيْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ فَهُوَ مَجَازٌ عَلَى مَجَازٍ، إِذِ الْإِعْجَازُ حَقِيقَةٌ فَعَلَ الْعَجْزُ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ.

وَالْجَوَابُ: مَا مَرَّ مِنْ شَيْعٍ هَذَا الْمَجَازِ.

الثَّانِي، أَنَّ الْفِعْلَ كَالْإِعْجَازِ مِنَ الْإِضَافِيَّاتِ، وَهِيَ لَا تَتَعَقَّلُ³ إِلَّا بِذِكْرِ إِضَافَتِهَا، 254 فَلَوْ قُلْتَ مَثَلًا: «ضَرَبْتُ» أَوْ «أَكْرَمْتُ»، وَلَمْ تَذْكُرْ / مَضْرُوباً وَلَا مُكْرَماً⁴، أَوْ «أَخْرَجْتُ» وَلَمْ تَذْكُرْ مُخْرِجاً وَلَا مُخْرَجاً مِنْهُ، لَمْ يُفْهَمْ، وَكَذَا «أَعْجَزْتُ» لَا يُفْهَمْ إِلَّا بِذِكْرِ الْمُعْجِزِ⁵ وَالْمُعْجِزَ عَنْهُ، فَلَا يَبْدَأُ أَنْ يُقَالَ لِإِعْجَازِ الْخَلْقِ عَنِ الْمَعَارِضَةِ مَثَلًا.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْحُدُودَ تُصَانُ عَنِ الْإِجْمَالِ وَكُلُّ إِشْكَالٍ، [لَا يُقَالُ]⁶ الْفِعْلُ قَدْ يُنْزَلُ مَنْزِلَةً اللَّازِمِ فَيُفِيدُ⁷ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُتَرَقَّبُ لَهُ مُتَعَلِّقٌ فَلْيَكُنْ هَذَا مِنْهُ، لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي الْأَفْعَالِ الْمَعْلُومِ مَعْنَاهَا، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ، وَيَضْرَبُ وَيَقْتُلُ، وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، لَا فِي نَحْوِ الْإِعْجَازِ مِمَّا تَكْثُرُ مُتَعَلِّقَاتُهُ وَلَا يُدْرَى مَا الْمُرَادُ مِنْهَا.

¹ - وردت في نسخة ب: تحاوله.

² - وردت في نسخة ب: من.

³ - وردت في نسخة ب: تنتقل.

⁴ - وردت في نسخة أ: مكروما.

⁵ - وردت في نسخة ب: العجز.

⁶ - ساقط من نسخة أ.

⁷ - وردت في نسخة أ: ليفسد.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَعْمُودٌ فِي عُرْفِ الْمُتَشَرِّعَةِ، فَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا مَعْرُوفٌ.

الثَّالِثُ، أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا نَزَلَ لِلْإِعْجَازِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ لِلْإِعْتِبَارِ وَأَخَذَ الْأَحْكَامَ وَالْحِكَمَ.

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ¹، أَنَّ الْإِعْجَازَ هُوَ خَاصَّتُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ فِي سَائِرِ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ. الثَّانِي، أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِيهِ حَصْرٌ، وَالنُّزُولُ لِلْإِعْجَازِ مَوْجُودٌ وَلَيْسَ يَنْفِي غَيْرَهُ.

نَعَمْ، يَرِدُ الْبَحْثُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ² <مِنْ³ أَنَّ الْإِعْجَازَ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ الْإِنْزَالِ، وَإِنَّمَا نَزَلَ الْقُرْآنُ لِلتَّدْبِيرِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالْإِعْجَازُ عَارِضٌ تَابِعٌ لَهُ.

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ يَكُونُ اللَّامُ لِلْغَايَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ هِيَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى مَجَازٌ كَمَا عُرِفَ فِي الْإِسْتِعَارَةِ التَّبْعِيَّةِ، وَالْفَرَضُ أَنَّ لَا قَرِينَةَ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ عِنْدِي ضَعِيفٌ غَايَةً، فَإِنَّ النَّاسَ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ رَسُولٍ يُؤَيَّدُ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ بِجَنْسٍ مَا غَلَبَ فِي زَمَانِهِ، فَأَيَّدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ [مَثَلًا]⁵ بِقَلْبِ الْعَصَا حَيَّةً، وَالْيَدَ بَيَاضًا لِغَلَبَةِ السَّحَرِ فِي زَمَانِهِ، وَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ مِنْ غَيْرِ

¹ - وردت في نسخة ب: أحدهما.

² - فارن بما ورد في التشفيف/1: 307.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: أنزل.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

مُعَانَاةُ لُغَلْبَةِ الطَّبِّ فِي زَمَنِهِ، وَكَذَا أُيِّدَ نَبِيَّنَا <مُحَمَّدٌ>¹ ﷺ بِالْكَلَامِ الْبَلِيغِ لُغَلْبَةِ
الْبَلَاغَةِ فِي زَمَنِهِ. وَكَمَا أَنَّ قَلْبَ الْعَصَا [حَيَّةً]² مَقْصُودٌ لِلْإِعْجَازِ فَكَذَا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ.

نَعَمْ، يَزِيدُ الْقُرْآنُ بَأَنَّهُ مُعْجِزَةٌ وَحُكْمٌ وَحِكْمَةٌ وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا³، وَبِهَذَا كَانَتْ
لَهُ الْمَرْيَةُ الْعُظْمَى وَالْمَكَائِنَةُ الْقُصُوى، وَفِي الْحَدِيثِ: (مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَ <قَدْ>⁴ أُوتِيَ مَا
مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَهُ وَحْيًا يُتْلَى، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ
تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)⁵ أَوْ كَمَا قَالَ ﷺ، فَلَا خَفَاءَ أَنَّ مُعْجِزَتَهُ الْخَاصَّةَ هِيَ الْقُرْآنُ.

الرَّابِعُ، أَنَّ الْغَزَالِي وَالْآمِدِي⁶ كَرِهُوا التَّعْرِيفَ بِالْإِعْجَازِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُعْجِزَ
أَعَمُّ مِنَ الْقُرْآنِ⁷.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة أ: بينهما.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب: كيف نزل الوحي وأول ما نزل. ومسلم في
كتاب الإيمان، باب: وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ. وكلاهما بالفاظ مغايرة.

⁶ - سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن (551/631هـ). الأصولي المتكلم، بارع في
علم الخلاف، الحنبلي ثم الشافعي، انتقل من بغداد والشام إلى القاهرة. من كتبه: "الإحكام في أصول
الأحكام" و"مختصره"، "منتهى السؤل في الأصول" و"أبكار الأفكار" في علم الكلام. الأعلام/5: 153.

⁷ - قال في المستصفى/1: 101 «فإن قيل: هلا حددقوه بالعجز؟ قلنا: لا، لأن كونه معجزا يدل على
صدق الرسول عليه السلام على كونه كتاب الله تعالى لا محالة، إذ يتصور الإعجاز بما ليس بكتاب الله
تعالى، ولأن بعض الآية ليس بمعجز وهو من الكتاب». وقال في الإحكام/1: 229 «ولم نقل هو المعجز،
لأن المعجز أعم من الكتاب، ولم نقل هو الكلام المعجز، لأنه يخرج منه الآية وبعض الآية مع أنها من
الكتاب، وإن لم تكن معجزة».

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ فِي اتِّخَاذِ الْمُعْجِزِ قَيْدًا، وَالْمُصَنَّفِ إِنَّمَا سَأَلَهُ تَعْلِيلًا لِلْإِنْزَالِ وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، سَلَمْنَا وَلَكِنْ يَنْدَفِعُ¹ الْعُمُومُ بِمَا بَعْدَهُ فَلَا بَأْسَ.

الرَّابِعُ <مِنَ الْمَبَاحِثِ>²: قَوْلُهُ "بِسُورَةٍ مِنْهُ" يَرِدُ عَلَيْهِ سُؤَالَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَالْحَشْوِ عَلَى مَا مَرَّ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَخْرُجُ بِهِ شَيْءٌ. الثَّانِي <أَنَّهُ>³ يَقْتَضِي أَنَّ التَّحْدِي لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالسُّورَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ بِالسُّورَةِ وَوَقَعَ أَيْضًا بِالْجُمْلَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّلَّذِينَ اجْتَمَعَتْهُمُ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ عَلَيْكَ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا / الْقُرْآنِ﴾⁴ الْآيَةِ. 255

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ فِي ذِكْرِ لَفْظِ السُّورَةِ بَيَانًا لِلْمَقْصُودِ، إِذْ هِيَ مِنْ خَوَاصِّ الْقُرْآنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُطْلَقِ الْكَلَامِ. وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا حَصْرَ.

فَإِنْ قُلْتُ: جَوَابُكَ بَعْدَ الْحَصْرِ فِي هَذِهِ⁵ وَالتِّي مَضَتْ بَاطِلٌ، فَإِنَّ قُيُودَ التَّعْرِيفِ ثَمَانِعَ غَيْرَهَا لَا مُقْتِنَاعَ تَعَدُّ الْفَصْلِ، وَذَلِكَ هُوَ مَا يُرَادُ مِنَ الْحَصْرِ.

قُلْتُ: ذَلِكَ فِي الْفُصُولِ، وَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَوَارِضِ الْخَاصَّةِ⁶، فَتَعَدُّهَا لَا بَأْسَ

بِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: يدفع.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - الإسراء: 88.

⁵ - وردت في نسخة ب: هذا.

⁶ - وردت في نسخة أ: الخواص العرضية.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنْ كَانَ قَصْدُهُ ذِكْرَ جَمِيعٍ¹ مَا تَحْدَى بِهِ، فَهُوَ لَمْ يَذْكُرْهُ كَمَا مَرَّ آتِئاً.
وَأِنْ قَصْدَ <ذِكْرٍ>² [أَقْل]³ مَا يُتَحْدَى بِهِ، فَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ أَقْصَرُ سُورَةٍ
<قَدَرَهَا>⁴ مِنْ غَيْرِهَا، عَلَى الْخِلَافِ فِي التَّحْدِي بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ كَالْآيَةِ وَالْجُمْلَةِ.
قُلْتُ: إِنَّمَا صَرَّحَ بِالسُّورَةِ لِأَنَّهُ الْوَاقِعُ كَثِيراً فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ تَنْطَلِقُ⁵ عَلَى
الْأَقْصَى وَذَلِكَ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ قَدَرِهَا وَالْمَقْصُودِ الْبَيَانِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَوْ حَذَفَ هَذَا الْقَيْدَ مَا ضَرَّهُ كَمَا قُلْنَا أَوَّلًا، وَلَكِنَّهُ زِيَادَةٌ بَيَانٍ فِي
تَعْرِيفِ الْقُرْآنِ، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا⁶ أَجَابَ بِهِ الْمُصَنِّفُ <مِنْ>⁷ أَنَّهُ: لِدَفْعِ إِيهَامٍ أَنَّهُ إِنَّمَا
وَقَعَ التَّحْدِي بِجَمِيعِهِ، فَإِنَّ الْحُدُودَ لَا يُتَعَرَّضُ فِيهَا لِنَحْوِ هَذَا.

الْخَامِسُ: قَوْلُهُ "الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ" أَشَارَ بَعْضُ الشُّرَاحِ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ
بِأَنَّهُ⁸ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ [فِي]⁹ الْحُدُودِ¹⁰. وَأَشَارَ إِلَى الْجَوَابِ بِأَنَّهُ لِلْإِحْتِيَاجِ
فِي التَّمْيِيزِ إِلَى إِخْرَاجِ الْمَنْسُوخِ التَّلَاوَةِ ذِكْرَهُ وَإِنْ كَانَ حُكْماً.

¹ - وردت في نسخة أ: جمع.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة أ: تبطل.

⁶ - وردت في نسخة أ: كما.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - وردت في نسخة ب: أنه.

⁹ - سقطت من نسخة أ.

¹⁰ - النظر شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع/1: 227.

قلت: وهو كلام ساقط، أما أولاً، فلأنه متى أخذ في التعريف إنما¹ يؤخذ وصفاً لا حكماً، وما من حكم إلا وهو وصف لمعروضه، وقولهم «الحكم لا يدخل الحد» أي من حيث هو حكم <لأنه>² مجهول قبل التصور، أما المعلوم المأخوذ من حيث هو خاصة فلا بأس به، والخواص كلها كذلك.

وأما ثانياً، فلأنه إذا كان يخرج به فكيف يقال إنه حكم، وهل هو إلا جمع³ بين متنافيين. والله الموفق.

و"المتعبد" بفتح الباء، أي الذي تعبد الله [العباد]⁴ بتلاوته، أي شرع لهم العبادة بها فهم يتلونه، بخلاف المنسوخ التلاوة فإنه لم تبق العبادة بتلاوته.

السادس: الاعتراض الجملي⁵ على التعريف أن القرآن كما مر علم بالغلبة فهو شخصي والشخصي⁶ لا يعرف، وتقدم نحوه في تعريف الأصول⁷ وغيره من الفنون.

وأجيب هنا: بأن المقصود ليس تعريفاً⁸ حقيقة ذهنية، وإنما هو التعبير عن المسمى في الخارج بما يميزه ويضبطه لكثرة، ليعلم ما يدخل فيه وما ليس منه.

¹ - وردت في نسخة ب: فلانها.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة أ: الإجماع.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة أ: الإجمالي.

⁶ - وردت في نسخة ب: شخص والشخص.

⁷ - انظر حد علم أصول الفقه في الجزء الأول: 149 وما بعدها من هذا الكتاب.

⁸ - وردت في نسخة أ: تعريف.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَالْقِيُودُ مِنْ بَابِ الثُّعُوتِ الْمُخَصَّصَةِ، وَذَكَرَ الْجِنْسَ وَالْفَصْلَ
تَسَامُحَ وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ.

السَّامِعُ [مِنَ التَّنْبِيهَاتِ]¹: مَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ الْقُرْآنِ مِمَّا يُسَمَّى
حَدِيثًا، مِنْهُ [مَا]² نَزَلَ عَلَيْهِ لَفْظُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَعَ بِهِ التَّحْدِي، وَهُوَ الْمُسَمَّى
بِالْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، وَيُقَالُ لَهَا الرِّبَاطِيَّةُ وَالْإِلَهِيَّةُ وَعَنْهُ احْتَرَزَ فِيمَا مَرَّ، وَمِنْهُ مَا لَمْ
يُنْزَلَ لَفْظُهُ بَلْ مَعْنَاهُ فَقَطْ، إِمَّا / وَحِيًّا وَإِمَّا إِنْهَامًا وَإِلْقَاءً فِي الرُّوعِ وَعَبَّرَ عَنْهُ ﷺ وَهُوَ 256
الْمُسَمَّى بِالْأَحَادِيثِ الثَّبَوِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ. وَإِنْ جَوَّزْنَا الاجْتِهَادَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَوَقَّوعَهُ فَمِنْ
هَذَا الْقِسْمِ مَا لَمْ يَنْزَلَ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى.

{الْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةِ عَلَى الصَّحِيحِ}

و"مِنْهُ" أَيِ مِنَ الْقُرْآنِ الْمَحْدُودِ، الَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ، مِنْ أَوَّلِ
{الْحَمْدِ لِلَّهِ}³ إِلَى آخِرِ {النَّاسِ}⁴ الْمُحْتَجِّ بِالْفَافِ.

"الْبَسْمَلَةُ" أَيِ مُتَعَلِّقُهَا وَهُوَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "أَوَّلُ كُلِّ" سُورَةٍ غَيْرِ
سُورَةِ "بَرَاءَةِ عَلَى الصَّحِيحِ" فَإِنَّهَا مِنْهُ فِيمَا ذَكَرَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ⁵، وَمَنْ

¹ - ساقط من نسخة أ.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - تضمين للآية 2 من سورة الفاتحة: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}.

⁴ - تضمين للآية 6 من سورة الناس: {مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ}.

⁵ - وردت في نسخة أ: لكل.

⁶ - انظر تفصيل مذهبه في المسألة في كتاب الأم/1: 107-108. باب: القراءة بعد التعوذ حيث قال:

«بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة، فإن تركها أو بعضها لم تجزه الركعة التي تركها فيها». =

تَبِعَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ. وَقَالَ لِسَانُ الْأُئِمَّةِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ¹ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ:
«لَيْسَتْ مِنْهُ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ الْفَاتِحَةِ افْتِتَاحٌ، وَفِي سَائِرِ الْقُرْآنِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ»²، وَهُوَ
الْمَعْرُوفُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِنَا مَالِكٍ³ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، وَلَكِنْ مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ حَمَلَهَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
هَلْ هِيَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ أَمْ لَا؟ وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هَلْ
هِيَ آيَةٌ بِرَأْسِهَا فِي كُلِّ سُورَةٍ، أَمْ هِيَ أَوَّلُ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ آيَةً؟⁴

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ أَحْكَامِ الْبَسْمَلَةِ بِحَسَبِ الْمَذَاهِبِ}

الأول: حَاصِلُ مَا فِي الْبَسْمَلَةِ مِنَ الْخِلَافِ أَنَّهُ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ
وَهُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الشَّافِعِيَّةِ.

الثاني: أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ أَصْلًا وَتُنْسَبُ إِلَى الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ هِيَ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ أَمْ آيَةٌ وَاحِدَةٌ كُرِّرَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ؟
وَيُنْسَبُ هَذَا الثَّانِي لِلْحَنَفِيَّةِ.

= وانظر من وافقه على رأيه من العلماء في المستصفى/1: 102، الإحكام/1: 233، شرح النووي على

مسلم/4: 113، كشف الأسرار/1: 73، فواتح الرحموت/2: 14 وإرشاد الفحول/31.

¹ - محمد بن الطيب أبو بكر الباقلياني (403/338هـ) شيخ السنة ولسان الأمة، متكلم على مذهب

أهل السنة وأهل الحديث وطريقة الأشعري. مجدد المائة الرابعة. من كتبه: "المقنع في أصول الفقه"،

"التقريب والإشاد"، و"شرح اللمع". شذرات الذهب/3: 168. شجرة النور: 92.

² - انظر المستصفى/1: 102.

³ - تطرق الإمام النووي إلى أدلة هذا القول مناقشا ورادا لها. انظر: المجموع شرح المذهب/3: 334،

الإحكام/1: 234، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/2: 19 وكشف الأسرار/1: 23.

⁴ - انظر المستصفى/1: 102.

وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ هِيَ آيَةٌ كَامِلَةٌ أَمْ¹ بَعْضُ آيَةٍ؟ وَإِنْ كَانَ آخِرَ السُّورَةِ قَبْلَهُ يَاءٌ مَمْدُودَةٌ كَالْبَقَرَةِ فَالْبَسْمَلَةُ آيَةٌ كَامِلَةٌ وَإِلَّا فَبَعْضُ آيَةٍ² كَ«اتَّقِرْبَتِ»³ أَقْوَالٌ عِنْدَهُمْ.

وَحَكَى الشَّافِعِيَةُ الْإِتِّفَاقَ عِنْدَهُمْ عَلَى أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهَا، وَتَقَدَّمَ مَا حَكَوْهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَحَكَوَا عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ الْحَمْدِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَوَّلُ الْبَقَرَةِ أَلَمْ»⁴ وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ لَا غَيْرَ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ آيَةٌ وَاحِدَةٌ تُكَرَّرُ كَمَا هُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْحَنْفِيَّةِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِآيَةٍ أَصْلًا بَلْ مُجَرَّدُ فَصْلٍ كَمَا يَقُولُهُ⁵ أَصْحَابُنَا فِي الْجَمِيعِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهَا فِي أَثْنَاءِ الذَّمْلِ مِنْ جُمْلَةِ الْقُرْآنِ، كَمَا لَا خِلَافَ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي بَرَاءَةٍ.

{أَوْجُهُ احْتِجَاجِ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ}

الثَّانِي: احْتِجَّ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهُ:

الأَوَّلُ، أَنَّهَا أُنْزِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، فَقَدْ ثَقُلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ خَتَمَ سُورَةٍ وَابْتِدَاءَ

¹ - وردت في نسخة ب: أو.

² - انظر البحر المحيط/1: 472.

³ - تضمين للآية الأولى من سورة القمر: «اتَّقِرْبَتِ السَّاعَةُ وَالشَّقُّ الْقَمَرُ».

⁴ - حكى هذا القول ابن خالويه في الطارقيات عن الربيع بن سلمان، تلميذ الشافعي.

⁵ - وردت في نسخة ب: يقول.

أُخْرَى حَتَّى يَنْزَلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ¹ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ حَيْثُ أُنْزِلَتْ.

الثَّانِي، أَنَّهَا كُتِبَتْ فِي الْمَصْحَفِ بِخَطِّهِ بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ، مَعَ اعْتِنَائِهِمْ بِالْقُرْآنِ وَتَحَفُّظِهِمْ عَنْ أَنْ يُكْتَبَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ²، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مِنْهُ.

الثَّالِثُ، مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً³ يَعْنِي الَّذِينَ لَا يُبَسِّمُونَ فِي الصَّلَاةِ.

{أَوْجُهُ اخْتِجَاجِ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ}

وَاخْتِجَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ لَا فِي أَوَائِلِ السُّورِ، بِأَنَّهَا لَمْ تَتَوَاتَرَ 257 فِي أَوَّلِ السُّورِ قُرْآنًا وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ / فِيهَا فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ، وَالصُّغْرَى إِجْمَاعِيَّةٌ، وَبَيَانُ الْكُبْرَى أَنَّا نَقُولُ كُلُّ مَا⁴ هُوَ قُرْآنٌ فَهُوَ مُتَوَاتِرٌ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَيُنْعَكَسُ بِعَكْسِ التَّقْيِيزِ إِلَى الْكُبْرَى الْمَذْكُورَةِ.

وَأَجَابُوا عَنْ اسْتِدْلَالِ الْأَوَّلِينَ بِأَنَّهُ ظَنِّي وَلَا قِيَامَ لَهُ مَعَ الْقَاطِعِ، أَعْنِي عَدَمَ التَّوَاتُرِ الْمُنَافِي لِكُونِهَا قُرْآنًا.

¹ - أخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ: (كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. انظر كتاب الصلاة.

² - قارن بما ورد في شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع/ 1: 227.

³ - أخرجه البيهقي في سننه بلفظ: (إن الشيطان استرق من أهل القرآن أعظم آية في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم)، وقال: وهو منقطع. انظر كتاب الصلاة، باب: افتتاح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم والجهري ما إذا جهر بالفاتحة.

⁴ - وردت في نسخة ب: أوائل.

⁵ - وردت في نسخة ب: كلما.

قُلْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ النَّازِلَ أَعَمَّ مِنَ الْقُرْآنِ بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، وَالْأَعْمُ لَا يَقْتَضِي الْأَخْصَ، وَأَمَّا الْأَخِيرَانِ فَكَوْنُهُمَا ظَنِّيَّيْنِ ظَاهِرٍ، وَهُمَا الْوَاقِعَانِ¹ فِي كَلَامِ² ابْنِ الْحَاجِبِ³ وَجَوَابُهُمَا يَنْسَحِبُ عَلَى الْأَوَّلِ [أَيْضًا]⁴.

وَأَجَابَ الْغَزَالِي وَغَيْرُهُ عَنْ دَلِيلِنَا بِأَنَّهَا قَدْ تَوَاتَرَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّعْلِ، وَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُهَا قُرْآنًا فِي الْجُمْلَةِ⁵، وَلَمْ يَبْقَ النَّظَرُ إِلَّا فِي أَنَّهَا هَلْ وَقَعَتْ مَرَّةً فَقَطْ أَوْ أَكْثَرَ؟ وَهَذَا مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَاتُرِ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ لَزِمَ أَنْ يَسْقُطَ كَثِيرٌ مِنْ مُتَكَرَّرِ⁶ الْقُرْآنِ نَحْوُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾⁷ وَ﴿فَبِأَيِّ حُجَّةٍ﴾⁸ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلَزِمَ جَرْدُ⁹ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْمُتَكَرَّرِ فِي الْقُرْآنِ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ بِوُجُودِ رَوَايَةٍ وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

¹ - وردت في نسخة ب: الواقعيين.

² - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 19.

³ - عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس أبوعمر بن جمال الدين ابن الحاجب (646/570هـ)، الإمام الفاضل، الفقيه الأصولي، المتكلم النظار، الأديب الشاعر. من كتبه: "الكافية" في النحو، "الشافعية" في الصرف، "مختصر الفقه"، "منتهى السؤل" في أصول الفقه، و"مختصر المنتهى". الأعلام/4: 211.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - انظر المستصفى/1: 104.

⁶ - وردت في نسخة ب: تكررات.

⁷ - الطور: 11، الرسائل: 15 وما بعدها، المطففين: 10.

⁸ - الأعراف: 185، الجاثية: 6، النجم: 55، الرحمن: 13 وما بعدها، الرسائل: 50.

⁹ - وردت في نسخة ب: زيادة.

وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَذِهِ مُصَادَرَةٌ، إِذْ لَوْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا لَقُلْنَا بِهِ كَمَا قُلْنَا بِهِ فِي
الْبَسْمَلَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقَعْ لِتَوَاطُرِ جَمِيعِ الْمُتَكَرِّرِ <غَيْرُهَا>¹، غَيْرَ أَنَّ الْإِنْصَافَ هُوَ أَنَّ
التَّوَاتُرَ الْمُشْتَرِطَ مُنْصَبٌّ عَلَى أِبْعَاضِ الْقُرْآنِ، فَلَا بُدَّ مِنْهُ فِي كُلِّ جُزْئِيَّةٍ وَإِلَّا دَخَلَتْ فِيهِ
الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ وَلَمْ يُوثَّقْ بِهِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُتَكَرِّرَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ غَيْرِهِ فِي
الْمَحَلِّ الْآخَرِ، فَلَا بُدَّ² مِنْ تَوَاطُرِ الْجَمِيعِ وَالْبَسْمَلَةِ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ³.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: «جَوُزُ الْقَاضِي الْخِلَافِ فِي عَدَدِ الْآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ
وَمَقَادِيرِهَا، وَأَقْرَبُ أَنَّ ذَلِكَ مَنُوطٌ بِاجْتِهَادِ الْقُرَّاءِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ بَيَانًا شَافِيًا قَاطِعًا
لِلشَّكِّ»⁴ انتهى.

وَأَرَادَ بِذَلِكَ التَّنْظِيرَ لِمَا⁵ ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ إِذَا تَوَاتَرَتْ بَعْضُ آيَةٍ مِنْ
سُورَةِ النَّمْلِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُخْتَلَفَ فِيهَا فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى⁶ وَهِيَ أَوَائِلُ السُّورِ، وَلَا
يَمْنَعُ ذَلِكَ كَوْنَهَا قُرْآنًا.

قُلْتُ: وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي عَدَدِ الْآيِ لَيْسَ فِيهِ
زِيَادَةٌ فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ وَلَا نَقْصٌ، بَلِ الْمَثَلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ فِي الشَّيْءِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: ولا بد.

³ - قارن بما ورد في المختصر بشرح العضد/2: 21.

⁴ - نص منقول من المستصفى/1: 104.

⁵ - وردت في نسخة أ: بما.

⁶ - وردت في نسخة أ: موضع آخر.

رَاجِعٌ إِلَى أَنَّهُ هَلْ هُوَ آيَةٌ أَوْ بَعْضُ آيَةٍ؟ وَهُوَ أَمْرٌ عَارِضٌ لَيْسَ بِاخْتِلَافٍ فِي ثُبُوتِ الْقُرْآنِ وَأَنْتِفَائِهِ وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ هُنَا كَلَامًا زَعَمَ أَنَّهُ تَحْقِيقٌ انْفَرَدَ بِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ، حَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَوْ تَأَمَّلَ الْفَرِيقَانِ حَقَّ التَّأَمُّلِ لَمْ يَقَعَ نِزَاعٌ فِي الْبَسْمَلَةِ أَصْلًا، أَيْ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: «وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَرِيقَيْنِ¹ مُتَّفَقَانِ عَلَى أَنَّ الْمُتَوَاتِرَ عِنْدَ طَائِفَةٍ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ طَائِفَةٍ أُخْرَى مُتَوَاتِرًا، كَمَا فِي الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَنْ قَرَأَ بِإِحْدَى الْقِرَاءَاتِ فَقَدْ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى حَقًّا. وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ مُخَالَفًا لِلْبَاقِينَ لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي كَوْنِ قِرَاءَتِهِ قَطْعِيَّةً، وَمَا قَرَأَهُ² هُوَ

258 الْقُرْآنَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، / فَكَيْفَ بِالْبَسْمَلَةِ الَّتِي اتَّفَقَ ابْنُ كَثِيرٍ³ وَالْكَسَائِيُّ⁴ وَعَاصِمٌ⁵ عَلَى كَوْنِهَا قُرْآنًا، وَهَلْ بَعْدَ هَذَا التَّأَمُّلِ أَحَدٌ يَجْتَرِئُ أَنْ يُنْكَرَ كَوْنُهَا قُرْآنًا وَآيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ» انْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة ب: الفريقان.

² - وردت في نسخة أ: يقرأه.

³ - أبو سعيد عبد الله بن كثير، أحد القراء السبعة، وهو من الطبقة الثانية من التابعين، ولد بمكة سنة 45هـ وتوفي بها سنة 120هـ. وفيات الأعيان/3: 41.

⁴ - علي بن حمزة أبو الحسن (189/119هـ)، نحوي على المذهب الكوفي، تعلم في البصرة على الخليل بن أحمد الفراهيدي، عهد إليه الرشيد بتأديب ولديه الأمين والمأمون. له: "معاني القرآن"، "القراءات" و"النوادر". وفيات الأعيان/2: 244-248. الأعلام/4: 283.

⁵ - عاصم بن مهدي بن أبي النجود الكوفي مولاهم (.../127هـ). شيخ القراء بالكوفة وأحد القراء السبعة. خرج له أصحاب الكتب الستة. طبقات القراء/1: 346. وفيات الأعيان/3: 9.

⁶ - وردت في نسخة ب: أها.

قُلْتُ: وَهَذَا كَلَامٌ ضَعِيفٌ لَا يَقُومُ عَلَى سَاقٍ، أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْمُتَوَاتِرَ عِنْدَ قَوْمٍ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا عِنْدَ غَيْرِهِمْ» فَصَحِيحٌ، وَلَكِنْ أَيْنَ ذَلِكَ هُنَا وَالْقِرَاءَاتِ السَّبْعُ كُلُّهَا مُتَوَاتِرَةٌ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ، أَمَّا عِنْدَ الْقُرَّاءِ بِهَا فَبِالْأَخْذِ وَالْحِفْظِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا عِنْدَ غَيْرِهِ مُتَوَاتِرَةٌ، كَمَا أَنَّ غَيْرَ الْقُرَّاءِ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ عِنْدَ أَرْبَابِهَا وَإِنْ لَمْ يَحْفَظُوهَا هُمْ، وَأَمَّا الْبِسْمَلَةُ فَمِنْ أَيْنَ نَجِدُ مَنْ ثَوَاتَرَتْ عِنْدَهُ قُرْآنًا، وَمِنْ أَيْنَ نَجِدُ ¹ «مَنْ يَعْلَمُ» أَنَّهَا عِنْدَ غَيْرِهِ مُتَوَاتِرَةٌ، فَقَدْ اعْتَرَفَ النَّاسُ أَنَّهَا لَمْ تَتَوَاتَرَ قُرْآنًا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَفَرُوا مَنْ أَنْكَرَهَا.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ عَنْ «ابْنِ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِ» مِمَّنْ يَقْرَأُهَا وَهُمْ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ وَقَالُونَ ² فَلَا يُسَلِّمُ أَنَّهُمْ أَخَذُوهَا قُرْآنًا، بَلْ حُجَّتُهُمْ فِي قِرَاءَتِهَا اتِّبَاعُ خَطِّ الْمُصْحَفِ مَعَ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (اقْرَءُوا مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ) ³ وَنَزُولُ جِبْرِيلَ بِهَا عِنْدَ الْفَصْلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، وَذَلِكَ [كُلُّهُ] ⁴ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهَا قُرْآنًا، كَمَا أَنَّ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ التَّزَمَهُ مَنْ أَخَذَ بِهِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِهِ أَنَّهُ قُرْآنٌ، وَكَذَا التَّعْوِذُ، وَسُكُوتُ مَنْ سَكَتَ هُنَا مِنَ الْقُرَّاءِ ذَلَّ [دَلِيلٌ] ⁵ عَلَى كَوْنِهَا لَيْسَتْ قُرْآنًا مِنْ قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَهَا عَلَى كَوْنِهَا قُرْآنًا، فَإِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ وَقَدْ قَرَأَ مَعَهُ مَا لَيْسَ مِنْهُ كَمَا قُلْنَا فِي التَّكْبِيرِ وَالتَّعْوِذِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - عيسى بن منبأ بن وردان الملقب بقالون المدني (220/120هـ)، قارئ المدينة، تلميذ نافع الذي

لقبه بقالون بمعنى: جيد بالرومية. طبقات القراء/1: 615. شذرات الذهب/2: 48.

³ - لم أقف عليه.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

نَعَمْ، مِنَ الْقُرَّاءِ مَنْ يَعْتَقِدُ كَوْنَهَا قُرْآنًا، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِقَادِهِ <ذَلِكَ>¹ أَنْ
تَكُونَ كَذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدَوِيُّ² فِي كِتَابِ الْهِدَايَةِ مَا نَصَّهُ: «فَأَمَّا إِجْمَاعُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ فِي
كِتَابِنَا عَلَى إِظْهَارِهِ الْبِسْمَلَةَ فِي أَوَّلِ الْحَمْدِ³، فَإِنَّهُمْ فِيهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ
يَسْتَفْتِحُ⁴ بِهَا مُعْتَقِدًا أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ⁵، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَفْتِحُ⁶ بِهَا مُعْتَقِدًا عَلَى
أَنَّهَا لَيْسَتْ بِآيَةٍ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ⁷، وَأَنَّهَا إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلإِبْتِدَاءِ وَالتَّيَمُّنِ وَالتَّبَرُّكِ بِهَا كَمَا
تُوضَعُ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي التميمي، أبو العباس (ت: 440هـ)، مقرر أندلسي أصله
من المهديّة بالقيروان. الأعلام/1: 148-149.

³ - لا خلاف بين القراء في إثبات البسملة أول كل سورة سوى براءة. قال المؤلف: «وأجمعوا على
البسملة في أولها» التحصيل/1: 6. يقصد أول سورة الفاتحة. وقال ابن الجزري: «ولذلك لم يكن بينهم
-يعني القراء- خلاف في إثبات البسملة أول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو ابتدئ بها،
لأنها لو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً» النشر/1: 263.

⁴ - وردت في نسخة ب: يفتتح.

⁵ - وهم ابن كثير المكي وعاصم وحزرة والكسائي من قراء الكوفة، والبسملة في العد المكي والكوفي
آية. انظر التحصيل/1: 108. وناظمة الزهر للشاطبي: 15.

⁶ - وردت في نسخة ب: يفتتح.

⁷ - وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر، لأنهم يعدون اللفظ الأول من «عليهم» الآية السادسة ولا
يعدون البسملة آية. انظر جمال القراء للسخاوي/1: 190، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب
العزیز للفيروزآبادي/1: 128.

{حُجِّجُ مَنْ جَعَلَ الْبَسْمَلَةَ آيَةً مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ}

فَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ جَعَلَهَا آيَةً مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ، أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَبْعَ آيَاتٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِحْدَاهُنَّ وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي)¹.

وَمِنْ حُجَّتِهِ أَيْضاً أَنْ يَقُولَ: لَمَّا رَأَيْنَا اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالتَّعَوُّذِ إِذَا أَرَدْنَا الْقِرَاءَةَ وَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالْبَسْمَلَةِ، وَرَأَيْنَا الْأُمَّةَ قَدْ أَجْمَعَتْ² عَلَى قِرَاءَتِهَا فِي أَوَّلِ الْحَمْدِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ³، عَلِمْنَا أَنَّهُ [إِنَّمَا]⁴ لَمْ يَأْمُرْنَا بِقِرَاءَتِهَا لِأَنَّهَا⁵ آيَةٌ مِنَ الْحَمْدِ، أَنْزَلَهَا⁶ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ مَعَ سَائِرِ السُّورَةِ، فَنَبَّهَنَا عَلَى التَّعَوُّذِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَتَرَكِ الْبَسْمَلَةَ إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ.

{حُجِّجُ مَنْ جَعَلَ الْبَسْمَلَةَ اسْتِفْتَاحاً وَلَمْ يَجْعَلَهَا آيَةً مِنْ سُورَةِ الْحَمْدِ لِلَّهِ}

وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ جَعَلَهَا اسْتِفْتَاحاً وَلَمْ يَجْعَلَهَا آيَةً مِنْ سُورَةِ الْحَمْدِ أَنَّهَا وَضِعَتْ فِي أَوَّلِ الْحَمْدِ، وَفِي أَوَّلِ غَيْرِ الْحَمْدِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا

¹ - أخرجه البيهقي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول: (الحمد لله رب العالمين سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم وهي السبع المثاني والقرآن العظيم وهي أم القرآن وهي فاتحة الكتاب).

² - وردت في نسخة أ: اجتمعت.

³ - رواه الطبراني في الكبير عن علي وعمار أن رسول الله ﷺ كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

قال الهيثمي: «وليه جابر الجعفي، ... وهو مدلس وضعفه الناس» انظر مجمع الزوائد/2: 109

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة أ: لأنه.

⁶ - وردت في نسخة ب: لرواها.

259 فِي كُلِّ مَا يُبْتَدَأُ بِهِ مِنَ التَّرْسِيلِ وَالْخُطْبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ، وَيُقَوَّى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ / وَغَيْرِهِ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا نَكْتُبُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿يَاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾¹ كَتَبْنَا بِاسْمِ اللَّهِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿قُلْ اطْعُوا اللَّهَ أَوْ اطْعُوا الرَّحْمَنَ﴾²، كَتَبْنَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾³ كَتَبْنَاهَا⁴، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تُنْزَلْ آيَةٌ مِنْ أُمَّ الْقُرْآنِ.

وَحُجَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ⁵ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- فَسَمِعْتُهُمْ يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁶. وَأَيْضًا فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثُ الَّذِي قَالَ فِيهِ:

¹ - تضمين للآية 41 من سورة هود: «وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ».

² - تضمين للآية 110 من سورة الإسراء: «قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَالُتْ بِهَا وَاتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا».

³ - تضمين للآية 30 من سورة النمل: «إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

⁴ - لم أقف على هذا الأثر بهذا اللفظ، وإنما وجدت أثرًا يروى عن ميمون بن مهران أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يكتب باسمك اللهم حتى نزلت هذه الآية، فكتب بسم الله الرحمن الرحيم». انظر تفسير ابن كثير/3: 363.

⁵ - وردت في نسخة أ: وهو.

⁶ - أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة ولفظه: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا).

(قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضْفَيْنِ) أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: (إِذَا قَالَ <الْعَبْدُ>¹:
 ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) فَكَانَ هَذَا أَوَّلَ مَا ابْتَدَأَ بِهِ² مِنَ السُّورَةِ، فَلَوْ كَانَ بِسْمِ
 اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةً مِنْهَا لَابْتَدَأَ بِهَا.

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا حِينَ ذَكَرَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: فَهَذِهِ الْآيَةُ
 بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي³ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا الْآيَةُ الرَّابِعَةُ، أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 الْعَبْدِ إِذْ أُمِّ الْقُرْآنَ سَبْعَ آيَاتٍ، فَلَوْ كَانَتْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آيَةً مِنْهَا،
 لَكَانَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ الْعَبْدِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
 لِأَنَّهَا هِيَ الرَّابِعَةُ عَلَى ذَلِكَ.

{حُجَّةٌ مَنْ تَرَكَ الْفَصْلَ بِالْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورِ}

وَأَمَّا الْفَصْلُ بِالْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورِ وَتَرَكَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَذَاهِبِ الْقُرَّاءِ فِي
 ذَلِكَ.

فَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ تَرَكَ الْفَصْلَ بِهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ وَإِنَّمَا أُثْبِتَتْ فِي
 الْمُصْحَفِ عِلْمًا⁴ لِانْفِصَالِ آخِرِ السُّورَةِ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ الْأُخْرَى، وَذَكَرَ اخْتِجَاجَ هَؤُلَاءِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: فيه.

³ - جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.
 وأخرجه مالك في كتاب النداء للصلاة، باب: القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة.

⁴ - وردت في نسخة أ: عملاً.

ثُمَّ قَالَ: - وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ فَصَّلَ بِهَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ أَنْ يَقُولَ: لَمَّا رَأَيْتَهَا
مَكْتُوبَةً فِي الْمُصْحَفِ، وَكَانَ اثْبَاتُهَا لَا يَخْلُو مِنْ <أَحَدٍ>¹ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ
أَوَّلِ السُّورَةِ، أَوْ فَضْلاً بَيْنَ السُّورَتَيْنِ يُزَالُ بِهِ² اللَّبْسُ فَصَلَّتْ بِهَا فِي الْقِرَاءَةِ، إِذِ
اللَّبْسُ الْوَاقِعُ فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ يَقَعُ مِثْلُهُ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ السَّامِعِ³. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ.
وَقَدْ بَانَ مِنْهُ أَنَّ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ بِهَا، لَمْ يَقْرَأُوا بِهَا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنُ قِرَاءَةِ الْبَيِّنَةِ، بَلْ
إِمَّا فَضْلاً، وَإِمَّا قُرْآنَ بِالِاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ، وَذَلِكَ لَا يَقُومُ⁴ حُجَّةً.

وَقَدْ زَادَهَا بَعْضُ الْقُرَّاءِ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ⁵، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى
قِرَاءَتَهَا عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَاسْمُ اللَّهِ وَالْوَيْلُ⁶ بَلْ لَوْ كَانَتْ قُرْآنًا لَمَّا
تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْاِخْتِيَارُ إِدْخَالًا وَإِخْرَاجًا.

[قَالَ الْإِمَامُ⁷ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي⁸ فِي التَّنْصِيرِ عِنْدَ ذِكْرِ الْفَصْلِ الْمَذْكُورِ بِهَا أَوْ
بِالسُّكُوتِ: «وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ يُرْوَى عَنْهُمْ - أَيُّ عَنِ الْقُرَّاءِ الْمَشْهُورِينَ - قَالَ: وَإِنَّمَا هُوَ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: ١٤٠.

³ - نص منقول بتصريف من الهداية. انظر شرح الهداية/1: 9-12.

⁴ - وردت في نسخة أ: يقع.

⁵ - وهي: ما بين سورة المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر
والهمزة. وهي التي سماها الشاطبي الأربع الزهر. انظر حرز الأمان: 11. التبصرة في القراءات: 52.

⁶ - وردت في نسخة أ: واحد. قال المهدوي: «... وكذلك إذا قلت (والأمر يومئذ لله ويل) فأرادوا
الفصل بينهما بالبسملة لزوال اللبس». الهداية/1: 14.

⁷ - ساقط من نسخة أ.

⁸ - عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني الأموي القرطبي (.../444هـ). العلامة الحافظ شيخ
مشايخ المقرئين، رحل إلى المشرق ثم رجع إلى قرطبة، وبرز في القراءات علماً وعملاً. له: "التيسير في
القراءات السبع" و"المقنع". شذرات الذهب/3: 272. طبقات القراء/1: 503.

اسْتَحْبَابِ مِنَ الشُّيُوخِ¹ انْتَهَى. وَلَوْلَا الإِطَالَةُ لَأَعْطِيتُ الْكَلَامَ مَزِيدَ تَقْرِيرٍ وَتَحْرِيرٍ،
وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ.

{اِخْتِلَافُ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْبَسْمَلَةِ هَلْ هِيَ قَطْعًا أَمْ حُكْمًا}

الثَّالِثُ <مِنَ التَّنْبِيهَاتِ>²: اِخْتَلَفَ الشَّافِعِيَّةُ بَعْدَ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا قُرْآنٌ، هَلْ هِيَ
قُرْآنٌ عَلَى الْقَطْعِ كَسَائِرِ الْقُرْآنِ، أَمْ إِنَّمَا <هِيَ>³ قُرْآنٌ حُكْمًا⁴، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ
قِرَاءَتِهَا وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا وَتَحْوِ ذَلِكِ، وَيَبْنُوا عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ يُقْبَلُ⁵ فِي إِثْبَاتِهَا
خَبَرُ الْوَاحِدِ عَلَى⁶ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَإِلَى الْقَوْلِ الثَّانِي / ذَهَبَ جُمْهُورُهُمْ كَمَا ذَكَرَ
260 الشَّارِحُ⁷، وَعَلَيْهِ فَلَا يَبْقَى كَبِيرُ خِلَافٍ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: «فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَسْأَلَةٍ⁸ صَارَتْ نَظَرِيَّةً،
وَخَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً بِالتَّوَاتُرِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ أَمْ ظَنِّيَّةٌ. قُلْنَا⁹:
الْإِنْصَافُ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةٌ بَلْ هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ»¹⁰.

¹ - انظر التيسير في القراءات السبع: 18.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: علما.

⁵ - وردت في نسخة ب: يقول.

⁶ - وردت في نسخة ب: عن.

⁷ - انظر التشنيف/1: 312.

⁸ - وردت في نسخة ب: المسألة.

⁹ - وردت في نسخة ب: قلت.

¹⁰ - نص منقول من المستصفى/1: 104.

الرَّابِعُ: اتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ نَافِيهَا وَلَا مُثْبِتَهَا بَلْ وَلَا يُفْسَقُ إِلَّا قَوْلُهُ حَكَاهَا الشَّارِحُ عَنِ الْعَمْرَانِيِّ¹ فِي زَوَائِدِهِ عَنْ² صَاحِبِ الْفُرُوعِ³ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ قَطْعًا كَفَرْنَا نَافِيهَا، وَفَسَقْنَا تَارِكَهَا، - قَالَ: - وَلَكِنْ الْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ»⁴ انْتَهَى.

وَقَدْ وَرَدَ الْإِشْكَالُ عَلَى الْأَوَّلِ <وَهُوَ>⁵ أَنَّهَا: إِنْ كَانَتْ قُرْآنًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ نَافِيهَا قَدْ اسْقَطَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ مِنْهُ وَهُوَ كُفْرٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُثْبِتَهَا قَدْ زَادَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ وَهُوَ كُفْرٌ، فَإِنْ تَغْيِيرَ الْقُرْآنَ كُفْرٌ بِالْإِجْمَاعِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ⁶.

وَأَيًّا مَا كَانَ فَكُلُّ فَرِيقٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرَ الْآخَرُ، وَإِلَّا فَقَدْ كَفَرَ هُوَ إِنْ لَمْ يُكْفَرَ صَاحِبُهُ.

وَالْجَوَابُ: أَمَّا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنًا حُكْمًا فَقَطْ فظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى الْآخَرِ فَإِنَّمَا لَمْ يَقَعِ التَّكْفِيرُ لِقُوَّةِ الشُّبْهَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ⁷، قَالَ بَعْضُ شَارِحِيهِ:

¹ - يحيى بن سالم بن أسعد بن يحيى أبو الحسين العمري (558هـ/...)، كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن. له: "البيان" في فروع الشافعية، "مقاصد المصنف". طبقات الشافعية/4: 324. الأعلام/8: 146.

² - وردت في نسخة ب: من.

³ - يعني القاضي أبو بكر ابن الخداد المصري صاحب "الفروع" (345هـ/...). كان فقيها مدققا، وفروعه تدل على فضله. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: 114.

⁴ - نص منقول من التنزيل/1: 310.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: أو النقصان.

⁷ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 19.

«وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى تَأْوِيلِ الإِجْمَاعِ الْوَارِدِ بِتَكْفِيرِ مَنْ زَادَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ نَقَصَ بِتَخْصِيصِهِ
بِمَا لَمْ تَقَوْ فِيهِ¹ الشُّبْهَةُ، فَأَمَّا مَا قَوِيَتْ فِيهِ الشُّبْهَةُ كَمَا نَحْنُ فِيهِ فَلَا تَكْفِيرَ.

قَالَ: وَالصَّحَابَةُ كَتَبُوهَا فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ بِمَا كَتَبُوا <بِهِ>² أَجْزَاءَ الْقُرْآنِ لَا بِمَا
كَتَبُوا عَدَدَ الْآيَاتِ وَنَحْوَهَا مِمَّا لَيْسَ بِقُرْآنٍ، لَكِنَّهُمْ خَطُّوهَا بِمَدِّ خُطَّةٍ فِي أَثْنَائِهَا بَيْنَ
الْحَاءِ وَالْمِيمِ مِنَ الرَّحْمَنِ، حَتَّى أَتَتْهُمْ إِذَا بَدَأُوا بِهَا مِنْ أَوَّلِ السَّطْرِ أَطَالُوا فِي امْتِدَادِ
الْخُطَّةِ حَتَّى لَا يُعْمَرُوا³ السَّطْرَ بِغَيْرِ الْبِسْمَلَةِ، وَإِنْ كَانَ قَابِلًا لِكِتَابِ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَفْعَلُوا
ذَلِكَ الْامْتِدَادَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْقُرْآنِ. حَتَّى الْبِسْمَلَةُ نَفْسُهَا فِي الذَّمِّ لَمَّا أُجْمِعَ عَلَى
أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ كَتَبُوهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيدُوا شَيْئًا فِي خَطِّهَا كَمَا كَتَبُوا⁴ سَائِرَ الْقُرْآنِ.
قَالَ: وَهَذَا لَعَمْرِي <يُؤْنِنُ>⁵ أَنْ أَمْرَهَا لَمْ يَخْلُ عَنْهُمْ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- مِنْ تَرُدُّ
كَمَا هُوَ عِنْدَ الْأَمْدِيِّ⁶ وَمَعَهُمَا وَبَعْدَهُمَا» انْتَهَى.

وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ⁷ زِيَادَةَ عَلَى هَذَا، وَهُوَ أَنَّهُ «مَتَى كُتِبَ مُصْحَفٌ ضَيْقُ
الْصَّفَحَاتِ، مَفْسُوحَ الْخَطِّ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ السَّطْرُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرَ نِصْفِ الْبِسْمَلَةِ، فَإِنَّهُمْ

¹ - وردت في نسخة ب: به.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: يعمر.

⁴ - وردت في نسخة أ: ثبتوا.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - انظر الإحكام المسألة الثانية/1: 163.

⁷ - وردت في نسخة ب: مواضع آخر.

إِذَا كَتَبُوهَا فِي أَوَائِلِ السُّورِ¹ لَا يُنْقِصُونَ عَلَى² السَّطْرِ حَشِينًا مِنْهَا، وَإِذَا كَتَبُوهَا فِي
النَّمْلِ وَقَفُوا السَّطْرَ مِنْهَا³ مَا يَخْتَمِلُهُ وَأَكْمَلُوهَا فِي سَطْرِ آخِرٍ» انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ تُقَابِلُ شُبْهَةَ كَتَبَهَا فِي الْمَصْحَفِ بِخَطِّهِ.

الخَامِسُ: أَخْرَجَ الْمُصَنِّفُ «بِرَاءَةً» كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ أَنْ لَيْسَ فِيهَا بِسْمَلَةٍ وَهُوَ مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ.

قِيلَ: وَذَلِكَ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ بِالْقِتَالِ وَلَا يُنَاسِبُ ذِكْرَ الرُّحْمَةِ⁴.

/ وَقِيلَ: لِأَنَّهَا مَعَ الْأَنْفَالِ [سُورَةٌ وَاحِدَةٌ].

261

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَهْدَوِيُّ: «أَمَّا تَرْكُ الْفَصْلِ بِهَا بَيْنَ الْأَنْفَالِ⁵ وَبِرَاءَةِ بِإِجْمَاعٍ مِنْهُمْ

فَفِي ذَلِكَ قَوْلَانُ⁶: أَحَدُهُمَا مَرْوِي عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ أَقَاصِيصَهَا

مُتَشَابِهَةً، وَلَمْ أَكُنْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمَا كَمَا كُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ غَيْرِهِمَا، فَقَدَّرْتُ

كُونَهُمَا⁷ سُورَةً وَاحِدَةً، فَاسْتَقَطْتُ⁸ الْبِسْمَلَةَ لِذَلِكَ⁹ وَهَذَا [مَعْنَى]¹⁰ مَا رُوِيَ عَنْهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: أول.

² - وردت في نسخة ب: عن.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - قارن بما ورد في شرح الغلي على جمع الجوامع/1: 228.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

⁶ - ذكر القرطبي خمسة أقوال في الجامع لأحكام القرآن/8: 61. أضواء البيان للشنقيطي/2: 426.

⁷ - وردت في نسخة ب: أهما.

⁸ - وردت في نسخة ب: فاستقلت.

⁹ - تراجع القصة بتمامها في مستدرک الحاكم، كتاب التفسير/2: 221. وغيره من كتب الحديث.

¹⁰ - سقطت من نسخة أ.

الْقَوْلُ الْآخِرُ: <أَنَّ>¹ سُورَةَ بَرَاءَةِ نَزَلَتْ بِنَقْضِ الْعُهُودِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، وَبِأَنَّ يَنْبُذَ لِكُلِّ [ذِي]² عَهْدٍ عَهْدَهُ، وَيَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ ذَلِكَ الْعَامِ³، وَمِثْلُ هَذَا تُسْتَعْمَلُ الْعَرَبُ الْإِبْتِدَاءَ فِيهِ بِالْغِلْظَةِ وَالشَّدَةِ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ (رضي الله عنه)، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَهَا عَلَى النَّاسِ [بِمِثْلِ]⁴، وَلَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ نُزُولِهَا بِنَقْضِ الْعُهُودِ⁵ انْتَهَى.

السَّادِسُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ: «الْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ» أَوْ لَا؟ فِيهِ تَجَوُّزٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ هِيَ⁶ قَوْلُ الْقَائِلِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، كَمَا أَنَّ الْحَمْدَلَةَ وَالْحَوَقْلَةَ <هِيَ>⁷ قَوْلُكَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وَقَوْلُكَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ هُوَ الْمَبْحُوثُ عَنْهُ، بَلِ الْمَبْحُوثُ عَنْهُ مُتَعَلِّقَةٌ⁸ وَهُوَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِنَفْسِهِ، وَلِذَا عَبَّرْنَا بِالْمُتَعَلِّقِ فِي التَّقْرِيرِ، غَيْرَ أَنَّ النَّاسَ تَوَسَّعُوا لِيُظْهِرُوا الْمُرَادَ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وهو ما يقابل العام التاسع من الهجرة، وفيه نزلت سورة براءة.

⁴ - سقطت من نسخة أ. والحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير/8: 256 (الفتح) وغيره.

⁵ - نص منقول من كلام المهدي. انظر شرح الهداية/1: 14.

⁶ - وردت في نسخة ب: هو.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - وردت في نسخة ب: تعلقه.

السابع: قول المصنف "أول كل سورة" يحتمل <أن يُريد¹ أنه آية منها، أو آية مُستقلة في أول كل سورة لا منها، وهما القولان السابقان للشافعية.

الثامن: لأبد من قراءتها عندهم في الصلاة، وتوافقها في جوازها في التطوع فقط. قال الإمام ابن جزي² في القوانين: «ولا يُبسمَل سراً ولا جهرًا خلافاً للشافعي في البسملة سراً مع السرّ وجهرًا مع الجهر. ولأبي حنيفة في البسملة سراً على كل حال ولا بأس بالبسملة في التطوع عند الأربعة وليست البسملة آية من الفاتحة ولا من³ غيرها سوى الثمل خلافاً للشافعي»⁴ انتهى. وهو⁵ الذي مرّ من أن الشافعي مُخالف في هذه المسألة للثلاثة، والله أعلم.

ولا شك أن قراءتها من باب الاحتياط، لأنها إن كانت من القرآن كانت مطلوبة وإلا فهي ذكر لا يضر، وقد مال إلى هذا الاحتياط من أئمتنا أبو عبد الله المازري⁶ رحمه الله تعالى، فحكى أنه كان يقرأها ولكن سراً لئلا يُقتدى به، ولنذكر هنا حكاية في هذا الغرض (.....)⁷.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، أبو القاسم (741/693هـ)، فقيه عالم بالأصول واللغة. له: "تقريب الوصول إلى علم الأصول". الأعلام/5: 325.

³ - وردت في نسخة ب: في.

⁴ - انظر القوانين الفقهية لابن جزي: 44 في الباب العاشر في القراءة.

⁵ - وردت في نسخة أ: وهذا.

⁶ - محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (536/453هـ)، الفقيه المالكي المحدث. كان أدبياً حافظاً طيباً أصولياً رياضياً متكلماً مبرزاً. له: "إيضاح المحصول في برهان الأصول"، "شرح التلفين". وفيات الأعيان/4: 285. الفتح المبين/1: 26-27.

⁷ - بياض في النسختين وهو في الأصل مقدار ستة أسطر أو أكثر.

{وَقِيلَ الْبَسْمَلَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَصَحِّ}

262

«لَا مَا نُقِلَ آحَاداً» أَيُّ نُقِلَ آحَاداً عَلَى أَنَّهُ قُرْآنٌ كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿فَسَيَأْمُرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾¹ مُتَتَابِعَاتٍ، وَكَذَا ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾² أَيِّمَانَهُمَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ «عَلَى الْأَصَحِّ»، وَقِيلَ إِنَّهُ قُرْآنٌ أَيْضاً [كَالْمُتَوَاتِرِ]³.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرٍ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَصَحِّ}

الأَوَّلُ: حُجَّةُ الْأَصَحِّ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ مُتَوَاتِرٌ، فَإِنَّهُ⁴ مُعْجِزَةُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ حَضَرَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُنْقَلَ إِلَى غَيْرِهِمْ بِنَقْلِ ثَابِتٍ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَهُوَ التَّوَاتُرُ بِمَا لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ، وَهُوَ الْآحَادُ لَا يَكُونُ قُرْآنًا إِذْ لَا يُوثَقُ بِهِ.

وَحُجَّةُ الثَّانِي: <أَنَّهُ⁵ لَعَلَّهُ كَانَ مُتَوَاتِرًا فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ يَكْفِي، وَهَذَا يَبْطُلُ بَوَاحِشِينَ: الْأَوَّلُ، <أَنَّ الْأَصْلَ⁶ عَدَمَ مَا يُدْعَى مِنَ التَّوَاتُرِ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ.

¹ - تضمين للآية 196 من سورة البقرة والآية 79 من سورة المائدة.

² - تضمين للآية 38 من سورة المائدة: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا لَكَالًا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ غَزِيرٌ حَكِيمٌ﴾.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: بأنه.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

الثاني، أَنَّ شَرْطَ التَّوَاتُرِ الْمُعْتَبَرِ اتِّفَاقُ¹ الطَّرْفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ، فَإِنَّ الْحُجَّةَ إِذَا تَقَوَّمَ بِالْخَبَرِ مَا دَامَ يَوْصَفُ التَّوَاتُرَ، فَإِذَا ارْتَفَعَ عَنْهُ هَذَا الْوَصْفُ ارْتَفَعَتِ الْحُجَّةُ².

الثاني: هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ هُوَ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ³ الْمُصَنِّفِ، وَقَدْ أَنْكَرَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ وُجُودَ هَذَا الْخِلَافِ.

قَالَ الشَّارِحُ: «وَابْنُ الْحَاجِبِ وَإِنْ أَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ فِيهَا حَيْثُ أَفْرَدَهَا بِمَسْأَلَةٍ وَنَصَبَ فِيهَا الْأَدْلَةَ فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَقْصُودَهُ⁴ فِيهَا الْبَسْمَلَةَ لَا غَيْرَ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ⁵، وَالْمُصَنِّفُ غَايِرُ بَيْنَهُمَا، وَأَفْهَمُ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ قُرْآنٌ بِالتَّوَاتُرِ لَا بِالْأَحَادِ، وَقَدْ سَبَقَ مَا فِيهِ -يَعْنِي مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا قُرْآنٌ حُكْمًا [فَقَطْ]⁶ لَا قِطْعًا كَمَا يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ قَالَ:- وَالْحَقُّ أَنَّ ثُبُوتَ مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ بِحَسَبِ أَصْلِهِ لَا خِلَافَ فِي شَرْطِ التَّوَاتُرِ فِيهِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ مَحَلِّهِ وَوَضْعِهِ⁷ وَتَرْتِيبِهِ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّوَاتُرُ أَمْ يَكْفِي فِيهِ نَقْلُ الْآحَادِ؟ هَذَا الَّذِي يَلِيقُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْخِلَافِ. -قَالَ:- ثُمَّ رَأَيْتُ الْخِلَافَ مُصْرَحًا بِهِ فِي كِتَابِ الْإِئْتِصَارِ لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ مَا نَصُّهُ: وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ

¹ - وردت في نسخة ب: الاتفاق في.

² - وردت في نسخة أ: الحجية.

³ - وردت في نسخة أ: لفظ.

⁴ - وردت في نسخة ب: مقصود.

⁵ - انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/2: 19.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

⁷ - وردت في نسخة ب: وصفه.

الْفُقَهَاءُ وَالْمُتَكَلِّمِينَ: يَجُوزُ إِثْبَاتُ قُرْآنٍ وَقِرَاءَةِ حُكْمًا لَا عِلْمًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ دُونَ
الاسْتِفَاضَةِ، وَكَرِهَ أَهْلُ الْحَقِّ ذَلِكَ وَأَمْتَنُوا مِنْهُ¹ أَنْتَهَى كَلَامُ الشَّارِحِ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْقَاضِي مِثْلُ الْخِلَافِ الَّذِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ
الْقُرْآنِ حُكْمًا فَقَطْ [غَيْرِ الْوَاحِدِ]² لَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَهُ قَطْعًا عَلَى مَا يَحْكِي الْمُصَنِّفُ،
فَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَا مَحَلَّ لَهُ وَأَنَّ التَّوَاتُرَ لَا بَدَأَ مِنْهُ، وَسَيَقُولُ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهُ "لَا
تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ" عَلَى الْجَزْمِ وَذَلِكَ فَرَعٌ هَذَا، فَالْوَاجِبُ الْجَزْمُ هُنَا أَيْضًا بِأَنَّهُ
لَيْسَ بِقُرْآنٍ، وَإِنْ كَانَ حَوْلًا لَدَيْ³ فَالْتَّعْبِيرُ بِالصَّحِيحِ أَقْرَبُ مِنْهُ بِ"الْأَصَحِّ".

{الكَلَامُ فِي السَّبْعِ الْمُتَوَاتِرَةِ}

"وَالْقِرَاءَاتُ "السَّبْعُ" الْمُنْسُوبَةُ إِلَى الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ، وَهُمْ: نَافِعٌ⁴، وَابْنُ كَثِيرٍ،
وَأَبُو عُمَرَ الْبَصْرِيُّ⁵، وَابْنُ عَامِرٍ الشَّامِيُّ⁶، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ⁷، وَالْكَسَائِيُّ كُلُّهَا

¹ - كَلَامٌ مَنْقُولٌ مَعَ بَعْضِ التَّصَرُّفِ الْيَسِيرِ مِنْ كِتَابِ تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ/1: 311-312. وَفِي الْبَحْرِ
الْغَيْطِ لِلزَّرْكَشِيِّ/1: 470 تَكْمَلَةٌ لِكَلَامِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ فَانْظُرْهُ.

² - سَاقَطَ مِنْ نَسْخَةِ أ.

³ - سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ ب.

⁴ - نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ (.../169هـ)، أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ، ثِقَةٌ صَالِحٌ. أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ
تَابِعِيِّ الْمَدِينَةِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ رِثَاسَةُ الْقِرَاءَةِ فِيهَا. طَبَقَاتُ الْقُرَاءِ/2: 330. وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ/5: 369.

⁵ - زِيَادَةُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عِمَارٍ بْنِ الْعَرِيَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (154/70هـ). الْإِمَامُ السَّيِّدُ أَبُو عَمْرٍو التَّمِيمِيُّ
الْبَصْرِيُّ، أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ، ثِقَةٌ زَاهِدٌ. وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ/3: 466-470.

⁶ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ بْنِ رَبِيعَةَ الْيَحْصِي، (118/8هـ). الْمَقْرِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، أَحَدُ الْقُرَاءِ
السَّبْعَةِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: مَقْرِي الشَّامِيِّينَ، صَدُوقٌ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ. الْأَعْلَامُ/4: 95.

⁷ - حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبٍ بْنِ عِمَارَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، التَّمِيمِيُّ مَوْلَاهُمْ (80/156هـ). أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ أَدْرَكَ
الصَّحَابَةَ بِاللِّسَنِ. لَهُ: "قِرَاءَةُ حَمْزَةَ"، وَكِتَابُ "الْفَرَائِضِ". طَبَقَاتُ الْقُرَاءِ/1: 261. الْأَعْلَامُ/2: 277.

263 "متواترة" من النبي ﷺ إلينا، أي نقلها جمعٌ يمتنع / عادةً تواطؤهم على الكذب

من لدن عصر الصحابة الآخذين لها عن النبي ﷺ وهلم جراً حتى بلغتنا.

"قيل" أي قال الإمام ابن الحاجب¹: تواتر القراءات السبع ثابت "فيما ليس

من قبيل الأداء" مما يرجع إلى جوهر اللفظ كـ ﴿مَالِكِ يَوْمَ الطَّيْنِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾

بغير ألف، وأما ما يرجع من الأداء إلى الهيئات² والكيفيات فلا يثبت فيه التواتر،

[وذلك]³ "كالمَدِّ" المختلف فيه، وهو القدر الزائد منه على المد المطلق [مما]⁴

تفاوتت⁵ فيه <القراءات>⁶ طوياً وقصراً.

"والإمالة" كذلك المتبصرة تارة مخضة وتارة بين بين، "وتخفيف الهمزة"

المختلف أيضاً بالنقل تارة، وبالتسهيل أخرى، والحدف أخرى، والإبدال أخرى.

"قال" الشيخ المقرئ "أبو شامة"⁷ أيضاً "و" كذا "الألفاظ المختلف فيها"⁸ بين

القراء" أي في أدائها، وهو شامل لما قبله ولغيره⁹، كزيادة الشد في الحرف

المشدود وعدمها مثلاً، فهو أيضاً غير متواتر.

¹ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 21.

² - وردت في نسخة ب: إلى الأداء من الكيفيات.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة ب: يتفاوت.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، الشيخ الإمام (665/599هـ)، شهاب الدين أبو القاسم

المقدسي. له: "شرح الشاطبية" و"مفردات القراء". طبقات الشافعية/2: 133. الشذرات/5: 318.

⁸ - وردت في نسخة ب: فيه.

⁹ - وردت في نسخة ب: وغيره.

تنبیهات: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ السَّبْعِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا}

الأول: كَوْنُ السَّبْعِ مُتَوَاتِرَةً وَمِمَّا أَطْبَقَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَنُقِلَ خِلَافُهُ عَنْ صَاحِبِ الْبَدِيعِ¹ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْحَنْفِيَّةِ، وَ[هُوَ]² أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا مَشْهُورَةٌ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا نُقِلَتْ بِاسْتِفَاضَةِ أَفَادَتِ الْقَطْعِ وَلَوْ بِقَرَائِنٍ فَقَرِيبٍ، إِذِ التَّحْقِيقُ أَنَّ عَدَدَ التَّوَاتُرِ غَيْرَ مَحْدُودٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَا أَفَادَ الْقَطْعُ كَمَا سَيَجِيءُ، وَإِنْ أَرَادَ³ الظَّنُّ فَبَاطِلٌ.

وَنُقِلَ أَيْضاً عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهَا آحَادٌ، فَإِنْ أَرَادُوا: وَاسْتَفِيدَ الْعِلْمُ بِضَمِيمَةِ الْقَرَائِنِ فَقَرِيبٌ أَيْضاً وَإِلَّا فَمُكَابَرَةٌ.

الثاني: اسْتَدْلٌ فِي الْمُخْتَصَرِ عَلَى⁴ كَوْنِ السَّبْعِ مُتَوَاتِرَةً بِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُتَوَاتِرَةً لَكَانَ بَعْضُ الْقُرْآنِ غَيْرَ مُتَوَاتِرٍ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ مُتَوَاتِرٌ، وَأَنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ لَيْسَ بِقُرْآنٍ⁵، وَتَقْرِيرُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ نَقُولَ: لَوْ لَمْ تَتَوَاتَرَ كُلُّهَا لَكَانَ بَعْضُهَا غَيْرَ مُتَوَاتِرٍ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهَا غَيْرَ مُتَوَاتِرٍ لَكَانَ بَعْضُ الْقُرْآنِ غَيْرَ مُتَوَاتِرٍ، [فَيَلْزَمُ أَنَّهَا لَمْ تَتَوَاتَرَ]⁶.

¹ - يعني كتاب بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام للشيخ الإمام مظفر الدين أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي البغدادي الحنفي (.../694 هـ)، وهو مختصر لطيف جمع فيه زبدة كلام الأعمدي والبزدوي، كما جمع صاحب التنقيح بين ابن الحاجب والبزدوي. كشف الظنون/1: 235.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: أفاد.

⁴ - وردت في نسخة أ: عن.

⁵ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 21.

⁶ - ساقط من نسخة أ.

أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ الْأُولَى مِنْ هَاتَيْنِ فَظَاهِرٌ صِدْقُهَا، لَا تَحَادٍ تَالِيَهَا وَمُقَدِّمُهَا فِي الْمَعْنَى. وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ¹ فَبَيَانُ صِدْقِهَا أَنْ نَضُمَّ مَعْنَاهَا إِلَى قَضِيَّةٍ صَادِقَةٍ، هَكَذَا كُلُّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ قُرْآنٌ وَبَعْضُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ، لِيَنْتُجَ مِنَ الثَّلَاثِ بَعْضُ الْقُرْآنِ لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَا خَلَلَ إِلَّا مِنَ الثَّانِيَّةِ فَهِيَ² بَاطِلَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا تُسَلِّمُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ قُرْآنٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا قُرْآنًا، أَوْ كُلُّهَا غَيْرَ قُرْآنٍ، أَوْ بَعْضُهَا وَبَعْضُهَا⁴، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ الْمُدَّعَى، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَبَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ قُلْنَا: هَذَا الْبَعْضُ الْمَجْعُولُ قُرْآنًا إِمَّا مُعَيَّنٌ، أَوْ غَيْرُ قُرْآنٍ⁵، وَغَيْرُ الْقُرْآنِ إِمَّا مُعَيَّنٌ أَوْ لَا، وَالثَّلَاثِي بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الشَّكَّ فِي الْجَمِيعِ. وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ أَيْضًا إِنْ تَعَيَّنَ بَعْضُهَا لَا يَكُونُ مُتَوَاتِرًا وَقُرْآنًا دُونَ بَعْضِهَا تَحْكُمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ عَلَى التَّوَاتُرِ لَا يَخْلُو مِنْ⁷ تَعَسُّفٍ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ قَدْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِكَوْنِهَا قُرْآنًا، أَوْ

¹ - وردت في نسخة أ: التالية.

² - وردت في نسخة ب: وهي.

³ - وردت في نسخة أ: لهذه.

⁴ - أو بعضها وبعضها، الصواب: «أو بعضها قرآن وبعضها غير قرآن».

⁵ - وردت في نسخة ب: وغير القرآن.

⁶ - وردت في نسخة ب: أم.

⁷ - وردت في نسخة أ: عن.

بتواترها على مرور الأندوار والأعصار في البوادي والأمصار، وجاحد ذلك كافر¹ وقد أشار إلى هذا بعض الشيوخ² وهو ظاهر.

264

وذكر الشارح أن بعض المتأخرين شغب وقال: «لا شك في تواترها / عن الأئمة السبعة، وأما بأسانيدهم عن النبي ﷺ فهي أخبار آحاد³ كما يعرف من طرقهم، قال وجوابه: لعلها كانت متواترة فيما بينهم، واقتصرُوا على بعض الطرق، ولا يلزم من عدم النقل⁴ ألا يكون كذلك⁵» انتهى.

قلت: وقد ضعف جوابه بـ«لعل»، فإن⁶ احتمال التواتر يدفعه احتمال عدم التواتر وهو الأصل.

وذكر بعض شروح المختصر نحو هذا أيضاً فقال: «وقول القائل: ولقائل أن يقول وذلك مُشكل، لأن الذي تستند إليه القراءات السبع سبعة نفر، والتواتر لا يحصل بسبعة غير مُستقيمين، لأن الصحيح أن عدد التواتر يختلف كما سيجيء، ولا يختص بعدد معين، إذ كل عدد يحصل العلم عنده فهو عدد التواتر، فيجوز أن يحصل العلم بخير السبعة وما دونها» انتهى.

¹ - وردت في نسخة أ: مكابر.

² - المقصود به: أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز. انظر شرح المحلى على جمع الجوامع/1: 230.

³ - وردت في نسخة ب: الآحاد.

⁴ - وردت في نسخة أ: أن لا.

⁵ - نص منقول بأمانة من تشنيف المسامع/1: 313-314.

⁶ - وردت في نسخة ب: في أن.

قُلْتُ: فَإِنْ أَرَادَ [مِثْلُ]¹ هَذَا الْمُسْتَشْكَل مَثْنِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهُ كَيْفَ يَثْبُتُ بِسَبْعَةٍ، فَلَمْجِيبٍ كَأَنَّهُ سَلَّمَ أَنَّ الْقُرْآنَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَصِلْ إِلَّا بِسَبْعَةٍ وَهَذَا إِنكَارٌ لِمَخْسُوسٍ، فَكَمْ مِنْ قَارِئٍ اسْتَشْهَدَ فِي الْيَمَامَةِ، وَفِي الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، دُونَ مَنْ بَقِيَ فِي الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ فِي الْإِزْدِيَادِ وَالْكَثْرَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّى إِنَّهُ امْتَلَأَتْ بِحَمَلَتِهِ حُلُلُ الْأَعْرَابِ، فَكَيْفَ بِالْقُرَى، فَكَيْفَ بِالْأَمْصَارِ، فَقَدْ فَشَا فِي الْأُمَّةِ فَشَوُ الصَّلَاةِ وَالْتِيْمُ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ بِالْعَائِنَةِ فِي زَمَانِهِ، وَبِالسَّمَاعِ الْقَاطِعِ فِيْمَا قَبْلَهُ.

وَأِنْ أَرَادَ² الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَتِهِ، فَلَا مَعْنَى لِلسُّؤَالِ وَلَا الْجَوَابِ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّهُ لَمْ تَجْتَمِعْ³ سَبْعَةٌ تَفَرَّ عَلَى كُلِّ مِنْهَا، فَحَقُّ الْإِشْكَالِ أَنْ يُقَالَ الَّذِي تَسْتَنِدُ الْقِرَاءَاتِ⁴ السَّبْعَ وَاحِدًا وَاثْنَانِ مَثَلًا، إِذِ الْمُرَادُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، وَالتَّوَاتُرُ لَا يَخْصُلُ بِالوَاحِدِ وَلَا الْاِثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْفَرَضِ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ عَدَدًا مُتَوَاتِرًا وَهُوَ بَاطِلٌ، إِذْ لَيْسَ بَعْدُ فَضْلًا عَنْ وَصْفِ التَّوَاتُرِ.

وَالصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ مَا قَالَهُ الْأَيْمَةُ [مِنْ أَنَّ الْقِرَاءَةَ]⁵ لَمْ تَنْحَصِرْ فِي الْقِرَاءِ السَّبْعَةِ، وَلَا فِي أَشْيَاخِهِمْ وَرَوَاتِهِمُ الْمُحْسُوبِينَ، وَإِنَّمَا ذُكِرُوا وَخَدُّهُمْ لِتَصَدِّيقِهِمْ لِلْأَخْذِ وَاعْتِنَائِهِمْ بِالضَّبْطِ وَالْإِثْقَانِ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة أ: أرادوا.

³ - وردت في نسخة أ: تجمع.

⁴ - وردت في نسخة ب: القراءة.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

الثالث: يُشترط عند القراء لكون القراءة سبعة ثلاثاً أشياء: تواترها، وظهور وجهها في العربية، وموافقتها لأحد المصاحف العثمانية.

والأمر الأول يُعرف بالنقل مع الخبرة بشروط¹ التواتر المقررة في هذا العلم ومعرفة أحوال الرجال، والثاني يُعرف بفن العربية، والثالث في علم الرسم الموضوع لهجاء المصاحف، وهذا على ما نص عليه بعضهم.

وقال آخرون: المعتبر عند القراء² إنما هو صحة السند مع الشرطين الأخيرين، وأما التواتر وعدمه فإنما يعتبره الأصوليون والله الموفق.

الرابع: ما استثناه ابن الحاجب³ من المدّ يَحْتَمَلُ أن يُريد أصله، ويَحْتَمَلُ >أن يُريد<⁴ ما زاد على ذلك ممّا / اختلف فيه القراء من الإشباع، وهو اللائق أن يُحمل عليه. وعليه قرّرنا، ولا شك أن للقراء اختلافاً في مراتب المدّ.

قال أبو عمرو الداني في التيسير بعد ما ذكر المدّ في المتصل نحو: «أولئك»، والمتفصل⁵ نحو: «ما أنزل»: «وأطولهم⁶ مدّاً في الضربين جميعاً ورش⁷ وحمزة،

¹ - وردت في نسخة أ: شرائط.

² - وردت في نسخة ب: القراءة.

³ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 21.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: المتصل.

⁶ - وردت في نسخة ب: وأطلق لهم.

⁷ - عثمان بن سعيد بن عبد الله أبو سعيد القرشي مولا هم (197/110م). الملقب بورش شيخ القراء احققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، ولقبه نافع بورش لبياضه، والورشان طائر معروف. طبقات القراء/1: 502. الأعلام/4: 205.

وَدَوَّئَهُمَا عَاصِمٌ، وَدَوَّئَهُ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ، وَدَوَّئَهُمَا أَبُو عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ
الْعِرَاقِ، وَقَالُوا مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ¹ مِنْ خِلَافٍ² عَنْهُ قَالَ: وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ
مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ³ انْتَهَى.

وَكَذَا الْإِمَالَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَصْلَهَا، لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ حَالَيْنِ الْمَحْضَةِ وَبَيْنَ
بَيْنَ، فَإِذَا لَمْ يَتَوَاتَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَمْ تَتَوَاتَرَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مَا يَقَعُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ وَيَضْعَبُ⁴ انْضِبَاطُهُ، مِنْ مَقْدَارِ
<قُرْب>⁵ الْأَلْفِ مِنَ الْيَاءِ، وَالْفَتْحَةِ مِنَ الْكَسْرِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَكَذَا تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ أَيْضًا، الْمُرَادُ مِنْهُ الْقَدْرُ الَّذِي يَخْتَلِفُ فِيهِ الْقُرَاءُ لَا مُطْلَقُ
التَّخْفِيفِ، وَوَجْهُ اسْتِثْنَاءِ هَذَا كُلُّهُ.

وَكَذَا الْأَلْفَاظُ الَّتِي ذَكَرَ أَبُو شَامَةَ أَنْ يُقَالَ: الْاِخْتِلَافُ الْمَوْجُودُ فِي ذَلِكَ يُنَافِي
التَّوَاتُرَ إِذْ لَا ثِقَةَ مَعَ الْاِخْتِلَافِ، فَيُقَالُ⁷ لَا شَيْءَ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بِمَوْثُوقٍ بِهِ، وَكُلُّ
مُتَوَاتِرٍ مَوْثُوقٍ بِهِ، فَيَنْتُجُ مِنَ الثَّانِي لَا شَيْءَ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بِمُتَوَاتِرٍ، تُضْمُ هَذِهِ إِلَى

¹ - محمد بن هارون أبو جعفر الربيعي الحربي البغدادي (.../258هـ). غاية النهاية/2: 272-273.

² - وردت في نسخة أ: بخلاف.

³ - نص منقول من كتاب التيسير في القراءات السبع: 30-31.

⁴ - وردت في نسخة ب: ويعسر.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: الموصوف.

⁷ - وردت في نسخة ب: إذ يقال.

قَوْلُنَا هَيْئَاتٌ¹ الْمَدَّ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَيَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ لَا شَيْءَ مِنْ هَيْئَاتِ الْمَدِّ بِمُتَوَاتِرٍ،
وَكَذَا فِي الْبَوَاقِي².

وَوَجْهُُ الْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: إِنْ عَنِيتُمْ بِمَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، اِخْتِلَافِ
الطَّرِيقَةِ الْوَاحِدَةِ الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ تَوَاطُرٌ، فَالْصُّغْرَى مَمْنُوعَةٌ إِذْ لَا تُسَلِّمُ وُجُودَ مِثْلِ
هَذَا الْاِخْتِلَافِ.

وَأِنْ عَنِيتُمْ اِخْتِلَافَ الطَّرِيقِ، فَالْكُبْرَى مَمْنُوعَةٌ، إِذْ لَا تُسَلِّمُ هَذَا الْاِخْتِلَافَ يُنَافِي
التَّوَاتُرَ، فَإِنَّ الطَّرِيقَ كُلَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ كَمَا فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَقَدْ نَبَّهْنَاكَ³ عَلَى الطَّرِيقِ
إِلَى مُبَاحَثَةِ الشَّيْخَيْنِ⁴، وَأَنَّ الْأَوَّلَى خِلَافَ مَا ذَهَبَ⁵ إِلَيْهِ، وَأَنَّ الْكُلَّ مُتَوَاتِرٌ كَمَا هُوَ
مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

الخَامِسُ: مُقْتَضَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ أَبَا شَامَةَ يَقُولُ بِمَا قَالَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ،
وَيَزِيدُ عَلَيْهِ مَا حَكَاهُ عَنْهُ، وَالْمَنْقُولُ مِنْ كَلَامِهِ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ التَّوَاتُرَ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
ظَاهِرٌ فِيمَا اتَّفَقَتِ الطَّرِيقُ عَلَى ثِقَلِهِ عَنِ الْقُرَّاءِ⁶ دُونَ مَا اِخْتَلَفَتْ⁷ فِيهِ، بِأَنَّ نُفْيَتِ⁸

¹ - وردت في نسخة ب: هيئة.

² - وردت في نسخة ب: الباقي.

³ - وردت في نسخة ب: نبهنا.

⁴ - لعله يقصد بهما ابن الحاجب وأبا شامة.

⁵ - وردت في نسخة أ: ذهبنا.

⁶ - وردت في نسخة ب: عن القرآن.

⁷ - وردت في نسخة ب: اختلف.

⁸ - وردت في نسخة ب: بقيت.

نِسْبَتُهُ إِلَيْهِمْ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ وَهُوَ بَظَاهِرُهُ يَتَنَاوَلُ¹ ذَلِكَ، وَيَتَنَاوَلُ مَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ وَجْهَ الْحَقِّ فِي كُلِّ طَرَفٍ. وَاللَّهُ الْمُوفُّ.

{مَا هُوَ الشَّاذُّ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَهَلْ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ؟}

«وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ²» أَيِ مَا نُقِلَ آحَادًا كَمَا مَرَّ التَّمْثِيلُ لَهُ لَا فِي

الصَّلَاةِ وَلَا خَارِجَهَا.

«وَالصَّحِيحُ <أَلَّهُ>³» أَيِ الشَّاذِّ <هُوَ>⁴ «مَا وَرَاءَ الْعَشْرَةِ⁵» الْمَجْمُوعَةُ مِنَ

السَّبْعِ السَّابِقَةِ مَعَ ثَلَاثٍ أُخْرَى، وَهِيَ قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ⁶ وَقِرَاءَةُ خَلْفَ⁷ وَقِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ⁸.

¹ - وردت في نسخة أ: يتناوله.

² - ومن بين الذين أفتوا بذلك ابن الحاجب، وقال: «لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا في غيرها. فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به، وأمر بتركها، وإن كان عالماً أذب بشرطه، وإن أصر على ذلك أذب على إصراره، وحسب إلى أن يردد عن ذلك. انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 21 ووافقه على ذلك النووي، فقال: «لا يجوز القراءة في الصلاة ولا في غيرها بالقراءة الشاذة، لأنها ليست متواترة». انظر المجموع شرح المذهب/3: 392.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة أ: ما وافق العشر.

⁶ - يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري (205/117هـ)، أحد القراء العشرة، وهو المقرئ الثامن. له: «الجامع»، «وجوه القراءات»، «وقف التمام». وفيات الأعيان/6: 390. الأعلام/8: 195.

⁷ - خلف بن هشام بن طالب بن غراب البزار أبو محمد (.../229هـ) أحد القراء العشرة. كان عابداً عالماً ثقة. وفيات الأعيان/2: 241. غاية النهاية/1: 273. الأعلام/2: 311.

⁸ - يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش المخزومي يعرف بأبي جعفر المدني (.../133هـ)، أحد القراء العشرة من التابعين. وفيات الأعيان/6: 390-392. غاية النهاية/2: 383. الأعلام/8: 186.

"وفاقاً" للإمام "البغوي"¹ / و"الشيخ الإمام" وإد المصنف².

"وقيل" الشاذ هو "ما وراء السبعة" المذكورة وعلى هذا فالثلث³ الزيدة هي من جملة الشاذ، فلا تجوز القراءة بها أيضاً كسائر الشاذ.

"أما إجراؤه" أي الشاذ "مجرى" الأخبار "الآحاد" في الاحتجاج به في الأحكام [الشريعة]⁴ "فهو الصحيح".

وقيل لا يجري مجراها فلا يحتج به، وهو مختار أبي عمرو ابن الحاجب.

تنبيهات: {في مزيد تقرير القراءة بالشاذ ووجه الاحتجاج به}

الأول: المراد بالقراءة بالشاذ: تلاوته على وجه التعبد كما يقرأ القرآن، لا مجرد ذكره احتجاجاً به ونحو ذلك، والمنع هنا مبني على كون الآحاد ليس بقرآن كما مر، ومن العجب أنه قد حكى الإجماع⁵ هنا على المنع، والمصنف يحكي الخلاف هنا، مع أنه لو كان ثم من يقول بقرآنيته لم يمنع القراءة به قطعاً.

¹ - الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد البغوي يعرف بالفراء (.../516هـ)، الملقب بمحيي السنة وركن الدين، كان عالي الكعب في الفقه والتفسير والحديث. له: "شرح السنة"، "المصاييح"، "معالم التريل" كما له فتاوى مشهورة لنفسه. طبقات الشافعية/4: 214. شذرات الذهب/4: 48.

² - عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي أبو الحسن نقي الدين (756/673 هـ)، شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين. من تصانيفه: "الدر النظيم في التفسير" لم يكمل، "الإجماع في شرح المنهاج" و"مختصر طبقات الفقهاء". الأعلام/5: 116.

³ - وردت في نسخة ب: فالثالث.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - والحاكي للإجماع هو ابن عبد البر الحافظ القرطبي. انظر التشنيف/1: 318.

الثاني: وَجْهُ الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّ الشَّاذَّ مَا وَرَاءَ الْعَشْرِ، أَنَّ السَّبْعَ قَدْ تَبَيَّنَ فِيهَا مَرٌّ
أَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الْآخَرَى مُوَافِقَةٌ لَهَا [فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ]¹: مِنْ صِحَّةِ
السَّنَدِ، وَمُوَافَقَةِ وَجْهِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَمُوَافَقَةِ خَطِّ الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ،
وَقَدْ أُنْكَرَ الْمُحَقِّقُونَ وَجُودَ الْمُقَابِلِ².

الثالث: الْعَشْرُ وَالسَّبْعُ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ بِغَيْرِ هَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَى أَنَّهَا
الْقِرَاءَاتُ كَمَا قَرَرْنَا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالْهَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْقُرْآنَ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى
لَأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالشُّذُوزِ وَعَدَمِهِ هُوَ الْقِرَاءَاتُ³.

الرابع: وَجْهُ الْاِحْتِجَاجِ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ أَنَّهَا مَرْيُوءَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ
حَلَمَ تَكُنْ⁴ قَرَأْنَا فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا، وَالْخَبَرُ يُحْتَجُّ بِهِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ
مَنْسُوبٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَعَلَيْهِ اِحْتِجَاجُهُ عَلَى وَجُوبِ التَّنَائُعِ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ
بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»⁵، وَاحْتِجُّوا أَيْضًا عَلَى قَطْعِ
يَمِينِ السَّارِقِ بِقِرَاءَةِ «فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا»⁶.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وهو اختيار الغزالي في المستصفى/1: 102، والآمدني في الإحكام/1: 160، وابن الحاجب في
مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 21.

³ - وردت في نسخة أ: القرآن.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - انظر الإحكام/1: 160، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد/2: 21.

⁶ - انظر تفسير القرطبي/3: 2164، مفاتيح الغيب للرازي/11: 16، روح المعاني للألوسي/6: 133.

وَتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَخْلُو فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ قُرْآنًا أَوْ لَا¹، فَإِنْ كَانَ قُرْآنًا فَهُوَ حُجَّةٌ وَإِلَّا فَهُوَ خَبَرٌ، فَيَكُونُ أَيْضًا حُجَّةً لِلاتِّفَاقِ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِخَبَرِ الْآحَادِ كَمَا سَيَأْتِي.

وَوَجْهُ الْاِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: لَا تُسَلِّمُ الْحَصْرَ بَيْنَ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا مِنَ الرَّاويِ عَلَى مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَ الرَّاويِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

نَعَمْ، لَوْ صَرَّحَ بِنَقْلِهِ لَكَانَ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ بِالنَّقْلِ² عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ مُحْتَمِلٌ فَسْقَاطِ الْاِحْتِجَاجِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ارْتِضَاهُ³ ابْنُ الْحَاجِبِ⁴، وَهُوَ مُخْتَارُ الْغَزَالِيِّ⁵ وَالْأَمْدِيِّ⁶ وَنَسَبَهُ إِلَى الشَّافِعِيِّ⁷ كَمَا نَسَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ أَيْضًا، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

¹ - وردت في نسخة ب: أم لا.

² - وردت في نسخة ب: بنقله.

³ - وردت في نسخة ب: رواه.

⁴ - انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/2: 21.

⁵ - انظر المستصفى/1: 102.

⁶ - انظر الإحكام/1: 160 المسألة الأولى.

⁷ - قال إمام الحرمين في البرهان/1: 427 «ظاهر مذهب الشافعي أن القراءة الشاذة التي لم تنقل تواترا، لا يسوغ الاحتجاج بها، ولا تتزل منزلة الخبر الذي ينقله آحاد من الثقات، ولهذا نفى الشافعي، واشترطه في صيام الأيام الثلاثة في كفارة اليمين، ولم ير الاحتجاج بما نقله الناقلون من قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَاتٍ".»

{هَلْ يَرُدُّ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ؟}

”وَلَا يَجُوزُ وُرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ خِلَافًا لِلْحَشْنَوِيَّةِ“

إِحْدَى طَوَائِفِ الْمُبْتَدِعَةِ فِي تَجْوِيزِهِمْ ذَلِكَ.

”وَلَا“ يَجُوزُ أَيْضًا وُرُودُ ”مَا يُعْنَى“¹ أَيْ يُرَادُ ”بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ“ يَدُلُّ

267 عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ كَالْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، / وَالْمُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ ”خِلَافًا لِلْمُرْجِنَةِ“

طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ فِي تَجْوِيزِهِمْ وُرُودَ ذَلِكَ بِلَا دَلِيلٍ².

تَنْبِيهَاتُ: {مَزِيدُ تَقْرِيرِ وُرُودِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ فِي الْقُرْآنِ أَوْ مَا لَا تُدْرِكُ

مَعْنَاهُ}

الأول: ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَنَّهُ لَا يَرُدُّ فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ لَهُ

مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَأَنَّ الْحَشْنَوِيَّةَ قَالُوا بِجَوَازِ ذَلِكَ بَلْ وَيُوقِعُهُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ

كَلَامِ الْأَمْدِيِّ وَغَيْرِهِ، بَلْ صَرِيحُهُ.

وَعِبَارَتُهُ فِي الْإِحْكَامِ: «الْقُرْآنُ لَا يُتَصَوَّرُ اشْتِمَالُهُ عَلَى مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ،

لِكُونِهِ هَذِيانًا وَنَقْصًا يَتَعَالَى كَلَامُ الرَّبِّ عَنْهُ، خِلَافًا لِمَنْ لَا يُؤْبَهُ لَهُ فِي قَوْلِهِ: كَيْفَ

يُقَالُ ذَلِكَ، وَكَلَامُ الرَّبِّ تَعَالَى مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا لَا مَعْنَى لَهُ، كَحُرُوفِ الْمُعْجَمِ³ الَّتِي فِي

أَوَائِلِ السُّورِ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ فِي اللُّغَةِ لِمَعْنَى، وَعَلَى التَّنَاقُضِ الَّذِي لَا يُفْهَمُ،

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ظَنِّهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾⁴ وَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ ذِكْرُكَ

¹ - وردت في نسخة أ: ما لا معنى.

² - وردت في نسخة ب: لا بدليل.

³ - وردت في نسخة ب: المعجم.

⁴ - الرحمن: 39.

لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ¹. وَعَلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي لَا فَائِدَةَ فِيهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَيَأْمُرُ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَجاءَ الْحَقُّ وَسَبِّحَهُ إِطًا وَجَمْعُهُمْ بِتِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ² وَقَوْلِهِ:
﴿كَامِلَةٌ﴾ غَيْرُ مُفِيدٍ لِمَعْنَى، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ³ وَ﴿إِلَهَيْنِ
اِثْنَيْنِ﴾^{4 5}.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ وَرُودِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي
نَفْسِهِ.

وَعِبَارَةُ الْبَيْضَاوِيِّ⁶: «وَلَا يُخَاطَبُنَا اللَّهُ بِالْمُهْمَلِ⁷ وَهِيَ صَرِيحَةٌ أَيْضًا فِي هَذَا،
وَهَذَا خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الشَّارِحِينَ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ، إِنَّمَا هُوَ فِي وَرُودِ مَا
لَهُ مَعْنَى وَلَكِنْ لَا يُفْهَمُ، وَأَمَّا <مَا>⁸ لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا فَبِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ⁹ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي
كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى.

¹ - الحجر: 92.

² - البقرة: 196.

³ - الحاقة: 13.

⁴ - النحل: 51.

⁵ - انظر الإحكام في أصول الإحكام/1: 167، المسألة الرابعة.

⁶ - عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي أبو الخير البيضاوي (.../685هـ)، الإمام المبرز،
النظار، قاضي مفسر علامة، من كتبه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، "منهاج الوصول إلى علم
الأصول"، "رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها". طبقات المفسرين/1: 248. الأعلام/4: 110.

⁷ - انظر الإلهام في شرح المنهاج/1: 360.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

⁹ - وردت في نسخة أ: العقلاء.

وَاعْتَرَضُوا¹ بِذَلِكَ عَلَى الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ صَحَّ مَا ذَكَرُوا² وَجِبَ تَأْوِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ
بِأَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وُرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ مَفْهُومٌ، أَوْ يُفْهَمُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لِيَكُونَ تَفْهِيماً
لِلْمَفْهُومِيَّةِ لَا لِأَصْلِ الْمَعْنَى.

وَكَيفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا وَتَحْنُ نَعْتَرِفُ بِوُجُودِ الْمُتَشَابَهِ³ وَأَنَّهُ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ،
فَلَمْ⁴ يَتَّضِحْ لَنَا مَعْنَاهُ تَأْمَلْ.

وَكَلَامُ الْفَخْرِ⁵ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُضْطَرِبٌ فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ بِشَيْءٍ وَلَا يَعْنِي بِهِ شَيْئاً، وَالْخِلَافُ فِيهِ مَعَ الْحَشْوِيَّةِ. لَنَا وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا، أَنَّ التَّكَلَّمَ بِمَا لَا يُفِيدُ شَيْئاً هَذِيانَ وَهُوَ نَقْصٌ، وَالنَّقْصُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
مُحَالٌ.

وَتَأْنِيهِمَا، أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ الْقُرْآنَ بِكَوْنِهِ هُدًى وَشِفَاءً وَبَيَاناً، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِمَا
لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ.

{أَدَلَّةُ الْقَائِلِينَ بِوُرُودِ مَا لَا يُفِيدُ فِي الْقُرْآنِ}
وَاخْتِجَّ الْمُخَالِفُ بِأُمُورٍ:

¹ - وردت في نسخة أ: واعتراض.

² - وردت في نسخة ب: ذلك.

³ - وردت في نسخة ب: المشابهة.

⁴ - وردت في نسخة ب: فلا.

⁵ - الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي البكري الرازي (606/544م)، إمام
المتكلمين وقُدوة المفسرين وكبير الفقهاء الشافعيين، له: "المحصل في علم الأصول"، "البرهان في الرد
على أهل الزيغ والطغيان" وغيرها. سير أعلام النبلاء/21: 500. وفيات الأعيان/4: 248.

الأول: أَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا يُفِيدُ نَحْوُ: «كَهَيْحَص»¹ وَ«دُعُوسُ

الشَّيَاطِينِ»² وَنَحْوُ: «كَامِلَةٌ» وَ«وَاحِدَةٌ»³ وَ«الثَّانِي»⁴ كَمَا مَرَّ.

ثانيهما: أَنَّ الْوَقْفَ [بِهِ]⁵ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِلَّا اللَّهُ»⁶ وَاجِبٌ، إِذْ لَوْ لَمْ

يُوقَفَ لَكَانَ يَقُولُوا⁷ آمَنَّا بِهِ «يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ»... إلخ حَالاً مِنَ الْجَمِيعِ فَيَلْزَمُ.

فَيَقُولُ⁸ اللَّهُ آمَنَّا وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِذَا وَجِبَ الْوَقْفُ ظَهَرَ أَنَّا لَا نَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهَاتِ⁹.

ثالثها: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبُ الْفُرْسِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُمْ لَا يَفْهَمُونَ مِنْهَا شَيْئاً،

وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ: فَلْيَجْزُ / مُطْلَقاً. 268

¹ - تضمين للآية 1 من سورة مريم.

² - تضمين للآية 65 من سورة الصافات: «طَلَمَهَا كَالَّذِي رَعُوسُ الشَّيَاطِينِ».

³ - تضمين للآية 13 من سورة الحاقة: «فَإِذَا لَفِخَ فِي الصُّورِ لَفِخَةٌ وَاحِدَةٌ».

⁴ - تضمين للآية 51 من سورة النحل: «وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِنِّي إِذْ

فَارْمَهُونَ».

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - آل عمران: 7. وثامها: «هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ».

⁷ - وردت في نسخة ب: يقولون.

⁸ - وردت في نسخة ب: فيلزم أن يقول.

⁹ - وردت في نسخة أ. المشتبهات. وقد ضغط اليوسي الكلام في هذه الحجة إلى حد جعل المعنى مضطرباً شيئاً ما، فلينظر الأصل في الحصول.

{الجواب عن أدلتهم}

وَأَجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلسُّورِ، وَ﴿دُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ﴾ تَمَثِيلٌ بِمَا جَرَتْ عَادَةُ الْعَرَبِ بِاسْتِقْبَاحِهِ، وَالْبَوَاقِي تَأْكِيدٌ.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَطْفِ رُجُوعُ ضَمِيرٍ يَقُولُونَ لِلْجَمْعِ بَلْ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ.

وَعَنِ الثَّلَاثِ: بِأَنَّ لِلْفُرْسِ طَرِيقاً إِلَى مَعْرِفَةِ الْخِطَابِ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْعَرَبِ¹ انْتَهَى مُلْخَصاً.

فَصَدَّرَ كَلَامَهُ مَعَ دَلِيلِهِ الْأَوَّلِ وَدَلِيلِ الْخُصُومِ الْأَوَّلِ يَقْتَضِي أَنْ² [الْخِلَافَ]³ فِي وُرُودِ [مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ، وَدَلِيلُهُ الثَّانِي مَعَ بَقِيَّةِ أُدْلَةٍ الْخُصُومِ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي وُرُودِ]⁴ مَا لَا تُدْرِكُ مَعْنَاهُ، وَيَصِحُّ تَأْوِيلُ كُلِّ مَنْ دَلِيلُنِيهِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْآخِرِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبِأَنَّ «يُرِيدُ بِمَا لَا يُفِيدُ شَيْئاً» مَا⁵ لَا يُفِيدُ السَّامِعِينَ شَيْئاً، لِعَدَمِ إدْرَاكِهِمْ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَكَوْنُهُ «هَذَايَا»⁶ بِحَسَبِ السَّامِعِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فِي نَفْسِهِ.

¹ - انظر المحصول/1: 169 إلى 171 بتصرف ضاف، الباب التاسع في كيفية الاستدلال.

² - وردت في نسخة أ: أنه.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - ساقط من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة ب: بما.

⁶ - وردت في نسخة أ: هذيا.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَبِأَن يُرِيدَ «بِمَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ» مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يُفْهَمُ، وَذَلِكَ صَادِقٌ بِمَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى أَصْلًا، لِعَدَمِ اقْتِضَاءِ السَّلْبِ وَجُودَ الْمَوْضُوعِ، وَبَقِيَّةُ الْكَلَامِ قَابِلٌ لِمِثْلِ هَذَا عَلَى تَمَحُّلٍ¹، وَتَبَعَهُ الْبَيضَاوِيُّ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْأَسْتِدْلَالَاتِ² فَمُنْحَاهُمَا وَاحِدٌ.
{أَقْرَبُ مَا قِيلَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ}

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: «إِن قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَهْتَمُّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِيهِ الْحِلْمُ﴾»³ >لَوَاوُ لِلْعَطْفِ أَمْ الْأَوَّلَى هُوَ الْوَقْفُ عَلَى اللَّهِ.
قُلْنَا كُلُّ وَاحِدٍ مُحْتَمَلٌ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ وَقْتُ الْقِيَامَةِ فَالْوَقْفُ وَإِلَّا فَالْعَطْفُ، إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ⁴ لَا تُخَاطَبُ الْعَرَبُ بِمَا⁵ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.
فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مَعْنَاهَا؟
قُلْنَا: أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهَا وَأَقْرَبُهَا أَقَاوِيلُ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسَامِي⁶ السُّورِ حَتَّى نَعْرِفَ بِهَا، فَيُقَالُ سُورَةُ يَسَ وَطَه.

وَقِيلَ: ذَكَرَهَا اللَّهُ لِجَمْعِ نَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْاسْتِمَاعِ، لِأَنَّهَا تُخَالِفُ عَادَتَهُمْ فَتَوْقُظُهُمْ عَنِ الْغَفْلَةِ حَتَّى تَنْصَرِفَ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْإِصْغَاءِ فَلَمْ يَذْكُرْهَا لِإِرَادَةِ مَعْنَى⁷
انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: محمل.

² - انظر الإجماع ف شرح المنهاج/1: 360.

³ - آل عمران: 7.

⁴ - في الأصل: إذ الظاهر أن الله تعالى لا يخاطب العرب بما...

⁵ - ساقط من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة أ: أساس.

⁷ - نص منقول مع تصرف يسير من المستقصى/1: 196.

وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، وَآخِرُهُ صَرِيحٌ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ لِمَعْنَى، إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا أُرِيدَ بِهَا مِنْ جَمْعِ الدَّوَاعِي¹ يَكْفِي فِي الْإِفَادَةِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

الثَّانِي: إِيحَاقُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ فِي هَذَا الْخِلَافِ قَدْ وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْمَحْصُولِ² كَمَا مَرَّ، وَأُنْكَرَهُ غَيْرُهُ.

الثَّالِثُ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ تَفْصِيلاً، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ تَكْلِيفٌ لَمْ يَجْزُ وُروُدُهُ وَإِلَّا جَازَ³، وَهَذَا إِنَّمَا يَلِيْقُ بِالْاِحْتِمَالِ الثَّانِي.

{مَذْهَبُ الْحَشَوِيَّةِ وَأَصْلُ شُبُهَتِهِمْ}

الرَّابِعُ: الْحَشَوِيَّةُ بِسُكُونِ الشَّيْنِ مَعَ فَتْحِ الْحَاءِ تُسَبِّوْا إِلَى الْحَشْوِ وَهُوَ مَا يُحْشَى بِهِ الشَّيْءُ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ، لِقَوْلِهِمْ بِوُجُودِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ، أَيُّ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى كَمَا مَرَّ، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا ضَمُّ الْحَاءِ نِسْبَةً إِلَى الْحَشْوَةِ بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا، وَهِيَ مِنَ الْبَطْنِ أَمْعَاؤُهُ، وَمِنْ الْأَرْضِ حُشْوَاهَا وَدَغْلَاهَا.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْحَشَوِيَّةُ [بِفَتْحَتَيْنِ]⁴ نِسْبَةٌ إِلَى الْحَشَا وَهُوَ يَأْتِي بِمَعْنَى النَّاحِيَةِ،

269 ثَقُولُ: إِنَّا / فِي حَشَاهُ أَيُّ كَنَفِهِ وَنَاحِيَّتِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: الدعاوى.

² - انظر المحصول/1: 171-172.

³ - وهذا حسبما نسبته الزركشي لابن برهان في كتابه الوجيز. انظر التشنيف/1: 323.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

قيل¹: وأصل ذلك أنهم كانوا يجلسون إلى الحسن البصري² عليه السلام بين يديه، فلما وجد كلامهم ساقطاً، قال: رُدُّوا هؤلاء إلى حشا [الحلقة]³ أي ناحية منها، والله تعالى أعلم.

{مذهب المرجئة والرد عليهم}

الخامس: المراد من المسألة الثانية الرد على المرجئة، فإنهم ذهبوا إلى أن النصوص الواردة في وعيد الفساق، لا يراد بها ظاهرها من أن⁴ ذلك يقع. وإنما وردت لمجرد الزجر والتخويف، وبنوا ذلك على أصلهم الفاسد من أنه لا وعيد، وأنه لا تضر معصية مع الإيمان، كما [أنه]⁵ لا تنفع طاعة مع الكفران، وتمسكوا في ذلك بظواهر من كتاب الله تعالى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَخْفِرُ الْطُغْيَانَ جَمِيعًا﴾⁶ وكقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾⁷ ونحو هذا مما له محمل صحيح⁸.

¹ - «وقيل سموا بذلك لأنهم مجسمة، وقيل: لأنهم كانوا يقولون عن أهل الحديث: حشوية، وقيل: لأنهم قالوا عن القرآن والسنة: إنهما مملوءان بما لا يفهم من الحشو، والخلاصة أنهم طائفة زائفة».

² - الحسن بن يسار البصري أبو سعيد، إمام أهل البصرة، اجمع على جلالة في كل فن، من سادات التابعين وفضلائهم، جمع العلم والزهد والورع والعبادة. توفي سنة 110هـ. وفيات الأعيان/2: 69.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: وأن.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - الزمر: 53.

⁷ - الزمر: 16.

⁸ - وردت في نسخة أ: محل.

فَالأُولَى مَثَلًا نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ كَفَّارٍ اقْتَرَفُوا الْفَوَاحِشَ، فَظَنُّوا أَنَّهُمْ لَا يُغْفَرُ لَهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمُ الْإِسْلَامُ، فَبَشَّرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَغْفِرَةِ إِذَا أَسْلَمُوا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ﴿وَأَنبِئُوا
الْحَكَّ وَبُكْرًا وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾¹ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، أَمَّا الْفَاسِقُ فَفِي
مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ لَمْ يَتَّعِبْ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَخْشَوْنَ مَا طُوعَ ذَلِكَ لِمَنْ
يَشَاءُ﴾².

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ فَلَا حُجَّةَ فِيهَا، فَإِنَّ التَّخْوِيفَ لَا يُنَافِي التَّعْذِيبَ وَلَا حَاجَةَ
بِنَا³ إِلَى تَتَبُعِ شُبُهِهِمُ الْوَاهِيَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ نَحْلَتِهِمُ الْإِجْمَاعَ قَبْلَهُمْ عَلَى⁴ الْإِبْتِهَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي
طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ وَالْبُكَاءِ مِنْ خَوْفِ الْوَعِيدِ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنَ النُّصُوصِ يُرَادُ بِهِ غَيْرُ
ظَاهِرِهِ، فَلَا دَلِيلَ لِنَطْرُقِ الْإِحْتِمَالَ إِلَى سَائِرِهَا وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالُ الشَّرِيعَةِ.

{أَصْلُ تَسْمِيَةِ الْمَرْجئةِ}

السَّادِسُ: الْمَرْجئةُ مِنَ الْإِرْجَاءِ، وَهُوَ التَّأْخِيرُ، يُقَالُ: أَرْجَأُ الْأَمْرَ بِالْهَمْزِ إِذَا
أَخَّرُهُ، وَيَتْرَكُ الْهَمْزَ أَيْضًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرَجُونَ مُزْجَوْنَ لِلَّهِ﴾⁵ أَيْ
مُؤَخَّرُونَ حَتَّى يُنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ أَمْرُهُ، وَسَمُّوا بِذَلِكَ لِإِرْجَائِهِمُ النُّصُوصَ عَنِ الْإِعْتِبَارِ، أَوْ

¹ - الزمر: 54.

² - النساء: 116.

³ - وردت في نسخة أ: لنا.

⁴ - وردت في نسخة ب: في.

⁵ - التوبة: 106.

لِإِجَائِهِمُ الْمَعْصِيَةَ عَنِ الْإِعْتِبَارِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَضُرُّ فَلَا اِعْتِبَارَ لَهَا، وَقِيلَ لَأَنَّهُمْ يُؤْخِرُونَ الْعَمَلَ عَنِ النِّيَّةِ وَالْإِعْتِقَادِ فِي الرُّتْبَةِ، وَقِيلَ لَأَنَّهُمْ يَتَعَلَّقُونَ بِالرُّجَاءِ، حَيْثُ قَالُوا: لَا تَضُرُّ مَعْصِيَةٌ مَعَ الْإِيمَانِ.

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ¹ يُقَالُ: مُرَجَّةٌ بِالْهَمْزِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ كَمَا مَرَّ فَيَنْطِقُ بِالْيَاءِ مُخَفَّفَةً، وَعَلَى الْأَخِيرِ فَلَيْسَ إِلَّا بِالْيَاءِ، قِيلَ: وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ مُرَجَّةٌ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ، وَيُقَالُ فِي الْوَاحِدِ إِذَا أَرَدْتَ اتِّصَافَهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ: رَجُلٌ مُرَجُّوٌّ بِالْهَمْزِ، وَرَجُلٌ مُرَجٌّ بِغَيْرِ هَمْزٍ كَمُعِطٍ وَتَوْهِيمٍ صَاحِبِ الْقَامُوسِ لِلْجَوْهَرِيِّ² فِي هَذَا وَهُمْ مِنْهُ، وَإِنْ أَرَدْتَ النِّسْبَةَ إِلَى تِلْكَ الطَّائِفَةِ قُلْتَ: رَجُلٌ مُرَجِيٌّ وَمُرَجِّيٌّ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَالْأَوَّلُ مَهْمُوزٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ مَهْمُوزٍ.

{هَلْ فِي الْقُرْآنِ مُجْمَلٌ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟}

"وَفِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ" وَهُوَ مَا لَمْ تَتَضَحَّ بِلَاغَتِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِنَاءً عَلَى

270 وَجُودِهِ فِيهِمَا، / وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا سَيَأْتِي.

"غَيْرُ مُبَيَّنٍّ" مَا أُرِيدَ بِهِ حَتَّى تُوفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَالُ: الْأَوَّلُ، أَنَّهُ لَا يَبْقَى

<مُطْلَقًا>³. الثَّانِي، مُقَابِلُهُ. "ثَالِثُهَا الْأَصَحُّ" أَنَّهُ "لَا يَبْقَى" الْمُجْمَلُ "الْمُكَلَّفُ

بِمَعْرِفَتِهِ" لِيَعْمَلَ بِهِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَمَلٌ فَلَا بَأْسَ بِبَقَائِهِ⁴.

¹ - وردت في نسخة ب: وعلى الأوجه الأولى.

² - إسماعيل بن حماد الجوهري (393/...)، أبو نصر الفارابي. اللغوي من أبناء الترك، سكن نيسابور. له: "الصحاح في اللغة". هدية العارفين/5: 209. الأعلام/1: 313.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - قال صاحب التشنيف/1: 325 «وفصل إمام الحرمين فجوزه فيما لا تكليف فيه، ومنعه فيما فيه التكليف خوفا من تكليف ما لا يطاق». انظر البرهان/1: 285.

تنبیہات: {في تقرير أوجه مختلف الأقوال في بقاء المجمل غير مبين}

الأول: وجه القول <الأول>¹ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ﴾² فَلَوْ بَقِيَ شَيْءٌ لَمْ يُفْهَمْ فَلَا كَمَالَ، وَهَذَا إِنَّمَا يَنْهَضُ فِي أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ: وَهُوَ الْمُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ، وَأَمَّا الطَّرْفُ الْآخَرُ، فَلَا يَجِيءُ فِيهِ إِلَّا مُجَرَّدُ اسْتِعْمَالِ³ الْخِطَابِ [بِمَا]⁴ لَا يُفْهَمْ، كَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْغَزَالِيِّ فِيمَا مَضَى، وَفِي عِبَارَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: «وَالِاسْتِغْنَاءُ أَوْضَعُ الْحُجَجِ لِأَسِيْمَا عِنْدَنَا، إِذْ لَا نَلْتَزِمُ وَجُودَ الْعِلَلِ وَالْفَوَائِدِ، عَلَى أَنَّا لَوْ طَلَبْنَاهَا هَاهُنَا لَقَلْنَا: مِنْ جُمْلَةِ الْفَوَائِدِ فِي الْخِطَابِ بِمَا لَا⁵ يُفْهَمْ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ عَمَلٌ ابْتِلَاءَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنْ يَخُوضُوا فِي التَّأْوِيلِ، أَوْ يُفَوِّضُوا كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ السَّمْعِيَّةِ، وَمَا ذَكَرْنَا فِي قِسْمٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَمَلُ، إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ نُجَوِّزْ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْهُ، وَيَصْدُقُ كَمَالُ الدِّينِ مَعَهُ. نَعَمْ، لَمْ يَقَعْ كَمَا مَرَّ.

ووجه⁶ الثاني [أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمُتَشَابِهِ: ﴿وَمَا يَهْتَمُّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللَّهُ﴾⁷ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ هَاهُنَا وَاجِبٌ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - المائدة: 3.

³ - وردت في نسخة ب: استعمال.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة ب: لم.

⁶ - وردت في نسخة ب: من وجه.

⁷ - آل عمران: 7.

وَوَجْهٌ وَجُوبُهُمَا فِيهِنَّ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوقَفْ¹ يَلْزَمُ رُجُوعُ الْقَوْلِ بِالْإِيمَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ بَاطِلٌ. وَتَقَدَّمَ جَوَابُهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا² يَلْزَمُ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى الْمَكْتُوبَةِ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ بِمَا لَا يُفْهَمُ، بَلْ غَايَةُ الْخِطَابِ بِمَا لَا يُعْلَمُ، «وَمَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَا يُعْلَمُ»³ أَنْ يَكُونَ لَا يُفْهَمُ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ يُفْهَمُ [هُنَا]⁴ «ظَنًّا»⁵ لَا عِلْمًا، وَهُوَ غَايَةُ مَا يَحْصُلُ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ»⁶ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي التَّصْدِيقِ، إِنْ أُريدَ [بِهِ]⁷ الْعِلْمُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لَا فِي بَابِ التَّصَوُّرِ، وَوَجْهُ الثَّلَاثِ ظَاهِرٌ مِمَّا قَبْلَهُ.

الثَّانِي: اعْتَرَضَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «الْمُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ» بِأَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقُولَ: «بِالْعَمَلِ بِهِ»⁸.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ أَوْجْهِ:

¹ - ساقط من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ب: ما.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - يراجع المختصر مع شرح العضد/2: 21.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

⁸ - قارن بما ورد في شرح المحلى على جمع الجوامع/1: 234، حيث نسب العبارة إلى صاحب البرهان.

الأول، أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَجَازَ الْحَذْفِ، وَالْمُرَادُ بِمَعْرِفَتِهِ لِيُعْمَلَ بِهِ فَحَذَفَ الْعِلَّةُ،
وَالْقَرِينَةُ الْعُرْفُ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ أَنَّ الْعَمَلَ هُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ.

الثاني، أَنَّهُ أَطْلَقَ الْمَعْرِفَةَ عَلَى الْعَمَلِ تَجَوُّزاً بِالسَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، وَالْقَرِينَةُ مَا
مَرَّ.

الثالث، أَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ بِنَفْسِهَا لِأَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:

الأول، أَنَّ > الْمَعْرِفَةَ سَوَاءً جَعَلْنَاهَا التَّصْوِيرِيَّةَ أَوِ التَّصْدِيقِيَّةَ، هِيَ أَوَّلُ مَا يُطْلَبُ
فَكَانَ اعْتِبَارُهَا أَوَّلَى.

الثاني، أَنَّ¹ التَّكْلِيفَ² قَدْ يَكُونُ بِالْعَمَلِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْعِلْمِ وَالْإِعْتِقَادِ، فَكَانَ
اعْتِبَارُ الْعِلْمِ مَطْلُوباً.

الثالث، أَنَّ الْعِلْمَ عَمَلٌ أَيْضاً قَلْبِي، فَالتَّعْبِيرُ بِكُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ لَا بَأْسَ بِهِ.
الرابع، > أَنَّ³ الْمُنَاسَبَ لِلسِّيَاقِ ذِكْرُ الْخِطَابِ بِمَا يُفْهَمُ، وَمَا لَا يُفْهَمُ إِنَّمَا هُوَ
الْمَعْرِفَةُ، وَذَلِكَ [كُلُّهُ]⁴ > ظَاهِرٌ⁵ بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ. نَعَمْ لَوْ حَذَفْنَا لَكَانَ أَشْمَلُ وَأَخْصَرُ.

الثالث: إِنَّمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ "الْمُجْمَلَ" عَقِبَ مَا مَرَّ مِنْ ذِكْرِ "مَا لَا مَعْنَى لَهُ"، أَوْ
271 / "مَا يُعْنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ" لِلْمُنَاسَبَةِ الظَّاهِرَةِ. فَإِنَّ "الْمُجْمَلَ" قَبْلَ بَيَانِهِ كَالَّذِي "لَا
مَعْنَى لَهُ"، وَحَيْثُ لَمْ يُدْرَ مَا يُعْنَى بِهِ فَهُوَ كَالَّذِي يُعْنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ، وَذَكَرَ جَمِيعَ

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: المكلف.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

ذَلِكَ مَعَ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ وَغَيْرِهَا عَقِبَ التَّعْرِيفِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَتَمَّةِ تَمْيِيزِ مَا هُوَ الْقُرْآنُ مِنْ غَيْرِهِ يَظْهَرُ ذَلِكَ بِالتَّأَمُّلِ، وَلِذَلِكَ¹ كَانَ الْآمِدِي وَابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُمَا مِمَّنْ ذَكَرَ الْأَقْوَالَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ، قَدْ أَلَمُوا بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ بَعْدَ ذِكْرِ الْكِتَابِ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْهُ.

{الْأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ هَلْ تُفِيدُ الْيَقِينَ؟}

"وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَدِلَّةَ النَّقْلِيَّةَ" كَأَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ "قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ" <لَا بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا>² مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَدِلَّةٌ نَقْلِيَّةٌ³ فَقَطْ، بَلْ "بِاتِّصَامِ تَوَاطُرِ" إِلَيْهَا "أَوْ غَيْرِهِ" كَالْإِجْمَاعِ، أَوْ شَيْءٍ⁴ مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْفُ الْخَبَرَ، وَيَذْهَبُ بِهَا الْإِحْتِمَالُ، وَيَحْصُلُ الْقَطْعُ، وَذَلِكَ لَا يَنْحَصِرُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهَا تُفِيدُهُ مُطْلَقًا. وَالثَّالِثُ أَنَّهَا لَا تُفِيدُهُ أَصْلًا.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ مُخْتَلِفِ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ}

الأول: احتجَّ الْقَاتِلُونَ بِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ مُطْلَقًا: بِأَنَّ اسْتِفَادَةَ الْيَقِينَ مِنْهَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى ثُبُوتِ الْوَضْعِ، وَثُبُوتُ كَوْنِ مَعَانِيهَا مُرَادَةً مِنْهَا، وَهَذَانِ لَا يَثْبُتَانِ⁵ عَلَى الْيَقِينَ فَمَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِمَا⁶ كَذَلِكَ.

¹ - وردت في نسخة أ: ولذا.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: قطعية.

⁴ - وردت في نسخة ب: وشيء.

⁵ - وردت في نسخة ب: شيان.

⁶ - وردت في نسخة : عليها.

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ وَهُوَ ثُبُوتُ الْوَضْعِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى نَقْلِ الْعَرَبِيَّةِ لُغَةً وَنَحْوًا وَتَصْرِيفًا، وَهِيَ إِنَّمَا ثَبَتَتْ¹ بِالْآحَادِ، لِأَنَّ مَرْجِعَهَا إِلَى الْأَشْعَارِ الَّتِي يَرْوِيهَا الْآحَادُ مِنَ النَّاسِ كَأَبِي عُبَيْدَةَ² وَالْأَصْمَعِي³ وَالْخَلِيل⁴ مَثَلًا، مَعَ كَوْنِ النَّقْلِ آحَادًا، فَاحْتِمَالُ الْكَذِبِ وَالْخَطَأِ قَائِمٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ ثُبُوتُ كَوْنِ تِلْكَ الْمَعَانِي مُرَادَةً مِنَ الْأَلْفَاظِ، فَمَتَوَقَّفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهَا لَمْ يَقَعْ فِيهَا اشْتِرَاكٌ وَلَا مَجَازٌ وَلَا نَقْلٌ، وَلَا تَخْصِصٌ وَلَا نَسْخٌ، وَلَا تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ، وَلَا إِضْمَارٌ⁵، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ.

إِذْ مَعَ احْتِمَالِ الْاِشْتِرَاكِ لَا يُدْرَى مَا الْمُرَادُ، وَمَعَ احْتِمَالِ النَّقْلِ حَيْكُونُ احْتِمَالِ أَنَّ⁶ الْمُرَادَ مَعَانِي [أُخْرَى]⁷ غَيْرِ الْمَوْضُوعِ [لَهُ]⁸، وَكَذَا الْمَجَازُ. وَمَعَ احْتِمَالِ التَّخْصِصِ، احْتِمَالُ أَنَّ الْمُرَادَ الْبَعْضَ فَقَطْ، وَمَعَ احْتِمَالِ النَّسْخِ احْتِمَالُ أَنَّ الْمُرَادَ حُكْمَ آخِرٍ أَوْ لَا حُكْمَ، وَمَعَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَنَحْوَهُمَا لَا يُوثَّقُ بِفَهْمِ الْمُرَادِ.

¹ - وردت في نسخة ب: تثبت.

² - أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري النحوي العلامة (209/116هـ). تصانيفه تقارب مائتي تصنيف منها "غريب القرآن" و"معاني القرآن". انظر وفيات الأعيان/5: 235-243.

³ - أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، المعروف بالأصمعي. كان صاحب لغة ونحو وإماما في الأخبار والنوادر، له: "الألفاظ" و"الأمثال" و"أصول الكلام". وفيات الأعيان/3: 170-176.

⁴ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، كان إماما في علم النحو، وهو الذي استنبط علم العروض. له "العروض". انظر وفيات الأعيان/2: 244-248.

⁵ - وردت في نسخة أ: ولا ضمان.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

⁸ - سقطت من نسخة أ.

وهذه الاحتمالات كثيرة في كلام العرب بالمشاهدة، وعند وجود شيء منها ينفوت العراض.

ثم لو فرض تحقق العلم بالوضع والإرادة المذكورين، فذلك لا يكفي حتى يحصل العلم بانتفاء المعارض¹ العقلي، إذ مع وجوده لا عمل على النقلي، فإن العقلي أصل، إذ حجة النقل موقوفة على ثبوت الرسالة²، الموقوف على ثبوت المعجزة الموقوفة على ثبوت الصانع بما له من الكمال، وكل ذلك عقلي.

فلو قدم النقلي على العقلي لزم بطلان النقلي أيضاً، ضرورة أن بطلان الأصل ملزوم لبطلان الفرع، فظهر بهذا كله أن الأدلة الثقلية، لا يحصل بها اليقين لقيام هذه الاحتمالات³.

{حُجَّة مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَدْلَةَ الثَّقَلِيَّةَ تُفِيدُ الْعِلْمَ}

وأجيب بمنع عموم ما ذكر، أما اللغة / فلا نسلم أنها كلها ثبتت⁴ بالآحاد، كيف وكثير منها بلغ مبلغ الضرورة وذلك كالسما، والأرض، والخيال، والإبل، والبقير في دلالتها على معانيها، وغير ذلك مما لا يحصى، وكرفع الفاعل ونصب

272

¹ - وردت في نسخة ب: العارض.

² - وردت في نسخة ب: إذ صحة النقل موقوفة على صحة الرسالة.

³ - قارن بما ورد في المحصول/1: 172 وما بعدها، المسألة الثالثة: في أن الاستدلال بالخطاب هل يفيد القطع أم لا؟.

⁴ - وردت في نسخة ب: ثبت.

الْمَفْعُولُ وَجَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَكَالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ فِي مَعَانِيهَا¹ مِمَّا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ
أَنَّهُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ، بِحَيْثُ يُعَدُّ مُنْكَرُهُ بَلَّ الْمُتَشَكِّكُ فِيهِ مُكَابَرًا.

{حُجَّةُ الْمُفَصِّلِينَ النَّاطِرِينَ إِلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا}

فَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا النَّوعِ وَاخْتَفَتِ² الْقَرَائِنُ كَبَيَانِ الرَّسُولِ ﷺ وَنَحْوِ
<ذَلِكَ>³ مِمَّا تَذْهَبُ بِهِ سَائِرُ الاحْتِمَالَاتِ، اسْتَفِيدَ الْعِلْمُ وَلَمْ يَبْقَ مَحَلٌّ لِلتَّشَكُّكِ
<فِيهِ>⁴، وَعِنْدَمَا⁵ يُسْتَفَادُ الْعِلْمُ يُعْلَمُ بِأَنَّهُ لَا مُعَارِضَ عَقْلِي، إِذِ الْقَطْعِي لَا يُعَارِضُهُ
قَطْعِي آخَرٌ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِإِنْتِفَاءِ الْمُعَارِضِ⁶ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فِي حُصُولِ الْعِلْمِ، إِذِ
الدَّلِيلُ مُسْتَلَزَمٌ لِمَدْلُولِهِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ كَالْمُعَارِضِ⁷.

نَعَمْ، عَدَمُ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْمُعَارِضِ⁸ لَا بَدَّ مِنْهُ وَذَلِكَ حَاصِلٌ، وَمِثَالُ مَا حَصَلَ بِهِ
الْعِلْمُ مِنَ التَّقْلِيلَاتِ النَّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وُجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ،
وَقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَتَحْرِيمِ الرِّبَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالصَّحَابَةُ قَدْ عَلِمُوا ذَلِكَ مُبَاشَرَةً، وَنَحْنُ

1- ساقط من نسخة ب.

2- وردت في نسخة أ: اختلفت.

3- سقطت من نسخة ب.

4- سقطت من نسخة ب.

5- وردت في نسخة أ: وعندنا ما.

6- وردت في نسخة ب: المعارض.

7- وردت في نسخة ب: المعارض.

8- وردت في نسخة ب: العلم.

قَدْ عَلِمْنَاهُ بِالتَّوَاتُرِ إِلَيْنَا، بَحِيثُ <إِنْ>¹ مَنْ أَنْكَرَهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ عُدُّ مُكَدَّبًا لِلشَّرِيعَةِ كُلِّهَا.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَبْقَى وَرَاءَ هَذَا مِنَ الْأَدْلَةِ الثَّقَلِيَّةِ كَثِيرًا لَا يُفِيدُ الْيَقِينَ، كِدَالَةِ «ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»² عَلَى الْأَطْهَارِ، وَدَلَالَةِ «قَطْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى» وَطَرَا السُّعْرَ رَبِّهِ فَسَلِّ»³ عَلَى زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَالذَّكْرُ فِي الطَّرِيقِ، وَصَلَاةُ يَوْمِ الْعِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ.

{مُسْتَنْدُ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي إِفَادَةِ الْأَدْلَةِ الثَّقَلِيَّةِ الْيَقِينِ}

وَقَدْ بَانَ بِهَذَا مُسْتَنْدُ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ، فَالْمَانِعُ مُطْلَقًا نَظَرَ إِلَى الْإِحْتِمَالَاتِ الْكَثِيرَةِ، وَالْقَائِلُ بِالْإِفَادَةِ نَظَرَ إِلَى مَا وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ، وَالْمُفَصِّلُ نَظَرَ إِلَى الْأَمْرَيْنِ، وَعِنْدَ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ خِلَافٌ فِي حَالٍ مَرْجِعُهُ إِلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ⁴.

الثَّانِي: أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَقْسِيمِ الدَّلِيلِ، وَقَدْ مَرَّ⁵ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى عَقْلِيٍّ مَخْضُ «حَوْثَلِيٍّ مَخْضُ»⁶ وَمُرَكَّبٍ. قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي الْمَعَالِمِ: «الدَّلِيلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - تضمنين للآية 228 من سورة البقرة: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمْنَ أَنَّ فِي بُرْذَنٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

³ - تضمنين للآيتين 14 و 15 من سورة الأعلى.

⁴ - للوقوف على المنتصرين هذه المذاهب والقائلين بها انظر التشنيف: 1/ 325 وما بعدها.

⁵ - انظر تقاريرات اليوسي للدليل في الجزء الثاني من هذا الكتاب ص: 5-6، 12-13، 16 و 48.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

مِنْ مُقَدِّمَاتِ كُلِّهَا عَقْلِيَّةٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ، أَوْ كُلُّهَا نَقْلِيَّةٌ وَهَذَا¹ مُحَالٌ، لِأَنَّ إِحْدَى مُقَدِّمَاتِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ هِيَ² كَوْنُ هَذَا النُّقْلِ حُجَّةً، وَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتِ النُّقْلِ بِالنُّقْلِ، أَوْ بَعْضُهَا عَقْلِيٌّ، وَبَعْضُهَا نَقْلِيٌّ وَهُوَ مَوْجُودٌ³ انْتَهَى.

{مُقَدِّمَاتُ الدَّلِيلِ إِمَّا عَقْلِيَّةٌ كُلُّهَا أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْعَقْلِ وَالنُّقْلِ}

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ الْفَهْرِي⁴: «وَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ -يَعْنِي الْفَخْرُ- مِنَ التَّقْسِيمِ وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّ الدَّلِيلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كُلُّهَا عَقْلِيَّةٍ، وَهَذَا مَوْجُودٌ وَاضِحٌ، أَوْ كُلُّهَا نَقْلِيَّةٌ وَهَذَا⁵ مُحَالٌ، لِأَنَّ إِحْدَى مُقَدِّمَاتِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ هُوَ <كَوْنُ ذَلِكَ>⁶ النُّقْلِ حُجَّةً، يَعْنِي وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ.

فَنَقُولُ: مَنْ ادَّعَى أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ يَكُونُ نَقْلِيّاً لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ افْتِقَارِهِ فِي مَعْرِفَةِ كَوْنِهِ دَلِيلاً إِلَى الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِالدَّلِيلِ / مَا يُبَاشِرُ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، [كَمَا ذَكَرَ أَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْعَقْلِيِّ فَذَلِكَ فِي كَوْنِهِ دَلِيلاً هُوَ أَمْرٌ آخَرُ]⁷.

¹ - وردت في نسخة أ: وهو.

² - وردت في نسخة أ: على.

³ - نص منقول من المعالم في أصول الدين: 23.

⁴ - عبد الله بن محمد بن علي شرف الدين الفهري المعروف بابن التلمساني (658/567هـ).
الأصولي المتكلم، العالم الفاضل، المعروف بالتمدين والورع. تصدر للإقراء. من كتبه: "إرشاد السالك
إلى أبين المسالك" و"شرح التنبيه في فروع الفقه". طبقات الشافعية/5: 60. الأعلام/4: 125.

⁵ - وردت في نسخة أ: وهو.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

⁷ - ساقط من نسخة أ.

كَمَا أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي تُقَرَّرُ بِهِ الْمَقْدَمَاتُ غَيْرُ الدَّلِيلِ الْمُبَاشِرِ لِلْمَطْلُوبِ، فَمِنَاقِشَةُ
الْأَصْحَابِ لَفْظِيَّةٌ، فَإِنَّهُمْ لَا يُنْكِرُونَ وَجُوبَ اسْتِنَادِهِ إِلَى الْعَقْلِيِّ إِنْ سَمَّوْهُ ثَقَلِيًّا.

وَمِثَالُهُ إِنْ أَكْرَمَ الصَّحَابَةُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ الْأَثَقَى، وَالْأَثَقَى الْأَكْرَمُ، أَمَّا الْأُولَى
فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى»¹ نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ فَلِقَوْلِهِ
تَعَالَى: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ»²، فَهَاتَانِ مُقَدِّمَتَانِ سَمْعِيَّتَانِ
تُفِيدَانِ الْمَطْلُوبَ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةُ كَوْنِ الْقُرْآنِ دَلِيلًا مُتَوَقِّفَةً عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ الْمُبَلِّغِ،
وَعَصَمَتِهِ فِيْمَا يُبَلِّغُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَوْ بَعْضُهَا عَقْلِي» فَمِثَالُهُ: الْقَوْلُ بِالْمَعَادِ الْجِسْمَانِيِّ حَقٌّ، لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ
وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، وَتَقْرِيرُ الْأُولَى بِالْعَقْلِ³ وَالثَّانِيَّةُ بِالنَّقْلِ⁴ انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَهَذَا كُلُّهُ⁵ وَاضِحٌ، غَيْرَ أَنَّ مَا ذَكَرُوا مِنْ اِحْتِيَاجِ⁶ الدَّلِيلِ الثَّقَلِيِّ إِلَى الْعَقْلِ، إِنْ
أُرِيدَ بِهِ ثُبُوتُ الرِّسَالَةِ كَمَا ذُكِرَ، فَاعْتِرَاضُ ابْنِ التَّلْمَسَانِيِّ ظَاهِرٌ، وَلَوْ أُرِيدَ أَنَّ الدَّلِيلَ
لَا بَدْءَ فِيهِ مِنْ تَعَقُّلٍ⁷ الْاِنْدِرَاجِ وَكَيْفِيَّةِ الْإِنْتِاجِ، كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى الْعَقْلِ لَا مَحَالَةَ فِي ذَاتِهِ،
وَإِنْ لَمْ يَجِبْ كَوْنُ الْمَقُولِ مُقَدِّمَةً مُسْتَقَلَّةً.

¹ - الليل: 17.

² - الحجرات: 13.

³ - وردت في نسخة ب: في العقل.

⁴ - نص منقول بتصريف يسير من شرح المعالم: 39-40.

⁵ - وردت في نسخة أ: وهو كونه.

⁶ - وردت في نسخة ب: احتياج.

⁷ - وردت في نسخة ب: تعلق.

نَعَمْ، لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُ النَّقْلِيِّ الْمَحْضِ، إِذَا اعْتُبِرَ الدَّلِيلُ
الِاصْطِلَاحِيُّ الْمَنْظُومُ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ¹، أَمَّا إِذَا اعْتُبِرَ مُجَرَّدُ مَا يَدُلُّ عُرْفًا فَلَا، فَإِنَّ النَّصَّ
الشَّرْعِيَّ وَالشَّاهِدَ الشَّعْرِيَّ وَنَحْوَ ذَلِكَ، يَدُلُّ عَلَى مَطْلُوبِهِ بِأَوَّلِ سَمَاعِهِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ
إِلَى تَعَقُّلِ الْمُقَدِّمَاتِ، وَلِذَلِكَ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ مَنْ يَعْرِفُ صَنْعَةَ الاسْتِدْلَالَ وَمَنْ لَا يَعْرِفُهَا.
نَعَمْ، قَدْ يُدْعَى حُضُورُ ذَلِكَ إِجْمَالًا فِي الْبَابِ لِكُمُونِهِ² فِي نَفْسِ الْعُقْلَاءِ.

{الْأَدَلَّةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَحْكَامِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَقَلِيَّةٍ وَغَيْرِ ثَقَلِيَّةٍ}

الثَّالِثُ: مَا ذَكَرْنَا هُوَ³ تَقْسِيمُ الدَّلِيلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، وَالْأَدَلَّةُ <الَّتِي>⁴ هِيَ
مَنَاطُ الْأَحْكَامِ تَنْقَسِمُ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ إِلَى قِسْمَيْنِ: ثَقَلِيَّةٍ وَغَيْرِ ثَقَلِيَّةٍ، وَالْأَوَّلَى وَهِيَ
الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ، مَا هُوَ قَطْعِيٌّ الْمَتْنِ وَالِدَّلَالَةُ كَالآيَاتِ الَّتِي هِيَ نُصُوصٌ فِي أَفْرَادِهَا⁵،
وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي هِيَ نُصُوصٌ وَمُتَوَاتِرَةٌ.

الثَّانِي، مَا هُوَ ظَنِّيُّهُمَا مَعًا، كَالْأَحَادِثِ مِنَ الْحَدِيثِ، مَعَ وُجُودِ عُمُومٍ أَوْ إِطْلَاقٍ أَوْ
شَيْءٍ مِنَ الْإِحْتِمَالِ الْمُبْطِلِ لِلنُّصُوصِيَّةِ.

الثَّالِثُ، مَا هُوَ قَطْعِيٌّ الْمَتْنِ دُونَ الدَّلَالَةِ⁶ كَالآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ، إِذَا لَمْ
تَكُنْ نَصًّا لِيُوجِدَ احْتِمَالٌ بِعُمُومٍ أَوْ نَحْوِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: المقدمة.

² - وردت في نسخة ب: لكونه.

³ - وردت في نسخة ب: من.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: مرادها.

⁶ - وردت في نسخة أ: الدلالات.

الرَّابِعُ، مَا هُوَ قَطْعِي الدَّلَالَةِ دُونَ الْمَتَنِ كَالْأَحَادِيثِ الْآحَادِ، إِذَا كَانَتْ نَصًّا فِي مَدْلُولِهَا.

وَقَدْ¹ يَخْتَلِفُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، كَالْعَامِّ هَلْ يَدُلُّ عَلَى أَفْرَادِهِ دَلَالَةٌ² النَّصِّ فَتَكُونُ قَطْعِيَّةً، أَمْ دَلَالَةُ الظُّهُورِ فَتَكُونُ ظَنِّيَّةً. مَذْهَبَانِ سَيِّئَانِ. وَكَالْخَبَرِ الْمَحْفُوفِ بِالْقَرَائِنِ وَتَلَقُّهُ³ الْأُثْمَةُ بِالْقَبُولِ <هَلْ>⁴ [هُوَ]⁵ قَطْعِي الْمَتَنِ أَمْ لَا خِلَافَ؟.

وَالثَّانِيَّةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا هُوَ قَطْعِي بِاتِّفَاقٍ، كَالْإِجْمَاعِ بِشُرُوطِهِ. وَمَا هُوَ / ظَنِّي بِاتِّفَاقٍ، كَالِاسْتِصْحَابِ، وَدَلَالَةِ الْإِشَارَةِ، وَالْمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. 274

وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ، كَالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ، وَمَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ⁶، وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ⁷.

{الْكَلَامُ فِي الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ}

"الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ" أَيُّ هَذَا مَبْحَثُهُمَا "الْمَنْطُوقُ مَا" أَيُّ مَعْنَى "دَلَّ عَلَيْهِ الْفَلْظُ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ" <أَيُّ تَكُونُ>⁸ دَلَالَةُ الْفَلْظِ عَلَى ذَلِكَ الْمَدْلُولِ حَاصِلَةٌ فِي مَحَلِّ

¹ - وردت في نسخة ب: ولا.

² - وردت في نسخة أ: لأنه.

³ - وردت في نسخة ب: أو تلقته.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 327.

⁷ - وردت في نسخة ب: والله الموفق.

⁸ - ساقط من نسخة ب.

النُّطْقُ لَا فِي مَحَلِّ السُّكُوتِ، فَلَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ يَدُلُّ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ
الْمَجْرُورِ الْعَائِدِ عَلَى مَا، أَيْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ حَالٌ كَوْنُهُ مَوْجُوداً فِي مَحَلِّ النُّطْقِ¹.

وَقَوْلُنَا «مَعْنَى» أَيْ مَا يُعْنَى بِاللَّفْظِ سَوَاءَ كَانَ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى وَاحِداً أَوْ أَكْثَرَ،
أَوْ ذَاتاً مِنَ الذَّوَاتِ كَمَا سَتَسْمَعُ فِي التَّقْسِيمِ.

«وَهُوَ» <أَيْ>² اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى فِي مَحَلِّ النُّطْقِ قِسْمَانِ لِأَنَّهُ:

إِمَّا «نَصٌّ» أَيْ يُسَمَّى بِذَلِكَ اصْطِلَاحاً، وَذَلِكَ «إِنْ أَفَادَ» السَّامِعَ «مَعْنَى لَا
يَحْتَمِلُ» هُوَ أَيْ ذَلِكَ اللَّفْظُ «غَيْرُهُ» أَيْ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى «كَزَيْدٍ» أَيْ³ لَفْظُهُ فِي نَحْوِ
قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَعْنَى وَهُوَ الذَّاتُ الْمُشَخَّصَةُ، وَلَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا «ظَاهِرٌ» أَيْ يُسَمَّى بِذَلِكَ اصْطِلَاحاً، <وَذَلِكَ>⁴ «إِنْ احْتَمَلَ» مَعْنَى آخَرَ
غَيْرَ الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا، وَكَانَ ذَلِكَ الْآخَرُ «مَرْجُوحاً» لِكُونِ⁵ دَلَالَتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ
أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْآخَرِ بِسَبَبِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ «كَالْأَسَدِ» فِي نَحْوِ قَوْلِكَ:
رَأَيْتُ أَسْداً فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَّوَانِ الْمُفْتَرَسِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الرَّجُلُ الشَّجَاعُ دُونَ

¹ - لمزيد التوسع في تعريف المنطوق انظر: الإحكام/1: 93، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد/2:

172، نهاية السؤل/1: 311، فواتح الرحموت/1: 413 وإرشاد الفحول/2: 53.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: إذ.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - ورد في نسخة ب: موجودا لكن.

المُفْتَرِس، لَكِنْ دِلَالَتُهُ عَلَى الْمُفْتَرِس رَاجِحَةٌ لِأَنَّهُ فِيهَا حَقِيقَةٌ، وَدِلَالَتُهُ عَلَى الشُّجَاعِ مَرْجُوحَةٌ¹ لِأَنَّهُ فِيهَا مَجَازٌ². وَالْحَقِيقَةُ أَصْلُ فَهِيَ أَقْوَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدِ بَيَانِ مُتَعَلِّقَاتِ الْمَنْطُوقِ}

{دَوَاعِي ذِكْرِ بُدْءِ مِنَ اللُّغَةِ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ}

الأول: لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا وَتَوَقَّفَ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ مُتَوَقَّفًا عَلَى <مَعْرِفَةٍ>³ كَلَامِ الْعَرَبِ وَهِيَ لُغَتُهُمْ، اخْتِيجَ إِلَى ذِكْرِ بُدْءِ مِنَ اللُّغَةِ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ تَقْرِيبًا عَلَى الْمُتَعَاظِي، فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةٌ غَيْرُهُ وَهَذَا أَوَّلُهَا.

{تَقْسِيمَاتُ اللَّفْظِ اللَّغَوِيِّ}

الثاني: فِي اللَّفْظِ⁴ اللَّغَوِيِّ تَقْسِيمَاتٌ، فَيُنْقَسِمُ بِحَسَبِ صِرَاحَةِ الدَّلَالَةِ وَعَدَمِهَا إِلَى مَنْطُوقٍ وَمَفْهُومٍ، وَبِحَسَبِ دِلَالَتِهِ فِي ذَاتِهِ عَلَى الطَّلَبِ إِلَى أَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَبِحَسَبِ الْكَثْرَةِ وَالْقِلَّةِ فِي مَذْلُولِهِ إِلَى عَامٍّ وَخَاصٍّ وَمُطْلَقٍ وَمَقْيَدٍ، وَبِحَسَبِ الْوُضُوحِ وَالْخَفَاءِ⁵ إِلَى مُجْمَلٍ وَمُبَيَّنٍ، وَبِحَسَبِ اقْتِضَاءِ ارْتِفَاعِ الْحُكْمِ أَوْ ثُبُوتِهِ إِلَى نَاسِخٍ أَوْ مَنْسُوخٍ، وَهَكَذَا رَتَّبَهَا الْمُصَنِّفُ وَكَانَهُ آخِرُ النَّسْخِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجِي عَنِ اللَّفْظِ، وَأَخَرُ الْإِجْمَالِ وَالظُّهُورِ

1- وردت في نسخة ب: موجود.

2- وردت في نسخة أ: مجازا.

3- سقطت من نسخة ب.

4- وردت في نسخة ب: للفظ.

5- ساقط من نسخة ب.

وَالْبَيَانُ عَنِ الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَخَّرَ الْعُمُومَ عَنِ الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ، لِأَنَّ الْعُمُومَ فِي الْمَدْلُولِ فَهُوَ خَارِجٌ، وَلَا مُشَاحَةً¹ فِي هَذَا.

وَقَدَّمَ الْمَنْطُوقَ وَالْمَفْهُومَ، لِأَنَّهُ فِي وُجُودِ الدَّلَالَةِ، فَصَارَ الْمَنْطُوقُ كَالْمَوْجُودِ،
275 / وَالْمَفْهُومُ كَالْمَعْدُومِ، وَصَارَ تَقْدِيمُهُمَا² هُنَا كَتَقْدِيمِنَا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ تَقْسِيمَ الْعُلُومِ³
إِلَى مَوْجُودٍ وَمَعْدُومٍ.

فَإِنْ قِيلَ: عَلَى مُقْتَضَى هَذَا <كَانَ>⁴ يَنْبَغِي تَقْدِيمَ الْمَفْهُومِ عَلَى الْمَنْطُوقِ لِأَنَّ
الْعَدَمَ سَابِقٌ.

قُلْنَا: الْعَدَمُ السَّابِقُ هُوَ الْأَصْلِيُّ لَا عَدَمُ الْمَلَكَةِ، فَإِنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنْهَا وَالْمَفْهُومُ شَبِيهُ
بِهَا⁵، فَإِنَّ الْمَنْطُوقَ أَصْلٌ لَهُ إِذْ بِهِ يَحْصُلُ فِي الْجُمْلَةِ، فَكَانَ تَقْدِيمُ الْمَنْطُوقِ أَوَّلِي، وَلَوْ
صَدَّرَ [بِوَضْعِ اللَّفْظِ]⁶ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ كَانَ أَوَّلِي.

{الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَصَفَانِ لِلْمَدْلُولِ وَهُوَ الشَّائِعُ}

الثَّالِثُ: الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَصَفَانِ لِلْمَدْلُولِ وَهُوَ الشَّائِعُ، وَجَعَلَهُمَا
ابْنُ الْحَاجِبِ مِنْ أَوْصَافِ الدَّلَالَةِ فَقَالَ: «الدَّلَالَةُ مَنْطُوقٌ، وَهُوَ مَا دُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي

¹ - ورد في نسخة ب: وهو خارج بلا مشاحة.

² - وردت في نسخة ب: تقديمها.

³ - وردت في نسخة ب: المفهوم.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: بذلك.

⁶ - ساقط من نسخة أ.

مَحَلُّ النُّطْقِ، وَالْمَفْهُومُ بِخِلَافِهِ أَيْ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ¹، فَقَالَ الْعَضُدُ²: «وَمَا هَاهُنَا³ مَصْدَرِيَّةٌ لِتَصْلُحَ قِسْماً لِلدَّلَالَةِ»⁴ فَقَالَ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ⁵: «هَذَا وَإِنْ كَانَ مُصَحِّحاً لِكُونِ الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ مِنْ أَقْسَامِ الدَّلَالَةِ، لَكِنَّهُ مُخَوِّجٌ إِلَى تَكْلُفٍ عَظِيمٍ فِي تَصْحِيحِ عِبَارَاتِ الْقَوْمِ، لِكُونِهَا⁶ صَرِيحَةً فِي كَوْنِهَا مِنْ أَقْسَامِ الْمَدْلُولِ، كَمَا قَالَ الْآمِدِيُّ: الْمَنْطُوقُ مَا فَهِمَ مِنَ اللَّفْظِ قِطْعاً فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، وَالْمَفْهُومُ مَا فَهِمَ مِنَ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ»⁷ انْتَهَى. وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ كَعِبَارَةِ الْآمِدِيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ وَصْفَ الْمَدْلُولِ بِهِمَا أَوْلَى.

ثُمَّ تَسْمِيَةُ الْمَدْلُولِ مَفْهُوماً ظَاهِراً، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ مَنْطُوقاً فَمُسَامَحَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ النُّطْقَ رَاجِعٌ لِلْفِظِ بِالذَّاتِ لَا لِلْمَعْنَى. الثَّانِي، أَنَّ الْمَنْطُوقَ لَيْسَ بِلُغَوِيٍّ، وَكَانَ أَصْلُهُ مَنْطُوقاً بِهِ ثُمَّ تَوَسَّعَ فِيهِ بِحَذْفِ الصَّلَةِ، ثُمَّ الْمَنْطُوقُ بِهِ اللَّفْظُ كَمَا ذَكَرْنَا،

¹ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 171.

² - عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي، (756/708هـ)، قاضي القضاة عضد الدين، كان إماماً في العلوم المعقولات، صاحب معرفة ومشاركة. له كتاب "المواقف" في علم الكلام، و"شرح مختصر ابن الحاجب" في الأصول. طبقات الشافعية/6: 108.

³ - وردت في نسخة ب: هنا.

⁴ - انظر شرح العضد لمختصر المنتهى/2: 171.

⁵ - مسعود بن عمر بن عبد الله التفْتَازاني سعد الدين (793/712هـ)، من أئمة العربية والبيان والمنطق. من كتبه: "حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب" في الأصول، "المقاصد"، "شرح المقاصد"، "شرح العقائد النسفية" وغيرها. طبقات المفسرين/2: 2. الأعلام/8: 113-114.

⁶ - وردت في نسخة أ: لكونه.

⁷ - انظر حاشية السعد على شرح العضد لمختصر المنتهى/2: 171.

١ <وَلَكِنْ>¹ لَا بَأْسَ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْمَعْنَى تَبَعاً لِأَنَّهُ مَضمُونٌ فِي الْمَنْطُوقِ بِهِ، فَهُوَ مَنْطُوقٌ بِهِ>²، وَعَلَى هَذَا الْاِعْتِبَارِ قَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَيْتَن نَطَقْتُ بِشُكْرٍ بَرْدٌ مُفْصَحاً * * * فَلَسانَ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ

وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ الْمَنْطُوقَ وَالْمَفْهُومَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعْنَى كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ لِلْمُصَنِّفِ، وَغَيْرِهِ يُخْرِجُهُمَا عَنِ الْبَابِ، إِذْ بَابُ اللَّغَةِ مَبْحُوثٌ فِيهِ عَنِ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ بِحَسَبِ دِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعْنَايِ [لَا عَلَى الْمَعْنَايِ]³ أَنْفُسِهَا، فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْمَنْطُوقِيَّةِ أَوْ الْمَفْهُومِيَّةِ، وَعَلَى ذَلِكَ ثُرِدَ الْقِسْمَةُ إِلَى النَّصِّ وَغَيْرِهِ، وَالْمُفْرَدِ⁴ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونَانِ بِاِعْتِبَارَيْنِ⁵ يَعْضِضَانِ لِلْفَرْقِ اللَّغَوِيِّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَا حَتَّى يُعْرَفَ⁶ اللَّفْظُ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ مُنَاسِبَةُ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ مِنْ تَأْخِيرِهِمَا، وَتَعْلَمُ أَنَّ اِعْتِرَاضَ الزُّرْكَشِيِّ⁷ عَلَيْهِ سَبَبُهُ الْغَفْلَةُ⁸ كَمَا قَرَّرْنَا، وَكَمْ عَائِبٌ لَيْلَى وَلَمْ يَرَوْجُهَا، الْبَيِّنَاتُ.

١- سقطت من نسخة ب.

٢- سقطت من نسخة ب.

٣- ساقط من نسخة أ.

٤- وردت في نسخة أ: والفرض.

٥- وردت في نسخة أ: اعتبارين.

٦- ردت في نسخة ب: يعلم.

٧- محمد بن هاد بن عبد الله الزركشي بدر الدين (794/745هـ)، عالم بفقهاء الشافعية والأصول. له تصانيف كثيرة في عدة فنون منها في أصول الفقه: "لقطة العجلان"، "البحر المحيط"، "تشفيف المسامع بجمع الجوامع" و"الديباج في توضيح المنهاج". الدرر الكامنة/4: 17-18.

٨- قال الزركشي: «... وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب، ولا يخفى ما فيه من المناسبة، فإن معنى اللفظ سابق في كل شيء، وكما أن النسخ أمر خارجي عن اللفظ، تأخر عن الجميع، وتقديم»

الرابع: قول المصنف كغيره: "المنطوق ما دل عليه اللفظ" إذا جعلت "ما" 276 واقعة على [اللفظ]¹ المدلول مطلقاً، واللفظ² شاملاً للمفرد والمركب، وتناول المفرد: الاسم، والفعل، والحرف، والاسم اسم الذات واسم المعنى، ووصف الذات، ووصف المعنى، ودخل المدلول بشيء من الدلالات الثلاث، والإشارة، والاقتضائية وسيأتي البحث في ذلك. ودخل المركب الناقص والثام.

فعلهم أن المنطوق إما حكم: كوجوب الصلاة والزكاة، وحزمة التأفيف المفهومات من آياتها، وغير ذلك. وإما معنى غير حكم: كالقيام والقعود في قولك: أعجبني قيام زيد أو قعوده مثلاً. وإما ذات كزيد.

{إطلاقات النص}

الخامس: اللفظ إما أن يتعين مدلوله بحيث لا يحتمل غيره وهو النص⁴، سمي به: إما لارتفاعه عن درجة المجمل والظاهر، والنص الرفع، قال امرئ القيس⁵:

= الأمر على العام تقديم ما بالذات على ما بالعرض، وظهر بهذا أن تأخير ابن الحاجب المنطوق، ليس بمناسب». تصنيف المسبع/1: 328-329.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ب: والمفرد.

³ - وردت في نسخة ب: الحكم.

⁴ - للوقوف على تعاريف الأصوليين للنص ينظر: المستصفى/1: 384، المحصول/1: 462 وشرح تنقيح الفصول: 36.

⁵ - بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المراز. أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يعرف بالملك الضليل لاضطراب أمره طول حياته، وبذي القروح لما أصابه في مرض صوته. جمع ما ينسب إليه من شعر في ديوان صغير. الأعلام/2: 11-12.

وَجَيِّدٌ كَجَيِّدِ الرِّيمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ * * * إِذَا هِيَ تَصَّتْهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ¹

وَكَانَ عَلَى هَذَا <بِمَعْنَى>² مُنْصَوِّصٌ، أَيْ مَرْفُوعٌ، أَوْ لِرَفْعِهِ الْإِشْكَالَ، فَهُوَ بِمَعْنَى نَاصٍ أَوْ وَصَفٍ بِالْمَصْدَرِ مُبَالِغَةً ثُمَّ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ.

وَأَمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ غَيْرَ مَدْلُولِهِ اخْتِمَالًا مَرْجُوحًا وَهُوَ الظَّاهِرُ³، سُمِّيَ بِهِ: مِنَ الظُّهُورِ الَّذِي هُوَ الْوُضُوحُ، لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَاهُ أَوْضَحُ مِنْهُ فِي مُقَابِلِهِ، [أَوْ]⁴ الَّذِي هُوَ الْغَلْبَةُ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَاهُ أَقْوَى مِنْهُ فِي مُقَابِلِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّاهِرَ قَدْ يَكُونُ هُوَ الْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ لِأَصَالَتِهَا، أَوْ عَلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى لَاشْتِهَارِ هَذِهِ، أَوْ هُوَ الْمَجَازُ لَاشْتِهَارِهِ، وَسَيَأْتِي تَتِمَّةُ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ.

وَالْمَرْجُوحِيَّةُ جَعَلُوهَا وَصْفًا لِلْمَدْلُولِ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصْفٌ لِلدَّلَالَةِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ قَبْلُ فِي التَّقْرِيرِ، أَوْ لِلْإِحْتِمَالِ فَوْضَفَ الْمَعْنَى بِهَا تَجُوزُ.

وَأَمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ غَيْرَ مَدْلُولِهِ اخْتِمَالًا مُسَاوِيًا، كَالْقُرْءِ لِلظُّهْرِ وَالْحَيْضِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُشْتَرَكَاتِ، وَهُوَ الْمُجْمَلُ <وَلَمْ>⁵ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا وَسَيَأْتِي بَحْثُهُ⁶.

¹ - البيت من معلقة امرئ القيس الشهيرة، والتي مطلعها:

فَلَمَّا كُنْتُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْلِ

انظر ديوان امرئ القيس: 16.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - انظر تعارف الأصوليين للظاهر في البرهان/1: 279، المستقصى/1: 384، المحصول/1: 462، الأحكام/3: 72، شرح تنقيح الفصول: 37 وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب/2: 168.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: مبحثه.

السَّادِسُ: مَا ذَكَرَ¹ مِنْ مَعْنَى النَّصِّ هُوَ بِحَسَبِ مُصْطَلَحِ الْأُصُولِيِّينَ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الدَّالِّ النَّقْلِيِّ مُطْلَقاً، وَإِنْ كَانَ بِحَسَبِ الظُّهْرِ، وَهُوَ غَالِبُ اسْتِعْمَالِ الْفُقَهَاءِ، وَكَثِيراً مَا يُطْلَقُ الْأُصُولِيُّونَ أَيْضاً فِي مُقَابَلَةِ الْقِيَاسِ وَنَحْوِهِ، وَيُرِيدُونَ بِهِ الدَّالَّ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ مُطْلَقاً.

السَّامِعُ: «الْفَائِدَةُ مَا اسْتَفِيدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ، وَهِيَ يَأْتِيَةُ وَفَادَتْ لَهُ فَائِدَةٌ²، حَصَلَتْ، وَأَفَدَتْ الْمَالَ أُعْطِيَتْهُ، وَأَفَدُوْهُ أَيْضاً: اسْتَفَدْتَهُ، وَأَنَشَدَ فِي الصَّحَاحِ:

بَكَرْتُهُ تَعْتَرُ فِي النَّقَالِ * * *
مُهْلِكُ مَالٍ وَمُفِيدُ مَالٍ

أَيُّ مُسْتَفِيدٍ مَالٍ»³.

وَمِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَخَذْتُ الْفَائِدَةَ فِي الْكَلَامِ وَالْأَلْفَافِ فَيُقَالُ: أَفَادَ اللَّفْظُ مَعْنَى أَيْ أُعْطَاهُ، وَيُحَذَفُ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ وَهُوَ الشَّائِعُ⁴ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَرُبَّمَا حُذِفَا مَعاً فَيُقَالُ: لَفْظٌ مُفِيدٌ [وَعَبَّرَ مُفِيداً]⁵.

وَالِاحْتِمَالُ افْتِعَالٌ مِنَ الْحَمَلِ مُؤْنِنٌ بِالتَّكْلُفِ، تَقُولُ: حَمَلْتُ الْجَمَلَ كَذَا فَاحْتَمَلَهُ، وَحَمَلْتُ زَيْداً هَذَا الْأَمْرَ فَاحْتَمَلَهُ وَتَحَمَّلَهُ، وَمِنْهُ أَخِذَ الْإِحْتِمَالُ فِي الْمَعَانِي، فَيُقَالُ: احْتَمَلَ اللَّفْظُ هَذَا الْمَعْنَى أَيْ هُوَ / قَابِلٌ لَهُ، أَيْ لِلدَّلَالَةِ⁶ عَلَيْهِ، فَالْمَحْمُولُ 277
بِالْحَقِيقَةِ الدَّلَالَةِ، وَفِي الْكَلَامِ تَوْسِعُ.

¹ - وردت في نسخة ب: ما ذكره.

² - وردت في نسخة ب: الفائدة.

³ - نص منقول يتصرف من الصحاح/1: 440. والبيت منسوب فيه للشاعر القتال الكلاي.

⁴ - وردت في نسخة ب: السامع.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

⁶ - وردت في نسخة أ: بالدلالة.

ثُمَّ قَدْ يُحذفُ المفعولُ فيقال: لَفْظٌ مُحتمِلٌ أي لِكِذا وَلِكِذا، وَإِلَّا فَالنَّصُّ مُحتمِلٌ أيضاً¹ لِمَعْنَاهُ، وَلَكِنَّ العُرْفَ يُخَصِّصُ اللَّفْظَ بِبَعْضِ المَواردِ، وَإِنَّمَا نَبَّهْنَاكَ عَلَى هَاتَيْنِ المادتينِ، لِكثَرَةِ دَوْرِهِمَا فِي هَذَا الكِتَابِ وَغَيْرِهِمَا، وَجُلُّ المُبْتَدئينَ لَا يَفْقَهُونَ مَعْنَاهُما.

{الكَلَامُ فِي اللَّفْظِ المُرْكَبِ}

"وَاللَّفْظُ" مِنْ حَيْثُ هُوَ "إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ المَعْنَى" أَي مَعْنَاهُ كَزَيْدٍ قَائِمٌ وَكَرَامِي الحِجَارَةِ، "فَمُرْكَبٌ وَإِلَّا" يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ المَعْنَى، بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ أَصلاً كَبَاءِ الجَرِّ، وَهَمْزَةُ الاستفهامِ، أَوْ لَهُ جُزْءٌ لَا دِلَالَةَ لَهُ أَصلاً كَزَيْدٍ، أَوْ لَهُ دِلَالَةٌ عَلَى غَيْرِ جُزْءِ المَعْنَى كَبَعْلَبِكَ "فَمُفْرَدٌ".

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ اللَّفْظِ المُرْكَبِ}

الأَوَّلُ: المُرَادُ مِنَ اللَّفْظِ المُقْسَمِ هُوَ المَوْضُوعُ لِمَعْنَى، فَإِنَّ المَهْمَلَ لَا يُوصَفُ بِالإِفْرَادِ. وَاسْتَعْنَى المُصَنِّفُ عَنْ تَقْيِيدِهِ، إِمَّا اتِّكَالاً عَلَى مَا مَرَّ فِي ذِكْرِ دِلَالَةِ اللَّفْظِ، وَإِمَّا عَلَى قَوْلِهِ الآنَ دَلَّ جُزْؤُهُ.

الثَّانِي: أَوْرَدَ² عَلَى عَكْسِ حَدِّ المَفْرَدِ وَطَرَدَ حَدَّ المُرْكَبِ³، حَيَوَانٌ تَاطَقَ عِلْماً عَلَى إِنْسَانٍ مَثَلاً، فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ⁴، فَيَدْخُلُ فِي المُرْكَبِ وَيَخْرُجُ عَنِ المَفْرَدِ⁵ وَيَفْسُدُ التَّعْرِيفَانِ.

¹ - وردت في نسخة ب: وإلا فالنص أيضا محتمل لمعناه.

² - وردت في نسخة ب: ورد.

³ - انظر تعريف المركب عند أهل المنطق والأصول في: معراج المنهاج/1: 175، شرح العضد على

المختصر/1: 117 ونهاية السؤل/1: 184.

⁴ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 333.

⁵ - وردت في نسخة أ: ويخرج في المقيد.

وأجيب: بأنه إذا كان علماً لا يُقصد به الدلالة على الجزء.
قلت: وفيه نظر، فإن الدلالة حاصلة، وشرط عدم قصد لم يقع في التعريف،
ولذا يزيد غيره فيقول: بدلالة مقصودة.

نعم، لِقائل أن يقول: إما أن يراد دل بالقوة أو بالفعل، والأول مجاز لا يراد¹،
والثاني لم يحصل، لأن الحاصل هو الدلالة على الشخص بمجموع الكلمتين، ولم
تحصل من إحداها بدلالة حال العلمية لا مقصودة ولا غير مقصودة.

{المراد بالجزء كل جزء لأن اسم الجنس المضاف يعم}

الثالث: المراد بالجزء كل جزء لأن اسم الجنس المضاف يعم، وبهذا يدخل في
المفرد «عبد الله» علماً «وإن دل جزؤه» الأول والجاري على ما قبله أنه ليس بدال
[فهو مفرد]² وإن لم تعلم³ الأجزاء.

وأما «عبد الله» الوصف، فإن شرطنا كون الأجزاء مادية فهو أيضاً مفرد، إذ لم
تدل أجزاؤه جميعاً، وإن اكتفينا بالصوري فهو مركب، لأن له جزءاً ثانياً وهو
الإضافة.

وفيه بحث، لأنه بعد ثبوت الجزئين المادي والصوري، فالثالث وهو كلمة
الجلالة لا يدل، ونحن نعتبر بدلالة جميع الأجزاء.

ثم أورد أنه على تعميم الأجزاء يلزم أن يكون نحو: زيد قائم مفرداً، لأن
بعض أجزائه ك«الزاي» و«الياء» و«الدال» و«القاف» و«الميم» غير دال.

¹ - وردت في نسخة أ: لم يراد.

² - ساقط من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: نعم.

وأجيب: بأن المراد بالأجزاء الأجزاء التي صارَ بها اللفظ مُركَّباً، وهي الأجزاء
بغير واسطة¹ كزَيْد قائم² من زيد قائم، أمّا «الزاي» مثلاً: فليست جزءاً من المركَّب بل
جزءاً من زيد، وهي³ باعتبار المركَّب جزء جزء لا جزء، وكذا غيرها من الحروف.

{الألفاظ بالنسبة إلى الأفراد والتراكيب سبعة}

الرابع: الألفاظ سبعة: ما لا جزء له أصلاً، وما له جزء لا يدلُّ، وما له جزء
يدلُّ لا على جزء معناه، وما له جزء يدلُّ على جزء معناه ولكن دلالة غير
/ مقصودة، وما له جزء يدلُّ على جزء معناه دلالة مقصودة، ويحسن السكوت عليه 278
ك«قام زيد» ولا يحسن ك«غلام زيد»، فالأربعة الأولى مفردة والخامس والسادس
مركبان.

وقد علمت أن التحقيق أن الرابع راجع إلى الثلاثة قبله، ولذا استغنى المؤلف⁴
عن قيد⁵ القصد، وكذا الثالث أيضاً راجع إلى ما قبله، لأن دلالة الجزء فيه إنما كانت
قبل العلمية لأصالتها فلا عبرة بها.

{ضابط المركب من حيث لفظه ومعناه}

وضابط المركب إنما هو أن يكون اللفظ له جزآن فأكثر ولمعناه كذلك، وكلُّ جزء
من أجزاء اللفظ يدلُّ على شيءٍ <من>⁶ أجزاء المعنى وما سوى هذا مفرد.

¹ - قارن بما ورد في التشيف/1: 333.

² - وردت في نسخة ب: كزيد وقالم.

³ - وردت في نسخة ب: وهذه.

⁴ - وردت في نسخة ب: المصنف.

⁵ - وردت في نسخة ب: ذكر.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

الخامس: قُدِّمَ المركَّبُ عَلَى المفْرَدِ لَأَنَّ ضابطَ المركَّبِ وُجُودِي، وَضابطُ المفْرَدِ سَلْبِي¹ فَبَيَّنَهُمَا مَا بَيْنَ العَدَمِ وَالْمَلَكَةِ²، وَلَوْ الْمَلَكَةُ هُوَ المركَّبُ فَتَعَيَّنَ تَقْدِيمُهُ وَهَذَا بِحَسَبِ النَّصْرِ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الوجودِ الْخَارِجِي فَالْمَفْرَدُ جُزْءٌ مِنَ المركَّبِ، وَالْجُزْءُ سَابِقٌ بِالطَّبَعِ.

{الكَلَامُ فِي دِلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضْمَنِ وَالْإِتِّزَامِ}

"وَدِلَالَةُ اللَّفْظِ" الدَّالُّ بِالْوَضْعِ "عَلَى مَعْنَاهُ" الْمُسْتَعْمَلُ هُوَ فِيهِ "مُطَابَقَةٌ" أَيْ يُسَمَّى مُطَابَقَةً وَيُسَمَّى أَيْضاً دِلَالَةً مُطَابَقَةً.

"وَدِلَالَتُهُ" عَلَى جُزْئِهِ "أَيْ جُزْءَ مَعْنَاهُ" تَضْمُنٌ "أَيْ يُسَمَّى تَضْمِناً وَيُسَمَّى أَيْضاً دِلَالَةً تَضْمُنٌ³.

"وَدِلَالَتُهُ عَلَى "لَازِمِهِ" أَيْ لَازِمَ مَعْنَاهُ "الذَّهْنِي" وَصَفَ اللَّازِمُ أَيْ دِلَالَتُهُ عَلَى اللَّازِمِ الذَّهْنِي "الْإِتِّزَامُ" أَيْ يُسَمَّى الْإِتِّزَامَ، وَيُسَمَّى أَيْضاً دِلَالَةً الْإِتِّزَامِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: الْإِنْسَانُ يَدُلُّ عَلَى مَوْضُوعِهِ وَهُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ بِالْمُطَابَقَةِ، وَعَلَى جُزْئِهِ وَهُوَ الْحَيَوَانُ أَوْ النَّاطِقُ بِالتَّضْمَنِ، وَعَلَى لَازِمِ ذَلِكَ [الْمَعْنَى]⁴ كَالضَّاحِكِ وَالكَاتِبِ بِالْإِتِّزَامِ.

¹ - وردت في نسخة أ: سلبه.

² - تقابل العدم والملكة، تقابل الوجودي لعدم ذلك الوجودي من الموضوعي المقابل لذلك الوجودي بحسب شخصه، أو نوعه، أو جنسه القريب أو البعيد، وأن هذا يسمى تقابل العدم والملكة الحقيقي، وإن قيد قابلية الموضوع لذلك الوجودي بحسب شخصه في ذلك الوقت، فيسمى هذا بتقابل العدم والملكة المشهورين. عن الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة.

³ - وردت في نسخة ب: التضمن.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

وَقَيَّدَ اللَّازِمَ بِالذَّهْنِيِّ اخْتِرَازاً مِنَ الْخَارِجِيِّ وَهُوَ اللَّازِمُ فِي الْخَارِجِ فَقَطْ،
كَحُمْرَةِ الْوَرْدِ وَسَوَادِ الْغُرَابِ، فَلَا يُسَمَّى مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِالِاتِّزَامِ.

”وَالْأُولَى“ أَي دِلَالَةُ الْمُنَاطَبَةِ ”لَفْظِيَّةٌ“ لِأَنَّهَا² مُسْتَفَادَةٌ مِنَ اللَّفْظِ بِمُقْتَضَى
الْوَضْعِ، مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، ”وَالثَّانِيَانِ“³ الْآخَرِيَّانِ وَهُمَا دِلَالَةُ التَّضَمُّنِ
وَدِلَالَةُ الْإِتِّزَامِ ”عَقْلِيَّتَانِ“ لِأَنَّهُمَا مُسْتَفَادَتَانِ بِوَاسِطَةِ فَهْمِ الْكُلِّ فِي الْأُولَى، وَفَهْمِ
الْمَلْزُومِ فِي الثَّانِيَةِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي الدَّلَالَاتِ}

الأول: الدلالة هي فهم الشيء من الشيء، أو كون الشيء بحيث⁴ يفهم منه
الشيء، على خلاف جارٍ بينهم في أنها هي الفهم بالعقل⁵، أو بالصلاحية⁶، وعلى
كل حال فالأول وهو المفهوم منه الشيء يُسمى الدال، والثاني يُسمى المدلول، ثم إن
كان الدال لفظاً فهي لفظية وإلا فغير لفظية، وكلٌّ من القسمين إما عقلي أو طبعي أو
وضعي⁷.

¹ - وردت في نسخة ب: وسمرة.

² - وردت في نسخة ب: أي.

³ - وردت في نسخة ب: واستثناء.

⁴ - وردت في نسخة ب: من حيث.

⁵ - وردت في نسخة أ: بالفعل.

⁶ - وردت في نسخة أ: الصلاحية.

⁷ - انظر المصنوع/1: 86، شرح الكوكب المنير/1: 86 وشرح السلم للأخضري: 9.

{أَمْثَلَةٌ فِي الدَّلَالَاتِ اللَّفْظِيَّةِ: الْوَضْعِيَّةِ، الطَّبِيعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ}

فَالدَّلَالَةُ غَيْرُ اللَّفْظِيَّةِ <الْوَضْعِيَّةِ>¹، كَدَلَالَةُ الْإِشَارَةِ بِالْيَدِ أَوْ بِالرَّأْسِ² عَلَى مَعْنَى نَعَمْ أَوْ لَا، وَمِثْلُهُ: دَلَالَةُ الرُّمُوزِ وَالْعُقُودِ وَالنُّصُبِ.

وَالطَّبِيعِيَّةِ³ مِنْهَا، كَدَلَالَةُ الْحُمْرَةِ الْعَالِيَةِ فِي الْوَجْهِ عَلَى الْخَجَلِ.

وَالْعَقْلِيَّةِ مِنْهَا، كَدَلَالَةُ وُجُودِ الْعَالَمِ / عَلَى وُجُودِ صَانِعِهِ.

279

وَالدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، كَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى حَيَاةِ اللَّافِظِ بِهِ وَهِيَ عَامَّةٌ⁴ فِي الْأَلْفَافِ مُهْمَلُهَا⁵ وَمُسْتَعْمَلُهَا.

وَالطَّبِيعِيَّةِ⁶، كَدَلَالَةُ «أَخ» عَلَى وَجَعِ الصَّدْرِ مَثَلًا.

وَالْوَضْعِيَّةُ، كَدَلَالَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ كَمَا قَرَرْنَا أَوَّلًا، وَغَيْرُهَا مَطْرُوحٌ لِقَلَّتْهُ وَعَدَمُ انضِبَاطِهِ.

{وَجْهٌ حَصَرَ الدَّلَالَةَ الْوَضْعِيَّةَ فِي ثَلَاثِ}

الثَّانِي: الدَّلَالَةُ الْوَضْعِيَّةُ مُنْحَصِرَةٌ فِي ثَلَاثٍ. وَوَجْهُ الْحَصْرِ أَنَّ اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ لَا⁷. وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى دَاخِلٍ أَوْ خَارِجٍ، وَالْحَصْرُ يَجِبُ أَنْ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: أو الرأس.

³ - وردت في نسخة أ: الطبيعة.

⁴ - وردت في نسخة أ: عاملة.

⁵ - وردت في نسخة ب: مهملة.

⁶ - وردت في نسخة ب: الطبيعية.

⁷ - وردت في نسخة ب: أم لا.

يَكُونُ اسْتِقْرَائِيًّا بِحَسَبِ مَا وَجَدَ، إِذْ لَيْسَ هُنَا حَصْرُ عَقْلِي. أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَبَقَّى أَرْبَعَةُ
اِحْتِمَالَاتٍ أُخْرَى وَهِيَ:

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَجْمُوعِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ عَلَى الْكُلِّ وَالْجُزْءِ، أَوْ عَلَى الْكُلِّ وَاللَّازِمِ،
أَوْ عَلَى الْجُزْءِ وَاللَّازِمِ، وَأُورِدَ عَلَى الْحَصْرِ دَلَالَةُ الْعَامِ عَلَى أَفْرَادِهِ، وَسَنَقَرُّ ذَلِكَ فِي
مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{فِي أَسْبَابِ تَسْمِيَةِ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ مُطَابَقَةً وَالتَّزَامُ وَتَضَمُّنُ}

الثَّالِثُ: سُمِّيَتْ الْأُولَى مُطَابَقَةً، لِتَطَابُقِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَالْمُطَابَقَةُ فِي اللُّغَةِ:
الْمُوَافَقَةُ، وَطَابَقَتْ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَدِّوْ وَأَلَصَقْتَهُمَا، وَالْمُطَابَقَةُ فِي
الْخَيْلِ: أَنْ يَضَعَ الْفَرَسُ رِجْلَيْهِ مَوْضِعَ¹ يَدَيْهِ. قَالَ النَّابِغَةُ²:

وَحَيْلٌ تُطَابِقُ بِالذَّرَاعَيْنِ * * *
طَبَاقُ الْكِلَابِ يَطَّانُ الْهَرَّاسَا *

وَيُقَالُ طَبَقْتَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ³:

تَجَاوَرَتِ الْحَدِيثُ وَطَبَقَتْهُ * * *
كَمَا طَبَقْتَ بِالْعَمَلِ الْإِثْلَا *

¹ - وردت في نسخة أ: مع وضع.

² - زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني العطفاني. سمي بالنابغة لأنه كان أحسن الشعراء ديباجة،
وأكثرهم رونق كلام، وأجزهم بيتا. لم يدرك الإسلام. طبقات الشعراء: 15-19، الأغاني/11: 3.

³ - لبيد ربيعة بن مالك بن كلاب العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. أدرك
الإسلام وولد على النبي ﷺ، وبعد من الصحابة ومن المؤلفات قلوبهم. توقف عن نظم الشعر بعد
إسلامه، وقيل: إنه لم يقل في الإسلام إلا بيتا واحدا، هو:

مَا عَاتَبَ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ كَنَفْسِهِ *
وَالْمَرْءَ يَصْلَحُهُ الْجَلِيسُ الصَّالِحُ

طبقات الشعراء: 26-29، الأعلام/5: 240.

وَمِنْهُمْ قَوْلُهُمْ: طَبَقَتْ الْفَصْلُ إِذَا¹ أَصْبَتْهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ، وَهَذَا كُلُّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُوَافَقَةِ وَالْمُوَاسَاةِ، فَلَمَّا كَانَتْ الدَّلَالَةُ الْأُولَى تَطَابِقَ فِيهَا الدَّالُّ وَالْمَدْلُولُ فِي الْفَهْمِ كَمَا تَطَابِقُ فِي الْوَضْعِ، مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ كَمَا فِي التَّضْمَنِ، وَلَا زَائِدٍ كَمَا فِي الْإِلْتِزَامِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ.

وَسُمِّيَتْ الثَّانِيَّةُ دَلَالَةً تَضْمُنُ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ فِيهَا تَضَمَّنَهُ الْكُلُّ، أَيْ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ نَقُولُ: ضَمَّنْتَ الشَّيْءَ الْوَعَاءَ إِذَا جَعَلْتَهُ فِيهِ فَتَضَمَّنَهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَعَلْنَاهُ فِي الْجُزْءِ وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ: ضَمَّنَ الشَّيْءُ اسْتَلْزَمَهُ وَالتَّزَمَهُ² كَضَمَانِ الدَّيُونِ.

وَسُمِّيَتْ الثَّلَاثَةُ التَّزَامِيَّةُ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ فِيهَا <التَّزَمَهُ الْكُلُّ، أَوْ لِأَنَّهُ>³ التَّزَمَ الْكُلُّ، أَيْ لَزِمَهُ، وَالْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِكَ التَّزَمْتُ الدِّينَ أَيْ تَحَمَّلْتُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَلْزُومَ قَدْ تَحَمَّلَ الْإِلْزَامَ، وَلَوْ قِيلَ الْاسْتَلْزَامِيَّةُ لَكَانَ أَوْضَحَ.

{تَعْرِيفُ الْمَلْزُومِ الدَّهْنِيِّ فِي اصْطِلَاحِ الْمَنْطِقِ}

الرَّابِعُ: الْمَلْزُومُ الدَّهْنِيُّ فِي اصْطِلَاحِ الْمَنْطِقِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ الْإِلْزَامُ كُلُّمَا فَهِمَ مَلْزُومُهُ فَهِمَ، بِحَيْثُ لَا يَغِيبُ عَنْهُ فِي الْعَقْلِ، وَهُوَ عَزِيزُ الْوُجُودِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اكْتَفَى بِمُجَرَّدِ كَوْنِ الْمَلْزُومِ ضَرْوِيًّا، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ كُلُّمَا خَطَرَ الْمَلْزُومَ وَالْإِلْزَامُ فِي الْعَقْلِ حُكْمٌ بِالْمَلْزُومِ⁵ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا كَثِيرٌ، وَمَا خَرَجَ عَنْ هَذَا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ

¹ - وردت في نسخة أ: أي.

² - وردت في نسخة ب: استلزامه والتزامه.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: كل.

⁵ - وردت في نسخة أ: بالملزوم.

280 اللَّفْظِيَّةُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَا يُفْهَمُ عِنْدَ / سَمَاعِ اللَّفْظِ وَفَهْمِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ، وَكُلُّ
لَا زِمٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ وَنَظَرٍ، فَلَا قِيَاسَ لِلْفَظِّ بِهِ وَلَا دِلَالَةَ لَهُ عَلَيْهِ فَافْهَمُ.

{اللازمُ ثلاثة أقسام}

ثُمَّ اعْلَمْ، أَنَّ اللَّازِمَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

لَا زِمٌ فِي الدَّهْنِ وَالْخَارِجِ مَعًا، كَكَوْنِ الْأَرْبَعَةِ زَوْجًا، وَمَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ لَا زِمًا
لِمَلْزُومِهِ فِي الْفَهْمِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالدَّهْنِ، وَلَا زِمًا لَهُ فِي ذَاتِهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ وَصْفًا قَائِمًا بِهِ
فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْخَارِجِ.

وَلَا زِمٌ فِي الدَّهْنِ فَقَطْ دُونَ الْخَارِجِ، كَالْبَصَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْعَمَى، فَإِنَّ الْعَمَى إِذَا
سَمِعَ فَهَمَ مِنْهُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْبَصَرِ، وَإِذَا فَهَمَ هَذَا الْمَعْنَى فَهَمَ
الْبَصَرِ لِأَنَّهُ لَا زِمٌ لَهُ، حَيْثُ كَانَ الْعَدَمُ الْمَذْكُورُ مُضَافًا إِلَيْهِ وَهَذَا فِي الدَّهْنِ فَقَطْ، وَأَمَّا فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَيْسَ الْبَصَرُ لَا زِمًا لِلْعَمَى¹ أَصْلًا إِذْ لَا يَجْتَمِعَانِ.

وَلَا زِمٌ فِي الْخَارِجِ فَقَطْ دُونَ الدَّهْنِ، كَسَوَادِ الْغُرَابِ وَبَيَاضِ الْعَاجِ وَحُمْرَةِ الْوَرْدِ،
فَإِنَّ السَّوَادَ وَصَفٌ لِلْغُرَابِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَهُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ وَعَوَارِضِهِ، وَلَكِنْ فِي الدَّهْنِ
لَا يَلْزَمُ لِأَنَّهُ نَعْنِي بِالَّذِي يَلْزَمُ فِي الدَّهْنِ مَا لَا يَنْفَكُ عَنْ مَلْزُومِهِ، وَالسَّوَادَ وَالْبَيَاضَ
وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَعْرَاضِ الْجَائِزَةِ كُلِّهَا يَصِحُّ انْفِكَارُهَا، بِخِلَافِ الْعَقْلِيَّةِ كَزَوْجِيَّةِ
الْأَرْبَعَةِ، وَفَرْدِيَّةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهَا لَا تَنْفَكُ.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي دِلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ، إِنَّمَا هُوَ
الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ، أَمَّا الثَّالِثُ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ، وَالْأُدْبَاءُ يَعْتَبِرُونَهَا كُلَّهَا وَكَذَا الْأَصُولِيُّونَ
عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ.

¹ - وردت في نسخة أ: للمعنى.

وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْحَاجِبِ قَوْلًا بِاشْتِرَاطِ الزُّومِ الدَّهْنِيِّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الْمُنْطَقِيِّينَ¹ لَا قَوْلَ آخَرَ فِي الْفَنِّ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُهُ شَرَاخُهُ، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَسْتَحْسِنُ الْاِشْتِرَاطَ كَمَا يَشْتَرِطُ الْمُنْطَقِيُّونَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ.

فَإِنْ قُلْتُ: مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنَّفِ الْاِشْتِرَاطُ.

قُلْتُ: ذَلِكَ ظَاهِرُهُ وَعَلَيْهِ قَرَّرَهُ الشَّارِحُونَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَرَّرَ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْفَنِّ مِنْ عَدَمِ الْاِشْتِرَاطِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِالذَّهْنِ الْبَيِّنِ كَمَا يُرِيدُهُ الْمُنْطَقِيُّونَ، بَلْ مُجَرَّدُ مَا يُفْهَمُ فِي الدَّهْنِ، سِوَاءِ لَزْمِ فَهْمِهِ عِنْدَ فَهْمِ مَلْزُومِهِ أَوْ لَا².

فَإِنْ قُلْتُ: وَأَيُّ فَائِدَةٍ لِلْفَنِّ الدَّهْنِيِّ إِذَا ذَاكَ؟

قُلْتُ: فَائِدَتُهُ شَيْئَانِ: <أَحَدُهُمَا>³، التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ اللَّازِمَ يَكُونُ ذَهْنِيًّا فَيُعْتَبَرُ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ فِي الْخَارِجِ أَصْلًا، كَمَا مَرَّ فِي الْبَصْرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْعَمَى. الثَّانِي: الْاِخْتِرَازُ عَنِ الْخَارِجِ الَّذِي لَا يُفْهَمُ فَلَا عِبْرَةٌ بِهِ عِنْدَ أَحَدٍ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْقَزْوِينِيُّ⁴ فِي تَلْخِيصِهِ: «وَشَرْطُهُ الزُّومُ الدَّهْنِيُّ وَلَوْ لَا عِتْقَادَ الْمُخَاطَبِ بِعُرْفٍ عَامٍّ أَوْ غَيْرِهِ»⁵.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التَّقْتِازَانِيُّ فِي شَرْحِهِ الزُّومِ الدَّهْنِيِّ: «أَيُّ كَوْنِ الْخَارِجِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ حُصُولِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ فِي الدَّهْنِ حُصُولُهُ فِيهِ، إِمَّا عَلَى الْفَوْرِ أَوْ

¹ - انظر التشيف/1: 336.

² - وردت في نسخة ب: أم لا.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني (739/666هـ)، قاضي القضاة. من كتبه:

"التلخيص لعلوم البلاغة من مفتاح السكاكي" وشرحه بشرح سماه "الإيضاح". طبقات الشافعية الكبرى للسبكي/3/1: 238. الفتح المبين/2: 145.

⁵ - مجموع مهمات المتون، متن التلخيص للقزويني: 666-667.

بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْقَرَائِنِ / وَالْأَمَارَاتِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِاللُّزُومِ عَدَمُ انْفِكَاكِ تَعَقُّلِ الْمَدْلُولِ
الالتزامي عَنْ تَعَقُّلِ الْمُسَمَّى فِي الدَّهْنِ أَصْلًا، أَغْنَى اللُّزُومُ الْبَيِّنَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَ الْمُنْطِقِيِّينَ،
وَأَلَّا يَخْرُجَ كَثِيرٌ مِنْ مَعَانِي الْمَجَازَاتِ وَالْكِنَايَاتِ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَدْلُولَاتِ التَّزَامِيَةِ¹
انتهى.

وَهُوَ مِثْلُ «قَوْلٍ»² الْعَضُدِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ³ عِنْدَ ذِكْرِ رَأْيِ الْمُنْطِقِيِّينَ، «وَيَرِدُ
عَلَيْهِمْ أَنْوَاعُ الْمَجَازَاتِ».

وَمِثْلُ ذَلِكَ⁴ التَّقْرِيرُ نَقُولُ هُنَا: أَرَادَ بِالذَّهْنِيِّ مَا يَلْزَمُ فِي الدَّهْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ،
وَالْمُصَنَّفُ تَابَعَ فِي هَذَا الْقَيْدِ لِلْإِمَامِ فِي الْمَحْصُولِ.

غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ قَيَّدَ الْكَلَامَ سَابِقًا وَلَا حَقًّا بِمَا بَيَّنَّهْ وَنَصَّهُ: «دِلَالَةُ الْإِتِّزَامِ لَا
يُعْتَبَرُ فِيهَا اللَّزُومُ الْخَارِجِي، لِأَنَّ الْجَوْهَرَ وَالْعَرَضَ مُتَلَاذِمَانِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ اللَّفْظُ
الدَّالُّ عَلَى أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ، وَالضَّدَانُ مُتَنَافِيَانِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾⁵ بَلِ الْمُعْتَبَرُ اللَّزُومُ الدَّهْنِيُّ ظَاهِرًا»⁶
انتهى. فَتَبَيَّنَ بِمِثَالِ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، وَبِقَوْلِهِ «ظَاهِرًا» عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.
وَوَقَعَ الْقَيْدُ أَيْضًا فِي عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ وَهُوَ مُطْلَقٌ كَمَا عِنْدَ الْمُصَنَّفِ.

¹ - انظر حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 120-122.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - انظر شرح العضد على مختصر المنتهى/1: 122.

⁴ - وردت في نسخة ب: هذا.

⁵ - الشورى: 39.

⁶ - نص منقول من الحصول/1: 76 الباب الثاني في تقسيم الألفاظ.

الخامس: التَّضَمُّنُ وَالْإِلْتِزَامُ أَخَصُّ مِنَ الْمُطَابَقَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ كُلَّمَا فَهِمَ الْجُزْءُ فِي ضَمْنِ الْكُلِّ <فُهُمَ الْكُلُّ>¹، وَكُلَّمَا فَهِمَ اللَّازِمُ بِوَاسِطَةِ فَهِمِ الْمَلْزُومِ، وَلَيْسَ كُلَّمَا فَهِمَ الْمَعْنَى فَهِمَ جُزْؤَهُ أَوْ لَازِمَهُ، إِذْ <قَدْ>² لَا يَكُونُ لَهُ جُزْءٌ وَلَا لَازِمٌ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي اصْطِلَاحِ الْمُنْطِقِيِّينَ.

وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَمَنْ لَا يَشْتَرِطُ اللَّزُومَ الْبَيِّنَ، فَقَدْ يَدَّعِي أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْلُو عَنْ لَازِمٍ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ فِي «أَنَّ الْمَاهِيَةَ³ لَا تَخْلُو عَنْ لَازِمٍ»، وَأَقْلَهُ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا.

وَبَعْدَ كَتَبِي هَذَا رَأَيْتُ الْإِمَامَ الْأَمَدِي فِي الْإِحْكَامِ قَالَ: «بِلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ مُسَاوِيَةٌ لِلْمُطَابَقَةِ ضَرُورَةٌ اِمْتِنَاعُ خُلُوعِ الْمَدْلُولِ الْمُطَابِقِ عَنْ لَازِمٍ»⁴ اِنْتَهَى. وَهُوَ نَظَرٌ إِلَى مَا قَرَّرْنَا.

وَبَيْنَ التَّضَمُّنِ وَالْإِلْتِزَامِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، لِجَوَازِ كَوْنِ الشَّيْءِ مُرَكَّبًا وَلَا لَازِمَ لَهُ فَيُوجَدُ التَّضَمُّنُ فَقَطْ، أَوْ بَسِيطًا وَلَهُ لَازِمٌ فَيُوجَدُ الْإِلْتِزَامُ فَقَطْ، وَصُورَةُ الْاجْتِمَاعِ ظَاهِرَةٌ، وَهَذَا أَيْضًا مَبْنِي عَلَى مَا مَرَّ، وَفِي هَذَا الْمَحَلِّ أَبْحَاثٌ بَيَّنَّتْ فِي عِلْمِ الْمُنْطِقِ [لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا هُنَا]⁵.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - يراجع المصنوع 1: 78.

⁴ - الإحكام/1: 15. ولمزيد الاستقصاء يراجع بحث الدلالات في كتب البلاغة والمنطق.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

{اختلف في الداليتين التضمنية والالتزامية على ثلاثة أقوال}

السادس: لا نزاع في أن دلالة المطابقة وضعية لفظية، لأن الوضع كافٍ في حصولها من اللفظ، وأما التضمنية والالتزامية ففيهما ثلاثة أقوال:

الأول، أنهما وضعيتان أيضاً، لأن للوضع فيهما مدخلا، حيث كان سببا في وجودهما، وهذا¹ <هو>² أكثر إطلاقات³ المنطقيين، وبهذا الاعتبار ساع للمصنف نسبتهما جميعاً إلى اللفظ في قوله "دلالة اللفظ على معناه..." إلخ.

الثاني، أنهما عقليتان، لأن الوضع وإن كان له مدخل فيهما ليس بكافٍ بل لأبد من العقل، تقول مثلاً: كلما سَمِعَ اللفظ فهم معناه، وكلما فهم معناه فهم جزؤه 282 أو لازمه، فينتج عن الأول، كلما سَمِعَ اللفظ / فهم جزؤه أو لازمه، فانتظم القياس من مقدمتين: الأولى وضعية وبها حصلت المطابقة، والثانية عقلية وبها مع الأولى حصل التضمن والالتزام، فمن نظر إلى الأولى قال هما وضعيتان، ومن نظر إلى الثانية قال هما عقليتان.

الثالث، التفصيل: فالتضمنية وضعية دون الالتزامية، لأن التضمن في الجزء وهو داخل فيما وضع له اللفظ، بخلاف اللازم الخارج، وهذا مبني على أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل، والالتزام فهم اللازم بعد فهم الملزوم، وهذا مختار ابن الحاجب⁴ والآمدي⁵.

¹ - وردت في نسخة ب: وغدا.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: المعلقات.

⁴ - انظر مختصر المنتهى/1: 121.

⁵ - انظر الإحكام/1: 15.

وَمَا اخْتَارَهُ الْمُصَنَّفُ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الْوَضْعِيَّةُ¹ فَقَطْ هُوَ الَّذِي فِي الْمَحْصُولِ²،
وَقَدْ بَانَ <لَكَ>³ بِمَا قَرَّرْنَا، أَنَّ لَا بَأْسَ عَلَى الْمُصَنَّفِ فِي إِضَافَتِهَا أَوَّلًا إِلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ
تَفْصِيلُهُ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

{فِي ضَرُورَةِ مُرَاعَاةِ الْحَيْثِيَّةِ فِي تَعْرِيفَاتِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ}

السَّائِعُ: لَا بَدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ الْحَيْثِيَّةِ فِي تَعْرِيفَاتِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ، فَالْمُطَابَقَةُ
هِيَ: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَاهُ، وَعَلَى جُزْئِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْؤُهُ،
وَلَا زِمَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا زِمَهُ⁴، لِيُذْفَعَ الْإِشْكَالُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ لَفْظٌ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى وَجُزْئِهِ، أَوْ بَيْنَ الْمَعْنَى وَلَا زِمَهُ، تَدَاخَلَتْ فِيهِ التَّعْرِيفَاتُ⁵.

وَمِثَالُ الْأَوَّلِ: الرُّكْعَةُ مَثَلًا، إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا تُطْلَقُ تَارَةً عَلَى مَجْمُوعِ الرُّكُوعِ
وَالسَّجْدَتَيْنِ، وَتَارَةً عَلَى الرُّكُوعِ فَقَطْ.

فَإِذَا أُطْلِقَتْ بِالْإِغْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَجْمُوعِ وَفُهِمَ الرُّكُوعُ، كَانَ الرُّكُوعُ تَضَمُّنًا، مَعَ
أَنَّهُ فَهِمَ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُوَضَّعْ لَهُ فِي هَذَا الْإِغْتِبَارِ، بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
جُزْءٌ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَى اللَّفْظِ.

¹ - وردت في نسخة ب: وضعية.

² - انظر المحصول/1: 76 حيث قال الإمام: «الأول: الدلالة الوضعية هي: دلالة المطابقة، وأما
الباقيتان عقليتان».

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة أ: لازم.

⁵ - وردت في نسخة ب: التعاريف.

[وَلَوْ]¹ أَطْلِقَ بِالاعتْبَارِ الثَّانِي عَلَى الرُّكُوعِ كَانَ الرُّكُوعُ مُطَابِقَةً مَعَ أَنَّهُ جُزْءٌ
مَعْنَى اللَّفْظِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ جُزْءًا فِي هَذَا الِاعتْبَارِ، بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
مَعْنَاهُ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ مَعْنَاهُ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: الشَّمْسُ إِذَا قُلْنَا [إِنهَا]² تُطْلَقُ عَلَى الْقُرْصِ <ثَارَةً³، وَتَارَةً
عَلَى الشُّعَاعِ⁴ اللَّازِمِ.

فَإِذَا أُطْلِقَتْ بِالاعتْبَارِ الْأَوَّلِ وَفُهِمَ الشُّعَاعُ كَانَ التَّزَامًا، مَعَ أَنَّهُ هُوَ مَعْنَى اللَّفْظِ.
وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ فِي هَذَا الِاعتْبَارِ، بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ.
وَإِذَا أُطْلِقَتْ بِالاعتْبَارِ الثَّانِي عَلَى الشُّعَاعِ، كَانَ الشُّعَاعُ مُطَابِقَةً، مَعَ أَنَّهُ لَازِمٌ مَا
وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي هَذَا الِاعتْبَارِ فَافْهَمْ، وَلَوْلَا الْحَيْثِيَّةُ لَانْتَقَضَتْ
التَّعْرِيفَاتُ الثَّلَاثُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

{الكَلَامُ فِي تَقْسِيمِ الْمَنْطُوقِ إِلَى دَلَالَةِ اقْتِضَاءٍ وَإِشَارَةٍ}

"ثُمَّ الْمَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ الصِّدْقُ" فِيهِ "أَوِ الصَّحَّةُ" عَقْلًا أَوْ شَرْعًا "عَلَى
إِضْمَارٍ" شَيْءٍ أَيْ تَقْدِيرِهِ فِي الْكَلَامِ "هَذِلَالَةُ اقْتِضَاءٍ" أَيْ فِدَالَةُ <لَفْظُ⁵ الْمَنْطُوقِ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: الشجاع.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

283 عَلَى ذَلِكَ الْمُضْمَر يُقَالُ لَهَا بِدَلَالَةِ اقْتِضَاء¹، وَاللَّفْظُ الْمَوْجُودُ الْمُحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ يُقَالُ لَهُ الْمُقْتَضِي بِالْكَسْرِ، وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ يُقَالُ لَهُ الْمُقْتَضَى بِالْفَتْحِ، لِأَنَّهُ اقْتِضَاءُ الْكَلَامِ أَيْ طَلَبُهُ وَاسْتَلْزَمُهُ، وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ / إِلَى أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ²:

{دَلَالَةُ الْاِقْتِضَاءِ عِنْدَ ابْنِ السَّبْكِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ}

الأول: مَا لَا يَصْدُقُ فِيهِ الْكَلَامُ إِلَّا بِإِضْمَارٍ³، وَمِثَالُهُ حَدِيثُ: (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ)⁴، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُمَا لَا يَقَعَانِ مِنَ النَّاسِ، وَلَمْ يَصْدُقْ⁵ لِيُوجِدْهُمَا كَثِيرًا⁶ فَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ شَيْءٍ، كَالْمُؤَاخَذَةِ مِثْلًا فَهِيَ⁷ الْمَرْفُوعَةُ لَا الْخَطَأَ نَفْسَهُ، فَظَهَرَ صِدْقُ الْكَلَامِ.

¹ - النظر المستصفي/2: 186، الحصول/1: 83، الإحكام/3: 91، شرح تنقيح الفصول: 53، الإجماع في شرح المنهاج/1: 203 وأصول السرخسي/1: 248.

² - قال الزركشي في التشنيف/1: 339 ما نصه: «واعلم أن تسمية الكل دلالة اقتضاء هو قول أصحابنا، وذهب جمع من الحنفية كاليزدوي إلى أن المقْتَضِي هو الثالث فقط، وسمى الباقي محذوفا ومضمرًا، وفرقوا بين المحذوف والمقتضي بأن المقْتَضِي لا يتغير ظاهر الكلام عن حاله وإعرابه عند التصريح به، بل يبقى كما كان قبله، بخلاف المحذوف كـ «اسأل القرية»».

³ - وردت في نسخة ب: إلا بالإضمار.

⁴ - أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي بلفظ: (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ). واضطربت أقوال العلماء في صحته وضعفه، قال المناوي: «رمز المصنف يعني السيوطي لصحته. وهو غير صحيح، فقد تعقبه الهيثمي، وقصارى أمر الحديث أن النووي رحمه الله ذكر أنه حسن، ولم يسلم له ذلك، وذكر عبد الله بن أحمد في العلل أن أباه أنكره».

⁵ - وردت في نسخة ب: يسبق.

⁶ - وردت في نسخة ب: كثير.

⁷ - وردت في نسخة ب: هي.

الثاني: مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ مَعْنَى الْكَلَامِ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ، وَمِثَالُهُ: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»¹
فَإِنْ تَوَجَّهَ السُّؤَالُ [عِنْدَكَ]² إِلَى الْأُنْبِيَاءِ لَا يَصِحُّ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ أَهْلِهَا لِيَصِحَّ.
الثالث: مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ شَرْعاً إِلَّا بِتَقْدِيرٍ كَقَوْلِكَ لِرَجُلٍ: اعْتَقِ رَقَبَةً عَنِّي،
فَاعْتَقَهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ عَتَقَ الْعَبْدِ عَنْكَ بَدُونِ أَنْ تَمْلِكَهُ لَا
يَصِحُّ شَرْعاً، فَلَا بَدَّ هَاهُنَا مِنْ تَقْدِيرٍ وَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ: مَلَكْنِي عَبْدَكَ فَاعْتَقَهُ، وَفِيهِ
الْبَحْثُ الْمَشْهُورُ فِي الْفِقْهِ وَهُوَ أَنَّهُ: إِذَا مَلَكَتَهُ لَمْ يَصِحَّ تَصْرِفُهُ فِيهِ فَهُوَ تَقْدِيرٌ بَيْنَ
تَقْدِيرَيْنِ، وَأَنْظُرْ بَسْطَهُ فِي قَوَاعِدِ الشَّهَابِ الْقَرَاوِيِّ³.

«وَأَنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ» الصَّدْقُ وَلَا الصَّحَّةُ عَلَى إِضْمَارٍ فِي الْمَنْطُوقِ، «وَدَلَّ» أَيَّ لَفْظِهِ
الدَّالُّ عَلَيْهِ «عَلَى مَا لَمْ يُقْصَدْ» أَيَّ عَلَى مَعْنَى لَمْ يُقْصَدْ بِاللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ دِلَالَتِهِ
الْمُتَعَارِفَةِ، «فِدَلَالَةٌ إِنْشَارَةٌ» أَيَّ فِدَلَالَةُ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ عَلَى ذَلِكَ [الْمَعْنَى]⁵ «الَّذِي»⁶ لَمْ
يُقْصَدْ بِهِ، تُسَمَّى دِلَالَةً إِنْشَارَةً⁷، وَذَكَرَ لَهَا فِي الْمُخْتَصَرِ⁸ ثَلَاثَةٌ أَمْثِلَةٌ:

¹ - تضمين للآية 82 يوسف: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ».

² - سقطت من نسخة أ.

³ - انظر الفروق/3: 174.

⁴ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (.../684هـ)، الإمام العلامة الحافظ، عمدة أهل التحقيق. له: «التنقيح في أصول الفقه»، «العقد المنظوم في الخصوص والعموم»، «الفروق»، «القواعد». شجرة النور: 188. الديباج/1: 236. الأعلام/1: 94.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - لمزيد التفصيل في دلالة الإشارة راجع المستقصى/2: 188، المحصول/1: 83، الإحكام/3: 92، الآيات البينات/2: 14 وشرح جمع الجوامع مع حاشية البناني/1: 129.

⁸ - انظر مختصر المنتهى/2: 171.

{أَمْثَلَةٌ لِدَلَالَةِ الْإِشَارَةِ}

الأول: مَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ «النِّسَاءَ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ قِيلَ: وَمَا نَقَصَانُ دِينِهِنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (تَمَكُّثُ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ الدَّهْرِ لَا تُصَلِّي) ¹ فَالْمَقْصُودُ هُنَا الْمُبَالَغَةُ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ أَكْثَرُ الْحَيْضِ، إِنْ لَوْ كَانَ يَزِيدُ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ لَذَكَرَهُ فِي الْمُبَالَغَةِ، وَكَذَا أَقَلُّ الطُّهْرِ.

الثاني: <قَوْلُهُ تَعَالَى: ² ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ³ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ ⁴، فَإِنَّ الْقَصْدَ فِي الْأُولَى بَيَانُ حَقِّ الْوَالِدَةِ بِمَا تُقَاسِمُهُ مِنَ التَّعَبِ فِي زَمَانِ الْحَمْلِ وَالْإِرْضَاعِ، وَالْقَصْدُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَيَانُ أَكْثَرِ مُدَّةِ الْفِصَالِ، وَاسْتَفِيدَ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا أَنَّ أَقَلَّ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، لِأَنَّهُ إِذَا طُرِحَ الْعَامَانِ مِنْ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فَالْبَاقِي سِتَّةٌ وَهِيَ لِلْحَمْلِ ⁵.

¹ - الحديث باللفظ المذكور قال فيه ابن الجوزي: «هذا اللفظ لا أعرفه». وقال النووي: «حديث باطل». وقال البيهقي في المعرفة: «والذي يذكره بعض فقهاءنا من لعودها شطر دهرها لا تصلي، فقد تطلبته كثيرا فلم أجده في كتب الحديث، ولم أجده له إسنادا بحال». قال الزركشي: «ومعنى الحديث صحيح، وهو قريب في معناه من الحديث الذي رواه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ (تمكث الليالي لا تصلي وتفطر في شهر رمضان، فهذا نقصان دينها)». وأخرجه أيضا من حديث أبي هريرة. اللآلي المصوغة: 70.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - الأحقاف: 14.

⁴ - لقمان: 14.

⁵ - وردت في نسخة ب: الحمل.

الثالث: قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الْقِيَامِ الرَّفَثُ إِلَهُ نِسَائِكُمْ﴾¹
 مع قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ
 الْفَجْرِ﴾² يُستفاد من مجموعهما جواز الإصباح بالجنابة للصائم، لأنه إذا أبيض له
 الرفث جميع الليل حتى يطلع الفجر، لم يبق للفصل قدر يكون فيه مجاز تأخير³
 حتى يطلع الفجر⁴.

تنبيهات: {في مزيد تقرير تقسيمات المنطوق الصريح وغير الصريح}

الأول: المنطوق على ما ذكر ابن الحَاجِب وغيره وهو الظاهر من عبارة المصنف
 صريح وغيره، فالصريح ما وضع له اللفظ، وهو الذي تقدمت الإشارة إليه، وقسمه إلى
 نص وغيره، وغير الصريح هو ما يلزم من ذلك وهو المذكور هنا.

284 وإن ثبت قلت: اللفظ إما أن يدل / على المعنى بصيغته وهو الصريح، أو يدل
 عليه بأمر اقترن به يُنبئ عن المراد، وهو غير الصريح.

الثاني: غير الصريح ثلاثة أقسام، لأن المعنى الذي يفهم: إما أن يكون مقصوداً
 أو لا، الثاني الإشارة، والأول قسمان: لأنه إما أن يتوقف الصدق أو الصحة على

¹ - البقرة: 187.

² - البقرة: 187.

³ - وردن في نسخة ب: تأخير.

⁴ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/1: 171.

⁵ - وردت في نسخة ب: عن.

تَقْدِيرُ وَهُوَ الْاِقْتِضَاءُ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتَرَنَ بِالْحُكْمِ أَمْرٌ <لَوْ>¹ لَمْ يَكُنْ عِلَّةٌ [لَهُ]² لَكَانَ سَوَقُهُ³ مَعَهُ بَعِيداً، وَهُوَ الْإِيْمَاءُ⁴ أَحَدُ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ.

وَأَعْتَزَضَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ [عَلَى الْمُصَنَّفِ]⁵ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَسَمَ الْمَنْطُوقَ إِلَى الْاِقْتِضَاءِ وَالْإِشَارَةِ، وَالْمُقَسَّمُ إِلَيْهِمَا إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ الصَّرِيحِ لَا الْمَنْطُوقَ مُطْلَقاً. الثَّانِي: أَنَّ كَلَامَهُ قَاصِرٌ عَنِ الْمُرَامِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْإِيْمَاءَ.

وَالْجَوَابُ: أَمَّا أَوَّلُهُ⁶ فَبِأَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يُقَسِّمِ الْمَنْطُوقَ إِلَى قِسْمَيْنِ يَنْحَصِرُ فِيهِمَا، بَلْ لَمْ يَقْصِدْ تَقْسِيمَهُ أَصْلاً، وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَقَالَ: الْمَنْطُوقُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا أَوْ كَذَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَمْرَيْنِ يُوجِدَانِ فِيهِ، وَلِذَا أَتَى بِحَرْفِ الشَّرْطِ، فَكَانَهُ يَقُولُ: الْمَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ فَكَذَا، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَدَلَّ عَلَى كَذَا فَكَذَا، يَعْنِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا وَلَا هَذَا فَمَنْطُوقٌ آخَرُ.

وَهَذَا إِنْ اعْتَبَرْنَا الْمَنْطُوقَ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا إِنْ⁷ اعْتَبَرْنَا اللَّفْظَ الدَّالَّ فَلِلْأَقْسَامِ مُتَدَاخِلَةً، لِأَنَّ الدَّالَّ بِالْإِشَارَةِ يَكُونُ دَالاً صَرِيحاً أَيْضاً.

وَأَمَّا ثَانِياً فَبِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ لَا حَصَرَ فِي كَلَامِهِ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ قِسْمٌ ثَالِثٌ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: صدقه.

⁴ - قارن بمختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 171-172.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

⁶ - ورد في نسخة ب: أما الأول.

⁷ - وردت في نسخة ب: وأما إذا.

فَإِنْ قِيلَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ أَخْلَ بِذِكْرِهِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرَهُ فِيمَا يَأْتِي فَكِرُهُ التَّكْرَارَ، وَابْنُ الْحَاجِبِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ هُنَا فِي التَّقْسِيمِ، أَحَالَهُ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ذِكْرَهُ هُنَاكَ أَوْلَى لِقَصْدِ اسْتِيفَاءِ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ، وَالْمُصَنَّفِ لِذَلِكَ آخَرَهُ وَحَذَفَ الْإِحَالَةَ اخْتِصَارًا.

نَعَمْ، فِي عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ التَّمَسُّبِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْمَنْطُوقَ وَهُوَ الْمَدْلُولُ ثُمَّ قَالَ: "إِنْ تَوَقَّفَ عَلَى" كَذَا ¹ "فَدِلَالَةٌ² اقْتِضَاءٌ"، وَالِدَّلَالَةُ إِنَّمَا هِيَ لِلْفِظِ <لَا>³ لِلْمَنْطُوقِ³، وَتَأْوِيلُهُ مَا ذَكَرْنَا فِي التَّقْرِيرِ، مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ الدَّلَالَةَ عَلَى ذَلِكَ الْمَنْطُوقِ دِلَالَةً اقْتِضَاءً، فَالْمَوْصُوفُ بِدِلَالَةِ الْاِقْتِضَاءِ فِي كَلَامِهِ، هِيَ الدَّلَالَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَدْلُولِ لَا الْمُتَعَلِّقَةُ بِالذَّالِ، وَهُوَ تَكْلُفٌ.

ثُمَّ قَالَ: "وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَدَلَّ"⁴ وَعَدَمُ التَّوَقُّفِ لِلْمَنْطُوقِ وَالِدَّلَالَةُ لِلْفِظِ.

ثُمَّ قَالَ: "عَلَى مَا لَمْ يُقْصَدْ" وَهُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ بِنَفْسِهِ وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: وَدَلَّ

عَلَيْهِ" وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى عَدَمِ الْقَصْدِ أَوَّلًا فِي التَّقْسِيمِ.

وَعِبَارَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ أَحْسَنُ سَبْكَاً وَأَسْهَلُ دَرْكاً، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ غَيْرِ

الصَّرِيحِ: «فَإِنْ قَصِدَ وَتَوَقَّفَ الصَّدَقُ إِلَى آخَرِهِ، فَدِلَالَةٌ اقْتِضَاءٌ» وَمَثَلُ لَهَا ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ

لَمْ يَتَوَقَّفْ وَاقْتَرَنَ بِحُكْمٍ... إِلَى آخَرِهِ، فَتَنْبِيهِ وَإِيمَاءٌ كَمَا سَيَأْتِي، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ فَدِلَالَةٌ

إِشَارَةٌ⁵ انْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة ب: فدلالته.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ورد في نسخة ب: وإنما هي اللفظ المنطوق.

⁴ - ورد في نسخة ب: وإن لم يتوقف دل.

⁵ - انظر مختصر المنتهى/2: 172.

فَاسْتَوْفَى الْأَقْسَامَ وَجَعَلَ الْحَدِيثَ كُلَّهُ فِي الْمَذْلُولِ. وَقَدْ قَالَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: «إِنْ تَوَقَّفَ / الصَّدَقُ أَوْ الصَّحَّةُ عَلَيْهِ» أَيُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَنْطُوقِ غَيْرُ¹ الصَّرِيحِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمُضْمَرَ فِي نَفْسِهِ² هُوَ الْمَنْطُوقُ غَيْرُ الصَّرِيحِ.

فَإِنْ سَلَكَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْاِعْتِبَارَ فَقَوْلُهُ: "عَلَى إِضْمَارٍ" أَيْضاً الْأَوَّلَى جَعَلَهُ³ الضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِهِ لِيَعُودَ عَلَى الْمُضْمَرِ وَهُوَ الْمَنْطُوقُ فِي هَذَا الْقِسْمِ. غَيْرَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ خَانَهُ؟⁴ إِنْ لَمْ يُفْصَحْ عَنِ الْمَنْطُوقِ غَيْرِ الصَّرِيحِ لِيَعُودَ عَلَيْهِ الضَّمَائِرُ، فَكَانَ كَلَامُهُ كَمَا تَرَى وَكَأَنَّهُ حَذَفَ التَّقْسِيمَ رَوْماً لِلِاخْتِصَارِ⁵ فَفَاتَ الْاِخْتِصَارُ وَالْبَيَانُ.

وَهَاهُنَا بَحْثَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَعَلَ الْمُنْشَأَ إِلَيْهِ غَيْرَ مَقْصُودٍ مَحَلَّ نَظَرٍ، وَلَا سِيَّمًا فِي كَلَامِ رَبِّ الْعِزَّةِ الَّذِي⁶ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمَنْظُورَ⁷ إِلَيْهِ فِي الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ، إِنَّمَا هُوَ الْكَلَامُ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَمَتَى دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِاِعْتِبَارِهَا فَهُوَ مَقْصُودٌ، أَيُّ هُوَ مِمَّا يُقْصَدُ بِهَذَا الْكَلَامِ، لِكُونِهِ مَوْضِعاً لَهُ وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا لَمْ تَسْتَقِمِ الدَّلَالَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي قِسْمِ الْاِقْتِضَاءِ مَعَ الْعِلْمِ بِمُقْتَضَى الْقَرَائِنِ أَنَّهَا مُرَادَةٌ، أَضْمَرْنَا لِتَصِحُّحٍ، وَعَلَى ذَلِكَ، فَجَعَلْنَاهَا

¹ - وردت في نسخة ب: الغير.

² - وردت في نسخة أ: بنفسه.

³ - وردت في نسخة ب: جعل.

⁴ - وردت في نسخة ب: فإنه.

⁵ - ورد في نسخة ب: روعاً باختصار.

⁶ - وردت في نسخة: التي.

⁷ - وردت في نسخة ب: المتصدر.

مِنْ قِسْمٍ مَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ الْكَلَامُ، إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتٍ إِلَى الْمُضْمَرِ،
وَأَمَّا بِحَسَبِهِ فِدِلَالَتِهَا بِحَسَبِ الْوَضْعِ.

الثَّانِي: إِنَّ جَعَلَ مَا يُفْهَمُ¹ بِالْإِشَارَةِ مَثَلًا مِنْ قَبِيلِ الْمَنْطُوقِ دُونَ الْمَفْهُومِ
كَالْتَّحْكِمِ، وَقَدْ أَشَارَ سَعْدُ الدِّينِ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَفْهُومِ وَغَيْرِ الصَّرِيحِ مِنَ
الْمَنْطُوقِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ»² اُنْتَهَى.

وَيَتَقَرَّرُ³ هَذَا الْبَحْثُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما سَهْلٌ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: مَنْ أَيْنَ يَعْرِفُ فِي هَذَا مَا هُوَ مَنْطُوقٌ بِالْإِشَارَةِ وَمَا
هُوَ مَفْهُومٌ⁴، وَالْكُلُّ فِي مَحَلِّ السُّكُوتِ؟.

وَجَوَابُهُ: الرَّجُوعُ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَفْهُومَ فِي أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ كَالصِّفَةِ،
وَالشَّرْطِ وَالْحَصْرِ، وَمَا هُوَ أَوَّلَى أَوْ مُسَاوٍ، وَالْمَنْطُوقُ غَيْرُ الصَّرِيحِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، أَلَا
تَرَى أَنَّ أَقْلَ الْحَمْلِ وَالْإِصْبَاحِ بِالْجَنَابَةِ فِيمَا مَرَّ، إِنَّمَا فَهَمَ مِنْ مَضْمُونِ كَلَامَيْنِ، وَلَيْسَ
فِي الْمَفْهُومِ مَا يَكُونُ كَذَلِكَ، فَقَدْ تَمَيَّزَتْ⁵ بِمَحَالِّهَا.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَجْعَلْ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمَنْطُوقِ، وَهَلَّا أُدْرِجَ فِي الْمَفْهُومِ فَإِنَّهُ
أَوَّلَى بِهِ⁶.

¹ - وردت في نسخة ب: فهم.

² - حاشية السعد على شرح المعتمد للمختصر/2: 171.

³ - وردت في نسخة ب: يستقر.

⁴ - وردت في نسخة ب: المفهوم.

⁵ - وردت في نسخة أ: تميز.

⁶ - ورد في نسخة ب: لَمْ يَجْعَلْ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمَنْطُوقِ فَهَلَّا أُدْرِجَ فِي الْمَفْهُومِ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِهِ؟.

نعم، الاقتضاء يُمكن أن يُقالَ لَمَّا لَمْ يَصَحَّ الكلامُ بدونِ المُضمر، كَأَن في التَّقديرِ
مذكوراً كَسَائِرَ مَا يَقَعُ مِنَ الحَذَفِ في أجزاءِ الكلامِ للعلمِ به، وَالمُقَدَّرُ كَالْمَذْكُورِ وَأَمَّا
الإِشارِيَّةُ فَلَا.

فَإِن قُلْتُ: مُرادُهم أَنَّ المَنْطُوقَ هُوَ المَدْلُولُ عَلَيْهِ [بِإِحْدَى الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ: فَمَا
كَانَ مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ أَوْ التَّضْمِينِ فَهُوَ الصَّرِيحُ، وَمَا كَانَ مَدْلُولاً عَلَيْهِ]² بِالالتزامِ
فَهُوَ غَيْرُ الصَّرِيحِ المُنْقَسِمِ إِلَى الاقتضاءِ وَالإِشارَةِ.

قُلْتُ: نَعَمْ، وَلَكِنِ الِاتِّزَامِيَّةُ لَيْسَ لَهَا انْضِبَاطٌ بِمَقْدَارِ مَحْصُورٍ، لِأَسِيْمَا مَنْ لَا
يَعْتَبِرُ اللُّزُومَ البَيِّنَ، فَكُلُّ مَا يُفْهَمُ فِي جَنْبِ المَقْصُودِ فَهُوَ ذَاكَ، وَالمَفْهُومُ يَصَحُّ³ أَنْ
يَكُونَ مِنْهُ. وَفِي ظَنِّي أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَ مَا نَحْنُ فِيهِ قِسْماً ثَالِثاً، لَا مِنَ المَنْطُوقِ وَلَا مِنَ
المَفْهُومِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ / جَعَلَ الاقتضاءَ وَالإِشارَةَ مِنْ قَبِيلِ المَفْهُومِ، وَالأَوَّلُ هُوَ
المَشْهُورُ، وَصَرَحَ الغَزَالِيُّ بِكَوْنِ العِلَّةِ فِي الإِيْمَاءِ غَيْرَ مَنْطُوقَةٍ بَلْ تُفْهَمُ بِفَحْوَى الكَلَامِ،
وَقَالَ: إِنَّهُ «[قَدْ]⁴ يُسَمَّى إِيْمَاءً وَقَدْ يُسَمَّى فَحْوَى الكَلَامِ وَلَحْنَهُ»⁵ اِنْتَهَى، وَلَا مُشَاحَةَ
فِي الأَسَامِي.

286

¹ - وردت في نسخة ب: في.

² - ساقط من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: يصلح.

⁴ - سقطت من نسخة آ.

⁵ - انظر المستقصى/1: 190.

{الكَلَامُ فِي الْمَفْهُومِ}

"وَالْمَفْهُومُ مَا" أَي مَعْنَى "دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ" بَلْ فِي مَحَلِّ السُّكُوتِ، وَبِهَذَا الْقَبْدِ خَرَجَ الْمَنْطُوقُ كَمَا مَرَّ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَهْلًا﴾¹ مَثَلًا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ لِلْوَالِدَيْنِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، فَتَحْرِيمُ التَّأْفِيفِ مَنْطُوقٌ وَيَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالتَّحْرِيمِ، وَلَكِنْ بِالْفَهْمِ لَا بِاللَّفْظِ، فَتَحْرِيمُ الضَّرْبِ مَفْهُومٌ.

{تَعْرِيفُ الْمَفْهُومِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا}

"فَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ" أَي حُكْمُ الْمَفْهُومِ "الْمَنْطُوقُ" أَي حُكْمُ الْمَنْطُوقِ كَحُكْمِ الضَّرْبِ الْمُوَافِقِ لِحُكْمِ التَّأْفِيفِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ فِي الْحِرْمَةِ، "فَمُؤَافَقَةٌ" أَي فَذَلِكَ الْمَفْهُومُ الْمُوَافِقُ لِلْمَنْطُوقِ يُقَالُ لَهُ مَفْهُومٌ مُؤَافَقَةٌ فِي اصْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ، فَالْمُؤَافَقَةُ الْأُولَى لُغَوِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ اصْطِلَاحِيَّةٌ، فَلَمْ يَتَّحِدِ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ، مَعَ أَنَّ الْجَزَاءَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ التَّسْمِيَةُ.

{فِي اشْتِرَاطِ الْأَوَّلَوِيَّةِ فِيهِ قَوْلَانِ}

ثُمَّ هُوَ "فَحَوَى الْخِطَابَ" أَي يُسَمَّى بِذَلِكَ اصْطِلَاحًا "إِنْ كَانَ أَوْلَى" مِنْ الْمَنْطُوقِ، كَالْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرْنَا، فَإِنَّ الضَّرْبَ أَوْلَى بِالْحِرْمَةِ >مِنَ التَّأْفِيفِ<² لِأَشَدِّيَّةِ الضَّرْبِ.

¹ - الإسراء: 23.

² - ساقط من نسخة ب.

”وَلَحْنُهُ“ أَي لَحْنُ الْخِطَابِ أَي يُسَمَّى بِذَلِكَ ”إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا“ لِلْمَنْطُوقِ كَمَا

287 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّائِكُمْ اللَّاتِي / فِيهِ حُجُورٌ كُفْرٌ¹﴾ أَي هِيَ حَرَامٌ،
فَنَقُولُ وَكَذَا اللَّوَاتِي لَسُنَّ فِي الْحُجُورِ حَرَامٌ وَالْحُكْمُ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتِ الْحُجُورُ إِذْ
هُوَ الْغَالِبُ كَمَا سَيَأْتِي.

”وَقِيلَ: لَا يَكُونُ“ الْمَفْهُومُ الْمُسَمَّى بِالْمُوَافَقَةِ ”مُسَاوِيًا“ وَإِنَّمَا يَكُونُ أَوَّلَى، فَإِنْ
كَانَ مُسَاوِيًا فَلَيْسَ مُسَمًّى بِالْمُوَافَقَةِ بَلْ يُسَمَّى مَفْهُومَ مُسَاوَاةٍ، وَبِمَا قَرَّرْنَا ظَهَرَ أَنَّ
الْمُسَاوِيَّ مَوْجُودٌ وَمُحْتَجٌّ بِهِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مُسَمًّى بِالْمُوَافَقَةِ أَوْ غَيْرِ مُسَمًّى بِهِ عَلَى
مَا هُوَ اضْطِلَّاحٌ بَعْضُهُمْ، فَإِذَا² لَمْ يُسَمَّ بِذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ مَفْهُومَ الْمُوَافَقَةِ أَي [مَا]³ يُسَمَّى
بِهَذَا الْاسْمِ لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا أَبَدًا، لِأَنَّ كُلَّ مُسَمًّى بِالْمُوَافَقَةِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ أَوَّلَى وَلَا شَيْءَ مِنَ
الْأَوَّلَى بِمُسَاوٍ، وَهَذَا لَا يُنَافِي وَجُودَ الْمُسَاوِي فِي نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهَذَا الْاسْمِ وَلَا
بِلَحْنِ الْخِطَابِ بَلْ مَفْهُومَ مُسَاوَاةٍ كَمَا قَرَّرْنَا فَافْهَمْ.

{الْاِخْتِلَافُ فِي دِلَالَةِ مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ}

”ثُمَّ قَالَ“ الْإِمَامُ ”الشَّافِعِيُّ وَالْإِمَامَانُ“⁴ أَي إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ⁵ وَالْإِمَامُ الرَّازِي
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجْمَعَيْنِ:

¹ - النساء: 23.

² - وردت في نسخة ب: فإن.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: الإمام.

⁵ - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين (419/478 هـ). أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي. له تصانيف عديدة منها: "البرهان"، "الورقات" في أصول الفقه، و"نهاية المطلب في دراية المذهب" في فقه الشافعية. طبقات الشافعية/3: 249.

{قِيلَ: دَلَالَتُهُ قِيَاسِيَّةٌ}

"دَلَالَتُهُ" أَي الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَفْهُومِ الْمُوَافِقِ "قِيَاسِيَّةٌ" أَي بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ [أَي]¹
بَأَن يُلْحَقَ الْمَسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ فِي حُكْمِهِ بِجَامِعِ كَالضَّرْبِ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ: يُلْحَقُ
بِالتَّأْفِيفِ فِي الْحِرْمَةِ بِجَامِعٍ وَهُوَ الْإِيْدَاءُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَالرَّبِيبَةُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي
الْحِجْرِ تُلْحَقُ بِالَّتِي فِي الْحِجْرِ لِاسْتِنَاثِهِمَا فِي الْجِهَةِ، وَالْحِكْمَةُ الَّتِي هِيَ حَسْمُ
أَسْبَابِ الْمُقَاتَلَةِ.

{وَقِيلَ: دَلَالَتُهُ لَفْظِيَّةٌ}

"وَقِيلَ" الدَّلَالَةُ الْمَذْكُورَةُ "لَفْظِيَّةٌ" أَي مُتَلَقَّاةٌ² مِنَ اللَّفْظِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقِيَاسِ
"فَقَالَ" حُجَّةُ الْإِسْلَامِ "الْغَزَالِيُّ" وَ"سَيْفُ الدِّينِ" الْأَمْدِيُّ "مَنْ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ:

{وَقِيلَ: دَلَالَتُهُ تَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ}

"فَهَمَّتْ" أَي الدَّلَالَةُ الْمَذْكُورَةُ "مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ"³ أَي مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ
وَالْقَرَائِنِ الزَّائِدَةِ عَلَى اللَّفْظِ لَا مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

فَفِي آيَةِ الْوَالِدَيْنِ مَثَلًا: إِنَّمَا فَهَمْنَا حِرْمَةَ الضَّرْبِ زِيَادَةً عَلَى التَّأْفِيفِ الْمُصْرَحِ
بِهِ، لِأَنَّ⁴ سِيَاقَ الْكَلَامِ افْتَضَى تَعْظِيمَ الْوَالِدَيْنِ وَاحْتِرَامَهُمَا، وَالْإِيْدَاءَاتِ كُلَّهَا تُنَافِي
ذَلِكَ فَتَحَرَّمَ، وَلَوْلَا هَذِهِ الْقَرِينَةُ لَأَمَكَّنَ⁵ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الضَّرْبِ وَالتَّأْفِيفِ، بِحَيْثُ يَصَحُّ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ب: متعلقة.

³ - انظر المستقصى/1: 190.

⁴ - وردت في نسخة ب: لا من.

⁵ - وردت في نسخة ب: لأنكر.

النَّهْيُ عَنِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، فَقَدْ يَأْمُرُ السُّلْطَانُ بِضَرْبِ اللَّصِّ أَوْ بِقَتْلِهِ¹ وَيَنْهَى عَنِ شَتْمِهِ.

«وَهِيَ» أَيِ الدَّلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ «مَجَازِيَّةٌ مِنْ إِطْلَاقِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ» فَيُقَالُ مَثَلًا أُطْلِقَ الثَّافِيْفُ وَأُرِيدَ بِهِ الْإِيْدَاءُ الشَّامِلُ لِلضَّرْبِ وَغَيْرِهِ بِمَعُونَةِ الْقَرَائِنِ. وَلَاشْكُ أَنَّ الثَّافِيْفَ أَخْصُ وَإِلِيْدَاءَ أَعْمُ، وَإِطْلَاقُ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ لَيْسَ إِلَّا مَجَازًا.

{وَقِيلَ: نُقِلَ إِلَيْهَا اللَّفْظُ عُرْفًا}

«وَقِيلَ:» لَيْسَتْ مَجَازِيَّةٌ بَلْ «نُقِلَ اللَّفْظُ لَهَا» أَيِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَعْمِ «عُرْفًا» أَيِ فِي الْعُرْفِ أَوْ بِمَعُونَةِ الْعُرْفِ، فَالْلَفْظُ الدَّالُّ عَلَى الثَّافِيْفِ مَثَلًا نُقِلَ عَنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ الْخَاصَّةِ إِلَى الدَّلَالَةِ الْعَامَّةِ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِيْدَاءِ الشَّامِلِ وَتَرَكَ مَعْنَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، فَصَارَ حَقِيقَةً فِي الثَّانِي كَمَا سَتَعْرِفُ فِي الْحَقَائِقِ الْمَنْقُولَةِ.

تَنْبِيْهَات: {فِي مَزِيْدٍ تَقْرِيرِ الْمَفْهُومِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ}

الأوّل: قَدْ عَلِمْتَ مِنْ بَابِ² الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَفْهُومٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَنْطُوقُ مُبَاشَرًا لِلْفَظِ الْمَنْطُوقِ بِهِ سُمِّيَ مَنْطُوقًا، وَسُمِّيَ الْآخَرُ مَفْهُومًا لِإِيْتِمَازِهِ، قَالَ الْمَسِيْلِيُّ³ فِي شَرْحِ / الْمُنْتَهَى: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْطُوقَ وَإِنْ كَانَ مَفْهُومًا أَيْضًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ

¹ - وردت ي نسخة ب: بقتل اللص أو ضربه.

² - وردت في نسخة أ: باي.

³ - عبد الله بن محمد المسيلي جمال الدين أبو محمد (.../744هـ)، الإمام العلامة صاحب المصنفات البديعة والعلوم الرفيعة. كانت تصانيفه في غاية الجودة والإفادة والتنقيح. الديباج المذهب: 143.

مَفْهُومًا مِنَ اللَّفْظِ نُطْقًا^١ خُصَّ بِاسْمِ الْمَنْطُوقِ، وَبَقِيَ مَا عَدَاهُ مُعْرِفًا بِالْعَنَى الْعَامِّ الْمَشْتَرَكِ تَمْيِيزًا بَيْنَ الْأُمْرَيْنِ، فَبَيَّانُهُ أَنَّ الْمَفْهُومَ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِمَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، سَوَاءَ كَانَ حَقِيقَةً قَوْلُهُ أَوْ أَمْرًا آخَرَ، وَأَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ فَقَدْ خُصَّ بِنَوْعٍ مِنْهُ» ابْتَهَى.

وَذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ أَيْضًا فَقَالَ: «وَسُمِّيَ مَفْهُومًا، لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ مَجْرَدٌ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى مَنْطُوقٍ، وَإِلَّا فَمَا^٢ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَنْطُوقُ أَيْضًا مَفْهُومٌ»^٣ انْتَهَى.

{مُواخَاةُ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَعْرِيفِهِ لِلْمَفْهُومِ}

الثَّانِي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «فَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ» الْأَوَّلَى أَنْ لَوْ حُذِفَ مِنْهُ لَفْظَةُ «حُكْمٌ» اسْتِغْنَاءً^٤ بِالضَّمِيرِ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ هُوَ الْحُكْمُ بِنَفْسِهِ، فَزِيَادَةُ الْحُكْمِ مَعَ تَفْوِيتِ^٥ الْإِخْتِصَارِ يَكُونُ [مِنْ]^٦ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

وَأَشَارَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُ، بِأَنَّ الْمَفْهُومَ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مِنَ حُكْمٍ وَمَحَلِّهِ، كَتَحْرِيمِ الضَّرْبِ الْمَفْهُومِ مِنْ تَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ، فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْحُكْمِ وَهُوَ التَّأْفِيفُ وَمَحَلُّهُ هُوَ الضَّرْبُ، يَعْنِي فَتَكُونُ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَى الْمَفْهُومِ حِينَئِذٍ إِضَافَةُ الْجُزْءِ إِلَى الْكُلِّ^٧، ضَرُورَةً أَنَّ الْمَفْهُومَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْحُكْمِ وَالْمَحَلِّ، لَا إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

^١ - وردت في نسخة ب: قطعاً.

^٢ - وردت في نسخة ب: فلا.

^٣ - انظر المستقصى/2: 191.

^٤ - وردت في نسخة ب: استثناء.

^٥ - وردت في نسخة ب: ثبوت.

^٦ - سقطت من نسخة أ.

^٧ - وردت في نسخة ب: الكل إلى الجزء.

قلت: وهو تعسف من ثلاثة أوجه: الأول، أن المباحث تعلقت بالأحكام نطقاً وفهماً، فأي حاجة إلى اعتبار المحل؟ الثاني، أنه لو فرض اعتباره كان داخلًا، لأن الحكم نسبة تستدعي طرفيها، ومنها المحل وهو المحكوم عليه، ولا حاجة إلى التصريح به ولا التركيب منه، وإلا فالقضية مركبة من ثلاثة: الطرفان والنسبة لا من اثنين فقط.

الثالث: أنه إن اعتُبر هنا لتصحيح هذه الإضافة، لزم وقوع التجوز في كلام القوم أجمعين، فإنهم لا يزالون يقولون: المفهوم الموافق والمخالف، وقد علمنا أن المحل لا يوافق قطعاً، فلم يبق إلا أن يكون المراد بالموافق بعضه، وهو الحكم على هذا الزعم، وهذا تجوز وأي حاجة إليه؟

نعم، يمكن أن يقال كما أن المنطوق لا ينحصر في الحكم بل يكون حكماً وغيره، كذلك المفهوم أيضاً لا ينحصر، فكما¹ يفهم من الأحكام ما يقابلها أو يماثلها، [يفهم من الدوات والمعاني أيضاً ما يقابلها أو يماثلها]² وحينئذ تكون إضافة الحكم إلى المفهوم إضافة خاص إلى عام، ليخرج غيره من المفهومات التي ليست بحكم، فإنها غير مباحوث عنها.

وهذا كما نقول: «جواهر الممكنات متحيّزة» أي الجواهر منها دون الأعراض. وإن لم يُعتبر هذا فالإضافة بيانية لا غير، ويصح أن يريد بالمفهوم المحل نفسه فيقال مثلاً: الضرب مسكوت عنه، وحكمه الذي هو الجريمة موافق لحكم المنطوق الذي هو

¹ - وردت في نسخة ب: كما.

² - ساقط من نسخة أ.

التأفيف، وهذا صحيح لا إشكال فيه، وهو عبارة كثير من أهل الفن، ولكن صدر الكلام لا يلائمه إلا بتقدير آخر، أي المفهوم ما دل عليه أي على حكمه اللفظ فافهم.

الثالث: ذكر المصنف "الموافق" الأولى و"المساوي" وظاهره: أنه لا يوجد الأدنى ¹ وهو ظاهر ² عند الاتكال على اللفظ، إذ ما هو الأدنى لا تعطيه قوة الكلام، وأما من / يتكل على القياس فلا مانع عنده منه، غاية أنه قياس خفي كما سيأتي.

289

ثم ظاهر كلام المصنف أن "المساوي" لا وجود له أيضاً على القول الثاني، وقد قررنا كلامه بخلاف ظاهره من أن المنفي التسمية لا غير، لكن ظاهر كلام ابن الحاجب هو أن لا عبرة بالمساوي ³ (أصلاً) ²، فإنه قال بعد ذكر الأمثلة: «وهو تنبيه بالأدنى فلذلك كان في غيره أولى» ³ أي تنبيه بالأدنى على الأعلى، وزاد في المنتهى «أو بالأعلى على الأدنى» ⁴ وكذا في بعض نسخ المختصر، والأولى أشهر.

ومعنى الثانية أنه في <نحو> ⁵ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُنْقِطِ إِلَيْكَ﴾ ⁶ أنه نُبّه بالقنطار على ما هو دونه كالدينار، لكن هذا في السورة ⁷ فقط، وأما في مناسبة الحكم فتأدية ما دون القنطار أولى من تأدية

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 172.

⁴ - نفسه/2: 173.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - آل عمران: 75.

⁷ - وردت في نسخة ب: الصورة.

الْقِنْطَارَ، فَلَيْسَ إِلَّا مِنَ التَّنْبِيهِ بِالْأَدْنَى أَيْ مُنَاسِبَةً عَلَى الْأَعْلَى مُنَاسِبَةً، وَلَمْ يُعْرَجْ عَلَى الْمُسَاوِي.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ بَعْدَ تَقْرِيرِ الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ: «وَمَبْنَى هَذَا الْكَلَامِ عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ فِي مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ بِالْمُسَاوَاةِ»¹. انْتَهَى.

وَمِثْلُ عِبَارَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ عِبَارَةُ الْغَزَالِيِّ فِي الْمُسْتَصْفَى، إِلَّا أَنَّ الْغَزَالِي لَوْحٌ بِذِكْرِ الْمُسَاوِي آخِرَ كَلَامِهِ، وَسَنَذْكُرُ نَصَّهُ قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{مَعْنَى الْفَحْوَى وَاللَّحْنُ}

<ثُمَّ>² تَسْمِيَةُ الْأَوَّلَى «فَحْوَى» وَالْمُسَاوِي «لَحْنًا» تَفْرِيقٌ اصْطِلَاحِي، وَاللُّفْظَانِ مُتَقَارِبَانِ لُغَةً، أَمَّا الْفَحْوَى فَهُوَ الْمَعْنَى. يُقَالُ: فَحْوَى كَلَامُهُ بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ، وَفِي الْقَامُوسِ: فَحَوَاؤُهُ كَغُلَوَائِهِ.

وَأَمَّا اللَّحْنُ فَيُطْلَقُ كَثِيراً عَلَى التَّعْمِيمَةِ فِي الْكَلَامِ، [يُقَالُ: ³لَحْنٌ <لَهُ>⁴ بَفَتْحِ الْحَاءِ لَحْنًا، إِذَا كَلَّمَهُ كَلَاماً يَفْهَمُهُ وَيَخْفَى عَنْ غَيْرِهِ، وَفِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ <حَيْثُ>⁵ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّجُلَيْنِ⁶ لِيَنْظُرَا⁷ <مَا>⁸ فَعَلَتْ يَهُودُ، فَقَالَ ﷺ أَنْ تَقْضُوا أَوْ كَمَا

¹ - انظر حاشية السعد على شرح العنيد للمختصر/2: 173.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - المقصود بالرجلين: سع بن معاذ وسعد بن عباد.

⁷ - وردت في نسخة ب: لينظر.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

قَالَ ﷺ: (فَالْحَنُوا لِي لَحْنًا¹ وَلَا تَفْتُوا فِي أَعْضَادِ النَّاسِ)، فَذَهَبَا فَوَجَدَاهُم قَدْ نَقَضُوا
فَ حَمًا فَقَالَا: عَضُلُ وَالْقَارَةُ، إِذْ غَدَرْتُمْ كَغَدْرَةِ أَوْلَيْكَ²، فَقَالَ ﷺ: (اللَّهُ أَكْبَرُ أَبْشِرُوا
يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ)³. وَهَذَا كُلُّهُ لَحْنٌ.

وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الشَّاعِرِ الْكَلَابِيِّ⁴:

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْهَمُوا * * *
وَوَحَيْتُ وَحْيًا لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ⁵

وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ فِي قَوْلِ الْفَزَارِيِّ⁶:

وَحَدِيثُ أَلَدِهِ هُوَ مِمَّا * * *
يَنْعَتِ النَّاعِتُونَ يُوزَنُ وَزْنًا

مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنُ أَحْيَا * * *
نَا وَخَيْرَ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا⁷

¹ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ أ: اللَّحْنُ.

² - أَيِ كَغَدْرِ عَضُلٍ وَالْقَارَةِ، وَهِيَ قَبِيلَتَانِ مِنَ الْهُونِ بْنِ عَزِيمَةَ بْنِ مَدْرِكَةَ بِأَصْحَابِ الرَّجِيعِ: وَهَمُ نَفَرٍ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَفْقَهُوهُمْ فِي الدِّينِ وَيُعَلِّمُوهُمْ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، لَكِنْهُمْ غَدَرُوا بِهِمْ
فَلَقَتُلُوا فِي الْمَكَانِ الْمَذْكُورِ.

³ - انْظُرْ تَهْذِيبَ سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ: 191-192.

⁴ - الْقَتَالُ الْكَلَابِيُّ عَبِيدُ بْنُ مَحْبَبٍ بْنِ الْمَصْرَحِيِّ مِنْ بَنِي كَلَابٍ، بْنُ رَبِيعَةَ، شَاعِرٌ لَتَاكَ بِدَوِيٍّ مِنْ
الْفَرَسَانِ، يَكْنَى أَبَا الْمَسِيبِ، أَدْرَكَ أَوَاخِرَ الْجَاهِلِيَّةِ وَعَاشَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَى أَيَّامِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ.
الْأَعْلَامُ/4: 190.

⁵ - الْأُمَالِي/1: 4.

⁶ - مَالِكُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ خَارِجَةَ الْفَزَارِيِّ أَبُو الْحَسَنِ مِنَ الْوَلَاةِ، تَزَوَّجَ الْحِجَاجَ أُخْتَهُ هِنْدَ بِنْتَ أَسْمَاءَ،
وَتَقَلَّدَ خَوَارِزْمَ وَأَصْبَهَانَ لِلْحِجَاجِ. الْأَعْلَامُ/5: 257.

⁷ - الْأُمَالِي/1: 5 مع تغيير في الشطر الثاني من البيت الأول. لسان العرب، المجلد 3: 354.

يُرِيدُ أَنَّهَا تَتَكَلَّمُ فَتَعْرُضُ فِي حَدِيثِهَا وَتُحَرِّفُهُ مِنْ فِطْنَتِهَا¹، وَقَالَ تَعَالَى:
 ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾².

وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْأَسِيرِ³ الَّذِي يُرِيدُ إِذْذَارَ قَوْمِهِ:

حُلُّوا⁴ عَنِ النَّاقَةِ الْحَمْرَاءِ أَوْ حُلِّكُمْ * * * وَالْبَازِلِ الْأَصْهَبِ الْمَعْقُولِ فَاصْطَبِعُوا

إِنَّ الدُّنَابَ قَدْ اخْضَرَّتْ بَرَائِثُهَا * * * وَالنَّاسَ كُلُّهُمْ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا⁵

أَرَادَ بِالنَّاقَةِ الْحَمْرَاءِ «الدَّهْنَاءُ»⁶ وَبِالْبَازِلِ⁷ الْأَصْهَبِ «الصَّمَانُ»⁸ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: اخْرُجُوا
 عَنِ السَّهْلِ وَارْتَفِعُوا إِلَى الْجِبَالِ فِرَاراً مِنَ الْغَارَةِ.

وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي⁹ فِي نَوَادِرِهِ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا الشَّعْرُ قَالُوا: جُنُّ الْأَعْوَرِ

290 / وَاللَّهِ مَا لَهُ نَاقَةٌ حَمْرَاءٌ وَلَا جَمَلٌ أَصْهَبٌ، حَتَّى حَضَرَ <ذَوْ>¹⁰ الْقَهْمِ مِنْهُمْ، فَفَهِمَ
 لَحْنَ كَلَامِهِ¹¹.

¹ - انظر الأمالي للقالبي/1: 7.

² - محمد: 30.

³ - وردت في نسخة ب: الأثير.

⁴ - وردت في نسخة ب: خلوا.

⁵ - الأمالي/1: 7. لسان العرب، المجلد 1: 250.

⁶ - الدهناء: الفلاة.

⁷ - البازل: البعير الذي فطر نابه أي انشق ذكرا كان أم أنثى.

⁸ - الصَّمَانُ وَالصَّمَانِيَّةُ: كل أرض صلبة ذات حجارة.

⁹ - إسماعيل بن القاسم بن عيود بن هارون بن عيسى، أبو علي القالي، أشهر تصانيفه "النوادر"

ويسمى "أمالي القالي" في الأخبار والأشعار. الأعلام/1: 321-322.

¹⁰ - سقطت من نسخة ب.

¹¹ - ينظر الأمالي في لغة العرب/1: 6-9.

وَمِنْ أَغْرَبِ مَا وَقَعَ لِلْعَرَبِ فِي هَذَا قَوْلُ مُهْلَهْلِ بْنِ رَبِيعَةَ¹ لَمَّا غَدَرَاهُ² عَبْدَاهُ
وَهُمَا بَقْتَلُهُ وَهُوَ وَحْدَهُ، <فَقَالَ أَوْصِيكُمَا>³ أَنْ تَرُوبَا عَنِّي بَيْتَ شِعْرِ وَهُوَ:

مَنْ مَبْلُغَ الْحَيَيْنِ أَنْ مُهْلَهلاً * *
لِلَّهِ دُرُكُمَا وَدَرُّ أَبِيكُمَا *

فَقَتَلَاهُ وَرَجَعَا إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَا: مَاتَ وَدَفَّنَاهُ، فَقَالُوا لَهُمَا هَلْ أَوْصَى بِشَيْءٍ؟ قَالَا: لَا إِلَّا
بَيْتَ شِعْرِ فَأَنْشَدَاهُ، فَقَالَتْ ابْنَتُهُ: عَلَيْكُمُ الْعَبْدَيْنِ، فَإِنَّ أَبِي إِنَّمَا قَالَ:

مَنْ مَبْلُغَ الْحَيَيْنِ أَنْ مُهْلَهلاً * *
أَمْسَى قَتِيلًا بِالْفَلَاتِ مُجَدَّلًا *

لِلَّهِ دُرُكُمَا وَدَرُّ أَبِيكُمَا * *
لَا يَبْرَحُ الْعَبْدَانِ حَتَّى يُقْتَلَا *

فَقَبِضُوا عَلَى الْعَبْدَيْنِ وَاعْتَرَفَا⁴ فَقَتَلُوهُمَا.

وَيُقَالُ لِحِنْ بِالشَّيْءِ بِكُسْرِ الْحَاءِ إِذَا فَطِنَ لَهُ، لَحْنًا وَهُوَ الذِّكَاءُ وَالْفِطْنَةُ، وَأَمَّا
اللَّحْنُ الَّذِي هُوَ الْخَطَأُ فَهُوَ مِنْ مَعْنَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ تَحْرِيفٌ وَعُدُولٌ عَنِ الصَّوَابِ كَمَا قَالَ
فِي الصَّحَاحِ⁵، فَسُمِّيَ الْمَفْهُومُ الْمَذْكُورُ لَحْنًا لِأَنَّهُ أَشِيرَ إِلَيْهِ إِشَارَةٌ وَلَمْ يُفْصَحْ بِهِ.

¹ - عدي بن ربيعة بن مرة بن هيرة أبو ليلى المهلهل، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية، توفي سنة
100 ق هـ. الأعلام للزكلي/4: 220.

² - وردت في نسخة أ: غدره.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: اعترفوا.

⁵ - انظر الصحاح في اللغة للجوهري/6: 2194.

{مناقشة مذهب الشافعي والإمامين في القياس}

الرابع: ما ذكر من مذهب الشافعي والإمامين من القياس، هو ما سيجيء [بعد]¹ في ذكر القياس الجلي²، <وهو>³ «قياس الأولى والمساوي». واختلف في مراد الشافعي بذلك فقيل⁴: أراد القياس حقيقة فينظر إلى المناسبة على ما ذكرنا، وقيل: أراد أنه شبيه به لأنه غير مذكور وثبت من ثبوت المذكور، فأشبه ثبوت الحكم في الفرع بسبب الأصل.

واعترض على هؤلاء القائلين بالقياس بوجهين، هما حجة من يقول مفهوم لا قياس:

الأول، أنه لو كان قياساً، <لما>⁵ عرف إلا بعد شرع القياس واستعماله، والثاني⁷ باطل، لأن العرب كانت تفهم هذا المعنى قبل أن يشرع القياس أصلاً.

الثاني، أن الأصل في القياس، يجب أن لا يدخل في الفرع وهو هنا يدخل، نقول: لا تعطيه⁸ ذرة، فيفهم منع ما فوقها وهي داخلة في ذلك.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - انظر للمع: 25، الأحكام/3: 97، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/2: 173 والآيات البينات/2: 20.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: فقال.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: شروع.

⁷ - وردت في نسخة ب: والتالي.

⁸ - وردت في نسخة ب: لا تعطيه.

وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الدَّرَةَ وَحَدَّهَا خِلَافُهَا مَعَ غَيْرِهَا فَلَيْسَتْ بِدَاخِلَةِ أَصْلًا، وَغَايَتُهُ
أَنَّهُ قِيَاسٌ كُلٌّ عَلَى جُزْءٍ وَلَا مَحْذُورٌ فِيهِ.

وَاحتَجُّوا بِأَنَّهُ لَوْلَا النَّظَرُ فِي الْمَعْنَى الْجَامِعِ، وَفِي الْأَوَّلِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ لَمَا ثَبَتَ
الْحُكْمُ، مَثَلًا لَوْ لَمْ نَنْظُرْ فِي الْوَالِدَيْنِ إِلَى الْإِبْدَاءِ الشَّامِلِ لِلتَّأْفِيفِ وَالضَّرْبِ وَكَوْنُهُ فِي
الضَّرْبِ أَقْوَى، لَمَا حَكَمْنَا بِحَرَمَةِ الضَّرْبِ وَلَا مَعْنَى لِلْقِيَاسِ إِلَّا هَذَا.

وَأَجَابَ الْآخَرُونَ: بِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ، هُوَ الْمُصَحَّحُ لِذِلَّةِ اللَّفْظِ عَلَى
ذَلِكَ الْمَفْهُومِ لُغَةً، وَلَيْسَ هَذَا هُوَ مَعْنَى الْجَامِعِ فِي الْقِيَاسِ¹، فَإِنَّهُ فِيهِ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ
حُكْمِ الْفَرْعِ بِحَسَبِ الْعَقْلِ لَا اللَّفْظِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا نَحْنُ فِيهِ بِاللَّفْظِ لَمَا قَالَ بِهِ مَنْ لَا
يَقُولُ بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى كَوْنِ مِثْلِ هَذَا / الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ يُنْكِرُهُ ثِقَاةُ² الْقِيَاسِ.

{مَذْهَبَانِ فِي الْقَوْلِ بِلَفْظِيَّةِ دِلَالَةِ الْمَفْهُومِ}

الخَامِسُ: ذَكَرَ اللَّقَائِلِينَ بِأَنَّهَا لَفْظِيَّةٌ³ مَذْهَبَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مَجَازِيَّةٌ مِنْ إِطْلَاقِ
الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ، وَمِثْلُهُ <إِطْلَاقُ الْمَرْسَنِ عَلَى الْأَنْفِ وَالْمِشْفَرِ⁴ عَلَى شِفَةِ الْإِنْسِ.
الثَّانِي: ثَقَلِيَّةٌ أَيْ نَقَلَ الْأَسْمَ مِنَ الْمَعْنَى الْأَخْصِ إِلَى الْمَعْنَى الْأَعْمِ وَمِثْلُهُ⁵ الْجَوْهَرُ عِنْدَ
الْمُتَكَلِّمِينَ مَثَلًا، نَقَلَ مِنَ الثَّقِيلِ الْمَخْصُوصِ إِلَى كُلِّ مُتَحَيِّزٍ.

¹ - ورد في نسخة ب: هو معنى القياس الجامع.

² - وردت في نسخة ب: بناء.

³ - النظر للمع: 25، أصول السرخسي/1: 241، المستصفى/2: 190، الإحكام/3: 97، شرح
العصدي على المختصر/2: 172 وفواتح الرحموت/1: 407.

⁴ - المشفر جمع مشافر: الشدة والمنعة، والشفة وأخص استعماله لهذا المعنى للبعير.

⁵ - كلام ساقط من نسخة ب.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْاِعْتِبَارَيْنِ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ أُطْلِقَ اللَّفْظُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لِعِلَاقَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْعَلَ اسْمًا لَهُ، فَمَتَى اعْتُبِرَتْ تِلْكَ الْعِلَاقَةُ صَحَّ الْإِطْلَاقُ وَإِلَّا رَجَعَ اللَّفْظُ إِلَى وَضْعِهِ الْأَوَّلِ، وَلَا بَدْلَ لِهَذَا مِنْ قَرِينَةٍ كَسَائِرِ الْمَجَازَاتِ. وَعَلَى الثَّانِي أُطْلِقَ اللَّفْظُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي، وَجُعِلَ اسْمًا لَهُ وَتَنَوَّسِيَ الْأَوَّلُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ، لِأَنَّهُ فِي الثَّانِي حَقِيقَةُ بَعْدِ الثَّقُلِ.

وَنَسَبَ الْمُصَنِّفُ الْأَوَّلَ إِلَى الْغَزَالِيِّ وَالْأَمْدِيِّ¹، وَلَفْظُ الْغَزَالِيِّ فِي الْمُسْتَصْنَفِ: «الضَّرْبُ الرَّابِعُ: فَهْمٌ غَيْرُ الْمَنْطُوقِ > مِنْ الْمَنْطُوقِ² بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَمَقْصُودِهِ، كَقَهْمِ تَحْرِيمِ الشَّتْمِ وَالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ مِنْ [قَوْلِهِ تَعَالَى: ³ ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَهًا﴾⁴، وَفَهْمِ تَحْرِيمِ الْإِثْلَافِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الطَّيْنَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا...﴾⁵، وَفَهْمِ مَا وَرَاءَ الدُّرَّةِ وَالْدِّينَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁶، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِطِينِائٍ لَا يُؤْطَمُ إِلَيْكُمُ﴾⁷، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: مَا أَكَلْتُ لَهُ بُرَّةً وَلَا شَرِبْتُ لَهُ شُرْبَةً وَلَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ حَبَّةً، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَا وَرَاءَهُ.

¹ - انظر الإحكام/3: 94-97.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - ساقط من نسخة أ.

⁴ - الإسراء: 23.

⁵ - النساء: 10.

⁶ - الزلزلة: 7-8.

⁷ - آل عمران: 75.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مِنْ قَبِيلِ التَّنْذِيهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى.

قُلْنَا: لَا حِجْرَ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ ذِكْرِ الْأَدْنَى لَا يَحْصُلُ هَذَا التَّنْذِيهِ مَا لَمْ يُفْهَمَ الْكَلَامَ وَمَا سَبَقَ لَهُ، فَلَوْلَا مَعْرِفَتُنَا بِأَنَّ الْآيَةَ سَبَقَتْ لِتَعْظِيمِ الْوَالِدَيْنِ وَاحْتِرَامِهِمَا، لَمَا فَهَمْنَا مَنَعَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ مِنَ التَّأْفِيفِ، إِذْ يَقُولُ السُّلْطَانُ إِذَا أَمَرَ بِقَتْلِ مَلِكٍ، لَا ثَقُلَ لَهُ أَفٌّ وَلَكِنْ أَقْتَلُهُ وَقَدْ يَقُولُ وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ مَالًا¹ فَلَانْ وَيَكُونُ قَدْ أَحْرَقَ مَالَهُ فَلَا يَحْتِثُ.

فَإِنْ قِيلَ: الضَّرْبُ حَرَامٌ قِيَاسًا عَلَى التَّأْفِيفِ، لِأَنَّ التَّأْفِيفَ إِثْمًا حُرِّمَ لِلإِذَاءِ
<وَهَذَا الْأَدْنَى>² فَوْقَهُ.

قُلْنَا³: إِنْ أَرَدْتَ بِكَوْنِهِ قِيَاسًا، أَنَّهُ يُحْتَاجُ مِنْهُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَاسْتِنْبَاطِ عِلَّةٍ فَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مَسْكُوتٌ فَهَمٌّ مِنْ مَنْطُوقٍ فَهُوَ صَحِيحٌ، بِشَرَطِ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّهُ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ، أَوْ هُوَ⁴ مَعَهُ وَلَيْسَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ، وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى مَفْهُومَ الْمُوَافَقَةِ وَقَدْ يُسَمَّى فَخْوَى اللَّفْظِ، وَلِكُلِّ فَرِيقٍ اضْطِلَاحٌ آخَرٌ، فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الْأَلْفَاظِ وَاجْتَهِدْ فِي إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ هَذَا الْجِنْسِ⁵ أَنْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة ب: قال.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: قلت.

⁴ - وردت في نسخة ب: ولو.

⁵ - نص منقول من المستصفى/2: 190-191.

وإنما ذكرناه بطوله¹، لتعلم أنه قائل بالاحتياج إلى السياق كما قال المصنف،
وأنها ليست "قياسية" كما قال الشافعي، وأنه ليس في كلامه تصريح على كونها
مجازية لا تصريحاً ولا تلويحاً.

292 فقول المصنف "وهي مجازية" إن كان استئناف كلام من / عنده فذاك، وإن
كان من ثمة قول² الغزالي والآمدي وهو الذي فهمه الشراح³، فلعله رأى ذلك في
موضع آخر، والذي يظهر أنه فهمه من إثباتهم القرينة لهذه الدلالة، والمجاز هو
المحتاج إلى القرينة وهذا محل تأمل.

واعترض بعض الشارحين على المصنف فقال: «أنما زعمه من أن الدلالة
المذكورة غير مستقيم، لأن المجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له، مع <قرينة>⁴
دالة على عدم جواز إرادة ما وضع له، ولأشك أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا
أَفْ﴾ مستعمل في معناه، غايته أنه علم منه جرمة الضرب بقرائن الأحوال ومساق
الكلام، واللفظ لا يصير بذلك مجازاً، فكأنه لم يفرق بين القرينة المفيدة للدلالة
والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والثانية هي اللازمة للمجاز دون الأولى،
<قال>⁵ والعجب أن شراح كلامه لم ينتبهوا له مع ظهوره انتهى.

¹ - وردت في نسخة ب: بقوله.

² - وردت في نسخة أ: مقول.

³ - وردت في نسخة ب: الشارح.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي تَنْبَهَ لَهُ هُوَ وَهُمْ سَاقِطٌ وَيَا لَيْتَهُ لَمْ يَتَنَبَّهُ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْحُكَمَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا: «الْبَلَاهَةُ¹ خَيْرٌ مِنْ فِطَانَةٍ بَثْرَاء».

فَقَوْلُهُ: «إِنْ الْمَجَازُ اسْتِعْمَلَ اللَّفْظُ فِي <غَيْر>² مَعْنَاهُ...» إِلَخَ مُسَلِّمٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَقُلْ لِهَمَّا»³ أَفْ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ «مَمْنُوعٌ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْإِيذَاءِ»⁴، وَكَأَنَّهُ اغْتَرَّ بِكَوْنِ التَّأْفِيفِ دَاخِلًا هَاهُنَا، وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ اللَّفْظَ كَانَ مَوْضُوعًا لِلتَّأْفِيفِ بِخُصُوصِهِ، وَقَدْ اسْتَعْمِلَ⁵ الْآنَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لِلإِيذَاءِ الْعَامِ وَهُوَ غَيْرُ التَّأْفِيفِ الْخَاصِّ وَإِنْ كَانَ شَامِلًا <لَهُ>⁶، وَالْقَرِينَةُ الدُّعَاءُ مَانِعَةٌ مِنْ⁷ إِرَادَةِ مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا مِنَ التَّأْفِيفِ بِخُصُوصِهِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمَجَازِ فَصَارَ الْاِغْتِرَاضُ مُصَادِرَةً.

نَعَمْ، لَوْ قَالَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ لِيَكُونَ مَجَازًا، أَوْ لَا نُسَلِّمُ دَلَالَةَ هَذِهِ الْقَرِينَةِ عَلَى الْمُرَادِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، لَكَانَ نِزَاعًا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَسْمُوعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ جَعْلَهَا مَجَازِيَةً عِنْدَ الْغَزَالِيِّ، يَنْبَغِي عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَنْطُوقِ، وَقَدْ رَأَيْتَ كَلَامَهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَسَتَزِيدُ هَذَا بَيَانًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: البهالة.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: الآداء.

⁵ - وردت في نسخة ب: وهذا مستعمل.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - وردت في نسخة أ: عن.

{تَعْرِيفُ السِّيَاقِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا}

السَّادِسُ: السِّيَاقُ فِي اللُّغَةِ مَصْدَرٌ¹ تَقُولُ: سَاقَ الْمَاشِيَةَ سَوْقًا وَسِيَاقًا، وَسَاقَ إِلَى الْمَرْأَةِ مَهْرَهَا، وَمِنْهُ أُخِذَ سَوْقُ الْكَلَامِ أَيِ الْإِتْيَانُ بِهِ.

وَالسِّيَاقُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا مَصْدَرٌ، فَإِذَا قُلْتَ: فَهَمَ هَذَا مِنَ السِّيَاقِ فَمَعْنَاهُ مِنْ سَوْقِهِ، بِمَعْنَى إِنَّ سَوْقَهُ هُوَ السَّبَبُ فِي الْفَهْمِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ الْمَسُوقَ إِذَا اقْتَضَى شَيْئًا كَانَ سَوْقِيًّا مُقْتَضِيًّا لِذَلِكَ، وَقَدْ يُنْظَرُ إِلَى الشَّيْءِ الْبَاعِثِ عَلَى سَوْقِ الْكَلَامِ، فَإِذَا اقْتَضَى شَيْئًا كَانَ سَوْقٌ² الْكَلَامِ مُقْتَضِيًّا لِسَبَبِهِ³.

وَأَمَّا أُرِيدَ بِهِ اسْمٌ مَفْعُولٌ، فَمَعْنَى «سَوْقٌ⁴ الْكَلَامِ، مَسُوقُ الْكَلَامِ» أَيِ الْكَلَامِ الْمَسُوقِ، وَالْغَالِبُ أَنْ يَعْني بِهِ الْفَرْضُ الْمَسُوقَ لَهُ الْكَلَامُ، وَكُلُّ مِنَ السَّوْقِ وَالْمَسُوقِ يُكْتَسَبُ مِنْهُ⁵ السَّبَبِيَّةُ فَافْهَمُ.

{تَعْرِيفُ الْقَرِينَةِ وَهِيَ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ}

وَالْقَرَانِ جَمْعُ قَرِينَةٍ، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ النَّفْسُ، وَقَرِينَةُ الرَّجُلِ أَيْضًا زَوْجُهُ، وَذَلِكَ مِنَ الْمُقَارَنَةِ وَهِيَ / الْمُلَازِمَةُ، وَالْقَرِينُ هُوَ الْمُلَازِمُ، فَأُطْلِقَ عَلَى عَلَامَةِ الْمَجَازِ وَنَحْوِهِ كَالْمُشْتَرَكِ: قَرِينَةٌ لِمُلَازِمَتِهَا، أَوْ [لأنَّهَا يَنْبَغِي أَنْ تُكُونَ عَازِمَةً، أَوْ لِأَنَّهَا]⁶ لِبَشَدَةِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا وَعَدَمِ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا أَصْلًا كَأَنَّهَا نَفْسُ اللَّفْظِ وَرُوحُهُ.

¹ - وردت في نسخة أ: مصدره.

² - وردت في نسخة أ: بسوق.

³ - وردت في نسخة أ: بسببه.

⁴ - وردت في نسخة أ: سياق.

⁵ - وردت في نسخة ب: يكتب عنه.

⁶ - ساقط من نسخة أ.

وَقَدْ عَلِمَ <أَنَّ الْقَرِيبَةَ>¹ تَكُونُ لَفْظِيَّةً وَمَعْنَوِيَّةً كَالْحَالِيَّةِ، وَمِنْ الْقَرَائِنِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، فَالْعَطْفُ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ عَطْفٌ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ، وَلَوْ اخْتَصَرَ² لَاسْتَعْنَى بِالثَّانِي، وَالْعُذْرُ لَهُ أَنَّهُ حَادَى أَوَّلًا عِبَارَةَ الْغَزَالِيِّ فِي ذِكْرِ السِّيَاقِ، ثُمَّ خَافَ أَنْ يُتَوَهَّمِ الْخُصُوصَ فَرَادَ ذِكْرَ الْقَرَائِنِ مُطْلَقًا.

السَّابِعُ: قَوْلُ الْمُصَنَّفِ "قِيلَ لَفْظِيَّةٌ" أَيِ عَلَى أَنْ تَكُونَ مَجَازًا أَوْ مَنَقُولَةً كَمَا ذَكَرَ، وَهِيَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرُ مَفْهُومٍ عَلَى مَا قَرَّرَ الشَّارِحُونَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ "وَقِيلَ: لَفْظِيَّةٌ" عَطْفٌ عَلَى "قَالَ الشَّافِعِيُّ"، فَجَعَلَ اللَّفْظِيَّةَ مُقَابِلَةَ الْقِيَاسِيَّةِ، فَكُلُّ³ مِنْهُمَا فِي عِبَارَتِهِ مُفْرَعٌ عَلَى مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ حَيْثُ أَتَى بِ«ثُمَّ»، فَقَدْ لَزِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ فَسَّرَ مَفْهُومَ الْمَوَافَقَةِ.

ثُمَّ فَرَعَ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَفْهُومَ الْمَوَافَقَةِ رَاجِعٌ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ إِنَّ شَيْئًا مِنْهَا لَا تُسَمَّى عَلَيْهِ مَفْهُومًا.

أَمَّا مَنْ يَقُولُ بِالْمَجَازِ أَوْ النُّقْلِ فَهِيَ عِنْدَهُ مَنطُوقٌ.

وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ فَلَا مَنطُوقَ عِنْدَهُ وَلَا مَفْهُومَ، إِذِ الْحُكْمُ يُؤْخَذُ بِالِاسْتِنْبَاطِ لَا بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ أَصْلًا، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ.

وَلَوْ قَالَ: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ» بِالْوَاوِ لَكَانَتْ مَذَاهِبُ يَحْكِيهَا: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مَفْهُومٌ. الثَّانِي: أَنَّهَا قِيَاسٌ. الثَّلَاثُ: أَنَّهَا مَنطُوقٌ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: اقتصر.

³ - وردت في نسخة ب: بكل.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ قَالَ الصَّفِي الهِنْدِيُّ¹ أَنَّهُ «لَا تَنَافِي بَيْنَ ثُبُوتِ الْجُكَمِ بِالْمَفْهُومِ وَثُبُوتِهِ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ إِحْقَاقَ مَسْكُوتٍ بِمَنْطُوقٍ».

قُلْتُ: إِنْ أَرَادَ بِأَلَّا تَنَافِي أَنْ مُؤَادَهُمَا² وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، عَلَى مَعْنَى تَعَاوُدِ الْأَدَلَّةِ فَصَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادَ <أَنَّ³ مَفْهُومَهُمَا وَاحِدٌ فَلَا يَصِحُّ، إِذِ الْأَوَّلُ أَخَذَ مِنَ اللَّفْظِ فَيَهْمَاءُ، وَالثَّانِي أَخَذَ مِنَ الْعِلَّةِ اسْتِنْبَاطًا، وَشَتَانُ مَا بَيْنَهُمَا، وَالْمُصَنِّفُ نَفْسَهُ قَدْ تَتَبَّعَهُ لِذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْغَزَالِيَّ كَمَا⁴ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى أَنَّهَا مَجَازِيَّةٌ، لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى أَنَّهَا مَفْهُومٌ وَلَا مَنْطُوقٌ بَلْ كَلَامُهُ مُحْتَمِلٌ، وَقَدْ جَمَعَ الْاِقْتِضَاءُ وَالْإِشَارَةُ وَالْإِيْمَاءُ وَمَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ وَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي تَرْجَمَةِ وَاحِدَةٍ، وَعَبَّرَ عَنْهَا بِمَا يُقْتَبَسُ مِنَ الْأَلْفَاظِ لَا مِنْ حَيْثُ صِيغَتُهَا وَوَضْعُهَا⁵، بَلْ مِنْ حَيْثُ فُحْوَاهَا وَإِشَارَتُهَا.

فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا عِنْدَهُ مَفْهُومًا، أَوْ لَا يَصِحُّ مَا⁶ قَالَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ مِنَ الْمَجَازِ وَهُوَ ظَاهِرُ التَّرْجَمَةِ.

¹ - محمد بن عبد الرحيم بن محمد الملقب بصفي الدين الهندي، (715/644هـ)، المتكلم على مذهب الأشعري، المتصلع بالأصلين. من كتبه: "النهاية"، "الفائق"، "الرسالة النفيسة" وكلها في أصول الفقه وهي حسنة جامعة لاسيما "النهاية". طبقات الشافعية/3: 240. شذرات الذهب/6: 37.

² - جاء في نسخة ب: إن أريد بأن لا تنافي أن مرادها.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: لما.

⁵ - وردت في نسخة ب: وصلها.

⁶ - وردت في نسخة أ: بل.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى كُلُّهَا مَنْطُوقَةٌ، وَالْخَامِسُ فَقَطْ هُوَ الْمَفْهُومُ كَمَا سَمَّاهُ بِذَلِكَ وَحَدَّهُ. وَيُحْتَمَلُ التَّفْصِيلُ فِي الْأَرْبَعَةِ أَيْضاً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ جَعَلَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ¹ مَفْهُوماً، وَاعْتَبَرَ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ أَيْضاً كَمَا اعْتَبَرَهَا الْغَزَالِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ أَنَّهَا تَكُونُ بِذَلِكَ مَجَازاً وَلَا مَنْطُوقاً كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

{الْكَلَامُ فِي مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ وَشُرُوطِهِ}

"وَإِنْ خَالَفَ" أَيِ حُكْمِ الْمَفْهُومِ حُكْمَ الْمَنْطُوقِ "فَمُخَالَفَةٌ" أَيِ فَهُوَ يُسَمَّى فِي الْإِصْطِلَاحِ مُخَالَفَةً، وَيُسَمَّى أَيْضاً مَفْهُومَ مُخَالَفَةٍ، "وَشَرْطُهُ" أَيِ شَرْطُ اعْتِبَارِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ مُخَالَفاً أَمْوراً كَثِيراً مِنْهَا:

{أَنْ لَا يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ تَرْكٌ لِيَخُوفِ}

"أَنْ لَا يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ تَرْكٌ لِيَخُوفِ" فِي ذِكْرِهِ [كَمَا فِي]² قَوْل مَنْ يُنْهَمُ بِالرَّفْضِ وَهُوَ بِهِ / لِغَلَامِهِ: تَصَدَّقْ بِهَذَا عَلَى الْمُحِبِّينَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، يُرِيدُ 294 وَالْمُبْغِضِينَ، وَإِنَّمَا حَذَفَهُ لِلْخَوْفِ، وَلَوْ حَذَفَ الْمُصَنِّفُ الْمَسْكُوتَ لِيَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمَفْهُومِ كَمَا قَرَّرْنَا كَانَ أَحْصَى، وَكَأَنَّهُ <رَاعَى>³ شَرْطَ الْإِعْتِبَارِ مُطْلَقاً، أَوْ أَرَادَ بِالْمَفْهُومِ الْحُكْمَ وَبِالْمَسْكُوتِ مَحَلَّ الْحُكْمِ.

¹ - انظر مختصر المنتهى/2: 171.

² - ساقط من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

"وتخوه" أي نحو الخوف، كالجهل بحكم المسكوت كقول القائل: ¹ «قاتل»
العمد لا يرث من الدية، وهو جاهل بحكم قاتل الخطأ فلا يؤخذ منه أنه يرث منها.

{أن لا يكون المذكور قد خرج مخرج الغالب}

"و" أن "لا يكون المذكور خرج للغالب" أي خرج مخرج الأمر الغالب،
نحو قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ اللَّاتِي فِيهِ حُجُورٌ كُفْرٌ﴾ ² فقيّد بالحجور، لأن
الغالب أن الربائب يكنّ في حجور الأزواج أي في تربيتهم، لا لإخراج غيرهنّ من
الحكم.

"خلافًا لإمام الحرمين" في إنكار هذا الشرط على ما سنقرّه.

{أن لا يكون المذكور خرج لسؤال أو حادثة}

"أو" خرج ³ «المذكور» ⁴ [أي] "لسؤال"، كما لو سئل رسول الله ﷺ عن
الغنم السائمة فقال: (في الغنم السائمة الزكاة) ⁵ فيعلم ⁶ أنه لبيان محل السؤال لا
لإخراج المعلوفة.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - النساء: 23.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - هذا جزء من حديث رواه البخاري، وأبو داود، والنسائي، والطبراني، والدارمي عن أنس وابن
عمر مرفوعاً بالفاظ مختلفة.

⁶ - وردت في نسخة ب: فعلم.

"أَوْ" خَرَجَ لـ "حَادِثَةً" أَي تَارِئَةً وَقَعَتْ، كَمَا لَوْ قِيلَ بِحَضْرَتِهِ: لِفُلَانٍ غَنَمٌ سَائِمَةٌ، فَقَالَ فِيهَا الزُّكَاةُ، أَوْ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: (دَبَاغُهَا طَهُورٌ)¹، فَلَا تَقْتَضِي نَفْيَ <غَيْرَ>² ذَلِكَ عَمَّا عَدَاهَا.

{أَنْ لَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ خَرَجَ لِجَهْلٍ بِحُكْمِهِ}

"أَوْ" خَرَجَ "لِجَهْلٍ بِحُكْمِهِ" كَمَا لَوْ رَأَى جَاهِلًا بِحُكْمِ السَّائِمَةِ، فَقَالَ لَهُ: (فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ³)، وَإِنْ لَمْ يُسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ، فَلَا يُعْنِي ذِكْرُ السُّؤَالِ عَنْ هَذِهِ كَمَا تَوْهَمُهُ⁴ بَعْضُ الشَّارِحِينَ.

{أَنْ لَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ خَرَجَ لِغَيْرِهِ مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ}

"أَوْ" خَرَجَ الْمَذْكُورُ لـ "غَيْرِهِ" أَي لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ "مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ" أَي تَخْصِصَ الْمَذْكُورِ "بِالذِّكْرِ" دُونَ إِرَادَةِ إِعْطَاءِ الْمَسْكُوتِ خِلَافَ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ كَالْتَعْرِيزِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ لِمَا كَانَ لِلْأُنثَى مِنْ نَفْسِهَا﴾⁵، فَإِنَّ الشَّرْطَ تَعْرِيزَ بِالسَّادَةِ⁶ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادَتِ الْإِمَاءُ التَّحْصِينَ فَهُمْ أَوْلَى أَوْ

¹ - أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب: طهارة جلود الميتة. والدارمي في كتاب الأضاحي، باب: الاستمتاع بجلود الميتة.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: الزكاة.

⁴ - وردت في نسخة ب: توهم.

⁵ - النور: 23.

⁶ - وردت في نسخة أ: بالسادات.

أَنْ يُرِيدُونَ¹، وَكَالْجَرِيِّ² عَلَى نَحْوِ مَا وَقَعَ كَقَوْلِكَ لِرَجُلٍ³ يَكْذِبُ وَيَخُونُ: قَبِيحٌ عَلَيْكَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْخِيَاةِ وَالْكَذِبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ طَوَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁴، وَرَدَّتْ فِي قَوْمٍ وَقَعَتْ لَهُمْ وَلَايَةُ الْكَافِرِينَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ⁵، فَلَا تَقْتَضِي أَنَّ مَنْ وَلِيَ الْفَرِيقَيْنِ مَعًا لَا⁶ بَأْسَ عَلَيْهِ.

{لَا يُمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ الْمَسْكُوتُ عَلَى الْمَنْطُوقِ}

"وَلَا يُمْنَعُ" مَا يَقْتَضِي التَّخْصِيمَ بِالذِّكْرِ، إِذَا وُجِدَ فِي الْكَلَامِ وَأَوْجِبَ تَعْطِيلَ الْمَفْهُومِ كَمَا مَرَّ "قِيَاسُ الْمَسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ" فِي حُكْمِهِ إِنْ وَجِدَتْ عِلَّةٌ تَجْمَعُهُمَا. "بَلْ قِيلَ يَعْمَهُ" أَيِ الْمَسْكُوتِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْعِلَّةِ "الْمَعْرُوضِ"⁷ أَيِ الْمَنْطُوقِ الَّذِي عَرَضَ لَهُ الْقَيْدُ الْمَفِيدُ لِلْخُصُوصِيَّةِ كَالصِّفَةِ وَنَحْوِهَا.

فَإِذَا قِيلَ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةُ زَكَاةٌ⁸ فِي مَعْرَضِ السُّؤَالِ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ تُعْتَبَرِ قَيْدُ السُّؤْمِ مُخْرَجًا لِلْمَعْلُوفَةِ، بَقِيَّتِ الْمَعْلُوفَةُ مَسْكُوتًا عَنْهَا لَمْ يَظْهَرْ حُكْمُهَا، إِذْ لَا سَبَبَ تَدْخُلُ بِهِ أَيْضًا. فَأَخْبَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ تَعْطِيلَ الْمَفْهُومِ بِخُرُوجِهِ مَخْرَجَ السُّؤَالِ وَنَحْوِهِ، لَا

¹ - وردت في نسخة ب: يريدونها.

² - وردت في نسخة ب: أو الجري.

³ - وردت في نسخة أ: للرجل.

⁴ - آل عمران: 28.

⁵ - وهو ما ذهب إليه الواحدي وغيره.

⁶ - وردت في نسخة ب: فلا.

⁷ - وردت في نسخة ب: المفروض.

⁸ - وردت في نسخة ب: الزكاة.

يَمْنَعُ قِيَاسَ الْمَعْلُوفَةِ عَلَى السَّائِمَةِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ، بِجَامِعِ الْمَالِيَةِ وَالنَّمُو وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا¹ يُعْلَلُ بِهِ.

"بَلْ قِيلَ يَعْمُ" الْمَعْلُوفَةُ لَفْظُ الْغَنَمِ "الْمَعْرُوضَةُ"² لِلسَّوْمِ، حَتَّى كَانَ قَيْدُ السَّوْمِ غَيْرَ مَذْكُورٍ، فَيَكُونُ الْغَنَمُ عَامًّا لِلصَّنْفَيْنِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقِيَاسِ³ كَمَا لَوْ قِيلَ: فِي الْغَنَمِ الزَّكَاةُ.

{أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنَ السِّيَاقِ قَصْدُ التَّعْمِيمِ}

"وَقِيلَ لَا يَعْمُهُ إِجْمَاعًا" لَوْجُوبِ الْعَارِضِ كَالسَّوْمِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ مُوجِبٌ

لِلتَّخْصِيصِ / مُنَافٍ لِلتَّعْمِيمِ، وَإِنَّمَا يَلْحَقُ بِهِ قِيَاسًا إِنْ لَمْ يُلْحَقْ مَفْهُومًا. 295

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ شُرُوطِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ}

{ضَابِطٌ مَا يَوْجَدُ فِيهِ الْمَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ هُوَ}

الأَوَّلُ: مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ⁴ قَسِيمٌ مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ السَّابِقِ فِي مُطْلَقِ الْمَفْهُومِ، وَضَابِطُ

مَا يَوْجَدُ فِيهِ الْمَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ هُوَ، أَنْ يَوْجَدَ فِي الْكَلَامِ قَيْدٌ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَرْكَانِهِ

كَالصِّفَةِ، وَإِمَّا غَيْرُ زَائِدٍ كَذِكْرِ الْخَاصِّ دُونَ الْعَامِّ، أَوْ الْجُزْءِ دُونَ الْكُلِّ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ

يُمَيِّزُ الْمَذْكُورَ عَنْ جِنْسٍ آخَرَ⁵، أَوْ نَوْعٍ أَوْ صِنْفٍ، أَوْ شَخْصٍ أَوْ يُمَيِّزُ⁶ حَالَةً عَنْ حَالَةٍ

¹ - وردت في نسخة ب: ما.

² - وردت في نسخة أ: المعروض.

³ - وردت في نسخة ب: للقياس.

⁴ - لمزيد التفصيل في مفهوم المخالفة يراجع: للمع: 25، البرهان/1: 298، المستصفى/2: 191،

الإحكام/3: 99، مختصر المنتهى مع شرح ابن الحاجب/2: 173، شرح تنقيح الفصول: 53 وحاشية

البناني على شرح جمع الجوامع/1: 132.

⁵ - ورد في نسخة ب: أو نحو ذلك غير المذكور من جنس آخر.

⁶ - وردت في نسخة أ: يميز.

أُخْرَى، أَوْ زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ عَنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ آخَرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُمَيَّزِ عَنْهُ يُوَافِقُ حُكْمَ الْمَذْكُورِ فَمُوَافَقَةٌ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَمُخَالَفَةٌ.

فَإِنْ اعْتَبَرْنَا هَذَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، كَانَتْ الْقِسْمَةُ ثَنَائِيَّةً حَاصِرَةً¹، إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَإِنْ اعْتَبَرْنَاَهَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْمُسْتَدَلِّ لَمْ تَنْحَصِرْ، لِأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ مُوَافِقًا أَوْ مُخَالَفًا، وَقَدْ يُجْهَلُ أَمْرُهُ، وَنَقُولُ أَيْضًا قَدْ يَجْعَلُهُ مُوَافِقًا أَوْ مُخَالَفًا، وَقَدْ يَجْعَلُهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ حَتَّى يُعْلَمَ حُكْمُهُ² مِنْ جَانِبٍ آخَرَ، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْقِسْمَيْنِ. فَإِنْ قِيلَ: وَقَدْ يَكُونُ لَا حُكْمَ لَهُ أَصْلًا، فَلَا مُوَافَقَةَ وَلَا مُخَالَفَةَ.

قُلْنَا: إِنْ تَصَوَّرَ وُجُودَهُ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْقِسْمَةِ مِنْ أَوَّلٍ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهَا³.

{ضَابِطٌ مَا يُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الْمُخَالَفَةِ}

الثَّانِي: ضَابِطٌ مَا يُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الْمُخَالَفَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ آخَرًا، أَنْ لَا تَظْهَرَ فَايِدَةُ التَّخْصِيصِ بِالْقَيْدِ غَيْرِ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِ الْقَيْدِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ فَايِدَةُ أُخْرَى <لَمْ⁴ تَتَعَيَّنِ الْمُخَالَفَةُ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْقَيْدُ إِنَّمَا سَبَقَ لِتِلْكَ الْفَايِدَةِ، وَيَبْقَى الْمَسْكُوتُ مُحْتَمَلًا لَا يُوجَدُ⁵ حُكْمُهُ بِطَرِيقِ الْفَهْمِ حَتَّى يُوجَدَ دَلِيلٌ آخَرُ يُثَبِّتُ مُوَافَقَتَهُ أَوْ مُخَالَفَتَهُ.

¹ - وردت في نسخة أ: حاضرة.

² - وردت في نسخة ب: حكم.

³ - ورد في نسخة ب: ... عن القسم من أول فلا يرد عليه.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: يؤخذ.

فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَيِّدِ مَفْهُومٌ، يَكُونُ الْمَسْكُوتُ مُوَافِقاً لَّا مَحَالَةً، بَلْ قَدْ يُوَافِقُ وَقَدْ يُخَالِفُ، وَلَا يَقْضَى فِيهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ، كَكَوْنِهِ¹ <أُولَى>² أَوْ مُسَاوِيّاً، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُوَافِقاً عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمَوَافَقَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُرَاعَوْا الْمَفْهُومَ إِذَا وَجِدَتْ فَائِدَةٌ أُخْرَى، لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ، فَأَذْنَى شَيْءٍ يُعَارِضُهُ لِأَنَّهُ فَائِدَةٌ خَفِيَّةٌ، فَالْفَوَائِدُ الظَّاهِرَةُ أُولَى مِنْهُ.

هَذَا، وَالْإِنْصَافُ أَنْ يُنْظَرَ فِي الْفَائِدَةِ الْمُعَارِضَةِ، وَفِي قُوَّةِ الْمَفْهُومِ أَوْ ضَعْفِهِ، فَيَقَعَ التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ.

{ذَكَرْنَا مَا فِي الْأَمْثَلَةِ مِنْ مَزِيدِ الْبَيَانِ}

الثَّالِثُ: إِذَا فَهِمْتَ الضَّابِطَ عَلِمْتَ أَنَّ تَعْدِيدَ الْأَمْثَلَةِ إِنَّمَا هُوَ زِيَادَةٌ بَسْطُ، وَلَنَذْكُرَ مَا فِيهَا مِنْ مَزِيدِ الْبَيَانِ:

فَأَمَّا "الْخَوْفُ" فَقَدْ قَرَّرْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يُسَكَّتُ عَنِ الشَّيْءِ لِلْخَوْفِ، فَهُوَ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْكُوتِ. وَقَرَّرَهُ آخَرُونَ عَلَى أَنَّهُ يُذَكَّرُ الشَّيْءَ لِلْخَوْفِ فَهُوَ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَدَّى وَاحِدٌ، فَإِنَّ الرَّافِضِي³ الْمُسْتَنْتَرِ مَثَلًا إِذَا قَالَ لِغُلَامِهِ: تَصَدَّقْ عَلَى مُحِبِّي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، إِنْ شِئْنَا قُلْنَا فِيهِ: سَكَتَ عَنِ الْمُبْغُضِ خَوْفًا، أَوْ قُلْنَا: ذَكَرَ الْمُحِبَّ خَوْفًا.

وَأَمَّا "السُّؤَالُ" وَ"الْجَهْلُ" وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَمَرْجِعُهُ إِلَى سَبَبٍ خَاصٍّ يَرُدُّ الْكَلَامَ لِأَجْلِهِ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ جَعْلُهُمُ السَّبَبَ هُنَا قَرِيْنَةً صَارِفَةً عَنِ إِعْمَالِ الْمَفْهُومِ، وَلَمْ

¹ - وردت في نسخة ب: لكونه.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - نسبة إلى الرافضة وهم الشيعة الرافضون لإمامة أبي بكر وعمر، وقيل لهم الرافضة لأنهم رافضوا الدين بالكلية: فقد كفروا الصحابة، وأبطلوا الاجتهاد، وأثموا القرآن بالتحريف من قبل الصحابة بالنقصان والزيادة، وأسقطوا التكاليف الشرعية، وأباحوا المحرمات.

296 يَجْعَلُوهُ صَارِفًا عَنْ إِعْمَالِ الْعَامِّ، بَلْ قَدَّمُوا مُقْتَضَى اللَّفْظِ / عَلَى السَّبَبِ، فَلِمَ لَمْ يَسْتَوْ
الْبَابَانِ فِي تَقْدِيمِ اللَّفْظِ أَوْ فِي الْخِلَافِ؟.

قَالَ بَدْرُ الدِّينِ الزُّرْكَشِيُّ: «وَلَعَلَّ الْفَارِقَ أَنَّ بِلَالَةَ الْمَفْهُومِ ضَعِيفَةٌ بِخِلَافِ
الْعَامِّ»¹ انْتَهَى.

وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ «بِخِلَافِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ» إِلَى مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّ: خُرُوجَ
الْكَلَامِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لَا يُسْقِطُ التَّعْلُقَ بِالْمَفْهُومِ، لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ اللَّفْظِ، قَالَ: «وَلَكِنْ
ظُهُورُهُ أَوْضَعُ مِنْ ظُهُورِ غَيْرِهِ»²، هَكَذَا حُكِيَ عَنْهُ، وَفِيهِ الْإِشَارَةُ³ إِلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ
أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ.

الرَّابِعُ: «الْمَعْرُوضُ» فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَصْلُهُ الْمَعْرُوضُ لَهُ، فَتَوَسَّعَ فِيهِ كَمَا
فَعَلَ فِي الْمَنْطُوقِ وَالْمَسْكُوتِ⁴، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَرَضَ⁵ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا يَكُونُ لَهُ
مَفْهُومٌ كَالصِّفَةِ وَنَحْوِهَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلِ الْمُصَوِّفُ لِنَلَّا يُتَوَهَّمُ اخْتِصَاصُ هَذَا بِمَفْهُومِ
الصِّفَةِ⁶ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ عَامٌّ.

¹ - انظر تشنيف المسامع/1: 348.

² - انظر البرهان في أصول الفقه/1: 477.

³ - وردت في نسخة ب: إشارة.

⁴ - ورد في نسخة ب: كما فعل بالمنطوق والمسكوت.

⁵ - وردت في نسخة ب: يعرض.

⁶ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 350.

قِيلَ: «وَلَمْ يَقُلِ الْمُقَيَّدُ، لِأَنَّ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُنَافِي الْعُمُومَ
فَيَجُوزُ الْإِلْحَاقُ بِهِ قِيَاساً لَا يُسَلِّمُ وُجُودَ قَيِّدٍ، وَيَقُولُ: ¹«لَفْظٌ» السَّائِمَةُ لَيْسَ قَيِّداً،
لِأَنَّهُ مَا جَاءَ لِلتَّقْيِيدِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ لِعَرَضٍ وَرَاءَ التَّقْيِيدِ»².

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذَا الْقَيِّدُ مَوْجُودٌ فِي اللَّفْظِ لَا مَحَالَةَ، وَكَوْنُهُ مُعْتَبِراً فِي الْمَعْنَى
أَوْ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ شَيْءٌ آخَرٌ، فَلَوْ قَالَ: «الْمُقَيَّدُ» لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، بَلْ هُوَ أَوْلَى لِمُشْمُولِهِ
قَطْعاً، بِخِلَافِ «الْمَعْرُوضِ» فَإِنَّ الْمُتَبَادَّرَ مِنْهُ هُوَ مَا عَرِضَ لَهُ شَيْءٌ يَقُومُ بِهِ وَذَلِكَ
الْوَصْفُ لَا غَيْرَ.

وَحَاصِلُ مَا حَكَى الْمُصَنِّفُ فِيهِ ³قَوْلَانِ:

الْأَوَّلُ، أَنَّهُ «يَعْمُ»، وَأَتَى بِهِ مَعَ ضَعْفِهِ تَقْوِيَةً لِحُجُوزِ الْقِيَاسِ، وَلِذَا ⁴أَتَى بِ«بَلْ»
لِلانْتِقَالِ لَا لِلْإِبْطَالِ، ⁵«أَيُّ» إِذَا قِيلَ بِعُمُومِهِ لَهُ لَفْظاً، فَكَيْفَ لَا يَلْتَحِقُ بِهِ إِذَا
وُجِدَتِ الْعِلَّةُ. وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّ هَذَا الْعُمُومَ إِذَا ثَبَتَ، إِنَّمَا ⁶«يَكُونُ» بِتَصَرُّفِ عَقْلِي لَا
بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ.

¹ - سقطت من نسخة ر.

² - نص منقول من التشفيف/1: 350-351.

³ - وردت في نسخة أ: به.

⁴ - ورد في نسخة ب: وكذا.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

الثاني، أنه "لا يعم" إجماعاً، وهذا هو الوجود في عبارة ابن الحَاجب في أثناء الاستدلال حيث قال: «وأجيب بأن ذلك فرع العموم ولا قائل به»¹ وسلّمه شراحه وهو الظاهر.

ولا تناقض في حكاية القول الأول مع الإجماع، لأن الإجماع مما يختلف فيه، فيحكيه قوم وينكره آخرون ويحكون الخلاف. والمصنف لم يريهن بواحد من الطرفين، بل هو حاد فقط فلا بأس عليه.

{أقسام مفهوم المخالفة}

"وهو" أي مفهوم المخالفة أقسام:

{القسم الأول: مفهوم الصفة}

أحدها: "صفة" أي مفهوم صفة، والمراد بالصفة عند المصنف: اللفظ المقيد <آخر>² ليس شرطاً ولا غاية ولا أداة حصر كما سيظهر في كلامه.

فدخل فيها النعت "كالغنم السائمة أو سائمة الغنم" بإضافة الصفة إلى الموصوف. ففي المثال الأول أخرجت الصفة وهي السائمة على الأصل، وفي الثاني قدمت على نية التأخير.

والمثالان تضمنهما حديث البخاري بمعناه (وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين أو عشرين ومائة شاة)³ الحديث.

¹ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 175.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: زكاة الغنم. وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة.

وَالسَّائِمَةُ الرَّاعِيَّةُ، تَقُولُ: سَامَتِ الْمَاشِيَةَ تَسَوْمٌ سَوْماً إِذَا رَعَتْ، قَالَ تَعَالَى:

﴿فِيهِ تَسِيمُونَ﴾¹.

"لَا مُجَرَّدُ السَّائِمَةِ" [أَي] ² مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ، كَمَا لَوْ قِيلَ فِي السَّائِمَةِ

زَكَاةٌ فَلَا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُهُ / "عَلَى الْأَظْهَرِ"، بَلْ هُوَ كَاللَّقَبِ ³ كَمَا لَوْ قِيلَ فِي الْغَنَمِ

الزَّكَاةُ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ كَمَا لَوْ ذُكِرَ الْمَوْصُوفُ ⁴.

"وَهَلِ الْمَعْنَى" فِي الْإِثْلَاقِ السَّابِقِينَ عَنْ ⁵ مَحَلِّ الزَّكَاةِ "غَيْرِ سَائِمَتِهَا" أَيِ

سَائِمَةِ الْغَنَمِ، وَغَيْرِ سَائِمَةِ الْغَنَمِ <هُوَ> ⁶ مَعْلُوفَةُ الْغَنَمِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ

لَا فِي الْغَنَمِ الْمَعْلُوفَةِ.

"أَوْ" الْمَنْفِي "غَيْرِ مُطْلَقِ السَّوَانِمِ" مِنْ غَنَمٍ وَغَيْرِهَا، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: فِي الْغَنَمِ

السَّائِمَةِ لَا فِي الْمَعْلُوفَةِ، أَيَّا كَانَتْ ⁷ فِي ذَلِكَ "قَوْلَانِ" وَهُمَا الْمَذْكُورَانِ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ.

"وَمِنْهَا" أَيِ مِنَ الصِّفَةِ <بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ الْمَذْكُورِ> ⁸ "الْعِلَّةُ" نَحْوُ اضْرِبِ الْعَبْدَ

[لِإِسَاءَتِهِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: ⁹ اضْرِبِ الْعَبْدَ الْمُسِيءَ دُونَ الْمُحْسِنِ].

¹ - النحل: 10.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: لا يلقب.

⁴ - وردت في نسخة أ: الموجب.

⁵ - وردت في نسخة ب: على.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - وردت في نسخة ب: أما إذا.

⁸ - ساقط من نسخة ب.

⁹ - ساقط من نسخة أ.

و"الظرف" الزماني نحو: «يُنْدَبُ صَوْمٌ حَيُّومٌ»¹ الاثنين والخميس» أي لا
 غيرهما، والمكاني نحو: «يَصِحُّ الاِغْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ» أي لا في مكان آخر.
 و"الحال" نحو: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾².
 و"العدد" نحو: (فِي أَرْبَعِينَ شَاةً)³ لَا فِي أَقْلٍ.

{القسم الثاني: مفهوم الشرط}

و"ثانيهما: شرط" نحو: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾⁴
 أي لا غير الحوامل.

{القسم الثالث: مفهوم الغاية}

و"ثالثها "غاية" نحو: ﴿حَتَّى تَصِلَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾⁵، فَإِذَا تَكَلَّمَتْ
 حَلَّتْ لِلأَوَّلِ بِشَرْطِهِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - تضمنين للآية 187 من سورة البقرة: «... ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ
 عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ».

³ - تضمنين لحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة، باب: صدقة الغنم. وأبو داود في كتاب
 الزكاة، باب: في زكاة السائمة. وأحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة.

⁴ - تضمنين للآية 6 من سورة الطلاق: «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ
 لِيَضْحَكُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ فَلْيَقِوْا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَامْكُوهُنَّ
 أَوْ جُورَهُنَّ وَامْكُوا بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَ رِجْمُكُمْ فَاسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى».

⁵ - تضمنين للآية 230 من سورة البقرة: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَصِلَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ
 طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».

{القِسْمُ الرَّابِعُ: مَفْهُومُ الْحَضَرِ}

"وَرَابِعُهَا "إِنَّمَا" نَحْوُ: ﴿أَلَمْ آتِ الْهَكْمَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾¹ أَي فَعْيَرُهُ لَيْسَ بِإِلَهٍ،

وَكَذَا غَيْرَهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْحَضَرِ.

"وَمِثْلُ لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ" وَمَا جَاءَنِي إِلَّا عَمَرُو <أَي>² فَزَيْدٌ عَالِمٌ وَعَمَرُو

جَاءَنِي.

"وَفَصْلُ³ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْخَيْرِ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ⁴ الْمُسَمَّى عِمَادًا نَحْوُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ

هُوَ الرَّزَّاقُ﴾⁵ أَي فَعْيَرُهُ لَيْسَ بِرَزَّاقٍ.

"وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ" عَلَى عَامِلِهِ مِنْ مَفْعُولٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ حَالٍ مَثَلًا نَحْوُ: ﴿إِيَّاكَ

نَعْبُدُ﴾⁶ أَي لَا غَيْرَكَ، ﴿وَفِيهِ ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾⁷ أَي لَا فِي

غَيْرِهِ.

"وَأَعْلَاهُ" أَي أَعْلَى مَا ذُكِرَ مِنْ أَقْسَامِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ، أَوْ أَعْلَى مَا ذُكِرَ مِنْ ذَوَاتِ

الْحَضَرِ "لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ" وَنَحْوُهُ⁸ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى نَفْيٍ وَاسْتِثْنَاءٍ.

¹ - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 110 مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا آتَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحِي إِلَيَّ أَلَمْ آتِ الْهَكْمَ إِلَهًا وَاحِدًا فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

² - سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ ب.

³ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: فَعَل.

⁴ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: الْفَعْل.

⁵ - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 58 مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾.

⁶ - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 5 مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

⁷ - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 26 مِنْ سُورَةِ الْمَطْفِفِينَ: ﴿حِجَابُهُمْ سَلَكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾.

⁸ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ أ: وَلِخَو.

ثُمَّ <مَا>¹ قِيلَ إِنَّهُ مَطْطُوقٌ" أَيْ "بِالْإِشَارَةِ" كَالْغَايَةِ، وَإِنَّمَا عَلَى مَا سَيَجِيءُ²، أَيْ يَلِي دَرَجَةَ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْعُلُوفِ.
ثُمَّ غَيْرُهُ" مِنَ الْمَفَاهِيمِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْآتِي.

تَنْبِيهَات: {فِي مُنَاقَشَةِ الْمَفَاهِيمِ}

الأول: الْمَفَاهِيمِ عِنْدَ النَّاسِ فِي الْجُمْلَةِ عَشْرَةٌ، مَجْمُوعَةٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ:

صِفَ وَاشْتَرَطَ عَلَّلَ وَلَقَّبَ ثَنِيثًا * * * وَعُدَّ ظَرْفَيْنِ وَحَصَرَ أَغْيَا³

وَلَوْ اعْتَبِرَ جَمِيعُ طُرُقِ الْحَصْرِ فِي الْعَدِّ كَانَتْ أَكْثَرُ، وَالْمُصَنَّفُ جَاءَ بِهَا وَأَخَّرَ اللَّقَبَ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ فَجَعَلَ الصِّفَةَ شَامِلَةً لِسِتَّةٍ مِنْهَا، وَلَوْ عَدَّ الشَّرْطَ بَدَلَ بَعْضِهَا كَانَ أَقْرَبَ.

{ثَلَاثَةُ أَمْثِلَةٍ لِمَفْهُومِ الصِّفَةِ}

الثاني: ذَكَرَ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الصِّفَةِ، وَهُوَ النَّعْتُ ثَلَاثَةَ أَمْثِلَةٍ:

الأول نَحْوُ "فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةُ".

الثاني نَحْوُ "فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ" وَلَمْ يَجْعَلْهُمَا وَاحِدًا لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ.

وَأَنَّ الْأَوَّلَ الْمُقَيَّدَ فِيهِ هُوَ "الْغَنَمُ" وَالْقَيَّدُ هُوَ "السَّائِمَةُ" فَيَنْفِي الْعُلُوفَةَ، وَالثَّانِي الْمُقَيَّدُ هُوَ "السَّائِمَةُ" وَالْقَيَّدُ هُوَ "الْغَنَمُ"، فَيَنْفِي غَيْرَ الْغَنَمِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ مَثَلًا⁴.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: يجيء.

³ - البيت منسوب لابن غازي، وأغيا هي الغاية. حاشية العطار على شرح جمع الجوامع/1: 326.

⁴ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 352.

«فَالْمَفْهُومُ مِنَ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي مَعْلُوفَةِ الْغَنَمِ، الَّتِي لَوْلَا الْقَيْدُ 298 بِالسَّائِمَةِ لَشَمِلَهَا لَفْظُ الْغَنَمِ. وَالْمَفْهُومُ مِنَ الثَّانِي أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي سَائِمَةِ الْبَقَرِ / وَالْإِبِلِ، الَّتِي لَوْلَا الْقَيْدُ بِالْغَنَمِ لَشَمِلَهَا لَفْظُ السَّائِمَةِ»¹.

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْمَثَالِ الثَّانِي، هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، وَيَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ عِنْدَ تَنَاسُي كَوْنِ الْمُضَافِ وَصْفًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، بَأَن تَجْعَلَ الصِّفَةَ كَأَنَّهَا عَارِبَةٌ عَنِ الْمَوْصُوفِ، ثُمَّ تُقَيَّدُ بِمَا يَبْعَدُهَا وَمُقَدِّمًا² مِنْ تَأْخِيرِ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ بِمُتَعَيِّنٍ، وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ.

فَقَدْ يَتَرَجَّحُ الاحْتِمَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَرِينَةٍ³، كَمَا لَوْ حَضَرَ بَابُ الْمَلِكِ شُعْرَاءُ الْقَبَائِلِ وَفُقَهَاءُ الْأُمَصَارِ مَثَلًا، فَقَالَ: أَعْطُوا شُعْرَاءَ بَنِي تَمِيمٍ وَفُقَهَاءَ الْحَرَمَيْنِ، فَإِنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا شُعْرَاءَ قَيْسٍ مَثَلًا، وَلَا فُقَهَاءَ الشَّامِ مَثَلًا، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ مَا قَالَهُ النَّاسُ، وَهُوَ الْأَغْلَبُ الْأَكْثَرُ كَمَا فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ (وَإِيَّاكُمْ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ)⁴ فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِخْرَاجُ لِكِرَائِمَ غَيْرِ الْأَمْوَالِ، بَلْ لِغَيْرِ الْكَرَائِمِ مِنَ الْأَمْوَالِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَخْذِهَا.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

¹ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 371 وما بعدها.

² - وردت في نسخة ب: ومتقدما.

³ - وردت في نسخة أ: لقريئة.

⁴ - تميم لحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة. ومسلم في كتاب الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام. وغيرهما، وكلهم بلفظ (لإيّاك وكرائم أموالهم).

إِنَّا مُحْيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّينَا *
 *
 وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا¹
 فَهَلْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يُخْرِجُ كِرَامَ غَيْرِ النَّاسِ.
 وَقَالَ جَرِيرٌ²:

أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكُمُوا سُفْهَاءَكُمْ *
 *
 فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا³
 فَهُوَ إِخْرَاجٌ لِحُكْمَائِهِمْ لَا لِسُفْهَاءِ غَيْرِهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى، وَهَذَا مَا لَا يَنْحَصِرُ، وَفِي
 الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ يَقَعُ الِاعْتِبَارُ أَيْضًا.

فَلَوْ قِيلَ مَثَلًا: أَفَبِي كُلِّ سَائِمَةِ الزُّكَاةِ؟ فَقَالَ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزُّكَاةُ، فَهَذَا
 يُفْهَمُ مِنْهُ خُرُوجُ سَائِمَةِ غَيْرِ الْغَنَمِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: فِي السَّائِمَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْغَنَمِ
 الزُّكَاةُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَحْوَ هَذِهِ الْقَرَائِنِ فَلْأَصْلُ هُوَ التَّفْسِيرُ الْمَشْهُورُ، وَأَنَّ سَائِمَةَ الْغَنَمِ
 مَعْنَاهُ الْغَنَمُ السَّائِمَةُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي أَنَّ الْمَنْفِي هُوَ الْمَعْلُوفَةُ مِنَ الْغَنَمِ وَالْمَعْلُوفَةُ مُطْلَقًا، وَالْأَوَّلُ
 ظَاهِرٌ، وَالثَّانِي مَبْنِي عَلَى تَنَاسِي الْمَوْصُوفِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فِي السَّائِمَةِ الزُّكَاةُ وَلَمْ يَذْكُرْ
 الْغَنَمَ أَصْلًا.

وَهَذَا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، فَإِنَّ الْعَارِضَ إِذَا اعْتَبِرَ كَانَ الْمَعْرُوضُ الَّذِي هُوَ الْعُمْدَةُ
 أَوَّلَى بِالِاعْتِبَارِ، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ لَوْ قِيلَ مَثَلًا: الرَّجُلُ الْفَاسِقُ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ، أَنَّ
 غَيْرَ الْفَاسِقِ تَصِحُّ إِمَامَتُهُ، وَإِنْ كَانَ [مِنْ] ⁴النِّسَاءِ.

¹ - البيت من قصيدة في الفخر والحماسة للشاعر بسامة بن حُزَن النَهْشَلِي. انظر الكامل/1: 145.

² - جرير بن الحرقاء، ويقال الحرقاء بن طارق بن سفيح بن عليم، والحرقاء أمه. شاعر فحل، وهو
 ثالث المثلث الأموي: جرير والفرزدق والأخطل. انظر ديوان جرير بشرح مهدي محمد ناصر الدين.

³ - انظر شرح ديوان جرير لـ محمد عبد الله الصاوي/1: 50. لسان العرب، المجلد 1: 689.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

المثال الثالث الوصف ونحوه¹، نحو: «في السائمة الزكاة» واستظهر المصنف أنه لا يُعتبر.

ووجهه: أنه لما انبنى الكلام على الصفة، فصارت بحيث لو أسقطت اختل الكلام أشبهت اللقب، ولأن الصفة إنما اعتُبر مفهومها، لأنه لو لم يُعتبر كان ذكرها ضائعاً، بخلاف هذه فإنها محط الفائدة.

قلت: وهذا أيضاً ضعيف، فإن النظر إنما هو إلى المعاني لا الألفاظ، وأنت لا تجد فرقاً بين قولك: لقيت مسلماً، [وبين]² قولك: لقيت رجلاً مسلماً، إذ الموصوف³ مفهوم فهو مذكور حكماً.

ولم يزل العلماء يستدلون بمثل هذا نحو: (لا وصية لوارث)⁴ و(الطيب ثعرب عن نفسها)⁵ وقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾⁶، ومنه أخذ أن خبر العدل مقبول، وهذا كثير لا ينحصر، والشائع في عبارة الأصوليين خلاف / ما استظهره المصنف وهو الحق.

نعم، هذا إنما هو ما دامت الصفة صريحة، فإذا تنويسي الوصف التحقت باللقب حينئذٍ.

¹ - وردت في نسخة ب: وحده.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: الوصف.

⁴ - تضمين لحديث أخرجه الترمذي والنسائي في كتاب الوصايا، باب: ما جاء لا وصية لوارث.

⁵ - تضمين لحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب: استثمار البكر والييب.

⁶ - الحجرات : 6.

الثالث: قول المصنف "وشرط وغاية" هو عطف على صفة لا على العدد، ولذا نكر هذه ليعلم أنها قسيمة للصفة لا قسم منها، ولولا التذكير لجعل عطفاً على العدد، فإنه لا فرق بين ما أدخل وما أخرج، ويكون سالكاً ما قاله بعض الأئمة: من «أنه لو عبر عن الجميع بالصفة كان حسناً».

فإن قلت: وأي اختصار فيما فعل المصنف وقد ذكرها كلها؟، فلا فائدة في تسمية بعضها صفة.

قلنا: الاختصار يحصل عندما يراد عدها في الجملة، فيقال المفاهيم أربعة: مفهوم الصفة، ومفهوم الشرط، ومفهوم الغاية، ومفهوم الحصر، فهذا اختصار، ولا أدري لم قدم "إنما" على النفي والاستثناء مع أن الثاني أقوى.

فإن قلت: وأيضاً قوله: "ومثل لا عالم إلا زيد" يغني عن ذكر "إنما" وغيرها من أدوات الحصر لدخولها في المثلية.

قلت: لم يرد بالمثلية جميع ذلك، بل أقسام النفي والاستثناء فقط، أي من كونه جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية مثلاً.

فإن قلت: وحينئذ يقال "إنما" أيضاً <تكون² في جملة اسمية نحو: إنما زيد قائم، وفعلية نحو: إنما قائم زيد، فهلاً قال: ومثل "إنما" ليفيد ذلك أيضاً؟.

¹ - وردت في نسخة ب: مطلقاً.

² - سقطت من نسخة ب.

قُلْتُ: لَمَّا كَانَتْ "إِنَّمَا" صِيغَةً مُسْتَقِلَّةً كَانَ ذِكْرُهَا كَافِيًا، وَلَيْسَ ثُمَّ جُمْلَةٌ يُتَوَهَّمُ
خُصُوصُ الْحُكْمِ بِهَا فَعَمَّتْ، بِخِلَافِ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصِيغَةٍ "إِلَّا" فِي
الْجُمْلَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ ذَلِكَ خَافَ الْخُصُوصَ فَأَدْخَلَ لَفْظَةَ "مِثْلَ".

فَإِنْ قُلْتُ: هَلَّا عَبَّرَ بِالنَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فَيَعْمُ¹؟

قُلْتُ: أَرَادَ الْبَيَانَ بِالْمَثَالِ، وَأَيْضًا لَيْسَتْ تِلْكَ الْعِبَارَةُ مَطْرُوقَةً² فِي هَذَا الْفَنِّ،
فَرُبَّمَا تَوَهَّمُ مِنْهَا لَوْ ذُكِرَتْ <أَنَّ>³ الْمُرَادُ كُلُّ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَهُوَ فَسَادٌ عَظِيمٌ،
وَلَعَلَّ هَذَا مُوجِبُ التَّصْدِيرِ بـ "إِنَّمَا" لِأَنَّهَا صِيغَةٌ، وَلَفْظُ مُسْتَقِلٌّ كَالصِّفَةِ وَالظَّرْفِ مَثَلًا.

فَإِنْ قُلْتُ: وَهَلَّا عَبَّرَ بِالْحَضَرِ فَيَعْمُ مَعَ الْإِخْتِصَارِ؟

قُلْتُ: كَأَنَّهُ أَرَادَ التَّصْرِيحَ بِالْأَنْوَاعِ، لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَهَا مِنَ التَّفَاوُتِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا بَالُهُ لَمْ يَدْخُلْ لَفْظَةُ "مِثْلَ" <فِي>⁴ تَقْدِيمِ الْعَمُولِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ⁵
يَكُونُ مَفْعُولًا وَظَرْفًا وَغَيْرَ ذَلِكَ، لَا يُقَالُ يَشْمَلُهُ الْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي "لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ"
لَأَنَّا نَقُولُ لَوْ شَمِلَهُ لَشَمَلَ فَصْلَ الْمُبْتَدَأِ بِضُمِّيرِ الْفَصْلِ وَلَا مَعْنَى لَهُ فِيهِ⁶.

قُلْتُ: لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ فِي تَقْدِيمِ الْعَمُولِ لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ كُلِّيٌّ، فَتَنَاوَلَ جَمِيعَ
جُزْئِيَّاتِهِ، وَلَيْسَ بِصُورَةٍ بَعَيْنِهَا حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

¹ - وردت في نسخة ب: ليعم.

² - وردت في نسخة ب: ملزومة.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: لأمر.

⁶ - وردت في نسخة ب: فيها.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ طَرُقَ الْحَصْرُ تَدْخُلَ كُلُّهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْمُصَنَّفُ لَمْ يَسْتَوْفِهَا¹ أَمْ

لَا؟

قُلْتُ: بَقِيَ مِنْهَا طَرِيقُ الْعَطْفِ، نَحْوُ زَيْدٍ قَائِمٍ لَا عَمْرُو، وَلَيْسَ بِمَفْهُومٍ بَلْ مَنْطُوقٍ بِطَرَفِيهِ، وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ فَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ <أَيُّ>² لَا فِي الْمَسْجِدِ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلَمْ تَمْ يَذْكُرْهُ؟.

300 قُلْتُ: يَصِحُّ / دُخُولُهُ فِي الْمَعْمُولِ الَّذِي ذُكِرَ، لِأَنَّ الْخَبَرَ عَلَى الصَّحِيحِ مَرْفُوعٌ بِالْمَبْتَدَأِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ لَفْظِ الْمَعْمُولِ أَنَّهُ الْفُضْلَةُ³، وَلَوْ قَالَ تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ لَكَانَ أَحْسَنَ شُمُولاً، وَلَدَخَلَ فِيهِ نَحْوُ: أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ، اعْتِبَاراً بِمَا يُقَرَّرُ السَّكَاتِي مِنَ التَّقْدِيمِ عَنِ تَأْخِيرِ.

{وَجْهٌ كَوْنُ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ هُوَ أَصْلُ أَقْسَامِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ}

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ "وَأَعْلَاهُ" قَدْ أَشْرْتُ فِيهِ إِلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَفْهُومِ كُلِّهَا. الثَّانِي: لِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَصْرِ، وَإِنَّمَا قَرَرْنَا مَا ذُكِرَ حَيْثُ أَفْرَدَ الضَّمِيرُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْمَفْهُومِ فِي قَوْلِهِ "وَهُوَ صَبَقَةٌ"... إلخ، وَهُوَ يَعْنِي⁴ التَّفْصِيلَ الْأَوَّلَ، وَإِنْ كَانَ النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ أَعْلَى الْأَنْوَاعِ كُلِّهَا لِشِدَّةِ تَبَادُرِ مَعْنَاهُ

¹ - وردت في نسخة ب: يستوفى.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: فضله.

⁴ - وردت في نسخة ب: بمعنى.

إِلَى الذَّهْنِ حَتَّى كَانَهُ مَنْطُوقٌ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى "أَنَّهُ مَنْطُوقٌ" وَرَجَّحَهُ الشَّهَابُ الْقَرَّافِيُّ¹.

وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «مَا لَهُ عَلَيَّ إِلَّا دِينَارٌ لَكَانَ إِقْرَاراً بِالْدِّينَارِ»²، وَلَوْ كَانَ مَفْهُوماً لَمَا لَزِمَ بِهِ الْإِقْرَارُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ أَيْضاً: إِنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يُقَالُ فِي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَنَّهَا <إِنَّمَا>³ تُفِيدُ التَّوْحِيدَ بِالْمَفْهُومِ⁴.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا تَقْوَى الْمَفْهُومُ هُنَا لِأَنَّهُ مَلْفُوظٌ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّرٌ فَتَقْوَى الْمَفْهُومُ، وَضَعْفُ الْمَنْطُوقِ حَتَّى رُبَّمَا يُتَخَيَّلُ أَنَّ الْمَنْطُوقَ هُوَ الْمَفْهُومُ.

فَإِذَا قُلْنَا مَثَلًا: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، فَالْمَنْطُوقُ انْتِفَاءُ الْقِيَامِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ غَيْرِ زَيْدٍ، وَالْمَفْهُومُ ثُبُوتُهُ لَزَيْدٍ، وَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ الْعَكْسُ وَهُوَ أَنَّ الْمَفْهُومَ هُوَ انْتِفَاؤُهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ، فَتَشَابَهَا وَتَشَاكُلُ الْأَمْرِ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَدَّعِي أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مَسْكُوتٌ عَنْهُ، فَهَذَا يَفْتُ فِي عَضْدِهِ.

قُلْتُ: أَبُو حَنِيفَةَ يُوَافِقُ عَلَى الْفَرْعِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، أَنَّهُ مِنَ الثَّقَلَيْنِ اثْبَاتٌ لِلْعُرْفِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي مَحَلِّهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَأَيُّ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوْلَى فِي ضَمِيرِ "أَعْلَاهُ"؟

¹ - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي الْفُرُوقِ 3/ 166-167-168.

² - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي التَّشْنِيفِ 1/ 362.

³ - سَقَطَتْ مِنْ نَسَخَةِ ب.

⁴ - وَرَدَتْ فِي نَسَخَةِ ب: لَا الْمَفْهُومَ.

قُلْتُ: الأول لاستلزامه الثاني، فإنه إذا كان أعلى¹ جميع الأنواع، كان أعلى الحصريّات ولا ينعكس، وهو الأقرب إلى صنيع المصنّف أيضاً، لأنه جعل الشرط والصفة والعدد فيما يأتي، التي هذا أعلى منها أعلى من "تقديم المعمول"، فلا معنى لجعل هذا أعلى منه هنا، وهو أعلى مما هو أعلى منه، وسننتم الكلام على هذا هناك إن شاء الله تعالى.

{الكلام في مسألة المفاهيم وحجبتها لغة أو شرعاً أو معنى}

"مسألة المفاهيم": أي مفاهيم المخالفة كلها "إلا اللقب حجة" أي يحتاج بها في الأحكام حينما وردت في الكتاب والسنة وكلام أهل الشرع.

وعرف كونه حجة "لغة" أي باللغة، بمعنى أن مقاصدها تفهم في الكلام بمقتضى وضع اللغة، من غير توقف على شرع ولا نظر عقل، وأن العرب كانوا يفهمونها من قديم.

"وقيل" إنما هي حجة "شرعاً" أي بمقتضى الشرع، وما استقر في عرفه واستعمل في النصوص مراداً به ذلك.

"وقيل" إنما هي حجة "معنى" أي بالنظر إلى المعنى والاستدلال، بما يتعقل من أن القيد لو لم يكن لنفي الحكم عن المسكوت لم يكن لذكره فائدة، وغير ذلك من الأدلة المذكورة في الفن وسئل² بها.

¹ - وردت في نسخة ب: على.

² - وردت في نسخة ب: ولنعلم.

/ "وَأَحْتَجُّ بِاللَّقَبِ الدَّقَاقِ¹ وَالصَّنِيرِ فِي" مِنَ الشَّافِعِيَّةِ "وَأَبْنِ خُوَيْرِزْمَتَدَادِ"²
مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، "وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ" سَوَاءٌ كَانَ عَلِمًا كَقَوْلِكَ: تَصَدَّقْ عَلَى زَيْدٍ، أَيْ <لَا>³
[عَلَى]⁴ عَمَرُو، أَوْ اسْمُ جِنْسٍ كَقَوْلِكَ: تَصَدَّقْ بِدَيْنَارٍ، أَيْ لَا يَرُهِم. أَوْ وَصْفًا عَلَى مَا
اسْتَظْهَرَ الْمُصَنِّفُ كَمَا مَرَّ وَيَكُونُ أَقْوَاهَا⁵.

"وَأَنكَرَ" الْإِمَامُ "أَبُو حَنِيْفَةَ الْكُلِّ" أَيْ كُلَّ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ، أَيْ لَمْ يَقُلْ
بِالِاخْتِجَاجِ بِشَيْءٍ مِنْهَا "مُطْلَقًا" أَيْ سَوَاءٌ وَقَعَتْ فِي الْخَيْرِ، أَوْ فِي الْإِنْشَاءِ فِي غَيْرِ
الشَّرْعِ، أَوْ فِي الشَّرْعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي.

"وَأَنكَرَ" قَوْمٌ "الْكُلَّ" فِي "بَابِ" "الْخَيْرِ" كَمَا لَوْ قَالَ "الْمُخْبِرُ فِي الشَّامِ أَوْ فِي
الْعِرَاقِ «الْغَنَمُ السَّائِمَةُ» <فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْلُوفَةَ لَمْ تَكُنْ، بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ نَحْوُ:
اعْطُوا زَكَاةَ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ>⁷ أَوْ فِي مَا مَعْنَاهُ نَحْوُ «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ»⁸ كَمَا مَرَّ،
فَالْفَهْمُ فِي نَحْوِ هَذَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَهُمْ كَغَيْرِهِمْ.

¹ - محمد بن جعفر بن جعفر الدقاق أبو بكر (392/306هـ). كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة، فقيه
أصولي. من كتبه: "شرح المختصر". طبقات الشافعية/1: 522.

² - محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق بن خويرمندان أبو عبد الله البصري المالكي (.../390هـ).
الإمام العالم المتكلم الفقيه الأصولي. له كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، وكتاب في
أحكام القرآن وله اختيارات شواذ. الديباج المذهب/2: 229. شجرة النور: 103.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة ب: أقر لهما.

⁶ - وردت في نسخة أ: قبل.

⁷ - ساقط من نسخة ب.

⁸ - وردت في نسخة ب: الزكاة.

و"أُنْكَرَ" الشَّيْخُ الْإِمَامُ" وَالِدُ الْمُصَنَّفِ الْكُلُّ "فِي غَيْرِ الشَّرْعِ" مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ وَالْمُعَلِّمِينَ وَالْمُحَبِّسِينَ مَثَلًا، بِخِلَافِ مَا يَرِدُ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ فَإِنَّهُ يُحْتَجُّ بِهِ.

و"أُنْكَرَ" إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ صِفَةً لَا تَنَاسِبُ الْحُكْمَ" أَيْ لَمْ تَظْهَرْ مُنَاسِبَتُهَا كَمَا لَوْ قِيلَ: تَصَدَّقَ عَلَى الرَّجَالِ الطُّوَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِخْرَاجَ الْقُصَارِ، إِذِ الطُّوَالُ وَالْقُصَرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ، فَلَمْ تَظْهَرْ لِلطُّوَالِ مُنَاسِبَةٌ فِي تَخْصِيصِ الْحُكْمِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيلَ: تَصَدَّقَ عَلَى الرَّجَالِ الصُّلَحَاءِ أَوْ الْمَحَاوِجِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ لظُهُورِ الْمُنَاسِبَةِ، وَكَذَا غَيْرُ الصِّفَةِ.

و"أُنْكَرَ" قَوْمُ الْعَدَدِ" كَمَا لَوْ قِيلَ: عِنْدَ فُلَانٍ أَلْفُ شَاهٍ، فَلَا تَقْتَضِي أَنْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ "دُونَ غَيْرِهِ" أَيْ غَيْرُ الْعَدَدِ مِنْ سَائِرِ الْمَفْهُومَاتِ فَإِنَّهُ يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَهُمْ.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ جَوَانِبِ أُخْرَى مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَفَاهِيمِ}
الأول: الْمَفَاهِيمُ جَمْعُ مَفْهُومٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَ"أَلْ" فِيهِ لِلجِنْسِ لَا لِلْعَهْدِ، وَبِذَلِكَ يَدْخُلُ مَفْهُومُ اللَّقْبِ، فَيَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ إِذْ لَمْ يَجِدْ لَهُ فِيْمَا مَضَى¹ ذَكَرٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ السَّائِمَةِ عَلَى مَا سَنَظْهَرُهُ مِنَ التَّحَاقُّهِ بِاللَّقْبِ.

{الْخِلَافُ فِي حُجِّيَّةِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى سَبْعَةِ مَذَاهِبِ}

الثَّانِي: تَكَلَّمَ الْمُصَنَّفُ عَلَى الْخِلَافِ فِي حُجِّيَّةِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، وَحَكَّى فِي الْمَسْأَلَةِ جُمْلَةً سَبْعَةَ مَذَاهِبٍ:

¹ - وردت في نسخة ب: مر.

{مذهب الجمهور: أَنَّ الْجَمِيعَ حُجَّةٌ إِلَّا مَفْهُومُ اللَّقَبِ}

الأول، أَنَّ الْجَمِيعَ حُجَّةٌ إِلَّا مَفْهُومُ اللَّقَبِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَنَسَبَهُ الْغَزَالِيُّ¹ لِلْإِمَامَيْنِ: مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ²، وَهَذَا الثَّقُلُ فِي مَفْهُومِ الصِّفَةِ - وَقَدْ اخْتَجَّ الْأَشْعَرِيُّ³ عَلَى قَبُولِ الْعَدْلِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ كُفْرٌ فَاسِيءٌ بُنْيَانًا﴾⁴ وَعَلَى ثُبُوتِ الرُّؤْيَا بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُودُونَ﴾⁵.

وَالْمُخَالِفُونَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ، وَالْغَزَالِيُّ، وَالْفَخْرُ الرَّازِيُّ، وَالْمُعْتَزِّلَةُ.

وَأَمَّا مَفْهُومُ الشَّرْطِ، فَفِي الْمُخْتَصَرِ أَنَّهُ قَدْ «قَالَ بِهِ بَعْضُ مَنْ لَا يَقُولُ بِالصِّفَةِ»⁶، يَعْنِي لِكُونِهِ أَقْوَى، فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَقُولُ بِالصِّفَةِ يَقُولُ بِهِ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ دُونَ الصِّفَةِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمَحْصُولِ⁷.

¹ - نص منقول يتصرف من المستقصى/2: 191-192.

² - أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (324/260هـ) إمام أهل السنة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد بالبصرة وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيه، ثم رجع وجهر بخلافه. من تصانيفه: "الرد على الجهمية"، "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". شذرات الذهب/2: 303. الأعلام/2: 69.

³ - وردت في نسخة ب: الشافعي.

⁴ - الحجرات: 6.

⁵ - المطففين: 15.

⁶ - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 180.

⁷ - قارن بالمحصل/1: 407.

وَأَمَّا مَفْهُومُ الْغَايَةِ، فَأَقْوَى مِمَّا قَبْلَهُ، فَكُلُّ مَنْ قَالَ بِمَا قَبْلَهُ قَالَ بِهِ، وَقَدْ «قَالَ»
بِهِ بَعْضُ مَنْ لَا يَقُولُ بِالشَّرْطِ كَالْقَاضِي، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ¹،² وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ³.

وَمَفْهُومُ الْحَصَرِ أَقْوَى / مِنْ ذَلِكَ وَسَنَذْكُرُهُ، وَأَمَّا اللَّقَبُ فَسَيَأْتِي.

{الْأَوْجُهُ الْمُسْتَدَلُّ بِهَا لِحُجِّيَةِ الْمَفْهُومِ}

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهُ:

{حُجِّيَةُ الْمَفْهُومِ ثَابِتَةٌ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ}

الْأَوَّلُ: أَنَّ حُجِّيَةَ الْمَفْهُومِ ثَابِتَةٌ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ أُيْمَةَ اللَّغَةِ <فَهْمُوهُ>،
وَمَا فَهْمُوهُ إِلَّا لِكُونِهِ لُغَةً. وَإِنْ نَبَّهْتَ قُلْتَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ لُغَوِيًّا لَمَا فَهَمَهُ أَهْلُ اللَّغَةِ.
وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ لَا يَفْهَمُونَ مَا لَيْسَ بِلُغَةٍ.

وَأَمَّا بَيَانُ بُطْلَانِ الثَّالِي فَهُوَ أَنَّ أُيْمَةَ اللَّغَةِ⁴ قَدْ أَفْصَحُوا بِذَلِكَ «كَأَبِي عُبَيْدَةَ

مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ فِي قَوْلِهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} (لِيَ الْوَاجِدُ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ)⁵ أَي مَطْلُ الْغَنِيِّ
يَحِلُّ عُقُوبَتَهُ سِجْنًا، وَعِرْضَهُ بِالْمَطَالِبَةِ، أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ الْوَاجِدِ وَهُوَ الْمُعْدَمُ⁶ لَا

¹ - عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل، القاضي أبو الحسن الهمداني، كان شافعي المذهب، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال. طبقات الشافعية/1: 184.

² - قارن بما ورد في المختصر مع شرح العضد/2: 181.

³ - انظر تفصيل ذلك في كتاب المعتمد، باب في الأمر المقيد بصفة/1: 149 إلى 160.

⁴ - كلام ساقط من نسخة ب.

⁵ - أخرجه النسائي في كتاب البيوع، باب: مطل الغني. وأبو داود في كتاب الأفضية، باب: في الحبس في الدين وغيره.

⁶ - وردت في نسخة أ: المعدوم.

يُوجِب عَلَيْهِ الْمَظْل سَجْنًا وَلَا مُطَالَبَةً. وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: (مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ)¹ > أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ مَظْلَ غَيْرِ الْغَنِيِّ لَيْسَ ظُلْمٌ².

وَذَكَرَ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ: (لَنْ يَمْتَلِيَ جَوْفُ الرَّجُلِ قَيْحًا يَرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَ شِعْرًا)³.

وَقِيلَ لَهُ الْمُرَادُ بِالشَّعْرِ هَاهُنَا الْهَجَاءُ أَوْ هَجَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِ الْإِمْتِلَاءِ حَاجَةٌ، لِأَنَّ قَلِيلَ الْهَجَاءِ وَكَثِيرَهُ سَوَاءٌ فِي النَّهْيِ⁴، فَهَذَا كُلُّهُ اعْتِبَارٌ مِنْهُ لِلْمَفْهُومِ.

وَكَذَا تَلْمِيْذُهُ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ⁵، وَكَذَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَهَؤُلَاءِ أُنْمَةُ عُلَمَاءُ لُغَوِيِّونَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ حَتَّى فَهَمَوْهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ⁶.
وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُمْ لَعَلَّهُمْ بَنَوْا ذَلِكَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ وَلَا يَقْلُدُونَ فِيهِ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ اخْتِمَالٌ لَا يُعَارِضُ هَذَا الظَّاهِرَ.
وَاسْتَدُلَّ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَعَانِيَ الْمَذْكُورَةَ وَنَحْوَهَا مُتَبَادِرَةٌ مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَافِ عُرْفًا، وَإِذَا ثَبِتَ عُرْفًا ثَبِتَ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ، لِأَنَّ الثَّقَلَ خِلَافَ الْأَصْلِ.

¹ - أخرجه البخاري في كتاب الحوالة، باب: الحوالة وهل يرجع في الحوالة. ومسلم في كتاب المساقاة، باب: تحريم مظل الغني وصحة الحوالة.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - أخرجه مسلم في كتاب الشعر، باب. وابن ماجه في كتاب الأدب، باب: ما كره من الشعر.

⁴ - قارن بما ورد في المختصر بشرح العضد/1: 175.

⁵ - القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادى (.../225هـ-)، أحد أئمة الإسلام فقهائهم ولغة وأدباء. طبقات الشافعية الكبرى 1/ 271.

⁶ - قارن بما ورد في المختصر بشرح العضد/1: 175.

{المفهوم حُجَّةٌ بِالشَّرْعِ}

الوجه الثاني: <أنه>¹ حُجَّةٌ بِالشَّرْعِ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾² (خَيْرٌ لِي اللَّهُ وَسَازِيدٌ عَلَى السَّبْعِينَ)³، فَقَدْ فَهِمَ ﷺ أَنَّ مَا وَرَاءَ السَّبْعِينَ بِخِلَافِهِ.

وَأَجَابَ الْغَزَالِيُّ مِنَ النُّفَاةِ عَنْ هَذَا بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

«الأول: أَنَّهُ خَبَرٌ آخَادٌ لَا تَثْبُتُ بِهِ اللَّغَةُ، -قَالَ:- وَالْأظهر أَنَّهُ صَحِيحٌ، لِأَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَعْرَفَ الْخَلْقَ بِمَعَانِي الْكَلَامِ، وَذَكَرَ السَّبْعِينَ مُبَالَغَةً فِي الْيَأْسِ وَقَطَعَ الطَّمَعِ.

الثاني: أَنَّ اسْتِغْفَارَهُ كَانَ لِفَائِدَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ تَطْيِيبُ قُلُوبِ الْأَحْيَاءِ <مِنْهُمْ>⁴.

الثالث: أَنَّ تَخْصِيصَ عَدَمِ الْمَغْفَرَةِ بِالسَّبْعِينَ، إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى جَوَازِ الْمَغْفَرَةِ فِيْمَا وَرَاءَهُ أَوْ عَلَى وَقُوعِهِ، فَإِنْ قُلْتُمْ بِالْوُقُوعِ فَخِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَإِنْ قُلْتُمْ بِالْجَوَازِ فَهُوَ ثَابِتٌ قَبْلَ الْآيَةِ عَقْلًا⁵.

قلت: وَيَرِدُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَلَا وَجْهَ لِلطَّعْنِ فِيهِ. وَالثَّانِي بِأَنَّ الْاسْتِغْفَارَ ظَاهِرٌ فِي طَلَبِ الْمَغْفَرَةِ، فَحَمْلُهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ احْتِمَالٌ مَرْجُوحٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. وَالثَّالِثُ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - التوبة: 80.

³ - أخرجه البخاري في تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ بلفظ: (وَسَازِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ).

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - نص منقول من المستصفى بتصرف/2: 195-196.

بِأَنَّا نَخْتَارُ الْجَوَازَ وَهُوَ مَنَاطُ الدُّعَاءِ، وَكَوْنُهُ ثَابِتًا بِالْأَصْلِ، <لَا يُنَافِي ثُبُوتُهُ بِالْمَفْهُومِ.
ثَانِيًا>¹، مُوَافَقَةً لِلْأَصْلِ كَمَا فِي أدلة الإِبَاحَةِ، فَإِنَّهَا مُوَافَقَةٌ لِلْأَصْلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمَ الْحَرَجِ، وَكَذَلِكَ أدلة التَّحْرِيمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْحَظَرُ.

وَبِهَذَا الْأَخِيرِ / يَنْدَفِعُ تَشْنِيعُ الْغَزَالِيِّ عَلَى الْجُمْهُورِ فِي رَغْيِ الْمَفْهُومِ، فَإِنَّهُ
إِنَّمَا كَانَ يَسْبِقُ إِلَى أَوْهَامِهِمُ الْأَصْلَ، فَيَغْلِطُونَ وَيَظُنُّونَ أَنَّ الْأَمْرَ جَاءَ مِنَ الْمَفْهُومِ. وَقَدْ
نَبَّهْنَاكَ عَلَى جَوَابِهِ فَاشْدُدْ عَلَيْهِ يَدَ الضَّيِّينَ.

<هَذَا وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ اسْتِقَامَةِ الاسْتِدْلَالِ بِهِ، لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مِنْ
كَوْنِهِ شَرْعِيًّا، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ ﷺ عَرَفَ ذَلِكَ مِنْ<² مَوَارِدِ اللُّغَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ³ لِعُمَرَ ﷺ: «مَا لَنَا نَقْصِرُ حَوْقَدَ أُمِّتٍ»⁴، يَعْنِي وَاللَّهِ
تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ»⁵،
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (صَدَقَ تَصَدَّقَ
اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا)⁶، وَفِيهِ أَنَّهُمَا فَهَمَّا مَفْهُومَ الشَّرْطِ أَنْ لَا قَصْرَ مَعَ الْأَمْنِ،

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - يعلى بن أمية بن أبي عبيد بن همام أبو صفان. أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً والطائف وتبوك،
وشهد الجمل مع عائشة، ثم صار من أصحاب علي فقتل معه في صفين. أسد الغابة/4: 747-748.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - النساء: 101.

⁶ - أخرجه مسلم في كتاب وباب صلاة المسافرين وقصرها، ولفظه: (...) عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ قَالَ قُلْتُ
لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» =

فَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّهُمَا بِمَا¹ عَرَفَا مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ، أَوْ بِمَا عَرَفَا مِنَ اللُّغَةِ، لِأَنََّّهُمَا عَرَبِيَانِ وَأَوَّلَى مِنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَمِثْلَهُ.

وَقَدْ أَجِيبَ عَنْ هَذَا الدَّلِيلِ أَيْضاً، بِأَنََّّهُمَا لَعَلَّهُمَا يَرِيَانِ أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْإِتِّمَامُ، وَخُولَفَ فِي حَالِ الْخَوْفِ، يَبْقَى مَا عَدَاهُ عَلَى أَصْلِهِ³ لَا يَالْتِظَرُّ إِلَى الْمَفْهُومِ.

{المفهوم حُجَّةٌ بِالْمَعْنَى}

الثَّالِثُ: أَنَّهُ حُجَّةٌ مَعْنَى، وَعَنْهُ عُبِّرَ فِي بَابِ «الْعُمُومِ بِالْعَقْلِ» وَالْمَعْنَى «وَاحِدٌ»⁴، وَهُوَ أَنَّ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ حُجَّةٌ بِالْعَقْلِ.

وَاسْتَدْلُوا عَلَيْهِ بِوُجُوهِ كَثِيرَةٍ مَبْسُوطَةٍ فِي الْمَطَوَّلَاتِ مِنْ أَقْرَبِهَا دَلِيلَانِ:

الأَوَّلُ، أَنَّ التَّخْصِصَ يَسْتَدْعِي فَائِدَةً، وَالْفَرَضُ أَنَّ لَا فَائِدَةَ أُخْرَى سِوَى مَا أَرَدْنَا فَيَتَعَيَّن. أَمَّا الْأَوَّلَى، فَلَأَنَّ تَخْصِصَ أَحَادِ الْبُلْغَاءِ يَسْتَدْعِي ذَلِكَ، فَالْشَّارِعُ أَوَّلَى. وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ، فَلَأَنَّ الْمَفْهُومَ إِنَّمَا نَعْتَبِرُهُ مَتَى لَمْ يَظْهَرْ لِلتَّخْصِصِ فَائِدَةُ أُخْرَى.

وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ ثُمَّ فَائِدَةُ أُخْرَى وَلَمْ نَعْتَرِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِهَا عِلْماً بَعْدَمِهَا.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا.

== فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ، فَقَالَ عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: لما.

² - وردت في نسخة ب: أو.

³ - قارن بما ورد في المختصر مع شرح المضد/2: 187.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

وَاعْتَرِضَ أَيْضاً بِأَنَّ نَقُولَ: الْفَائِدَةُ هِيَ تَعْرِيفُ الْمُجْتَهِدِينَ لِلإِسْتِنْبَاطِ وَإِلْحَاقِ
الْمَسْكُوتِ أَوْ عَدَمِ إِنْحَاقِهِ، فَيَكْثُرُ الثَّوَابُ وَيَدُومُ الْعِلْمُ.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَسْكُوتُ مُسَاوِياً لِلْمَنْطُوقِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ الدَّزَاعِ، إِذْ
مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ لَا مُسَاوَاةَ وَلَا رُجْحَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَاوِياً لَمْ يَصِحَّ
الْقِيَاسُ، وَدَخَلَ فِيمَا لَا فَائِدَةَ لِلتَّخْصِصِ فِيهِ إِلَّا نَفْيُ الْحُكْمِ عَنِ الْمَسْكُوتِ.

الثَّانِي، أَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ يُفِيدُ عَلَيْهِ، وَالْعِلَّةُ تُقَارِنُ مَعْلُولَهَا وَجُوداً
وَعَدَمًا، فَيَلْزَمُ مِنْ انْتِفَائِهَا انْتِفَاؤُهُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَزِمَهُ مِثْلُهُ فِي اللَّقَبِ، فَيَكُونُ حُجَّةً وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ اللَّقَبَ ذَكَرَ لِلتَّصْحِيحِ الْكَلَامَ، إِذِ الْكَلَامُ يَخْتَلُ بِدُونِهِ، فَلَا يَدُلُّ
ذِكْرُهُ عَلَى شَيْءٍ بِخِلَافِ الصِّفَةِ مَثَلًا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الدَّلِيلَ الثَّانِي إِنَّمَا يَنْتُجُ فِي الْمُنَاسِبِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ تَحْقِيقِ
الْإِيمَاءِ فِي مَسَالِكِ الْعِلَّةِ، وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ جَارٍ فِي مَفْهُومِ الصِّفَةِ وَمَفْهُومِ
الْغَايَةِ.

304 وَأَمَّا مَفْهُومُ الشَّرْطِ / فَيَجْرِي فِيهِ أَيْضاً مَا مَرَّ مِنَ النُّقْلِ عَنْ أَثْمَةِ اللُّغَةِ وَالْعَقْلِ،
وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُفَدَ يَكُنْ ذِكْرُهُ لَعَوّاً وَيَزِيدُ بِأَنَّ انْتِفَاءَ الشَّرْطِ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْمَشْرُوطِ.

وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَبَباً.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ السَّبَبَ الْمُتَّحِدَ أَوَّلَى بِمَا ذَكَرَ مِنْ انْتِفَاءِ مُسَبِّبِهِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ ضَرُورَةً
أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ، وَادِّعَاءُ تَعَدُّدِهِ لَا يُسْمَعُ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ سَبَبٍ، فَإِنْ أُرِيدَ غَيْرَ اللُّغَوِيِّ فَلَيْسَ مِنَ
الْبَابِ، إِذِ الْكَلَامُ فِي الْمَغِيرَاتِ¹ اللَّفْظِيَّةِ، حِوَانِ أُرِيدَ اللُّغَوِيُّ فَهُوَ سَبَبٌ دَائِمًا، فَإِنَّ
الشَّرْطَ اللُّغَوِيَّ مُقْتَضٍ ثُبُوتَ مَشْرُوطِهِ، وَالشَّرْطَ الْمَشْهُورَ لَا يَقْتَضِي²، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ
هَذَا فِي الْمَخْصَصِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْحَصْرُ فَقَدْ اسْتَأْنَفَ لَهُ الْمُصَنِّفُ³ كَلَامًا فِيمَا بَعْدَ، فَلَنُوَخِّرَ الْبَحْثَ فِيهِ
إِلَيْهِ.

وَاحْتِجُّ ثِقَاةَ الْمَفْهُومِ⁴ بِأَنَّهُ لَوْ ثَبِتَ، فَإِمَّا بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ وَلَا مَدْخُلَ لَهُ هُنَا، وَإِمَّا
بِنَقْلِ، فَإِمَّا مُتَوَاتِرٍ وَلَا وُجُودَ لَهُ، إِذْ لَوْ وَجَدَ التَّوَاتُرُ لَمَا وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَإِمَّا آحَادَ
وَلَا يُفِيدُ⁵.

{تَثْبِتُ اللُّغَةِ بِالْآحَادِ}

وَأَجِيبَ: بِمَنْعِ أَنَّ الْآحَادَ لَا يُفِيدُ، فَإِنَّ اللُّغَةَ تَثْبِتُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ
يَكْتَفُونَ بِالنَّقْلِ عَنِ الْخَلِيلِ⁶ وَنَحْوِهِ⁷.

¹ - وردت في نسخة ب: الخيرات.

² - كلام ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: المصلي.

⁴ - راجع أدلة النافين للمفهوم في المختصر مع شرح العضد/2: 179.

⁵ - نفسه/2: 179.

⁶ - يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي.

⁷ - المختصر مع شرح العضد/2: 179.

{المذهب الثاني: مفهوم اللقب حجة}

المذهب الثاني: أن اللقب أيضاً حجة، وهذا المذهب اشتهر به "الدقاق"¹

> "وبعض الحنابلة" أي أتباع الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله، وزان المصنف: قد قال به "الصنبري" قبل الدقاق²، وقال به من المالكية "ابن خويزمداد" بضم الخاء المعجمة، وفتح الواو وسكون الياء المثناة من تحت، وكسر الزاي، وفتح الميم وسكون النون بعدها دالان بينهما ألف والدال مهملة، هكذا في القاموس. وعند غيره الدالان معجمتان، وقيل <الأولى>³ مهملة، وقيل بالياء الموحدة المكسورة مكان الميم.

{حجة القائلين بمفهوم اللقب}

احتج القائلون بمفهوم اللقب بوجهين: الأول، أنه لا بد للخصيص من فائدة، ولا فائدة إلا نفي الحكم عما عداه، ورد بمنع الثانية، فإن التخصيص يكون لشيء آخر كإرادة الإخبار عنه فقط.

الثاني، أنه لو قال الرجل لمن⁴ يخاصمه: لئست أمي بزانية، تبادر إلى ذهن أن أم الآخر زانية، ووجب الحد عند مالك وأحمد رضي الله عنهما⁵.

ورد بأن ذلك يفهم من قرائن الحال المثبتة للتعريض لا بالمفهوم، واحتج الجمهور على بطلانه بما مر من أن الصفة ونحوها إنما اعتبرت مفاهيمها، لأنها إن

¹ - وردت في نسخة ب: ابن الدقاق.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: لن.

⁵ - قارن بما ورد في المختصر مع شرح المضد/2: 182.

لَمْ تُعْتَبَرْ كَانَتْ حَشَوًا، بِخِلَافِ اللَّقْبِ فَإِنَّهُ مَحْطُ الْفَائِدَةِ، فَلَا مُوجِبَ لاعتبارِ شَيْءٍ آخِرَ فِيهِ.

وَشَنُّعُوا عَلَى الْقَائِلِينَ [بِهِ]¹ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى اعْتِبَارِهِ أَنَّ مَنْ قَالَ: «زَيْدٌ عَالِمٌ»، أَوْ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» أَنْ يَكْفُرَ لِمَا فِي الْأَوَّلِ مِنْ نَفْيِ الْعِلْمِ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ، فَيَلْزَمُ انْتِفَاؤُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فِي الثَّانِي مِنْ نَفْيِ الرِّسَالَةِ عَنْ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ².

قُلْتُ: / وَهَذَا يَنْدَفِعُ بِأَنَّ الْمَفَاهِيمَ إِنَّمَا يُعْوَلُ عَلَيْهَا³، إِذَا لَمْ يُعَارِضْهَا قَاطِعٌ مِنْ عَقْلِ أَوْ حِسٍّ.

وَأَلْزَمُوهُمْ أَيْضًا بُطْلَانُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ إِذَا نَصَّ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ، فَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ النَّصُّ عَلَى حُكْمِ الْفَرْعِ، كَانَ الْفَرْعُ ثَابِتًا بِالنَّصِّ لَا بِالْقِيَاسِ، وَإِلَّا فَالنَّصُّ يَقْضِي بِانْتِفَاءِ الْحُكْمِ عَنْهُ مَفْهُومًا، فَلَا يَصِحُّ حِينَئِذٍ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ النَّصَّ مُقَدِّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ⁴.

قُلْتُ: وَهَذَا <أَيْضًا>⁵ يُجَابُ عَنْهُ، <بِأَنَّهُ>⁶ إِنْ أُرِيدَ بُطْلَانُ الْقِيَاسِ أحيانًا فَمُتْلَزَمٌ وَلَا مَحْذُورٌ فِيهِ، وَإِنْ أُرِيدَ دَائِمًا فَلَا يَلْزَمُ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ تُعَارِضْهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَإِلَّا بَقِيَ الْمَسْكُوتُ مُحْتَمَلًا فَسَاعَ فِيهِ الْقِيَاسُ.

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَبُطْلَانُ اللَّقْبِ وَمِمَّا تَشْهَدُ بِهِ بَدَاهَةُ الْعُقُولِ، اللَّهُمَّ إِلَّا بِمَعُونَةِ الْقَرَّائِنِ كَمَا لَوْ قِيلَ لَكَ: «مَنْ جَاءَكَ مِنْ بَنِي فُلَانٍ؟» فَتَقُولُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، فَهَذَا قَدْ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - راجع أدلة النافين للمفهوم في المختصر مع شرح العضد/2: 182.

³ - وردت في نسخة ب: عليه.

⁴ - راجع المختصر مع شرح العضد/2: 182.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

يُفْهَمُ مِنْهُ عَدَمُ مَجِيءِ غَيْرِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ ثُمَّ غَيْرَ لَذَكَرَهُ. وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْقَرَائِنِ. وَانْظُرْ مَا بَيَّنَّ إِنْكَارُ¹ مَفْهُومِ اللَّقَبِ هُنَا وَاخْتِيَارَ جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِهِ فِي الْقِيَاسِ وَتَأْمَلْ.

{الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ: إِنْكَارُ الْكُلِّ وَهُوَ لِأَبِي حَنِيفَةَ}

الثَّلَاثُ مِنَ الْمَذَاهِبِ: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ إِنْكَارُ الْكُلِّ، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ الْمُنْكَرِينَ كَمَا مَرَّ، وَالْحُجَّةُ لَهُ هِيَ حُجَّةُ غَيْرِهِ مِنَ الثُّفَاةِ. وَالْجَوَابُ هُوَ الْجَوَابُ، وَلَا وَجْهَ لِقِتْصَارِ الْمُصَنَّفِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ قَدْ يَقُولُ فِي الْمَسْكُوتِ <عَنْهُ>² [بِخِلَافِ]³ الْمَنْطُوقِ، وَلَكِنْ لَا بِاعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ بَلْ بِدَلِيلٍ آخَرَ، فَفِي الْغَنَمِ الْمَعْلُوفَةِ مَثَلًا يَقُولُ: لَا زَكَاةَ لِأَنَّ انْتِفَاءَهَا هُوَ الْأَصْلُ، فَوُرِدَتْ فِي السَّائِمَةِ وَبَقِيَ مَا عَدَاهَا عَلَى أَصْلِهِ⁴.

تَنْكِيتُ:

أُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ وَالشَّارِحُونَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْكَارَ الْمَفَاهِيمِ، وَقَيَّدَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ، <أَنَّ>⁵ الْمَعْرُوفَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ إِنْكَارُهَا فِي كَلَامِ الشَّارِعِ، أَمَّا فِي عُرْفِ النَّاسِ وَمُصْطَلَحِهِمْ فَهِيَ عِنْدَهُ حُجَّةٌ⁶.

¹ - وردت في نسخة ب: إركاز.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 366.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - قارن بما حكاه الزركشي في حواشي الهداية للخبازي عن شمس الأئمة في السفر الكبير. التشنيف/

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَهُوَ عَلَى عَكْسِ مَا قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ.

الثَّانِي، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَحْتِجُ بِ«إِنَّمَا» وَ«مَا» وَإِلَّا¹ فِي الْحَضَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُمَا عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَنْطُوقِ فَهُمَا حُجَّةٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَنْتَقِضُ <بِهِ>² تَعْمِيمُ إنْكَارِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَيْثُ مَعْقُولُهُ، إِذْ لَمْ يَقُلْ فِي هَذَا بِمَفْهُومٍ³، وَإِنَّمَا قَالَ بِمَنْطُوقٍ، وَلَكِنْ يُخَصَّصُ بِهِ فِي مَحَالِهِ، وَاعْتِبَارُ الْحَضَرِ هُوَ الظَّاهِرُ أَيْضاً مِنْ كَلَامِ الْقَزَالِيِّ فِي الْمُسْتَصْفَى⁴، وَمَذْهَبُهُ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ بِعَيْنِهِ حَتَّى فِي مُرَاعَاةِ الْأَصْلِ الْمَذْكُورَةِ.

{المذهب الرابع: المفهوم حجة في الإنشاءات دون الأخبار}

المذهب الرابع: أَنَّ الْمَفْهُومَ حُجَّةٌ فِي الْإِنْشَاءَاتِ دُونَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ، وَمِمَّنْ يُعْزَى⁵ إِلَيْهِ هَذَا الْمَذْهَبُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ⁶، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّهُ هُوَ الْمَعْرُوفُ⁷، خِلَافَ مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ مِنْ تَضْعِيفِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: ولا.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: المفهوم.

⁴ - قارن بالمستصفى/2: 192 وما بعدها.

⁵ - وردت في نسخة ب: بقي.

⁶ - عبد الكريم بن محمد تاج الإسلام أبو سعد بن معين الدين أبي بكر بن أبي المظفر التميمي السمعاني المروزي (562/506هـ). له: "الأنساب"، "الذيل على تاريخ الخطيب". وفيات الأعيان/3: 209. طبقات الشافعية/1/2: 12-13.

⁷ - قارن بما ورد في المختصر مع شرح العضد/2: 179.

306 خَارِجٌ <لَهُ>³، فَلَا فَائِدَةٌ / لِلْقَيْدِ فِيهِ إِلَّا الْإِخْرَاجُ.

قُلْتُ: وَهَذَا تَفْرِيقٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ كَوْنَ الْقَيْدِ لَهُ فَائِدَةٌ، أَوْ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِوُجُودِ
النِّسْبَةِ الْخَارِجِيَةِ أَوْ لَا وَجُودَهَا، فَيُقَالُ فِي الْأَخْبَارِ أَيْضًا أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِهِ⁴
لِغَيْرِ فَائِدَةٍ ظَاهِرَةٍ بَعِيدَةٍ مِنْ صَنْعِ الْعُقَلَاءِ فَكَيْفَ بِالشَّارِعِ؟ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا لِمَا
تُرِكَ.

وَعَبَّرَ عَنْ هَذَا بَعْضُهُمْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: «إِنَّ الْمُخْبِرَ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي
الْإِخْبَارِ بِأَنَّ فِي الشَّامِ غَنَمًا سَائِمَةً، وَلَا يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ ذَلِكَ، بِخِلَافِ
الشَّارِعِ فِي مَقَامِ الْإِنْشَاءِ وَتَبْيِينِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا قَالَ: «زَكُّوا عَنِ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ»
عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الزَّكَاةُ فِي جَمِيعِ الْغَنَمِ لَعَلَّقَ بِمُطْلَقِ الْأَسْمِ»⁵.

قُلْتُ: وَهَذَا أَيْضًا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، لِأَنَّ التَّعْلِيلَ يَنْعَكِسُ، فَتَقُولُ إِنَّ الْمُخْبِرَ فِي
مَقَامِ تَبْيِينِ جَمِيعِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، فَسَكُوتُهُ⁶ عَنِ الْبَعْضِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُودِهِ، وَأَنَّ الْمُنْشِئَ
قَدْ يَتَعْلَقُ لَهُ الْغَرَضُ بِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي شَيْءٍ نُونِ شَيْءٍ، لِغَرَضٍ فِي الْمَذْكُورِ مِنْ

¹ - وردت في نسخة ب: ووجه.

² - وردت في نسخة ب: لا مكان.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: على غيره.

⁵ - هذا منسوب لابن السمعاني في التشنيف/1: 366 وقد تصرف اليوسي فيه بعض الشيء.

⁶ - وردت في نسخة أ: بسكوته.

حَاجَةً، أَوْ كَوْنِهِ مَجْهُولاً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ فِي الْمَسْكُوتِ مِنْ¹ كَوْنِهِ مَعْلُوماً، أَوْ إِرَادَةً
إِحَالَةً² عَلَى الْاجْتِنَابِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا الْبَحْثُ فِي الْمَفْهُومِ، بَعْدَ أَنْ لَا يُوجَدُ <شَيْءٌ مِمَّا>³ يَفْتَضِي
التَّخْصِيصَ كَمَا مَرَّ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَكِنْ فِي كُلِّ مِنَ الْإِنْشَاءِ وَالْخَبَرِ لَا فِي الْإِنْشَاءِ وَخِذْهُ، كَيْفَ وَمَا
وَقَعَ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ أَوَّلًا فِي كَلَامِ الْجُمْهُورِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: (مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ)⁴ مِنْ
بَابِ الْخَبَرِ، وَإِذَا نُظِرَ إِلَى جَمِيعِ نُصُوصِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ هَذَا
الْقَبِيلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ»⁵، «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ
قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»⁶، «إِنَّا أَعْتَصْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا»⁷ الْآيَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ
مِمَّا يَكْثُرُ. فَمُلَاحَظَةُ الْمَفْهُومِ فِيهَا تَفِيدُ فِي كُلِّ آيَةٍ⁸ تَبْشِيرًا وَإِنْذَارًا وَهُوَ أَفِيدَ.

¹ - وردت في نسخة ب: عن.

² - وردت في نسخة ب: إحالته.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - سبق تخريجه.

⁵ - القمر: 54.

⁶ - الأعراف: 56.

⁷ - الإنسان: 4.

⁸ - ورد في نسخة ب: فملاحظة المفهوم فيها تقييد بكل آية.

نعم، ما ذكروا من الإخبار متى كان في كلام الناس، في غير الأحكام يمكن أن يدعى فيه أنه لا يلاحظ فيه المفهوم كثيراً، أما بدليل¹ فلا سبيل إليه، وما يستفاد من القرآين أكثر مما يستفاد من ذوات اللفظ في هذا.

{المذهب الخامس: المفهوم حجة في كلام الشرع دون كلام الناس}

المذهب الخامس: أنه حجة في كلام الشرع دون كلام الناس، وعزاه المصنف لوالده.

ووجهه: أن الشارع يعلم ظواهر الأمور وبواطنها، فتركه الشيء إنما يكون لفائدة، ولا فائدة إلا المخالفة في الحكم، بخلاف الناس فقد يتركونه نسياناً لغلبة الدُّهول².

قلت: وهو ضعيف، لأن هذا لو كان الكلام في مجرد ذكر شيء وترك شيء آخر، لكانه في العدول عن العام إلى الخاص مثلاً، وفي زيادة قيود لم يحتاج إليها أصل³ الكلام، فهذا بعيد أن يكون⁴ نسياناً، فلا بد من فائدة والدليل هو الدليل.

نعم، قال الشارح: «قد يقال لا معنى لنقل المصنف ذلك عن والده، فإن الخلاف 307 فيه / قديم من غير خصوصية المفهوم، فقد حكى إلكيا الهراسي⁵ خلافاً في أن قواعد

¹ - وردت في نسخة ب: لما أبدا.

² - قارن بما ورد في التنبيه/1: 366-367.

³ - وردت في نسخة ب: أهل.

⁴ - ورد في نسخة ب: بعيد إذ قد يكون.

⁵ - علي بن محمد بن علي الطبري عماد الدين المعروف بإلكيا الهراس (450/504هـ). كان إماماً بارعاً، متكلماً فصيحاً. من كتبه: "أحكام القرآن"، "شفاء المسترشدين في الخلافات". طبقات الشافعية/1: 288. الفتح المبين/2: 6.

الأصول المتعلقة بالألفاظ كالعُموم والخصوص وغير ذلك، هل تختص بكلام الشارع؟ أو تجري في كلام الآدميين؟ وسيأتي في باب العموم حكايته عن القاضي الحسين¹ أيضاً، والراجح الاختصاص، ويشهد² له هنا قولهم: أن مفهوم الصفة إنما كان حجة لما فيه من معنى العلة، والعلل لا ينظر لها في كلام الآدميين، إذ لا قياس فيها قطعاً³ انتهى.

وفيه نظر، إذ <لا>⁴ موجب لإلغاء العلة في كلام الآدميين، مع أن اللفظة شاملة للرسل ﷺ.

قوله «إذ لا قياس فيه» نقول لا قياس في كلام الآدميين ولا كلام الشارع، وإنما القياس في الأحكام الثابتة بذلك، ولو أفتى المجتهد بحكم أداه إليه اجتهاده فلا مانع من القياس عليه، ولو اعتُبر علة بالتصريح أو الإيماء اعتُبرت، وهو باب تخريج الفروع على نص الأئمة قديماً وحديثاً.

نعم، جريان ذلك في كلام العرب في محاوراتهم قليل، «وقليل»⁵ الجدوى، ويلتحق بهم المدرسون، ويقرب منهم المصنفون، والله أعلم.

¹ - الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، (.../462هـ)، الفقيه الشافعي المعروف بالقاضي، صاحب التعليقة في الفقه، كان إماماً كبيراً. صنف في الأصول والفروع والخلاف وهو شيخ البغوي. وكما أطلق إمام الحرمين والغزالي "القاضي" فالمراد به القاضي الحسين. وفيات الأعيان/2: 134.

² - وردت في نسخة ب: يسد.

³ - نص منقول بتصريف يسر من التشنيف/1: 368.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

{مذهبُ إمامِ الحرَمينِ الَّذي أَكْثَرَ المَفْهُومَ فِي الصِّفَةِ}

المَذْهَبُ السَّابِس: إِنَّ الصِّفَةَ إِذَا لَمْ تُنَاسِبِ الحُكْمَ لَا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُهَا كَمَا مَرَّ،
فَلَوْ قِيلَ: فِي الغَنَمِ البَيضِ أَوْ السُّودِ الزَّكَاةُ لَمْ يُعْتَبَرِ، بِخِلَافِ الغَنَمِ السَّائِمَةِ، لِأَنَّ¹
السَّائِمَةَ أَقَلُّ مَثْوًى فَنَاسِبُهَا وَجُوبُ الزَّكَاةِ وَعَدَمُهَا عَدَمُهُ.²

وَمَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الإِمَامِ مِنَ التَّفْصِيلِ قَالَ الشَّارْحُ: «هُوَ الْمَوْجُودُ لَهُ فِي
الْبُرْهَانِ»³ انْتَهَى. وَالَّذِي فِي كَلَامِ الفَخْرِ فِي الْمَحْصُولِ إِطْلَاقُ الْإِنْكَارِ، قَالَ فِي «الْمَسْأَلَةِ
الْعَاشِرَةِ فِي الْأَمْرِ الْمُقَيَّدِ بِالصِّفَةِ نَحْوُ: زَكُّوا عَنِ الغَنَمِ السَّائِمَةِ، اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ
«هَلْ»⁴ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنْ غَيْرِ السَّائِمَةِ، - قَالَ: - الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ، وَهُوَ
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ سُرَيْجٍ⁵، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ
وَالْعَزَالِيِّ، وَقَوْلُ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ»⁶ انْتَهَى.

وَفِي الْمُخْتَصَرِ⁷ عَكْسُهُ، قَالَ: «فَأَمَّا مَفْهُومُ الصِّفَةِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
وَالْأَشْعَرِيُّ وَالْإِمَامُ وَكَثِيرٌ، وَنَفَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْقَاضِي وَالْعَزَالِيُّ وَالْمُعْتَزِلَةُ»⁸ انْتَهَى.
وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ.

¹ - وردت في نسخة ب: بأن.

² - انظر البرهان/1: 309.

³ - قارن بما ورد في الشنيف/1: 368.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس (306/249هـ-)، فقيه الشافعية في عصره، لقب
بالباز الأشهب. له مساجلات ومناظرات مع محمد بن داود الظاهري. طبقات الشافعية/2: 87.

⁶ - نص منقول من الحصول/1: 260-261.

⁷ - وردت في نسخة أ: الحصول.

⁸ - نص منقول من مختصر المنتهى مع شرح العضد/2: 174.

واعتذر بعضُ الشارحين عن الإمامِ الفخر، بأنه نظرَ إلى أنَّ الصِّفةَ المناسبةَ عِلَّةٌ في المعنى، والعِلَّةُ في الظاهر غير الصِّفة، خلافَ ما مرَّ عند المصنِّف من أنَّها منها، يعني فالَّذي أنكره الإمامُ <جیننذ>¹، إنَّما هو يُعدُّ صِفةً وهي غيرُ المناسبة، وأمَّا المناسبة فمعدودةٌ في المعنى من العِلل وهو لم ينكرها، وهذا هو التَّفصيل.

وعن ابنِ الحَاجِبِ بأنه يرى أن الصِّفةَ التي لا تُناسبُ هي في حُكم اللَّقب، يعني فالصِّفةُ التي تُنسبُ² إلى الإمامِ القولُ بها إنَّما هي المناسبة، وهذا هو التَّفصيل المنقول.

308 قلتُ: وهو بعيدٌ، / وإنَّما يصحُّ الاعتذارُ لو كانَ بحثُ الإمامِ الرَّازي في الصِّفةِ الغيرِ المناسبةِ فقط، وابنُ الحَاجِبِ في الصِّفةِ المناسبةِ فقط، وهو باطل. وقد رأيتُ في كلامِ المحصولِ التَّمثيلَ بالغنمِ السَّائمة، وهو الذي تُسببُ إنكاره للإمام، فكيف يستقيم التأويل، ومقتضى كلامِ المصنِّف أنَّ الإمامَ إنَّما ينكرُ الصِّفةَ غيرَ المناسبة، فهو يقولُ بسائرِها، وهذا هو الواقعُ في كلامِ ابنِ الحَاجِبِ: أنَّ كُلَّ قائلٍ بالصِّفةِ قائلٌ بالشرطِ والغاية.

غيرَ أنَّ الصِّفةَ في كلامِ الإمام، إن كانت شاملةً كما عند المصنِّف فلا إشكال، وإن أرادَ بها الثَّعَتَ خاصَّةً، فالتَّفصيلُ الذي ذكرَ فيها لأبدٍ أن يجريَ في غيرها كالحالِ والشرطِ مثلاً. وقد حُكيَ عنه التَّصريحُ بالعِلَّة، والظرف، والعدد، والشرطُ وإنَّما و«ما» وإلا»، «وتقديم المعمول»، وما بقي يُلحقُ بها إذ لا فرق، والله أعلم.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: ناسب.

{مَذْهَبُ الْمُنْكَرِينَ لِمَفْهُومِ الْعَدَدِ دُونَ غَيْرِهِ}

المَذْهَبُ السَّابِعُ : أَنَّ الْعَدَدَ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ مَفْهُومٌ لَا زَائِدٌ وَلَا نَاقِصٌ، وَنُسِبَ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ، وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَةِ، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ¹، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْصُولِ، وَقَالَ: «إِنَّ الْعَدَدَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا زَادَ أَوْ نَقَصَ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ»² وَقَدْ قَرَّرَ³ الْأَدْلَةَ الْمُتَفَصِّلَةَ وَأَطَالَ فِي تَفْصِيلِهَا⁴. وَوَجْهُ هَذَا <الرَّأْيِ>⁵ اسْتِضَاعُ الْعَدَدِ كَمَا فِي الصِّفَةِ وَتَحْوِهَا عِنْدَ الْمُنْكَرِينَ.

{حُجَجُ الْمُنْكَرِينَ لِمَفْهُومِ الْعَدَدِ}

وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِهِ بِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَخْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾⁶ وَقَدْ مَرَّ الْبَحْثُ فِيهِ، بِأَنَّ الْآيَةَ فَهِمَتْ مِنْ جَلَدِ الْقَافِزِ ثَمَانِينَ أَنَّهُ لَا يُزَادُ. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ ذَلِكَ نَظَرٌ إِلَى بَقَاءِ الزَّائِدِ عَلَى الْأَصْلِ، وَتَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضاً. وَقَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْمُنْهَاجِ: «وَالْحَقُّ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى مِنْ مَفْهُومِ الصِّفَةِ، فَلَيْسَ بِأَضْعَفَ مِنْهُ. وَقَدْ نُقِلَ الْقَوْلُ بِهِ عَنْ بَعْضِ الْمُنْكَرِينَ لِمَفْهُومِ الصِّفَةِ، فَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ فِيمَا ذُكِرَ فِي إِثْبَاتِ مَفْهُومِ الصِّفَةِ»⁷ أَنْتَهَى.

¹ - النظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 381.

² - النظر المحصول/1: 259.

³ - وردت في نسخة ب: قررنا.

⁴ - النظر المحصول/1: 257 وما بعدها.

⁵ - سقطت من نسخة ب..

⁶ - التوبة: 80.

⁷ - قارن بما ورد في الإجماع في شرح المنهاج/1: 382-383.

وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الصِّفَةَ تُشْعَرُ بِالْعِلِّيَّةِ بِخِلَافِ الْعَدَدِ.

الرَّابِعُ: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الْخِلَافَ فِي حُجِّيَّةِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي حَجِّيَّتِهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي وَجْهِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ كَمَا مَرَّ.

وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَسْكُوتَ فِي الْمَوَافَقَةِ أَوْلَى بِالْحُكْمِ أَوْ مُسَاوٍ، بِخِلَافِ الْمُخَالَفَةِ فَضَعْفٌ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

{الكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الْغَايَةِ}

"مَسْأَلَةُ الْغَايَةِ": أَيُّ مَدْلُولِهَا، "قِيلَ مَنْطُوقٌ" أَيُّ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ، كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لَا التَّصْرِيحِ¹.

"وَالْحَقُّ" أَنَّهُ "مَفْهُومٌ" كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ عِنْدَ التَّمَثِيلِ لَهُ.

"وَيَتَلَوُّهُ" أَيُّ مَفْهُومُ الْغَايَةِ، وَلِذَا ذَكَرَهُ "الشَّرْطُ" فِي الْقُوَّةِ، "فَالصِّفَةُ الْمُنَاسِبَةُ" تَتَلَوُّ الشَّرْطَ²، "فَمُطْلَقُ الصِّفَةِ" أَيُّ غَيْرِ الْمُنَاسِبَةِ بِأَنْوَاعِهَا السَّابِقَةِ مِنْ نَعْتٍ، وَعِلَّةٍ، وَظَرْفٍ، وَحَالٍ.

"غَيْرِ الْعَدَدِ" بِالرَّفْعِ نَعْتٌ لِمُطْلَقٍ "أَيُّ سَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُنَاسِبُ سِوَى الْعَدَدِ مِنْهَا تَتَلَوُّ الصِّفَةَ الْمُنَاسِبَةَ.

"فَالْعَدَدُ" يَتَلَوُّ مُطْلَقَ الصِّفَةِ بِأَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَاتِ. / "فَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ" أَيُّ يَجْلُو

مَا ذُكِرَ.

¹ - وردت في نسخة ب: كال تصريح.

² - وردت في نسخة أ: الشروط.

وَأَمَّا عُدَّ مِنَ الْمَفَاهِيمِ، "لِدَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ" أَيُّ أَهْلِ عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ.

"أَفَادَتُهُ" أَيُّ التَّقْدِيمِ الْمَذْكُورِ "الِاخْتِصَاصَ"، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَفْهُومِ، فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا: زَيْدًا ضَرَبْتُ، وَحَكَمْنَا بِالِاخْتِصَاصِ أَيُّ الْحَصْرِ عَلَى مَا اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ، فَالْمَعْنَى أَنِّي ضَرَبْتُ زَيْدًا لَا غَيْرَهُ، فَيَنْتَفِي ضَرْبُ الْغَيْرِ بِالْمَفْهُومِ كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِالنَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، فَقَالَ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا.

"وَخَالَفَهُمُ" أَيُّ الْبَيَانِيِّينَ، "ابْنُ الْحَاجِبِ وَأَبُو حَيَّانٌ"¹ فِي ذَلِكَ [النَّفْيِ]²، وَقَالَا: التَّقْدِيمُ لَا يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ وَإِنَّمَا يُفِيدُ مُجَرَّدَ الْإِهْتِمَامِ بِالْقَدَمِ.

"وَالِاخْتِصَاصَ" هُوَ "الْحَصْرُ" بِنَفْسِهِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى إِثْبَاتِ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَنَفْيِهِ عَمَّا سِوَاهُ، أَوْ بِالْعَكْسِ "خِلَافًا لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ" وَالذَّهْوِيِّ "حَيْثُ أَثْبَتَهُ" فِي التَّقْدِيمِ³، "وَقَالَ لَيْسَ هُوَ الْحَصْرُ".

وَلَقَدْ⁴ قَرَّرَ ذَلِكَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِهْتِمَامِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ لَهُ جِهَةٌ عُمُومٌ وَجِهَةٌ خُصُوصٌ، كَضَرْبِ زَيْدٍ لَهُ جِهَةٌ عُمُومٌ، وَهُوَ كَوْنُهُ ضَرْبًا، وَجِهَةٌ خُصُوصٌ وَهُوَ كَوْنُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ، إِذْ هُوَ أَخْصٌ مِنْ مُطْلَقِ الضَّرْبِ.

فَإِذَا اعْتَنَى الْمُتَكَلِّمُ بِالضَّرْبِ الْأَعْمِ قَدَّمَ الْفِعْلَ وَكَمَّلَ بِالْخُصُوصِ، فَقَالَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَلَيْسَ فِي هَذَا إِخْتِصَاصٌ لِأَنَّهُ اعْتَنَى بِالْأَعْمِ لَا بِالْأَخْصِ. وَإِذَا اعْتَنَى بِالْأَخْصِ،

¹ - محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي أثير الدين (745/654هـ). عالم باللغة والتفسير والحديث والتراجم. له: "البحر المحيط" و"شرح التسهيل". الشذرات/6: 145. الأعلام/7: 152.

² - سقطت من نسخة.

³ - وردت في نسخة أ: التقرير.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

قَدَم مُتَعَلِّقَةٌ وَهُوَ الْمَعْمُولُ، وَكَمَّلَ بِالْأَعْمَ، فَقَالَ: زَيْدًا ضَرَبْتُ. فَهَذَا اخْتِصَاصٌ لِأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى الْخَاصِّ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ اهْتِمَامٌ بِالْأَخْصِ، لَا قَصْدَ إِلَى نَفْيِ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ مَعْنَى الْحَصْرِ. فَقَدْ لَاحَ مَا بَيْنَ الْاِخْتِصَاصِ وَالْحَصْرِ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَصَدَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْخَاصَّ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ، وَهُوَ أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ قَصَدَ فِيهِ¹ الْخَاصَّ أَوَّلًا لِمَجْرَدِ الْاِهْتِمَامِ بِهِ لَا لِقَصْدِ نَفْيِ غَيْرِهِ، وَأَنَّ الْحَصْرَ قَصَدَ فِيهِ² ذَلِكَ مَعَ قَصْدِ نَفْيِ الْغَيْرِ. هَذَا مَذْهَبُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مَعَ مَزِيدٍ تَوْضِيحٍ مِنْ قَبْلِنَا.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ الْكَلَامِ فِي مَنْطُوقِ الْغَايَةِ وَمَرْتَبَتَيْهَا بَيْنَ الْمَفَاهِيمِ} الْأَوَّلُ: حُجَّةٌ مَنْ يَقُولُ: الْغَايَةُ مَنْطُوقُ أَي مَدْلُولُهَا. وَوَجْهُهُ أَنَّهُ مُتَبَادَرٌ إِلَى الذَّهْنِ، وَيُنْسَبُ هَذَا الرَّأْيُ إِلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. لَكِنْ كَلَامُهُ الْمَنْقُولُ يَقْتَضِي أَنَّهَا مِنْ بَابِ الْاِقْتِضَاءِ لَا الْإِشَارَةِ.

وَقَدْ عَلِمْتَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ وَقَفُونَا عَلَى مَا يَقُومُ مَقَامُ نَصِّهِمْ، عَلَى أَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِالْغَايَةِ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا خِلَافٌ مَا قَبْلُهَا، لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْغَايَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا مُسْتَقْلَلًا³، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ تَصِلَ ذُنُوبُهُمْ إِلَى الْغَايَةِ﴾⁴، وَقَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرُونَ﴾⁵ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ،

¹ - وردت في نسخة ب: به.

² - وردت في نسخة ب: به.

³ - وردت في نسخة ب: مستقبط.

⁴ - البقرة: 230.

⁵ - البقرة: 222.

لِضْرُورَةِ تَثْمِيمِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ الْمُضْمَرُ إِمَّا ضِدَّ مَا قَبْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ فَيَقْدَرُ: حَتَّى يَطْهَرْنَ فَأَقْرُبُوهُنَّ، وَحَتَّى تُنْكَحَ فَتَحِلَّ. قَالَ: وَالْإِضْمَارُ بِمَنْزِلَةِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُضْمَرُ لِسَبْقِهِ إِلَى فَهْمِ الْعَارِفِ بِاللِّسَانِ¹ أَنْتَهَى بِنَصِّهِ كَمَا حَكَاهُ الشَّارِحُ.

310 وَهُوَ / تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ اقْتِضَاءٌ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْإِشَارَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مَقْصُودٌ، وَالْإِشَارَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي غَيْرِ الْمَقْصُودِ.

وَإِنَّمَا بَقِيَ النَّظَرُ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْأُخْرَى، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ تَتَوَقَّفُ الصَّحَّةُ عَلَى الْإِضْمَارِ فَيَكُونُ مُقْتَضًى أَمْ لَا²؟.

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْغَايَةَ مَفْهُومٌ، وَهُوَ مَا قَالَ الْمُصَنِّفُ إِنَّهُ الْحَقُّ.

وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْعَنَى مَفْهُومٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ، فَإِنَّ الْمَنْطُوقَ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى وَأَمَّا الْمَعْنَى عَنْهُ فَمَفْهُومٌ.

{مَرَاتِبُ مَفْهُومِ الْغَايَةِ قُوَّةٌ وَضَعْفٌ}

الثَّانِي: جَعَلَ الْمُصَنِّفُ "الْغَايَةَ" أَقْوَى الْمَفَاهِيمِ، يَعْنِي بَعْدَ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ كَمَا مَرَّ، لِمَا قِيلَ فِيهَا مِنْ أَنَّهَا مَنْطُوقٌ، "وَالشَّرْطُ" بَعْدَهَا، لِأَنَّهُ <قَدْ>³ قَالَ بِالْغَايَةِ بَعْضُ مَنْ لَا يَقُولُ بِالشَّرْطِ كَالْقَاضِي وَعَبْدُ الْجَبَّارِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّهُ مَنْطُوقٌ وَالصِّفَةُ الْمُنَاسِبَةُ بَعْدَ الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ أَيْضاً قَدْ قَالَ بِالشَّرْطِ بَعْضُ مَنْ لَا يَقُولُ بِالصِّفَةِ

¹ - نص منقول من التشنيف/1: 269-270.

² - وردت في نسخة ب: أو لا.

³ - سقطت من نسخة ب.

كَالإمام الرّازي. "وَمُطْلَق الصِّفَةِ" بَعْدَ الْمُنَاسِبَةِ لِظُهُورِ ضَعْفِ غَيْرِ الْمُنَاسِبَةِ، وَلِذَا أَنْكَرَهَا الْإِمَامُ دُونِ الْأُولَى "وَالْعَدْدُ" بَعْدَهَا لِأَنَّهُ يُنْكَرُهُ مَنْ يَقُولُ بِالصِّفَةِ "وَتَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ" بَعْدَ الْكُلِّ لِضَعْفِهِ بِالْخِلَافِ فِي اعْتِبَارِهِ¹، مِنْ حَيْثُ الْاِخْتِلَافُ فِي الْاِخْتِصَاصِ الْمَذْكُورِ فِيهِ هَلْ هُوَ الْحَصْرُ أَمْ لَا؟.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْاِخْتِلَافِ، لَا يَقْتَضِي انْحِطَاطَهُ عَنِ الْكُلِّ لِوُجُودِهِ فِي غَيْرِهِ، فَإِمَّا أَنْ يُدْعَى قُوَّتُهُ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُنَازَعَ فِي تَأْخُرِهِ.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ "لِدَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ" ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِتَأْخُرِهِ فِي الرُّتْبَةِ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ هُوَ مُنْحَطُ الرُّتْبَةِ، لِأَنَّ مَفْهُومَهُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَقُولُ² الْبَيَانِيُّونَ مِنْ "الْاِخْتِصَاصِ فِيهِ"، وَهِيَ دَعْوَى مِنْهُمْ، وَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ إِشَارَتُهُ مِنْ تَضْعِيفِ قَوْلِ الْبَيَانِيِّينَ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِعَدِّهِ³ فِي الْمَفَاهِيمِ. لِأَنَّ كَوْنَهُ ذَا رُتْبَةٍ فِيهَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مِنْهَا، فَهُوَ تَعْلِيلٌ لِهَذَا اللَّازِمِ كَمَا مَرَّ فِي تَقْرِيرِهِ.

{مَرَاتِبُ «إِنَّمَا» وَمَفْهُومُ اللَّقَبِ}

الثَّالِثُ: سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنِ رُتْبَةِ «إِنَّمَا» وَرُتْبَةِ «اللَّقَبِ» عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَعْتَبِرُهُ.

أَمَّا «إِنَّمَا» <حَقِّي>⁴ فِي رُتْبَةِ «الْعَايَةِ»، إِذْ قِيلَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ مَنْطُوقٌ.

¹ - وردت في نسخة ب: باعتبارها.

² - وردت في نسخة ب: يقوله.

³ - وردت في نسخة أ: لعدده.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

وَأَمَّا «اللقب» فَلَاشَكَّ أَنَّهُ آخِرُهَا لِضَعْفِهِ، كَمَا قَالَ الْقَرَّافِي فِي التَّنْقِيحِ¹ أَنَّهُ أضعفها.

فَقَدْ بَانَ أَنَّ النَّفْيَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ أَقْوَاهَا وَاللَّقْبَ أضعفها، وَمَا بَيْنَهُمَا مُتَفَاوِتٌ كَمَا عَلِمْتَ. وَيَبْقَى شَيْءٌ فِي طَرُقِ الْحَصْرِ الْآخَرَى، وَلَا بُدَّ أَنْ نُلَمَّ بِشَيْءٍ فِيهَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الرَّابِعُ: مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ دَعْوَى الْبَيَانِيِّينَ إِفَادَةَ التَّقْدِيمِ الْاِخْتِصَاصِ، هُوَ الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ أَثْمَةُ الْبَيَانِ.

وَدَلِيلُهُ الدُّوْقُ وَقَوْلُ أَثْمَةِ التَّفْسِيرِ كَمَا قَالَ السَّعْدُ فِي شَرْحِ التَّلْخِيصِ: «وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي «إِيَّاكَ نَهْبُطُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»² مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ»³. وَفِي «لِلَّهِ اللَّهُ نُحْشَرُونَ»⁴ مَعْنَاهُ إِلَيْهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ. وَالْإِهْتِمَامُ أَيْضًا حَاصِلٌ، وَلَا يُنَافِي⁵ التَّخْصِيصُ.

وَالْإِسْتَظْهَارُ بِأَمْثَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَخْصِيصٌ عَلَى إِنْكَارِ التَّخْصِيصِ عَلَى الْعُمُومِ لَا يُفِيدُ، لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالتَّخْصِيصِ فِي التَّقْدِيمِ⁶ / يَعْتَرِفُونَ أَنَّهُ أَكْثَرِي، وَإِلَّا فَقَدْ يُقَدِّمُ مَا

311

¹ - انظر شرح تنقيح الفصول: 53.

² - تضمين للآية 5 من سورة الفاتحة.

³ - انظر شروح التلخيص/ 1: 388.

⁴ - تضمين للآية 158 من سورة آل عمران: «وَلَكِنْ مَتِّمُوا أَوْ قَاتِلُوا إِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ».

⁵ - وردت في نسخة ب: لا يتنافى.

⁶ - وردت في نسخة ب: بالتقديم.

حَقُّهُ¹ التَّأخيرَ لَا لِلْقَصْرِ بَلْ لِغَرَضٍ آخَرَ كَمُجَرَّدِ² الْاهْتِمَامِ، أَوِ الْاسْتِلْذَانِ أَوِ السَّجْعِ أَوْ
ضُرُورَةِ الشُّعْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾³،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿١﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿٢﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ
رَبِّكَ فَحَكِّمْ﴾⁴ إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا يَكْثُرُ. وَمِنْهُ قَوْلُ⁵ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ فِي «إِيَّالِكَ تَهْبُطُ
وإِيَّالِكَ تَسْتَحِينُ» أَيْضاً إِنَّمَا قُدِّمَ لِرِعَايَةِ الْفَاصِلَةِ.

الخَامِسُ: كَوْنُ الْاِخْتِصَاصِ وَالْحَصْرِ وَالْقَصْرِ رَاجِعَةً إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ هُوَ الْمَعْرُوفُ
عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي. وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ وَغَيْرُهُ لِلْقَصْرِ طَرِيقاً، وَعَدَّ مِنْهَا التَّقْدِيمَ⁶
فَالِاسْتِفَادَ بِهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ هُوَ الْقَصْرُ.

وَمَا زَعَمَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مِنَ الْفَرْقِ إِنْ أَرَادَ بِهِ دَعَايَ اصْطِلَاحٍ لَفْظِي، فَلَا مَحْذُورَ
وَلَا حَجَرَ فِي الْاِصْطِلَاحِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَمْراً مَعْنَوِيّاً، وَهُوَ إِنْكَارُ وُجُودِ الْحَصْرِ فِي
التَّقْدِيمِ وَهُوَ مَذْبُوحٌ كَلَامُهُ، فَهُوَ الْمَسْأَلَةُ الْمَفْرُوعُ مِنْهَا.

¹ - وردت في نسخة ب: في حقه.

² - وردت في نسخة ب: لمجرد.

³ - النحل: 118.

⁴ - الضحى: 9-11.

⁵ - وردت في نسخة أ: قال.

⁶ - انظرها في تلخيص المفتاح المطبوع ضمن مجموع مهمات المتن: 642 وما بعدها.

وَأَنَّ ¹ «أَرَأَيْتَ» أَنْ ذَلِكَ هُوَ مُرَادُ أَهْلِ الْبَيَانِ فَمَمْنُوعٌ، فَإِنَّهُمْ يُفْصَحُونَ بِوُجُودِ الْقَصْرِ فِي التَّقْدِيمِ كَمَا قُلْنَا، وَيُفْصَحُونَ ² بِأَنَّهُ يُفِيدُ وَرَاءَ التَّخْصِصِ الْإِهْتِمَامَ بِالْمُقَدَّمِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْنُوا بِالتَّخْصِصِ الْإِهْتِمَامَ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَبِإِنْ قُلْتُ: الْإِخْتِصَاصُ صِفَةٌ لِلْمُتَقَدِّمِ، وَالْحَصْرُ وَالْقَصْرُ فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ، فَلَيْسَ هَذَا هُوَ هَذَا.

قُلْتُ: نَعَمْ، وَلَكِنْ الْمَرْجِعُ وَاحِدٌ كَمَا أَشْرَفْنَا أَوَّلًا، فَإِنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ إِخْتِصَاصَ الْمُقَدَّمِ بِالْإِسْنَادِ أَوْ التَّعْلُقِ، وَيُفِيدُ حَصْرَ ذَلِكَ فِيهِ. فَإِذَا حُصِرَ انْحَصَرَ فِيهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْإِخْتِصَاصِ، فَلَا إِخْتِصَاصَ يُطَابِقُهُ الْإِنْحِصَارُ، وَالْحَصْرُ يُطَابِقُهُ التَّخْصِصُ، وَكَذَا الْقَصْرُ، وَالْحَاصِلُ وَاحِدٌ.

{الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ «إِنَّمَا» هَلْ تُفِيدُ الْحَصْرَ أَمْ لَا؟}

«مَسْأَلَةُ «إِنَّمَا» بِكَسْرِ الهمزة: «قَالَ الْأَمْدِيُّ وَأَبُو حَيَّانٍ لَا تُفِيدُ الْحَصْرَ»، وَإِنَّمَا تُفِيدُ مُطْلَقَ الْإِخْبَارِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَأِنْ اسْتَفِيدَ مَعْنَى الْحَصْرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَمِنْ دَلِيلِ خَارِجٍ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ

تَعَالَى: «**إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ**» ³، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ فِيهِ حَيْثُ سَبَقَ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَقِدِينَ إِلَهِيَّةَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: يصلحون.

³ - الكهف: 110 - الأنبياء: 108.

وَقَالَ الشَّيْخُ "أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِي¹ وَالْغَزَالِي وَ"أَبُو الْحَسَنِ" الْكَلْبِي
وَالْإِمَامُ الرَّازِي تُفِيدُ الْحَصْرَ "أَيِ إِبْطَاتِ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَتُفِيدُهُ عَنْ غَيْرِهِ إِفْرَادًا أَوْ
قَلْبًا، تَقُولُ: إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو لِمَنْ يَتَوَهَّمُ قِيَامَهُمَا مَعًا، أَوْ قِيَامَ عَمْرُو فَقَطْ "فَهُمَا"
يَعْنِي أَنَّهَا تُفِيدُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَصْرِ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ كَمَا مَرَّ فِي عَدِّهَا مِنَ الْمَفَاهِيمِ وَهُوَ
الشَّهُورُ.

"وَقِيلَ: "تُفِيدُهُ "نُطْقًا" أَيِ بِالْمَنْطُوقِ عَلَى سَبِيلِ² الْإِشَارَةِ كَمَا مَرَّ فِي الْغَايَةِ،
وَقِيلَ: "أَنَّمَا" بِالْفَتْحِ الْأَصَحُّ أَنْ حَرَفَ "أَنَّ" فِيهَا "أَيِ فِي" "أَنَّمَا" بِالْفَتْحِ هُوَ "فَرَعٌ" إِنَّ
الْمَكْسُورَةَ، بِمَعْنَى إِنَّ الْمَكْسُورَةَ أَصْلٌ لـ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةِ، وَالْمَفْتُوحَةُ فَرَعٌ عَنْهَا.
وَإِذَا كَانَتْ فَرَعًا³ بَلَا تَرْكِيْب مَعَ "مَا" كَانَتْ مَعَ التَّرْكِيْبِ <أَيْضًا>⁴ فَرَعًا كَمَا
هُنَا، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ "أَنَّمَا" بِالْفَتْحِ فَرَعًا عَنْ "إِنَّمَا" بِالْكَسْرِ.

312 / "وَمِنْ ثَمَّ" أَيِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَوْنُ "أَنَّمَا" بِالْفَتْحِ فَرَعًا "ادَّعَى
الزَّمَخْشَرِي⁵ إِفَادَتَهَا" أَيِ "أَنَّمَا" بِالْفَتْحِ "الْحَصْرَ" كَمَا تُفِيدُهُ "إِنَّمَا" بِالْكَسْرِ.

¹ - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي أبو إسحاق (476/393هـ) العلامة المناظر،
كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في زمنه. من تصانيفه: "اللمع"، "شرح اللمع"، "التبيين"، "التبصرة"
في أصول الفقه، و"المهذب" في الفقه. شذرات الذهب/3: 349. طبقات الشافعية/3: 88.

² - وردت في نسخة أ: طريق.

³ - وردت في نسخة ب: فرع.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري جار الله أبو القاسم (538/467هـ)، كان
معتزلي المذهب، إماما في علوم الدين والتفسير واللغة والأدب، من أشهر كتبه: "الكشاف في تفسير
القرآن"، "المفصل" و"أساس البلاغة" في اللغة. وفيات الأعيان/5: 168. الأعلام/7: 178.

تنبيهات: {في مزيد تقرير الكلام في «إنما» واختلاف الأصوليين في إفادتها الحصر}

{مذهب عدم إفادة «إنما» للحصر وحجته}

الأول: حكى المصنف في «إنما» بالكسر مذهبين:

الأول، >أنها لا تُفيد الحصر يعني وإنما هي لمجرد التأكيد، واخرج هؤلاء بوجهين:

الأول، باعتبار¹ التعقل، وهو >أن² «إنما» مركبة من «إن» المؤكدة و«ما» الزائدة³. ولأشك أن المؤكدة ليس فيها حصر اتفاقاً، فزيادة «ما» عليها لا يفيدها شيئاً.

الثاني، بحسب استقراء مواردها نحو حديث: (إنما الربا في النسيئة)⁴، فإنه لا يفيد الحصر، إذ ربا الفضل ثابت. وإذا لم يفد في هذا لم يفد في غيره دفعا للاشتراك والمجاز.

وأجيب عن الأول، بأن «ما» لا بد لها من قاعدة أخرى، لأن الأصل التأسيس لا التأكيد.

قلت: ولأن المركب كثيراً ما يفيد ما لا يفيد الأجزاء كما في حروف التخصيص والتوبيخ «هلاً» و«لَوْلاً» مثلاً.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ورد في نسخة ب: ركبت من إن المذكورة وأما الزائدة.

⁴ - أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: بيع الدينار بالدينار نساءً بلفظ: (لا ربا إلا في النسيئة). ومسلم بلفظه في كتاب المساقاة، باب: بيع الطعام مثلاً بمثل.

فَإِنْ قِيلَ: نَوَ أَفَادَتْ «مَا» مَعَ «أَنَّ» الْحَصْرَ، لِأَفَادَتِهِ مَعَ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» وَتَحَوُّهُمَا
إِلَى الْبَابِ وَاحِدًا.

قُلْنَا: لَا يَجِبُ التَّسَاوِي، فَإِنَّ مَعَانِيَهَا مُخْتَلِفَةٌ، فَجَاوَزَ اخْتِلَافُ اللَّوَاظِمِ كَمَا فِي
«قَدْ» مَعَ الْمَاضِي وَمَعَ الْمُضَارِعِ مَعَ أَنَّ الْكُلَّ فِعْلٌ.

وَعَنِ الثَّانِي، فَإِنَّ عَدَمَ الْحَصْرِ إِثْمًا اسْتَفِيدَ مِنْ خَارِجٍ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ، وَالْبَحْثُ
إِثْمًا هُوَ فِي مَدْلُولِ اللَّفْظِ.

{مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ إِفَادَةُ «إِثْمًا» لِلْحَصْرِ وَحُجَّتُهُ}

الثَّانِي: أَنَّهَا تُفِيدُ الْحَصْرَ¹، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَحُجَّتُهُ الذُّوقُ، وَأَنَّ
نَحْوُ: «إِثْمًا إِلَهُكُمْ اللَّهُ»² مَعْنَاهُ: مَا إِلَهُكُمْ إِلَّا اللَّهُ. وَالثَّانِي لِلْحَصْرِ إِجْمَاعًا،
فَكَذَا الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَيَرُدُّ الْمَنْعُ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى.

وَاحْتِجَّ بَعْضُ هَؤُلَاءِ بِأَنَّ «إِنَّ» لِلْإِثْبَاتِ وَ«مَا» لِلنَّفْيِ، فَيَسْتَحِيلُ تَوَجُّهُمَا لِشَيْءٍ
وَاحِدٍ لِأَنَّهُ تَنَاقُضٌ، وَيَسْتَحِيلُ تَوَجُّهُ النَّفْيِ إِلَى الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْوَاقِعِ ضَرُورَةً،
فَوَجِبَ تَوَجُّهُ الْإِثْبَاتِ إِلَى الْمَذْكُورِ وَالنَّفْيِ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَهُوَ مَعْنَى الْحَصْرِ الْمُدْعَى.

وَرُدُّ بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ مَعًا، فَإِنَّ «إِنَّ» لَيْسَتْ لِلْإِثْبَاتِ وَإِثْمًا هِيَ لِتَأْكِيدِ النَّسْبَةِ
<إِثْبَاتِيَّة>³ كَانَتْ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، أَوْ سَلْبِيَّةً نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ. وَ«مَا» لَيْسَتْ
لِلنَّفْيِ، وَإِثْمًا فِيهَا كَهَيِّ مَعَ أَخَوَاتِهَا «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ».

¹ - انظر نهاية الوصول للهندي/1: 19، انحصول/1: 168-169 ومعراج المنهاج/1: 267.

² - تضمين للآية 98 من سورة طه: «إِثْمًا إِلَهُكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا».

³ - سقطت من نسخة ب.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ¹ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَبَعْضُهُمْ يَنْسُبُ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا نَافِيَةٌ لِلْفَارِسِيِّ² فِي الشَّيرَازِيَّاتِ، -قَالَ:- وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ فِي الشَّيرَازِيَّاتِ وَلَا غَيْرِهِ³ وَلَا قَالَهُ نَحْوِي غَيْرُهُ. وَإِنَّمَا قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي الشَّيرَازِيَّاتِ: أَنَّ الْعَرَبَ عَامِلُوا «إِنَّمَا» مُعَامَلَةٌ «النَّفْيِ» وَ«إِلَّا» فِي⁴ فَصْلِ الضَّمِيرِ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ⁵: «وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي»⁶ 7 انْتَهَى.

وَقَالَ السَّكَاكِيُّ⁸ فِي الْمِفْتَاحِ: «وَالسَّبَبُ فِي إِفَادَةِ «إِنَّمَا» مَعْنَى الْقَصْرِ هُوَ تَضْمِينُهُ مَعْنَى «مَا»، وَ«إِلَّا»، وَلِذَلِكَ تَسْمَعُ الْمُفَسِّرِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى⁹: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالطَّمَارَ»¹⁰ بِالنُّصْبِ، يَقُولُونَ مَعْنَاهُ: مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ، وَهُوَ

¹ - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (761/708هـ) من أئمة العربية. له كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". الأعلام/7: 147.

² - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن أبار الفارسي (.../377هـ)، كان إماماً في النحو. له: "الذكرة"، "المقصود والممدود" و"الحجة في القراءات". وفيه الأعيان/2: 80. الأعلام/6: 55.

³ - وردت في نسخة أ: ولا غيرها.

⁴ - وردت في نسخة ب: ففي.

⁵ - هبم بن غالب ابن صعصعة التميمي المعروف بالفرزدق (.../110هـ)، الشاعر المشهور صاحب جرير والأخطل. وفيه الأعيان/6: 86.

⁶ - والبيت بتمامه كما ورد في ديوان الفرزدق: 488.

أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ * إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

⁷ - المغني لابن هشام/1: 309.

⁸ - يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي (555/626هـ). الحنفي أبو يعقوب سراج الدين. عالم بالعربية والأدب. له: "مفتاح العلوم"، "رسالة في علم المخاطرة". الأعلام/8: 222.

⁹ - وردت في نسخة ب: في قوله.

¹⁰ - البقرة: 173 - النحل: 115.

313 المطابق / لقراءة الرُّفْعِ الْمُقْتَضِيَةِ لَانْحِصَارِ التَّحْرِيمِ عَلَى الْمَيْتَةِ وَالْدَمِّ، بِسَبَبِ «إِنْ مَا» فِي قِرَاءَةِ الرُّفْعِ «يَكُونُ»¹ مَوْضُولًا صَلَّتَهُ: حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَإِقِعْأَ اسْمًا لـ «أَنَّ»، وَيَكُونُ الْمَعْنَى إِنَّ الْمُحَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَمُّ.

وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُنَا: إِنَّ الْمُنْطَلِقَ زَيْدٌ، وَزَيْدُ الْمُنْطَلِقِ، كِلَاهُمَا يَقْتَضِيَانِ انْحِصَارَ الْإِنْطِلَاقِ عَلَى زَيْدٍ، وَتَرَى أَثْمَةً النَّحْوِ يَقُولُونَ: «إِنَّمَا» تَأْتِي إِثْبَاتًا لِمَا يُذَكَّرُ بَعْدَهَا وَنَفْيًا لِمَا سِوَاهُ، وَيَذَكَّرُونَ لِذَلِكَ وَجْهًا لَطِيفًا يُسَنِّدُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ عِيْسَى الرَّبْعِيِّ²، وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ أَثْمَةِ النَّحْوِ بِبَغْدَادَ، وَهُوَ أَنَّ كَلِمَةَ «أَنَّ» لَمَّا كَانَتْ لِتَأْكِيدِ إِثْبَاتِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، ثُمَّ اتَّصَلَتْ بِهَا «مَا» الْمُؤَكَّدَةُ³ لَا النَّافِيَةُ عَلَى مَا يَظُنُّهُ مَنْ «لَا»⁴ وَقُوفَ لَهُ⁵ بَعْلَمُ النَّحْوِ، ضَاعَفَ تَأْكِيدَهَا⁶ فَنَاسَبَ أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْقَصْرِ، لِأَنَّ⁷ قَصْرَ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَبِالْعَكْسِ لَيْسَ إِلَّا تَأْكِيدًا لِلْحُكْمِ عَلَى تَأْكِيدِ.

أَلَا تَرَكَ مَتَى قُلْتَ لِمُخَاطَبٍ يُرَدُّ الْمَجِيءُ الْوَاقِعَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو، زَيْدٌ جَاءَ لَا عَمْرُو، وَكَيْفَ يَكُونُ قَوْلُكَ: زَيْدٌ جَاءَ إِثْبَاتًا لِلْمَجِيءِ لَزَيْدٍ صَرِيحًا، وَقَوْلُكَ: لَا عَمْرُو،

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - علي بن عيسى الربيعي بن الفرج بن صالح أبو الحسن (420/328هـ)، عالم بالعربية. من تصانيفه: "البديع" و"شرح الإيضاح لابن علي الفارسي". الأعلام/4: 318.

³ - وردت في نسخة ب: المذكورة.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: وقوعه.

⁶ - وردت في نسخة ب: تأكيد.

⁷ - وردت في نسخة ب: فإن.

إثباتاً ثانياً للمجيء لزيد ضمناً¹، ومما يُدبّه على أنه مُتَضَمَّنٌ مَعْنَى «مَا» و«إِلَّا» صِحَّةُ انفصال الضمير معه كقولك: إِنَّمَا يَضْرِبُ أَنَا مِثْلَهُ فِي: مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا. قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ * * * وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
كَمَا قَالَ غَيْرُهُ:

قَدْ عَلِمْنَا سَلَمَى وَجَارَاتِهَا * * * مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا²
انْتَهَى لَفْظُهُ.

وحاصله ثلاثة أوجه: قَوْلُ الْمَفْسِّرِينَ، وَقَوْلُ النُّحَوِينِ، وَانْفِصَالُ الضَّمِيرِ. وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي التَّلْخِيصِ³.

غير أن ما ذكره من الوجه اللطيف ضعيف، ودعواه أن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد لا يُسلم، وإنما هو بالإثبات والنفي. وإلا فلو قلنا: إن زيدا قائم، كان تأكيداً على تأكيد ولا حصر فيه.

وما استظهر به من المثال لم يستفد فيه الحصر من الإثباتين: الصريح والضمني، بل من الإثبات والنفي الصريحين، والله الموفق.

¹ - وردت في نسخة ب: متضمنا.

² - نص منقول من مفتاح العلوم: 291-292.

³ - جاء في تلخيص المفتاح: «... وفي قصرها: إنما قائم زيد، لتضمنه معنى «ما» و«إلا»، لقول المفسرين: إنما حرم عليكم الميتة بالنصب، معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر، ولقول النحاة: إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معه، قال الفرزدق...» البيت المذكور.

{إِنْكَارُ أَبِي حَيَّانِ انْفِصَالَ الضَّمِيرِ مَعَ «إِنَّمَا»}

وَأُنْكَرَ أَبُو حَيَّانِ صِحَّةَ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ مَعَ «إِنَّمَا»، وَقَالَ: «إِنَّ انْفِصَالَهُ فِي الْبَيْتِ ضَرُورَةٌ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ»¹، «قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَاحِدَةٍ»²، «وَإِنَّمَا تُؤْفُونَ أَجُورَكُمْ»³ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ فِيهَا».

وَرَدَّ بِأَنَّ الْحَصْرَ فِيهَا لَيْسَ فِي الْفَاعِلِ كَمَا فِي الْبَيْتِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى مَا أَشْكُو بَثِّي إِلَّا لِلَّهِ، وَمَا أَعْطُكُمْ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ، وَمَا تُؤْفُونَ أَجُورَكُمْ إِلَّا⁴ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالضَّمِيرُ إِنَّمَا يَنْفَصِلُ إِذَا حُصِرَ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

{اِخْتِلَافُ الْقَائِلِينَ بِإِفَادَةِ «إِنَّمَا» لِلْحَصْرِ هَلْ هُوَ مَنْطُوقٌ أَوْ مَفْهُومٌ؟}

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِإِفَادَتِهَا الْحَصْرَ فِي أَنَّ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ أَوْ الْمَنْطُوقِ⁵، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ، وَوَجْهُ الثَّانِي تَبَادُّرُ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ فِي الْغَايَةِ. وَالْجَوَابُ كَمَا مَرَّ أَنَّ التَّبَادُّرَ لَا دَلِيلَ فِيهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

¹ - يوسف: 86.

² - سبأ: 46.

³ - آل عمران: 185.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - نقل الزركشي في البحر المحيط/2: 325 عن ابن الحوي أنه قال: «هذا الخلاف مبني على أن الاستثناء من النفي إثبات أم لا؟ فإن قلنا: إنه إثبات، فالخبر ثابت بالمنطوق، وإلا فهو من طريق المفهوم». وقال في سلاسل الذهب: 286 «منشأ الخلاف أن إنما هل هي مركبة من إن المثبتة وما النافية، أو هي كلمة مفردة موضوعة لهذا الحكم، أو هي بمعنى ما وإلا؟ فعلى القولين الأولين: دلالتها بطريق النطق، بخلاف القول الثالث».

الثاني: مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنَّفُ مِنْ أَنَّ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ «فَرَعُ الْمَكْسُورَةِ» هُوَ الَّذِي عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ¹ وَمَنْ بَعْدَهُ كَابِنِ هِشَامٍ² وَالسُّيُوطِيِّ³ وَنُسِبَ إِلَى الْجُمْهُورِ.

وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ التَّنْهِيلِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأول، أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْمَكْسُورَةِ جُمْلَةٌ غَيْرُ مُؤَوَّلَةٍ بِمُفْرَدٍ، وَمَعَ الْمَفْتُوحَةِ مُؤَوَّلٌ 314 / بِمُفْرَدٍ، وَكُونَ الْمَنْطُوقُ بِهِ جُمْلَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ مُفْرَدًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَصْلُ لِكَوْنِهِ جُمْلَةٌ مِنْ وَجْهِ.

الثاني، «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ مُسْتَعْنِيَةٌ بِمَعْمُولِيهَا عَنْ زِيَادَةٍ⁴، وَالْمَفْتُوحَةَ لَا تَسْتَعْنِي بِالْمَجْرُودَةِ⁵ عَنْ الزِّيَادَةِ أَصْلًا لِلْمَزِيدِ فِيهِ⁶.

الثالث، «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ تُصِيرُ مَكْسُورَةً بِحَذْفِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ، كَقَوْلِكَ فِي عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ، وَلَا تُصِيرُ الْمَكْسُورَةَ مَفْتُوحَةً إِلَّا بِزِيَادَةٍ، وَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ بِحَذْفِ أَصْلٍ لِلْمُتَوَصَّلِ إِلَيْهِ بِزِيَادَةٍ.

¹ - محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين (600/672هـ-)، أحد الأئمة في علوم العربية. كان إماماً حجة في النحو والصرف، والقراءات وعللها. من كتبه: "الألفية في النحو"، "تسهيل القوائد في النحو"، "الكافية"، "الشافية" و"إنجاز التعريف في الصرف". الأعلام/6: 233.

² - وردت في نسخة ب: هاشم.

³ - عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن سابق الدين الحضرمي السيوطي جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ. له نحو ست مائة مؤلف أشهرها: "الإتقان في علوم القرآن" و"جمع الجوامع". الأعلام/3: 301.

⁴ - ورد في نسخة ب: عن معمولها بزيادة.

⁵ - وردت في نسخة أ: المجرد.

⁶ - وردت في نسخة ب: به.

وَحَكَى أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِئِي¹ عَنْ ابْنِ خُرُوفٍ² أَنَّهُ احْتَجَّ عَلَى هَذَا أَيْضاً، بِ«إِنَّ»
الْمَكْسُورَةِ تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْتُوحَةِ، وَلَا تَقَعُ الْمَفْتُوحَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَكْسُورَةِ، تَقُولُ ظَنَنْتُ
أَنَّ زَيْدًا لِقَائِهِ. وَوَرَاءَ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا، «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ هِيَ الْأَصْلُ، وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْمَفْرَدَ فِي الْجُمْلَةِ أَصْلُ
الْمُرَكَّبِ³. الثَّانِي، أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ.

وَيَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ السَّيُوطِيِّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لَهُ قَوْلٌ رَابِعٌ، وَهُوَ أَنَّهَا
حَرْفٌ وَاحِدٌ تُكْسَرُ فِي مَوَاضِعَ، وَتُفْتَحُ فِي مَوَاضِعَ.

وَيَصِحُّ التَّوْفِيقُ بِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً، لَكِنَّ الْأَصْلِيَّةَ وَالْفَرَعِيَّةَ مُتَحَقِّقَةً بِاعْتِبَارِ
حَالِيهَا، فَهِيَ فِي أَحَدِ الْحَالَيْنِ أَصْلٌ لَهَا بِاعْتِبَارِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ يَحْتَمِلُهُ كَلَامُ
سَيِّبُونِيهِ⁴ حَيْثُ عَدَّ الْحُرُوفَ خَمْسَةً⁵.

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ اسْتِنْتِاجِ [أَنَّ]⁶ «أَنْمَا» بِالْفَتْحِ فَرَعَ «إِنْمَا» بِالْكَسْرِ
مِمَّا تَقْدَمُ، فَهُوَ فِي كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ⁷. وَوَجْهُهُ أَنَّ «مَا» زَائِدَةٌ فِي الْمَفْتُوحَةِ وَالْمَكْسُورَةِ مَعًا

¹ - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ. من مؤلفاته في علم
أصول الفقه: "الاعتصام" و"الموافقات". الأعلام/1: 75.

² - علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن (609/524هـ) نحوي، وعالم العربية
بالأندلس. له: "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" و"شرح جمل الزجاجي". الأعلام/4: 330.

³ - وردت في نسخة ب: للمركب.

⁴ - عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسبيويه (180/148هـ)، إمام النحاة وهو
أول من بسط علم النحو، صنف كتاباً في النحو لم يصنع قبله ولا بعده مثله. الأعلام/5: 81.

⁵ - قاله سبيويه في باب إن وأخواتها: باب الأحرف الخمسة حيث عد «إِنَّ» و«أَنَّ» واحدة.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

⁷ - انظر شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشرح شواهد: 269.

فَلَا تُغَيِّرُ حُكْمًا. فَإِذَا كَانَ الْجُزْءُ فَرَعُ الْجُزْءِ فَالْمُرْكَبُ كَذَلِكَ، إِذِ الزَّائِدُ عَلَى ذَلِكَ لَا يَفْتَضِي أَمْرًا آخَرَ.

وَأَمَّا مَا عَبَّرَ بِهِ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ دَعْوَى الْحَضَرِ، فَهُوَ أَيْضًا مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ. غَيْرَ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ لَمْ يُوْهِنَهُ كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ بَلْ قَالَ: «وَمِنْ هُنَا صَحَّ لِلزَّمْخَشَرِيِّ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ «إِنَّمَا» بِالْفَتْحِ تُفِيدُ الْحَضَرَ كـ «إِنَّمَا» - قَالَ: - وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِيهِ إِلَهُي﴾¹ فَالْأُولَى لِقَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَالثَّانِيَّةُ بِالْعَكْسِ.

- قَالَ: - وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانَ هَذَا شَيْءٌ انْفَرَدَ بِهِ، وَلَا يُعَرَفُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ إِلَّا فِي «إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ مَرْدُودٌ بِمَا ذَكَرْتُ.

- قَالَ: - وَقَوْلُهُ: إِنَّ دَعْوَى الْحَضَرِ هُنَا بَاطِلَةٌ، لَاقْتِضَائُهَا أَنَّهُ لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ غَيْرَ التَّوْحِيدِ مَرْدُودٌ أَيْضًا بِأَنَّهُ قَصْرٌ مُقَيَّدٌ إِذِ الْخِطَابُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، فَالْمَعْنَى مَا أُوحِيَ إِلَيَّ فِي أَمْرِ الرُّبُوبِيَّةِ إِلَّا التَّوْحِيدُ لَا الْإِشْرَاقَ. وَيُسَمَّى ذَلِكَ قَصْرَ قَلْبٍ لِقَلْبِ اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ.

وَالْأَمَّا الَّذِي يَقُولُ هُوَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحِطٌ إِلَّا بِالسُّؤْلِ﴾² فَإِنَّ «مَا» لِلنَّفْيِ، وَ«إِلَّا» لِلْحَضَرِ قَطْعًا، وَلَيْسَتْ صِفَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُنْحَصِرَةً فِي

¹ - الأنبياء: 108.

² - آل عمران: 144.

الرَّسَالَةَ، وَلَكِنْ لَمَّا اسْتَعْظَمُوا مَوْتَهُ جَعَلُوا كَأَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لَهُ الْبَقَاءَ الدَّائِمَ، فَجَاءَ الْحَضَرَ¹ بِاِغْتِبَارِ ذَلِكَ، وَيُسَمَّى حَضَرَ إِفْرَادًا² انْتَهَى.

وَوَجْهٌ مَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ الْفَرَعِيَّةَ إِذَا ثَبَّتَتْ لـ «أَنْتُمْ» بِالْفَتْحِ، فَالْفَرْعُ يَثْبُتُ لَهُ مَا لِأَصْلِهِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ مَانِعٌ، وَلَا مَانِعٌ هُنَا.

وَمَعْنَى مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنَ الْحَضَرِ، مِنْ أَنَّ الْإِيحَاءَ مَقْصُورٌ عَلَى التَّوْحِيدِ، 315 فَالْمَوْصُوفُ / الْمَذْكُورُ هُوَ التَّوْحِيدُ لَا اللَّيْبِيُّ ﷺ، ثُمَّ هَذَا التَّوْحِيدُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ حَاصِلُهُ قَصْرُ الْإِلَهِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى التَّعَدُّدِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِضَافِي³.

فَالْأَوَّلُ قَصْرُ الصِّفَةِ وَهُوَ الْإِيحَاءُ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَهُوَ التَّوْحِيدُ، لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ الَّذِي هُوَ الشُّرْكُ لَا إِلَى كُلِّ غَيْرٍ، كَبَيَانِ الْأَحْكَامِ مَثَلًا. وَالثَّانِي قَصْرُ الْمَوْصُوفِ وَهُوَ الْإِلَهِ تَعَالَى عَلَى الصِّفَةِ، وَهُوَ كَوْنُهُ وَاحِدًا لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ الَّذِي هُوَ التَّعَدُّدُ، لَا إِلَى كُلِّ غَيْرٍ مِنَ الصِّفَاتِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مَثَلًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اعْتَرَضَ الدَّمَامِينِيُّ⁴ قَوْلَ الْمُغْنِيِّ، أَنَّ فَرَعِيَّةَ الْمَفْتُوحَةِ تَقْتَضِي إِفَادَتَهَا الْحَضَرَ، بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مُسَاوَاةَ الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - نص منقول بتصريف . انظر شرح المغني وشواهد: 269-271.

³ - انظر الكشف/3: 139.

⁴ - بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني الإسكندري (828/763هـ). العمدة المتفنن في العلوم والمعارف، الفهامة الأديب، النحوي. له: "شرح التسهيل" و"التحفة البدرية". شجرة النور: 240.

وَأَجَابَ الشَّمْنِي¹ بِأَنَّهُ مَبْنِي عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «وَمِنْ هُنَا إِشَارَةٌ إِلَى الْفُرْعِيَّةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ وَإِنَّمَا هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تُفِيدُ التَّوَكِيدَ وَتَعْمَلُ كَالْمَكْسُورَةِ»، يَعْنِي فَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لِلتَّوَكِيدِ أَيْضًا.

قَالَ الزَّمَخْشَرِي: «إِنَّمَا مَعَ «مَا» لِلْحَصْرِ أَيْضًا، لِأَنَّ مُوجِبَ الْحَصْرِ فِي الْمَكْسُورَةِ إِنَّمَا هُوَ تَضْمِينُهَا مَعْنَى «مَا» وَ«إِلَّا»، أَوْ كَوْنُهَا تَأْكِيدًا عَلَى تَأْكِيدٍ، وَذَلِكَ بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِي الْمَفْتُوحَةِ. سَلَّمْنَا أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الْفُرْعِيَّةِ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ أَنَّهَا تُفِيدُهُ قِيَاسًا عَلَى الْمَكْسُورَةِ بِجَامِعٍ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا تَثْبُتُ اللَّغَةُ بِالْقِيَاسِ. قُلْنَا: عَلَى تَسْلِيمِهِ. لَيْسَ هَذَا مِنْهُ، لِأَنَّ ذَاكَ فِي ثُبُوتِ الْأَسْمِ بِجَامِعٍ يَعْنِي، وَهَذَا فِي ثُبُوتِ حُكْمٍ انْتَهَى بِمَعْنَاهُ.

وَأَعْتَرِضَ أَيْضًا رَدُّهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ بِالْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ «أَنَّهُ شَيْءٌ انْفَرَدَ بِهِ الزَّمَخْشَرِي، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْقَوْلُ بِهِ فِي الْمَكْسُورَةِ بِأَنَّ الرَّدَّ إِنَّمَا يَصِحُّ بِأَنَّ يَثْبُتَ أَنَّ غَيْرَ الزَّمَخْشَرِي قَالَهُ، وَأَنَّهُ قَوْلٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ الثُّحَاةِ بِ«أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ فَرَعَ الْمَكْسُورَةَ».

وَأَجَابَ الشَّمْنِي أَيْضًا >بِأَنَّهُ: «لَمَّا كَانَ قِيَاسُ الْمَفْتُوحَةِ عَلَى الْمَكْسُورَةِ صَحِيحًا، كَانَ الْقَوْلُ بِهِ كَالْمَشْهُورِ، فَصَحَّ الرَّدُّ بِهِ عَلَى أَبِي حَيَّانَ» انْتَهَى بِمَعْنَاهُ².

قُلْتُ: وَالْإِعْتِرَاضُ أَقْوَى مِنْ هَذَا الْجَوَابِ، وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ الْجَوَابُ إِنْ كُنَّا نَجْعَلُ الْقَوْلَ الْمُتَخَرِّجَ كَالْمَنْصُوصِ، وَأَنَّهُ نَصَحٌ نَسَبْتُهُ إِلَى الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَفِي ذَلِكَ

¹ - أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القسطنطيني الأصل، (872/810هـ)، الإسكندري أبو العباس تقي الدين. محدث ومفسر ولحوي. من كتبه: "شرح المعنى" لابن هشام. الأعلام/2: 230.

² - ساقط من نسخة ب.

خِلَافَ مَشْهُورٍ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ¹، أَوْ نَجْعَلُ الْمَفْتُوحَةَ وَالْمَكْسُورَةَ شَيْئًا وَاحِدًا. حَتَّى إِنَّ كُلَّ مَا قِيلَ يَنْصَبُ عَلَيْهِمَا مَعًا انْصِبَابَةً وَاحِدَةً، وَإِلَّا <فَلَا>² فَافْهَمْ، وَاکْتَفِ بِالْإِشَارَةِ فَإِنَّهُ لَوْ لَا خِشْيَةُ الْإِمْلَالِ لَأُطْلِقَتْ عَيْنَانِ الْبَحْثِ فِي هَذَا الْمَجَالِ.

{أَبُو حَنِيفَةَ يُنْكِرُ «إِنَّمَا» بِاعْتِبَارِهَا مَفْهُومًا}

الثَّالِثُ: لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ أَبَا³ حَنِيفَةَ فِي الْمَذْكُورِينَ لـ «إِنَّمَا»، اسْتِغْنَاءً بِمَا قَدَّمَهُ عَنْهُ مِنْ إِنْكَارِ الْجَمِيعِ وَمِنْهُ «إِنَّمَا»، فَهُوَ لَا يَقُولُ بِهَا كَثِيرَهَا، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَفْهُومٌ، وَإِلَّا فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَخْتِجُ بـ «إِنَّمَا» وَ«مَا» وَإِلَّا، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ الْمَنْطُوقِ⁴، وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْ الْقَوْلِ الثَّانِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

فَأَبُو حَنِيفَةَ كَمَا دَخَلَ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِالْاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، قَدْ دَخَلَ فِي أَصْحَابِ الْقَوْلِ الثَّانِي أَيْضًا بِهَذَا الْاعْتِبَارِ.

¹ - انظرها في: الفتوى والقضاء في المذهب المالكي للدكتور محمد رياض: 577، كتاب التخریج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين: 214-220، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح: 96-97 وشروح المراقي عند قوله:

*	قول لذي وفي نظيرها عسرف	إن لم يكن لنحو إلف
*	وقيل عزوه إليه حرج	فذلك قوله بها المخرج
*	خلف مضى إليه من قد سبقا	وفي انتسابه إليه مطلقا

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: أبي.

⁴ - راجع القول بأنها منطوق في الحصول/1: 169، شرح تنقيح الفصول: 57، الإمهاج في شرح المنهاج/1: 357 ونهاية السؤل/1: 204.

{الحَصْرُ إِذَا حَصَرَ الصِّفَةُ فِي الْمَوْصُوفِ أَوْ بِالْعَكْسِ}

316

الرَّابِعُ: / الحَصْرُ كُلُّهُ إِذَا حَصَرَ الصِّفَةُ فِي الْمَوْصُوفِ، كَقَوْلِنَا إِنَّمَا تَكَلَّمَ زَيْدٌ وَمَا تَكَلَّمَ إِلَّا زَيْدٌ، فَالتَّكَلُّمُ مَحْصُورٌ فِي زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو مَثَلًا. وَإِذَا حَصَرَ الْمَوْصُوفُ فِي الصِّفَةِ، كَقَوْلِنَا إِنَّمَا زَيْدٌ نَحْوِي وَمَا زَيْدٌ إِلَّا نَحْوِي، فَزَيْدٌ مَحْصُورٌ فِي النَّحْوِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْفِقْهِ مَثَلًا، وَيَكُونُ حَقِيقِيًّا وَإِضَافِيًّا، ثُمَّ يَكُونُ إِفْرَادًا لِقَطْعِ الشَّرَكَةِ، وَقَلْبًا لِرَدِّ الْمُخَاطَبِ عَنِ اعْتِقَادِهِ إِلَى غَيْرِهِ¹، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاضِحٌ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ².

الخَامِسُ: لِلْحَصْرِ طُرُقٌ³ مِنْهَا النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ. وَمِنْهَا «أَتَمَّا» كَمَا مَرَّ وَمِنْهَا الْعَطْفُ نَحْوُ زَيْدٍ قَائِمٌ <لَا قَاعِدَ، وَنَحْوُ زَيْدٍ قَائِمٌ⁴ لَا عَمْرٍو. وَمِنْهَا تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ نَحْوُ: تَمِيمِي أَنَا، وَأَنَا قُمْتُ. وَمِنْهَا تَوْسِيطُ ضَمِيرِ الْفَصْلِ نَحْوُ الْفَقِيهِ هُوَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ هُوَ الْفَقِيهُ.

وَمِنْهَا تَعْرِيفُ الْجُزْئَيْنِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ضَمِيرُ نَحْوِ الْعَالِمِ زَيْدٌ وَزَيْدُ الْعَالِمِ. وَمِنْهَا التَّصْرِيحُ بِهِ نَحْوُ الطَّبِّ مَخْصُوصٌ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ مَخْصُوصٌ بِالطَّبِّ، غَيْرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الطَّرِيقِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهِ، وَقَدْ بَقِيَ هَذَانِ الْقِسْمَانِ عَلَى الْمُسْتَفِّ.

¹ - مثال قصر الأفراد الذي يكون لقطع الشراكة، كما إذا ادعى أن زيدا وعمرا فقيهان، فتقول زيد هو الفقيه. ومثال قصر القلب الذي يستعمل في قلب اعتقاد المخاطب، كما إذا اعتقد أن زيدا ليس بفقيه، فتقول زيد هو الفقيه. راجع لمزيد التفصيل علم المعاني في كتاب قانون أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم لليوسي بتحقيقنا. ص: 226 وما بعدها.

² - راجعه في الكتب المطولة التي عاجلت علم المعاني.

³ - انظر في تلخيص المفتاح المطبوع ضمن مجموع مهمات المتون: 642 وما بعدها. والقانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم بتحقيقنا ص: 226 وما بعدها.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

{الكَلَامُ فِي قَائِدَةِ الْمَوْضُوعَاتِ اللُّغَوِيَّةِ}

"مَسْأَلَةٌ: مِنَ الْأَلْطَافِ" بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ: جَمَعَ لُطْفٌ بِمَعْنَى مَلْطُوفٌ بِهِ، أَوْ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ عَلَى أَصْلِهِ. وَجُمِعَ لِتَنَوُّعِهِ أَيْ مِنَ الشَّيْءِ الْمَلْطُوفِ بِالْعِبَادِ بِهِ، أَوْ مِنَ لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادِ "خُدُوثِ الْمَوْضُوعَاتِ اللُّغَوِيَّةِ" أَيْ الْمَنْسُوبَاتِ¹ إِلَى اللُّغَةِ، وَذَلِكَ بِإِحْدَاثِ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا تَعْلِيمًا إِنْ قُلْنَا إِنَّهَا >ثَوْقِيَّةٌ، وَإِمَّا خَلْقًا لَهَا عَلَى أَلْسِنَةِ الْعِبَادِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهَا² اصْطِلَاحِيَّةٌ، وَالْكُلُّ مِنْهُ تَعَالَى.

"لِيُعْبَرُ" بِهَا "عَمَّا فِي الضَّمِيرِ" بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أَيْ لِيُعْبَرُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ أَيْ قَلْبِهِ، وَيُعْبَرُ الْآخَرُ كَذَلِكَ، فَيَتَوَصَّلُ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى غَرَضِهِ فِي مَعَاشِهِ وَمَعَادِهِ بِمُعَاوَنَةِ الْغَيْرِ لَهُ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

"وَهِيَ" أَيْ الْمَوْضُوعَاتِ اللُّغَوِيَّةِ فِي دِلَالَتِهَا عَمَّا فِي الضَّمِيرِ "أَقْيَدُ" أَيْ أَقْوَى قَائِدَةٌ وَأَعَمُّهَا "مِنْ الْإِشَارَةِ" بِالرَّأْسِ مَثَلًا أَوْ الْيَدِ "وَالْمِثَالِ" أَيْ الشَّكْلِ الْمَوْضُوعِ عَلَى هَيْئَةِ الشَّيْءِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ لِيُذَلَّ عَلَيْهِ مَثَلًا. فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ تُفْصِحُ بِالْمَطْلُوبِ، وَتَجْرِي فِي الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ.

"وَهِيَ" أَيْضًا "أَيْسَرُ" أَيْ أَسْهَلُ مِنَ الْإِشَارَةِ وَالْمِثَالِ، فَإِنَّ حَرَكَةَ اللِّسَانِ بِالضَّرُورَةِ أَخَفُ مِنْ حَرَكَةِ الْيَدِ مَثَلًا بِالْإِشَارَةِ، أَوْ وَضْعُ الشَّكْلِ.

¹ - وردت في نسخة ب: المنسوبة.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: الألفاظ.

"وهي" أي الموضوعات اللغوية "الألفاظ الدالة على المعاني"، دخل في الألفاظ ما هو لفظ حقيقة وهو ظاهر، وما هو في حكمه كالضمير المقدّر.

وهذا وإن كان فيه تجوّر، لا يقع في التعريف، غير أن العرف يُصحّح ذلك، إذ يُقال اللفظ العربي واللفظ العجمي، أي كلام هؤلاء وكلام هؤلاء فيدخل فيه المستتر، إذ هو من الكلام قطعاً. ويصح أن يُراعى التغليب.

وخرج عن "اللفظ" الخطوط والعقود والنصب والإشارات، وخرج بقيد "الدالة" المهملة، فلم يست معتبرة في اللغة.

والمراد بـ"المعاني" ما غني باللفظ ليدل عليه، فدخل ما دل على المعنى حقيقة 317 / أو مجازاً، وما دل على اللفظ كما سيأتي في التقسيم فلا منافاة بين هذا وبين ذاك.

وسواء كان أيضاً مفرداً، أو مركباً ناقصاً، أو إسنادياً على ما سيأتي من اختيار المصنّف أنه موضوع أي بالنوع.

"وتعرف" هذه الموضوعات اللغوية "بالنقل" عن أربابها "تواثراً" كالفرس والحصان والشجر والحجر والسواد والبياض لمعانيها المعروفة، وغير ذلك مما يكثر "أو أحادي" كالضّرغام والمهرماس والقرافصة للسبع المفترس، والمخدم للسيف، ونحو ذلك من الألفاظ اللغوية غير المشهورة¹ ولأسيما الغريب منها وهو كثير.

وقد يتواتر اللفظ عند قوم دون آخرين، وعند الخاصة دون العامة، وقد يختلف فيه نظراً إلى الاختلاف <في>² عدد التواتر ومحققه.

¹ - وردت في نسخة ب: المشهورة.

² - سقطت من نسخة ب.

«وَيَاسْتَنْبَاطُ الْعَقْلِ مِنَ النَّقْلِ»: كَمَا إِذَا ثَقُلَ إِلَيْنَا أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحَلَّى بِ«أَل» يُسْتَنْتَنِي مِنْهُ، وَثَبَتَ أَيْضاً أَنَّ كُلَّ مَا¹ يُسْتَنْتَنِي مِنْهُ فَهُوَ عَامٌّ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ مِنْ هَاتَيْنِ الْمَقْدِّمَتَيْنِ أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحَلَّى بِ«أَل» يَكُونُ عَامّاً اسْتَنْبَاطاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْثُوراً، إِلَّا أَنَّهُ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى الْمَأْثُورِ «لَا مُجَرَّدَ الْعَقْلِ» فَلَا تُعَرَّفُ بِهِ اللَّفظة.

«وَمَدْلُولُ اللَّفْظِ إِمَّا مَعْنَى جُزْنِي» وَهُوَ مَا يَمْنَعُ نَفْسَ تَصَوُّرِهِ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرٍ لِتَشْخُصِهِ إِمَّا خَارِجاً كَمَدْلُولِ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَمَكَّةَ وَبَغْدَادَ، وَإِمَّا ذِهْناً كَمَدْلُولِ أَسَامَةِ وَثُمَالَةَ وَأُمَّ عَرِيطَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا.

«أَوْ» مَعْنَى «كُلِّي»، وَهُوَ مَا لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، كَمَدْلُولِ الْإِنْسَانِ أَيْ الْحَيَوَانَ النَّاطِقِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي أَوْ لَفْظَ مُعَادِلٍ. قَوْلُهُ «إِمَّا مَعْنَى» أَيْ مَدْلُولِ الْكَلِمَةِ إِمَّا مَعْنَى. «أَوْ لَفْظَ»، وَالْمَعْنَى إِمَّا جُزْنِي أَوْ كُلِّي كَمَا مَرَّ، وَاللَّفْظُ إِمَّا «مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ» أَيْ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى «كَالْكَلِمَةِ فَهِيَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ» فَخَرَجَ عَنِ الْقَوْلِ² الْمُهْمَلِ، لِأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ.

وَخَرَجَ بِ«الْمُفْرَدِ» الْمُرَكَّبِ، وَالْمُرَادُ مِنَ «الْكَلِمَةِ» مَصْدُوقُهَا اسماً كَزَيْدٍ، أَوْ فِعْلاً كَ«قَامَ»، أَوْ حَرْفاً كَ«مَنْ»، وَأَمَّا مَدْلُولُهَا الْحَقِيقِيُّ فَهُوَ مَعْنَى، أَعْنِي الْقَوْلَ الْمُفْرَدَ. «أَوْ» لَفْظُ مُفْرَدٍ «مُهْمَلٌ» أَيْ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِشَيْءٍ «كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ»، يَعْنِي كَمَدْلُولِ أَسْمَاءِ الْحُرُوفِ، وَهُوَ مُصَدِّقُ الْحَرْفِ.

¹ - ورد في نسخة ب: اخلى بالالف يستثنى منه ويثبت أيضا كل ما.

² - وردت في نسخة ب: اللفظ.

فَإِنَّ الْحَرْفَ أَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ الْمُؤْتَلَفُ مِنْ «حَا. رَا. فَا.» هُوَ اسْمُ مَوْضُوعٍ لِمَا لَا يَسْتَقِلُّ بِالْفَهْمِيَّةِ، وَهَذَا جِنْسٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ نَوَعَانِ: أَحَدُهُمَا الْحَرْفُ الْمَهْجَانِيُّ، وَالْآخَرُ الْحَرْفُ الْمَعْنَوِيُّ، وَالْأَوَّلُ هُوَ «الْأَلِفُ» وَ«الْبَاءُ» <المَهْجَانِيَّة>¹ وَ«الثَّاءُ» وَ«النَّاءُ» إلخ، وَهَذِهِ أَيْضاً أَسْمَاءُ مَوْضُوعَةٍ. فَالْأَلِفُ اسْمُ مَعْنَاهُ الْمَنْطُوقُ <بِهِ>² فِي نَحْوِ بَاتٍ، وَالْبَاءُ اسْمُ مَعْنَاهُ الْمَنْطُوقُ <بِهِ>³ فِيهِ أَيْضاً، وَالثَّاءُ اسْمُ مَعْنَاهُ ذَلِكَ الْمَنْطُوقُ بِهِ فِيهِ أَيْضاً، وَكَذَا سَائِرُ الْحُرُوفِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى أَيْضاً أَلْفَاظٌ، وَلِكِنَّهَا مُهْمَلَةٌ، إِذِ الْبَاءُ مِنْ بَاتٍ زَيْدٌ يَبِينُثُ مَثَلًا لَمْ يُوضَعْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَيْءٍ، وَكَذَا الْأَلِفُ وَالثَّاءُ، بَلِ الْمَجْمُوعُ هُوَ الْمَوْضُوعُ. فَكُلٌّ بِانْفِرَادِهِ / مُهْمَلٌ. 318

«أَوْ» لَفْظٌ «مُرَكَّبٌ» إِمَّا مُسْتَعْمَلٌ أَيْضاً نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ، فَالْمُرَكَّبُ أَيْضاً الْمُرَادُ مِنْهُ مَصْدُوقُهُ، وَإِمَّا مَذْلُولُهُ فَمَعْنَى لَا لَفْظٌ إِذْ هُوَ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ، وَإِمَّا مُهْمَلٌ كَمَصْدُوقِ الْهَذْيَانِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا فَايِدَةَ فِيهِ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ.

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي الْكَلَامِ عَلَى تَدَارُكِ مَا قَاتِ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي الْمَبَادِي اللُّغَوِيَّةِ} الْأَوَّلُ: تَقَدَّمَ أَنَّ عِلْمَ الْأَصُولِ يُسْتَمَدُّ مِنَ الْأَحْكَامِ وَمِنَ اللُّغَةِ وَمِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ⁴، وَتَقَدَّمَ <ذِكْرُ>⁵ مَبَادِي الْأَحْكَامِ وَشَيْءٌ مِنَ الْمَبَادِي الْكَلَامِيَّةِ⁶، وَهَذَا هُوَ الْكَلَامُ عَلَى

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - راجع تقرير المصنف لذلك في الجزء 1: 146 وما بعدها من هذا الكتاب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - انظر مبادئ الأحكام في الهدور اللوامع/ 1: 180 وما بعدها. والمبادئ الكلامية في/ 2: 5 وما بعدها.

المبادئ اللغوية، وكان الأنسب جعلها في المقدمات مع الأحكام وسائر الاستمدادات، ولا حاجة إلى تفريقها كما فعل المصنف، وهو لم يفسح بالاستمداد ولا فصل تراجمه، وكأنه يطلب الاختصار، وهو اختصار تافه فات به الأمر المهم، وهو التنبيه للاستمداد وتحقق تفاصيله¹، والتمييز بين الأصل والفرع والمقصد والوسيلة. وصار قارئ كتابه كمن يمشي في ظلمة، ثم إنه قدم شيئاً من المبادئ اللغوية قبل هذا البحث، وذلك المنطوق والمفهوم، والمفرد والمركب، وأقسام الدال وتأخيرها أولى. وقد مر الكلام على ذلك.

{معاني اللطف، والحدوث، واللغة، والتعبير، والإشارة، واليسر، والتواتر، والاستنباط}

الثاني: اللطف في اللغة الرفق، يقال لطف يَلُفُّ يَلُفُّ كَنَصْرٍ يَنْصُرُ إذا رَفَّقَ، وَلَطَفَ اللهُ لِعَبْدِهِ أَوْصَلَ إِلَيْهِ مُرَادَهُ بِلُطْفٍ. وَيُطْلَقُ اللَّطْفُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عَلَى التَّوْفِيقِ. وَفِي اصطلاح الكلايين يَنْقَسَمُ قِسْمَيْنِ: اللَّطْفُ الْمُقَرَّبُ وَالْمُحْصَلُ، وَسَنُحَقِّقُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى².

ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ بِمَعْنَى الْمَلُطُوفِ بِهِ، فَ«مَنْ» فِي كَلَامِهِ لِلتَّبَعِيضِ، يَعْنِي أَنَّ حَدُوثَ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَطَفَ اللهُ تَعَالَى فِيهَا بِالْعِبَادِ، أَيْ ظَهَرَ فِيهَا أَثَرُ اللَّطْفِ.

¹ - وردت في نسخة ب: مفاصله.

² - لم يجهل القدر الإمام اليوسي حتى يأتي على إثناء جمع الجوامع بالشرح كما وعد، وللوقوف على اللطف كما جاء عند ابن السبكي، يراجع المتن ضمن مجموع مهمات المتون: 198.

وَأِنْ كَانَ مَصْدَرًا عَلَى أَصْلِهِ، فَ«مَنْ» لِلتَّعْلِيلِ أَوْ الْإِبْتِدَاءِ الْمَعْنَوِيِّ، يَعْنِي أَنَّ حَدُوثَ الْمَوْضُوعَاتِ إِنَّمَا حَصَلَ بِسَبَبِ اللَّطْفِ الْإِلَهِيِّ بَعِيدِهِ، أَوْ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ مَادَّةِ اللَّطْفِ وَصِفَةِ اللَّطِيفِ بِعِبَادِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَقَدْ بَانَ لَكَ أَنَّ جَعْلَهُ مَفْعُولًا لَا يَتَعَيَّن¹ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْبَعْضُ.

«وَالْحُدُوثُ» الْوُجُودَ بَعْدَ الْعَدَمِ. قِيلَ: وَعَبَّرَ بِهِ لِيَجْرِيَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، أَغْنَى كَوْنُهَا تَوْقِيفِيَّةً وَكَوْنُهَا اضْطِلَاحِيَّةً، إِذِ الْكُلُّ لُطْفٌ، بِخِلَافِ الْإِحْدَاثِ² كَمَا فِي عِبَارَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: فَإِنَّهُ يُوْهِمُ التَّخْصِصَ بِالتَّوْقِيفِ³.

قُلْتُ: لَا حَدُوثَ إِلَّا عَنْ إِحْدَاثٍ، وَلَا إِحْدَاثَ إِلَّا مَعَهُ حَدُوثٌ. وَالْكُلُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ إِحْدَاثٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذْ لَا أَثَرَ لغيرِهِ، وَإِضَافَةُ نِعْمَةِ اللَّطْفِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُنَاسِبُهَا الْإِحْدَاثُ أَكْثَرُ مِنَ الْحُدُوثِ.

نَعَمْ، لَوْ اعْتُبِرَتِ النُّعْمَةُ⁴ الْوَاصِلَةُ فِي ذَاتِهَا، كَانَ الْحُدُوثُ أَنْسَبَ.

«وَالْمَوْضُوعَاتُ» مَفْعُولٌ مِنَ الْوَضْعِ، وَسَيَأْتِي.

«وَاللُّغَةُ» قَالَ فِي الْقَامُوسِ: هِيَ «أَصْوَاتٌ يُعْبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ»⁵

انْتَهَى. وَأَصْلُهَا لَفْظٌ كَهَمْزَةٍ، وَلَآمُهَا وَأَوْ وَجَمْعُهَا لُغَى وَلُغَاتٌ وَلُغُونٌ، وَيُقَالُ لُغَا لُغَوًّا تَكَلَّمَ، وَلَغِيَ / بِالْكَسْرِ أَيْضًا لُغَى.

319

¹ - وردت في نسخة ب: ليستعين.

² - انظر شرح العضد على المختصر/1: 115.

³ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 380.

⁴ - وردت في نسخة ب: النعم.

⁵ - انظر القاموس المحيط/4: 386.

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِ اللُّغَةِ أَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَطْلُوبَ الْأُصُولِيِّ إِنَّمَا هُوَ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، إِذْ هِيَ الْوَاردُ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَا حَاجَةَ فِي غَيْرِهَا.

<أَمَّا اللَّطْفُ>¹ وَالْمَنْفَعَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ وَالْآخِرَوِيَّةُ، فَحَاصِلُ بَكْلِ لُغَةٍ لِأَهْلِهَا.

"وَالْتَّغْيِيرُ" عَمَّا فِي النَّفْسِ² الْإِبَاءَةُ عَنْهُ، "وَالضَّمِيرُ" السِّرُّ وَدَاخِلُ النَّفْسِ، وَالْمُرَادُ إِنَّمَا هُوَ الْقُوَّةُ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْعُلُومِ وَالْخَوَاطِرِ.

"وَالْإِفْتِدَاءُ" اعْتَرَضَ بِأَنَّ فِعْلَهُ رُبَاعِي، يُقَالُ: أَفَادَهُ كَذَا، وَلَا يُصَاغُ مِنْهُ التَّفْضِيلُ³.

وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ مَصُوغٌ مِنَ الثَّلَاثِي، يُقَالُ: فَادَتْ لَهُ فَائِدَةٌ حَصَلَتْ لَا مِنَ الرَّبَاعِيِّ.

قُلْتُ: وَهُوَ خَطَأٌ، لَأَنَّ صَوْغَهُ مِنْ فَادَتْ الْفَائِدَةِ. إِنَّمَا يَصِحُّ فِي الشَّيْءِ الْحَاصِلِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ الْفَائِدَةُ، وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الشَّيْءِ الْمُحَصَّلِ لِشَيْءٍ. فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ وَالْإِشَارَاتِ هِيَ الْمُقَيَّدَةُ لِلْمَعَانِي، وَالْمَعَانِي هِيَ الْفَوَائِدُ. فَالتَّفْضِيلُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ وَالْإِشَارَاتِ إِنَّمَا هُوَ فِي كَوْنِهَا مُقَيَّدَةً، فَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ لَا مِنَ الثَّلَاثِي.

وَأِنَّمَا الْجَوَابُ هُوَ أَنَّ الرَّبَاعِي الَّذِي عَلَى وَزْنِ «أَفْعَل» يَصُوغُونَ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ وَالتَّفْضِيلِ، فَيَقُولُونَ: مَا أُعْطِيَ زَيْدًا لِلدَّرَاهِمِ، وَهُوَ أُعْطِيَ مِنْ عَمْرٍو، وَهُوَ مَقْيَسٌ عِنْدَ الْإِمَامِ سَبَبِيَّوِيَّةٍ حَمَلًا لَهُ عَلَى الثَّلَاثِي لِلْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: النفوس.

³ - وردت في نسخة ب: التفصيل.

فَإِنْ قُلْتُ¹: هَذَا إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ اعْتِبَارِ وَصْفِ اللَّفْظِ وَكَوْنِهِ مُفِيداً، فَلِمَ لَا يُعْتَبَرُ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْفَائِدَةِ، وَهِيَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِشَارَةِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَفِيدَ، أَيْ أَكْثَرُ فَائِدَةً، فَيَكُونُ الصَّوْفُ مِنَ الثَّلَاثِي.

قُلْنَا: إِذَا اعْتَبِرَتِ الْفَائِدَةُ بِذَاتِهَا لَمْ يَصِحْ صَوْفُ «أَفْعَل» مِنْهَا، إِذْ لَا يُصَاغُ إِلَّا مِنْ «فِعْلٍ» فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ اللَّفْظُ أَكْثَرُ فَائِدَةً، وَلَا يُقَالَ أَفِيدَ، كَمَا يُقَالُ زَيْدٌ أَكْثَرُ مَاثِيَةً وَأَكْثَرُ غَلَّةً مِنْ عَمْرُو، وَلَا يُقَالُ هُوَ أَمْشَى وَلَا أَغْلٌ.

«وَالْإِشَارَةُ» الْإِيمَاءُ بِالْيَدِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْحَاجِبِ، «وَالْمِثَالُ» الْمَقْدَارُ، وَمِثَالُ الشَّيْءِ أَيْضاً صِفَتُهُ.

«وَالْإَيْسَرُ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَصَوْغاً مِنَ الْيُسْرِ بِمَعْنَى اللَّيْنِ وَالِاتِّقْيَادِ، يُقَالُ مِنْهُ يَسُرُ الشَّيْءُ يَبْسُرُ يَسْراً بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا، وَأَمَّا الْيُسْرُ بِضَمِّ الْيَاءِ بِمَعْنَى السُّهُولَةِ، فَيُقَالُ مِنْهُ تَيْسُرُ الشَّيْءِ وَاسْتَيْسَرَ إِذَا تَسَهَّلَ، وَمَا رَأَيْنَا مَنْ اسْتَعْمَلَهُ ثَلَاثِيّاً، فَإِنْ كَانَ مِنْهُ، فَهُوَ خِلَافُ الْقِيَاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَالنَّوَائِثُ» بِمُتَنَائِيْنِ التَّنَائِعِ، «وَالْآحَادُ» جَمْعُ أَحَدٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ الْمَعْنِيَيْنِ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

«وَالِاسْتَنْبَاطُ» الْاسْتِخْرَاجُ وَأَصْلُهُ فِي الْمَاءِ، يُقَالُ: نَبَطَ الْمَاءُ يَنْبُطُ وَيَنْبُطُ نُبُوطاً نَبِيعَ، وَالنَّبِطُ أَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْ مَاءِ الْبَيْتْرِ، وَأَنْبَطَهَا الْحَافِرُ وَتَنْبَطُهَا² وَاسْتَنْبَطَهَا [أَي]³ أَخْرَجَ الْمَاءَ فِيهَا.

¹ - وردت في نسخة أ: قيل.

² - وردت في نسخة ب: نبطها.

³ - سقطت من نسخة أ.

{إِدْخَالُ ابْنِ السُّبْكِ لِشَيْءٍ مِنَ التَّقَاسِيمِ فِي مَبَاحِثِ الْوَضْعِ أَوْقَعَهُ فِي بَعْضِ التَّكْرَارِ}

320

الثَّالِثُ: جَعَلَ فِي الْمُنْهَاجِ فَصْلَ مَبَاحِثِ الْوَضْعِ سِتَّةً: الْأَوَّلُ: / سَبَبُ الْوَضْعِ. الثَّانِي: الْمَوْضُوعُ. الثَّالِثُ: الْمَوْضُوعُ لَهُ. الرَّابِعُ: فَائِدَةُ الْوَضْعِ. الْخَامِسُ: الْوَاضِعُ. السَّادِسُ: طَرِيقُ مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ¹. ثُمَّ عَقَدَ فُصُولاً أُخْرَى فِي التَّقَاسِيمِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمَوْضُوعِ. وَأَغْفَلَ فِي مَبَاحِثِ الْوَضْعِ ذِكْرَ الْحَدِّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ² وَالْمُصَنِّفُ، وَيُمْكِنُ إِنْدِرَاجُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَوْضُوعِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مُعْظَمَ الْمَبَاحِثِ وَالتَّقَاسِيمِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَدْخَلَ شَيْئاً مِنَ التَّقَاسِيمِ فِي مَبَاحِثِ الْوَضْعِ، فَانْتَشَرَ بِذَلِكَ نِظَامٌ³ كَلَامُهُ مَعَ مَا وَقَعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ التَّكْرَارِ مَعَ مَا⁴ سَيَأْتِي، وَسَنُنَبِّهُ عَلَيْهِ.

وَنَحْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ نُرِيدُ أَنْ نَذْكُرَ مَا ذَكَرَهُ النَّاسُ مِنَ الْمَبَاحِثِ، وَنُدْرِجُهُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ⁵ بِمُقْتَضَى التَّلْوِيحِ⁶ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَهُمَا بَيَانُ السَّبَبِ وَبَيَانُ⁷ الْمَوْضُوعِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ "مِنْ الْأَلْطَافِ حُدُوثُ الْمَوْضُوعَاتِ" إِلَى قَوْلِهِ: "وَأَيْسَرَ".

¹ - انظر الإلهام في شرح المنهاج/1: 192 وما بعدها.

² - انظر المختصر مع شرح العضد/1: 115.

³ - وردت في نسخة ب: نقل.

⁴ - وردت في نسخة ب: فيما.

⁵ - وردت في نسخة ب: وإلا.

⁶ - وردت في نسخة ب: التصريح.

⁷ - وردت في نسخة ب: الأول.

{تَقْرِيرُ الْيُوسُي لِبَيَانِ سَبَبِ وَضْعِ اللَّغَةِ}

وَتَقْرِيرُ الْأَوَّلِ، أَنَّ تَعَلَّمَ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ أَشْرَفُ مَخْلُوقٍ فِي عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، لِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا لِمَعْرِفَتِهِ تَعَالَى، الَّتِي هِيَ أَجَلُ مَطْلُوبٍ وَأَرْفَعُ مَرْغُوبٍ، وَعِبَادَتِهِ الَّتِي هِيَ الْخِصْلَةُ الْمَصَالِحَةُ وَالتَّجَارَةُ الرَّابِحَةُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾¹.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ [الْأ]² لِيَعْرِفُونَ، وَذَلِكَ بِمَا³ مَنَحَهُ مِنَ الْقُوَّةِ الْمَعْدَّةِ لِلنَّظَرِ فِي الْمَكُونَاتِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمَصْنُوعَاتِ لِاِكْتِسَابِ الْكَمَالِ، وَالتَّطَلُّعِ إِلَى مَا لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ، وَمَعْرِفَةِ مَا لَهَا وَمَا عَلَيْهَا فِي الْحَالِ وَالْمَالِ.

فَلَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ مَخْلُوقًا لِهَذِهِ الْمَطَالِبِ الْفَائِتَةِ، وَخُصَّصَ مِثْنَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّفْسِ النَّاطِقَةِ، اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ الْإِلَهِيَّةُ وَالْعِنَايَةُ الرَّبَّانِيَّةُ تَأْيِيدَ هَذِهِ النَّفْسِ بِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ، بِهِ يَكُونُ لَهَا الْاِكْتِسَابُ بِالْفِعْلِ وَهِيَ مُقَدِّمَاتُ⁴ ضَرُورِيَّةٍ وَأَدِلَّةٍ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ وَالْحِسِّيَّاتِ تُنْصَبُّهَا لِتَحْصُلِ لَهَا مِنْهَا الْمُقَدِّمَاتِ النَّظَرِيَّةِ، وَالثَّانِي بِهِ يَكُونُ وُجُودُهَا وَبِقَاؤُهَا وَهُوَ الْبَدَنُ وَهُوَ⁵ مُحْتَاجٌ إِلَى أَمْرَيْنِ:

¹ - الذاريات: 56.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: لما.

⁴ - وردت في نسخة ب: مقدمة.

⁵ - وردت في نسخة ب: وهذا.

الأول، يَكُونُ به بقاءُ شخصه كالمَطْعَمِ والملبَسِ والمَسْكَنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. والثَّانِي يَكُونُ به بقاءُ جنسه كالمُنْكَحِ والمَصَالِحِ العامَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَشَعِّبٌ بِمُقْتَضَى الْحِكْمَةِ، بحيثُ لَا تَسْتَطِيعُ النَّفْسُ الواحِدَةُ القيامَ بهِ مَعْرِفَةً فَضْلاً عَنِ اسْتِحْصَالِهِ، فَاحْتِاجُ كُلِّ إِنْسَانٍ إِلَى غَيْرِهِ فِي اسْتِحْصَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا بِالتَّعَاوُنِ وَالتَّنَظُّهِرِ وَالتَّشَاوُرِ وَالتَّنَاصُرِ، وَذَلِكَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى أَمْرٍ يَقَعُ به تَعْرِيفُ الْبَعْضِ لِلْبَعْضِ فِي كُلِّ مَا يَكُونُ مِنْ إِبْرَامٍ وَتَقْضَى، وَإِلَّا بَقِيَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي حَيْرَةٍ مِمَّا فِي نَفْسِهِ، فَكَانَ شِفَاءُ هَذِهِ الْغَمَّةِ بِوَضْعِ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَذَلِكَ لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ.

321 وَإِلَى كَوْنٍ / هَذَا الْأَمْرُ مُحْتَاجاً، وَكَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى آمِنٌ عَلَى عِبَادِهِ بِهِ. أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ¹ "مِنَ الْإِلْطَافِ". وَكَوْنُهُ لُطْفاً² بَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، قَضَاءُ هَذِهِ الْحَاجَةِ الْمُهِّمَةِ³. الثَّانِي، قَضَاؤُهَا بِأَحْسَنِ⁴ الْأَشْيَاءِ وَأَسْهَلِهَا، وَهُوَ الْأَلْفَاظُ⁵ دُونَ غَيْرِهَا كَمَا سَنُثَبِّتُ فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي.

{تَقْرِيرُ الْيُوسُفِيِّ لِبَيَانِ مَوْضُوعِ اللَّغَةِ}

وَبَيَانُهُ أَنْ تَعْلَمَ، أَنَّهُ لَمَّا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى وَضْعِ أَمْرٍ بِهِ يَقَعُ التَّعْرِيفُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ آنِفاً، أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِحَرَكَاتٍ مَخْصُوصَةٍ لِلأَعْضَاءِ كَالْإِشَارَاتِ⁶ وَالرُّمُوزِ

¹ - وردت في نسخة ب: من أنه.

² - وردت في نسخة ب: لطيفاً.

³ - انظر شرح الكوكب المنير/1: 102 وإرشاد الفحول/1: 86.

⁴ - وردت في نسخة أ: بأحسن.

⁵ - وردت في نسخة ب: الإلطف.

⁶ - وردت في نسخة ب: كالإشارة.

وَالْعُقُودِ وَالنُّصَبِ وَوَضْعِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَكَانَ مِنْ عَظِيمِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَالِغِ امْتِنَانِهِ عَلَى هَذَا النَّوعِ الْإِنْسَانِي، أَنْ جَعَلَ لَهُ ذَلِكَ بِالْمَقَاطِعِ الصَّوْتِيَّةِ الثَّانِيْنَ عَنْهَا الْأَدْلَةُ اللَّفْظِيَّةُ، وَالْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ.

وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ جِهَاتٍ¹: الْأَوَّلَى، أَنَّهَا أَسْهَلُ، لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ أَصْوَاتُ عَارِضَةٌ <لِلنَّفْسِ>²، وَالنَّفْسُ لَا مَشَقَّةَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِيهِ أَصْلًا، بَلْ هُوَ رَاحَتُهُ بِخِلَافِ حَرَكَاتِ³ الْأَعْضَاءِ الْأُخْرَى، وَخُرُوجِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ عَنْ هَذَا الطَّبْعِ كَمَا قِيلَ نَادِرٌ لَا حُكْمَ لَهُ.

<الثَّانِيَّةُ، أَنَّ التَّعْبِيرَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ دَائِمًا عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْآلَاتِ وَالْأَدْوَاتِ الْخَارِجَةِ>⁴.

الثَّالِثَةُ، أَنَّهُ عَرَضٌ فَيُوجَدُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِسَهُولَةٍ، وَيَنْعَدِمُ عِنْدَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِسَهُولَةٍ أَيْضًا، فَيُؤْمَنُ اِطْلَاعُ الْغَيْرِ عَلَيْهِ.

الرَّابِعَةُ، أَنَّهُ أَعَمُّ نَفْعًا لِيُشْمُولَهُ لِلْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ وَالْمَحْسُوسِ وَالْمَعْقُولِ، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ، بِخِلَافِ الْإِشَارَةِ وَالْمِثَالِ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا تُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَلَا تَمَثِيلُهُ، وَكَذَا نَحْوُ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَالْغَائِبِ كُلُّهُ تَتَعَدَّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَمَا لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ لَا مِثَالَ لَهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: جهة.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: حركة.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

فَلِهَذَا كُلُّهُ وَغَيْرِهِ مِنَ الْقَوَائِدِ وَضِعَ التَّعْبِيرُ اللَّفْظِي، وَهُوَ الْمَوْضُوعُ اللَّغَوِي.
وَحُصِّصَ الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ عَنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَ، كَمَا حُصِّصَ بِالْعَقْلِ مِثَّةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى
عَلَيْهِ، وَهَذَانِ هُمَا شَرَفُ الْإِنْسَانِ كَمَا قَالَ الْمُعَيَدِيُّ: «الرَّءُ بِأَصْغَرِيهِ: قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ»¹.
وَقَالَ الْآخَرُ:

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفُ فُؤَادِهِ * * * وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالْدَّمُ²
وَمَا لَنَا وَلِلْأَشْعَارِ، وَلَيْسَ بَعْدَ بَيَانِ اللَّهِ بَيَانٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُظْهِراً لِلْاِقْتِدَارِ
وَالْاِمْتِنَانِ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عِلْمَهُ الْبَيَانُ﴾³.

{حَدُّ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ}

وَأَمَّا حَدُّهَا فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ "وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعَانِي" وَاللَّفْظُ
جِنْسٌ قَرِيبٌ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْغَرَضِ، فَخَرَجَ عَنْهُ الْإِشَارَاتُ وَالْخُطُوطُ وَالْعُقُودُ وَنَحْوُ
ذَلِكَ، فَلَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَوْضُوعاً لُغَوِيّاً. وَالذَّالْ خَرَجَ بِهِ الْمَهْمَلُ كَمَا مَرَّ.

¹ - الْمُعَيَدِيُّ الْمَذْكُورُ صَاحِبُ الْقَوْلَةِ رَجُلٌ يَنْسَبُ إِلَى قَبِيلَةِ مَعْدٍ، كَانَ فَاتِكاً يَغِيرُ عَلَى مَالِ النِّعْمَانِ بْنِ
الْمَنْذَرِ، فَيَأْخُذُهُ وَلَا يَقْدِرُونَ. فَأَعْجَبَ بِهِ النِّعْمَانُ لَشَجَاعَتِهِ وَإِقْدَامِهِ فَأَمَنَهُ. فَلَمَّا حَضَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَأَاهُ،
اسْتَزْرَى مَرَاتَهُ، لِأَنَّهُ كَانَ دَمِيمَ الْخَلْقَةِ، فَقَالَ: لِأَن تَسْمَعَ بِالْمُعَيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ. فَقَالَ: آيَةُ اللَّعْنِ،
إِنَّ الرِّجَالَ لَيْسَتْ يَجْزُرُ، وَإِنَّمَا يَعِيشُ الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ: قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ. فَأَعْجَبَ النِّعْمَانُ كَلَامَهُ وَعَفَا عَنْهُ،
وَجَعَلَهُ مِنْ خَوَاصِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ... وَالْمَعْنَى: أَنَّ سَمَاعَكَ بِالْمُعَيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ رُؤْيِكَ إِيَّاهُ. يَضْرِبُ لِلرَّجُلِ
يَكُونُ لَهُ صَيْتٌ وَذِكْرٌ حَسَنٌ، فَإِذَا رَأَيْتَهُ اقْتَحَمْتَهُ عَيْنُكَ، وَكَانَ عِنْدَكَ خَيْرُهُ دُونَ خَيْرِهِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ:
اسْمَعْ بِهِ وَلَا تَرَاهُ عَلَى الْأَمْرِ. انْظُرْ زَهْرَ الْأَكْمِ/3: 177.

² - الْبَيْتُ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى، الشَّاعِرِ الْفَحْلِ حَكِيمِ الشُّعْرَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ: 15.

³ - تَضْمِينُ لِلآيَتَيْنِ 3-4 مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ حَدَّ التَّعْرِيفِ أَنْ يَأْتِيَ بِاسْمٍ جِنْسٍ مَقْصُوداً بِهِ الْمَاهِيَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ،
 322 وَإِنَّمَا جُمِعَ نَظْراً إِلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ / مَوْضُوعَاتٍ،
 وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي لَاحِظُ ابْنِ الْحَاجِبِ حَتَّى ادَّخَلَ لَفْظَةَ «كُلٌّ» فَقَالَ: «كُلٌّ لَفْظٌ وَضِعَ
 لِمَعْنَى»¹، مَعَ أَنَّ «كُلًّا» لَا يَصِحُّ اخْتُدَاهَا فِي التَّعْرِيفِ لِأَنَّهَا لِلْأَفْرَادِ. وَالتَّعْرِيفُ إِنَّمَا هُوَ
 لِلْحَقَائِقِ لَا لِلْأَفْرَادِ وَالْخَطْبُ سَهْلٌ، إِذِ الْفَرَضُ بَيَانُ مُسَمًّى الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ بَيَانَ الْحَدِّ يَنْدَرِجُ فِيهِ بِالْإِشَارَةِ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ السَّتَةِ الْمَبَاحِثِ وَهُوَ
 الْمَوْضُوعُ لَهُ، لِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْمَوْضُوعَاتِ الْمَذْكُورَةَ هِيَ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعْنَى،
 عَلِمْنَا أَنَّ الْمَوْضُوعَ <لَهُ>² هُوَ الْمَعْنَى، وَسَيُشِيرُ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: «وَاللَّفْظُ
 مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الدَّهْنِيَّةِ» وَهُنَاكَ نُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ مُتَنَاوِلٌ لِللُّغَاتِ كُلِّهَا عَرَبِيَّةً وَعَجَمِيَّةً كَمَا مَرَّ، لِأَنَّهَا كُلُّهَا لُفْظٌ
 مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْبَحْثُ فِي هَذَا شُكْرٌ لَهُ تَعَالَى، وَمَزِيدٌ أَطْلَاعٍ عَلَى حِكْمَتِهِ، وَازْدِيَادٍ
 مِنْ مَعْرِفَتِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ أَيْضاً إِلَى اسْتِفَادَةِ الْمَعْنَى، وَهُوَ فَائِدَةُ الْوَضْعِ وَهُوَ الرَّابِعُ.

{بَحْثُ الْيُوسُفِيِّ مَعَ الْمُصَنِّفِ فِي تَعْرِيفِ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ}

وَعَلَى التَّعْرِيفِ بَحْثٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الدَّلَالَةُ تَكُونُ وَضْعِيَّةً، وَتَكُونُ عَقْلِيَّةً
 وَطَبِيعِيَّةً، وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ فَتَدْخُلُ³ الْمُهْمَلَاتُ كُلُّهَا لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى عَقْلاً، أَوْ
 طَبِيعاً. فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَاتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ،

¹ - انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 115.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: بتدخل.

«كَمَا»¹ قَيَّدَ بِهِ الْإِمَامُ ابْنَ الْحَاجِبِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اتَّكَلَ عَلَى اشْتِهَارِ الدَّلَالَةِ فِي
الْوَضْعِيَّةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَإِنْ كَانَ قَدْ يَقَعُ لِلنَّاسِ غَفْلَةٌ مِنْهُمْ كَمَا² قَرَّرْنَا.
وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا حَذَفَ الْوَضْعَ لِاسْتِشْعَارِهِ أَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي الْمَحْدُودِ، فَلَا يُمْكِنُ³ ذِكْرُهُ
فِي الْحَدِّ ضَرُورَةً أَنَّ الْمَحْدُودَ مَجْهُولٌ بِمَا⁴ فِيهِ، فَالتَّعْرِيفُ بَبَعْضِ مَا فِيهِ إِمَّا⁵ تَعْرِيفٌ
بِمَجْهُولٍ أَوْ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ الْبَعْضِ، وَكِلَاهُمَا مَحْدُورٌ.
وَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَضْعَ فِي نَفْسِهِ مَفْهُومٌ أَوَّلًا وَآخِرًا اتِّكَالًا عَلَى بَيَانِهِ فِيمَا يَأْتِي،
فَالْقَصْدُ فِي التَّعْرِيفِ إِنَّمَا هُوَ بَيَانُ بَاقِي أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

{طَرِيقُ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ}

وَأَمَّا طَرِيقُ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَتَعْرِفَ بِالنَّقْلِ» إلخ.
وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ اللُّغَةَ إِمَّا أَنْ تَحْصَلَ بِالْعَقْلِ الْمَخْصُصِ، «أَوْ بِالنَّقْلِ الْمَخْصُصِ»⁶، أَوْ
بِالْمُرَكَّبِ مِنْهُمَا.

بَاطِلُ الْأَوَّلِ إِذِ الْعَقْلُ غَايَتُهُ إِدْرَاكُ جَوَازِ الْجَائِزَاتِ، وَأَمَّا وَقُوعُهَا فَلَا مَجَالَ لَهُ
فِيهِ فَضْلًا عَنْ تَعْيِينِ الْوَاقِعِ⁷، فَتَعْيِينُ⁸ الْأَخِيرَانِ وَهُمَا النَّقْلُ، وَالْمُرَكَّبُ مِنْهُ وَمِنَ الْعَقْلِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: عما.

³ - وردت في نسخة ب: يعل.

⁴ - وردت في نسخة ب: لما.

⁵ - وردت في نسخة ب: إلا.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

⁷ - قال البيضاوي في منهاج الوصول: 19 «وأما العقل الصرف فلا يجدي». وانظر الإمهاج في شرح

المنهاج/1: 202 ونهاية السؤل/1: 177.

⁸ - وردت في نسخة أ: فعيين.

وَالنَّقْلُ إِمَّا تَوَاتُرٌ وَيُفِيدُ الْيَقِينَ. وَإِمَّا آحَادٌ وَيُفِيدُ الظَّنَّ¹ وَالتَّمْيِيلُ كَمَا مَرَّ.
وَالْمَرْكَبُ تَابِعٌ لِأَصْلِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ.

{تَشْكِيكُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ فِي طُرُقِ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ}

وَقَدْ شَكَّكَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ عَلَيْهَا: «أَمَّا التَّوَاتُرُ فَيُوجِّهِينَ:

الأَوَّلُ، أَنَا قَدْ شَاهَدْنَا الْاِخْتِلَافَ الْمُرْتَبِعَ فِي أَشْهُرِ الْأَلْفَاظِ، كَلَفْظَةِ² الْجَلَالَةِ
[وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ]³، فِي أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ أَوْ سِرْيَانِيَّةٌ مُشْتَقَّةٌ أَوْ جَامِدَةٌ، وَمِمَّاذَا
اشْتَقَّتْ، وَكَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ، فَقَدْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي
323 مَدْلُولَاتِهَا اخْتِلَافاً / لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ مُرَادٌ. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِيمَا هُوَ أَشْهُرُ وَأَشَدُّ مَسِيساً
إِلَى الْحَاجَةِ فَمَا ظَنُّكَ بِغَيْرِهَا؟

الثَّانِي، أَنَّ شَرْطَ التَّوَاتُرِ اتِّفَاقُ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ، وَهَبْنَا عِلْمَنَا حُصُولَ التَّوَاتُرِ
فِي النِّقْلَةِ الْيَوْمَ، فَمَنْ لَنَا أَنَّهُ حَاصِلٌ فِيهِمْ⁴ فِي كُلِّ عَصْرِ؟⁵
وَأَمَّا الْآحَادُ، فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً:

الأَوَّلُ، أَنَّ خَبَرَ الْآحَادِ⁶ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَإِذَا كَانَ الْعَمَلُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
مَوْقُوفاً عَلَى اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَهِيَ ظَنِّيَّةٌ، فَالْوَقُوفُ عَلَى الْمَظْنُونِ مَظْنُونٌ، فَكَيْفَ تَقُومُ
الْحُجَّةُ؟

¹ - انظر البحر المحيط/2: 21 والمحصل/1: 74-75.

² - وردت في نسخة ب: كالألفاظ.

³ - ساقط من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: فيه.

⁵ - انظر التقرير المفصل لهذه الإشكالات في المحصول/1: 169 وما بعدها.

⁶ - وردت في نسخة ب: الواحد.

الثاني، أَنَّ خَبَرَ الْآحَادِ إِنَّمَا يُفِيدُ إِذَا سَلِمَ رِوَاثُهُ عَنِ الْقَدَحِ، وَهَؤُلَاءِ الرُّوَاةُ مُجَرَّحُونَ، فَإِنَّ أَجَلَ كِتَابٍ وَضَعَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ «كِتَابَ سَيِّبُونِهِ» وَ«كِتَابَ الْعَيْنِ»، وَقَدْ اشْتَهَرَ الْقَدَحُ فِيهِمَا، وَلَا سِيَمَا الثَّانِي.

وَأَمَّا الْمُرْكَبُ، فَبَيَّانُهُ إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ كَانَتْ الْمُنَاقِضَةُ لَا تَجُوزُ عَلَى الْوَاضِعِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ تَعَيَّنَ أَنَّهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ¹. وَقَدْ أَطَالَ فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّكُوكِ، وَخُلَاصَتُهُ مَا ذَكَرْنَا.

{أَجُوبَةُ الرَّازِي عَلَى الشُّكُوكِ الْمَثَارَةِ فِي طُرُقِ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ}

ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ اللُّغَةَ وَالنَّحْوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

«الْأَوَّلُ، الْمَشْهُورُ الْمُتَدَاوِلُ، وَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلٌ بِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأُزْمَةِ الثَّلَاثَةِ مَوْضِعًا لِمَعْنَاهُ، فَإِنَّا نَجِدُ أَنْفُسَنَا جَازِمَةً بِأَنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ كَانَا مُسْتَعْمِلَيْنِ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذَيْنِ الْمُسَمَّيَيْنِ، وَنَجِدُ² الشُّكُوكَ الَّتِي ذَكَرُوهَا جَارِيَةً مَجْرَى شُبِّهِ السُّوفِسْطَانِيَّةِ الْقَادِحَةِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ الَّتِي لَا تَسْتَحِقُّ جَوَابًا.

وَتَأْنِيهِمَا، الْغَرِيبُ وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ الْآحَادُ -[قَالَ]³: - وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: أَكْثَرُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ وَتَضْرِيفِهِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، فَلَا جَرَمَ قَامَتِ الْحُجَّةُ بِهِ. وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَقَلِيلٌ⁴ جِدًّا. وَمَا كَانَ كَذَلِكَ: فَإِنَّا لَا نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي الْمَسَائِلِ

¹ - نص منقول بتصريف كبير من الحصول/1: 69-75.

² - وردت في نسخة ب: وكذا.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: فقليل.

الْقَطْعِيَّةُ بَلْ فِي الظَّنِّيةِ وَتَثْبُتُ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ بِالْإِجْمَاعِ، وَتَثْبُتُ الْإِجْمَاعُ بِأَيَّةٍ
وَارِدَةٍ بِلُغَاتٍ¹ مَعْلُومَةٍ لَا مَظْنُونَةٍ، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ² أَنْتَهَى.

وَأَخِرُهُ جَوَابٌ عَنِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمَرْكَبُ³، فَإِنَّ مَبَاحِثَ النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ تَثْبُتُ⁴
بِالْأَقْيَسَةِ، وَالنَّاسُ مُجْمِعُونَ عَلَى اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ، وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ⁵.

وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّ إِبْطَالَ الْإِجْمَاعِ سَمْعِي قَمَا لَمْ تَثْبُتِ الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ لَا يَثْبُتُ.

فَأَجَابَ: يَأْنِ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ يَثْبُتُ بِالْعُلُومِ.

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ شُرُوحِ الْإِتِّهَاجِ أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، أَعْنِي الْمَقْطُوعَ
ثَابِتٌ قَطْعًا. وَأَمَّا الْقِسْمُ الْمَظْنُونُ كُلُّهُ فَالْعَمَلُ بِهِ يَثْبُتُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْعَمَلِ بِالظَّنِّ.
وَتَثْبُتُ حُجِّيَّةُ الْإِجْمَاعِ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَافِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَلَا دَوْرَ هَذَا، وَفِي
الْمَقَامِ مَجَالٌ لِمَزِيدِ الْبَحْثِ، وَتَتَبَّعُهُ يُخْرِجُنَا عَنِ الْغَرَضِ.

وَأَعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ هَذَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّا <إِذَا>⁷ قُلْنَا فِي الْإِثَالِ الْمَذْكُورِ
الْجَمْعَ الْمُحَلَّى بـ «أَل» يَدْخُلُهُ الِاسْتِثْنَاءُ، وَقُلْنَا الِاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مَّا يَتَنَاوَلُهُ

¹ - وردت في نسخة ب: بلغة.

² - نص منقول بتصريف من الحصول/1: 75.

³ - يعني الطريق الثالث إلى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم، وهو الطريق المركب من العقل والنقل.

⁴ - وردت في نسخة ب: ثبت.

⁵ - قارن بما ورد في الحصول/1: 75.

⁶ - وردت في نسخة ب: يخرج.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

اللفظ، فهاتان المقدمتان هما الدالتان على كَوْنِ المحلِّ بـ «أل» عاماً، ولأشكَّ أنهما
ثقليتان معاً. والدليل¹ إذا تركب من ثقليتين فهو ثقل، غاية ما فيه الثفنن لوجه
الإنتاج².

وجوابه من وجهين:

324 / الأول، أن هذا الثفنن هو المحقق للدلالة بالفعل، فصَحَّ أن للعقل مدخلاً أي
مدخل.

الثاني، أن الدليل ليس منتظماً من الثقليتين المذكورتين لعدم اتحاد الوسط،
وإنما صورته هكذا: المحلِّ بـ «أل» يُستثنى منه وكلُّ ما يُستثنى منه عام، وإن
اعتبرنا خروج العدد من العام اصطلاحاً، قلنا المحلِّ بـ «أل» يُستثنى منه ولا حصر
فيه، وكلُّ ما يُستثنى منه ولا حصر فيه عام³.

أما الصغرى فنقلية محضة كما مرَّ. وأما الكبرى فعقلية⁴ غير أنها مُستنبطة
من ثقلية أخرى، وهي أن الاستثناء إخراج بعض ما يتناول اللفظ، فإنَّ هذو تدلُّ على
أنَّ المُستثنى منه متناول للمُستثنى وغيره، وهذا هو معنى العموم، فالمُستثنى منه
عام. وذكر الشارح⁵ الجواب الثاني ولكن في كلامه اختلال أو تضييق.

¹ - وردت في نسخة ب: والذال..

² - انظر الإلهام في شرح المنهاج/1: 202.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: فقلية.

⁵ - انظر تشيف الماسم/1: 382.

{تَقْرِيرُ الْكَلَامِ فِي مَدْلُولِ اللَّفْظِ وَأَقْسَامِهِ}

الرَّابِعُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: "وَمَدْلُولُ¹ اللَّفْظِ" هُوَ كَلَامٌ فِي التَّقَاسِيمِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ مَبَاحِثِ الْوَضْعِ، وَيَفْتَتِحَهُ بِشَرْحِ الدَّلَالَةِ وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا <السَّالِفَةِ>².

{الْمَدْلُولُ وَالْمَفْهُومُ وَالْمَعْنَى}

وَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْمَدْلُولِ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ، فَتَوَسَّعَ بِإِسْقَاطِ الْجَارِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّفْظَ مُرْشِدٌ إِلَيْهِ. وَالدَّلِيلُ لُغَةً الْمُرْشِدُ، فَدِلَالَةُ اللَّفْظِ إِرْشَادُ اللَّفْظِ إِلَى الْمَعْنَى. وَيُسَمَّى أَيْضاً مَفْهُوماً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَاصِلٌ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ، أَوْ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْصَلَ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَفْهُومُ السَّابِقُ. وَيُسَمَّى مَعْنَى لِكَوْنِهِ مَعْنِياً أَيْ مَقْصوداً أَوْ مَعْنِياً بِهِ أَيْ مُعْتَنَى بِهِ، فَالْفِعْلُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَوْ هُوَ مَكَانُ³ الْعِنَايَةِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

ثُمَّ مَعْنَى اللَّفْظِ⁴ قَدْ يَكُونُ لَفْظاً كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَ«مِنْ» حَرْفٌ جَرٍّ، فَالْلَفْظُ الدَّالُّ فِي الْجُمْلَتَيْنِ اسْمٌ، وَمَدْلُولُهُ فِي الْأُولَى فِعْلٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ حَرْفٌ، وَالدَّالُّ وَالْمَدْلُولُ وَاحِدٌ بِالذَّاتِ <مُتَغَايِرَانِ بِالِاعْتِبَارِ، وَهَذَا الْقِسْمُ لَيْسَ مِنَ الْمَوْضُوعِ بِالْقَصْدِ، وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ الْوَضْعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

¹ - وردت في نسخة ب: وأول.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ورد في نسخة ب: بمعنى المفعول أو هو ما كان.

⁴ - ورد في نسخة ب: ثم اللفظ معنى.

وَقَدْ يَكُونُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ مَعْنَى مُغَايِرًا لِلْفَرْقِ بِالذَّاتِ¹، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمَشْهُورُ،
وَالْمَدْلُولُ <فِيهِ>² إِمَّا جُزْئِيٌّ، وَيُسَمَّى لَفْظُهُ عِلْمًا كَمَا سَيَأْتِي، وَإِمَّا كُلِّيٌّ وَهُوَ مَدْلُولُ مَا
سِوَى الْعِلْمِ عَلَى خِلَافٍ فِي بَاقِي الْمَعَارِفِ كَمَا³ سَنَذْكُرُهُ.

ثُمَّ الْمَفْهُومُ الْجُزْئِيُّ هُوَ عَيْنُ الْمَاصِدِّقِ، وَأَمَّا الْمَفْهُومُ الْكُلِّيُّ فَهُوَ غَيْرُ الْمَاصِدِّقِ، ثُمَّ
[الْمَفْهُومُ الْكُلِّيُّ]⁴ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَاصِدِّقٌ مُتَحَقِّقٌ وَقَدْ لَا يَكُونُ عَلَى مَا سَنُبَيِّنُ فِي أَقْسَامِ
الْكُلِّيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَإِذَا وُجِدَ فَقَدْ يَكُونُ ذَاتًا أَوْ ذَوَاتٍ⁵ كَالْإِلَهِ، فَإِنَّ مَصْدُوقَهُ ذَاتُ الْوَاجِبِ الْحَقِّ
تَعَالَى. وَكَالْإِنْسَانِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ الْحَيَوَانَ النَّاطِقُ، وَمَصْدُوقُهُ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَهِنْدٌ وَمَرْيَمُ
وغيرهم.

وَقَدْ يَكُونُ عَرَضًا مَحْسُوسًا كَالْبَيَاضِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ <الْوَنُ الْمُفْرَقُ لِلْبَصْرِ،
وَمَصْدُوقُهُ الْبَيَاضَاتُ الْمَحْسُوسَةُ أَوْ غَيْرُ مَحْسُوسَةٍ كَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ يَكُونُ لَفْظًا، كَاللَّفْظِ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ⁶ الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ
الْهَجَائِيَّةِ، وَمَصْدُوقُهُ قَامٌ زَيْدٌ وَ«مِنْ» وَنَحْوُهَا. وَكَالْكَلِمَةِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهَا الْقَوْلُ الْمَفْرَدُ،
325 / وَمَصْدُوقُهَا هُوَ مَصْدُوقُ اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: على ما.

⁴ - ساقط من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة ب: ذواتا.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

تَمَّ الْمَصْدُوقُ الَّذِي هُوَ لَفْظٌ¹، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مُهْمَلٌ، كَالِثَّالِ الْأَوَّلِ أَغْنَى اللَّفْظُ، فَإِنَّهُ صَادِقٌ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ كَزَيْدٍ، وَعَلَى الْمُهْمَلِ كَدَيْزٍ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا لَا غَيْرَ كَمَصْدُوقِ الْحَرْفِ الْهَجَائِيِّ، فَإِنَّ الْحَرْفَ الْهَجَائِيَّ هُوَ الْحَرْفُ غَيْرُ الْمَوْضِعِ لِمَعْنَى، وَمَصْدُوقُهُ الْحُرُوفُ الْمَلْفُوظَةُ كـ«ذَه» وَ«يَه» وَ«دَه» مِنْ زَيْدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ لَمْ تَوْضَعْ لِمَعْنَى فَهِيَ مُهْمَلَةٌ.

وَاحْتَرَزْنَا بِحُرُوفِ الْهَجَاءِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي كـ«مَنْ» وَ«قَدْ» وَ«بَل» وَ«لَمْ» وَنَحْوَهَا، فَهِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ.

وَمَا قَرَرْنَا فِي اللَّفْظِ جَارٍ فِي الْمَفْرَدِ وَمِثْلُهُ فِي الرُّكْبِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَيْضًا مَعْنَى كُلِّي كَمَا مَرَّ، وَمَصْدُوقُهُ الرُّكَبَاتُ الْمَلْفُوظَةُ، وَذَلِكَ إِمَّا مُسْتَعْمَلٌ نَحْوَ قَامَ زَيْدٍ، وَإِمَّا مُهْمَلٌ نَحْوَ قَامَ، وَهَذَا يَخْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ تَحْقِيقٍ، ²«وَمَحَلُّهُ»² يَأْتِي فِي بَابِ الْأَخْبَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَذْلُولَ اللَّفْظِ، الَّذِي وَضِعَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى لَا غَيْرَ. وَأَمَّا اللَّفْظُ فَإِنَّمَا يَكُونُ مَصْدُوقَهُ أحيانًا.

فَتَقْسِيمُ الْمَصْنُفِ الْمَذْلُولِ إِلَى مَعْنَى وَلَفْظٍ، إِنَّمَا هُوَ مُرَاعَاةٌ لِلْمَصْدُوقِ، أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْمَذْلُولُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَصْدُوقُ الْمَذْلُولِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَلَا طَائِلَ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ، غَيْرَ أَنَّ الْمَصْنُفَ تَابِعٌ لِمَا فِي الْمَحْصُولِ.

¹ - وردت في نسخة ب: اللفظ.

² - سقطت من نسخة ب.

وَفِي الْكَلَامِ بَحْثٌ مِنْ أَوْجِهٍ:

الأوّل، أَنَّهُ قَسَمَ الْمَدْلُولَ <هُنَا>¹ إِلَى جُزْئِي وَكُلِّي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَدْلُولِ
الْلَفْظِ هُوَ مَا وُضِعَ لَهُ الْلَفْظُ. وَسَيَأْتِي عِنْدَهُ أَنَّ الْلَفْظَ مَوْضِعٌ لِّلْمَعْنَى الْخَارِجِي، وَلَا شَكَّ
أَنَّ كُلَّ خَارِجِي جُزْئِي.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ، بِأَنَّ الْخِلَافَ الْآتِي فِي التَّنْكِيرَةِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا يَعْمُ الْمَعْرِفَةُ،
وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلْخَارِجِي، وَمَا وُضِعَ لِلذَّهْنِي لَا يُجْدِي شَيْئاً، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْكُلِّيَ إِنَّمَا هُوَ
فِي التَّنْكِيرَةِ، وَقَدْ حَكَمَ فِيهَا بِالْوَضْعِ لِلْخَارِجِي فَمَتَى يَجِدُ مَعْنَى كُلِّيّاً؟.

الثَّانِي، أَنَّ الْمَفْرَدَ وَالْمُرَكَّبَ قِسْمَانِ مِنَ الْلَفْظِ الدَّالِّ بِالْوَضْعِ كَمَا مَرَّ، فَكَيْفَ
يَنْقَسِمَانِ بَعْدَ إِلَى مُسْتَعْمَلٍ وَمُهْمَلٍ، وَالْفَرَضُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا دَالٌّ، ضَرُورَةٌ صِدْقِ الْأَعْمِ
عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الْأَخْصِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا يُرَدُّ بِوَجْهَيْنِ:

أحدهما، أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ فِي الْمُرَكَّبِ، لِأَنَّهُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ. وَأَمَّا
الْمَفْرَدُ فَهُوَ مُعَرَّفٌ بِسَلْبِ ذَلِكَ فَيَصْدُقُ عَلَى مَا لَا دِلَالَةَ لَهُ أَصلاً، فَإِنَّ عَدَمَ دِلَالَةِ الْجُزْءِ
عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى لَا يَقْتَضِي وُجُودَ أَصْلِ الدَّلَالَةِ، كَمَا عَلِمَ مِنْ عَدَمِ اقْتِضَاءِ السَّلْبِ وُجُودَ
الْمَحَلِّ.

الثَّانِي، إِنَّ صِدْقَ الْأَعْمِ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الْأَخْصِ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَخْصِ مُطْلَقاً،
فَلَيْمَ لَا يَكُونُ هَذَا أَخْصَ مِنْ وَجْهِهِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْمَفْرَدِ مَثَلًا قِسْماً مِنَ الدَّالِّ أَنْ يَكُونَ
كُلُّ مَفْرَدٍ دَالًّا، كَمَا أَنَّ الْأَسْوَدَ قِسْمٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَلَيْسَ كُلُّ أَسْوَدٍ إِنْسَانًا.

¹ - سقطت من نسخة ب.

قُلْنَا: الجَوَابُ / عَنِ الْأَوَّلِ، أَنَّ الْأَتِّكَالَ عَلَى كَوْنِ السَّلْبِ لَا يَقْتَضِي وُجُودَ
الْمَوْضُوعِ لَا يَحْسُنُ فِي التَّعَارِيفِ الْمَطْلُوبِ فِيهَا الْبَيَانُ. وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي
الْأُمُورِ الْعَرَضِيَّةِ لَا الدَّائِيَّةِ¹ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا.

سَلَمْنَا كُلَّ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ احْتِمَالٌ عَقْلِي، وَالْكَلَامُ فِي الْإِصْطِلَاحِ وَهُوَ أَنَّ الدَّالَّ هُوَ
الْمُنْقَسِمُ إِلَى الْفُرْدِ وَالْمُرَكَّبِ لَا غَيْرَ. وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ لَا يَرْتَمِنُ بِهَذَا الْإِصْطِلَاحِ، فَإِنَّ مِنَ
النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُرَكَّبَ أَعْمُ مِنَ الْمَوْضُوعِ، وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا فِي تَحْقِيقِ
الْكَلَامِ.

الثَّالِثُ، أَنَّهُ عَادِلٌ² بَيْنَ الْمُسْتَعْمَلِ وَالْمُهْمَلِ وَلَيْسَ بِمُعَادِلِهِ، لِأَنَّ مُقَابِلَ الْمُهْمَلِ هُوَ
الْمَوْضُوعُ، وَلَيْسَ الْمَوْضُوعُ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ، بَلْ أَعَمُّ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
مَنْ أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ يُوضَعُ وَلَا يُسْتَعْمَلُ، فَالْقَضِيَّةُ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ وَالْمُهْمَلِ مَا نَعَتْ جَمْعَ لَا
خُلُو، وَاللَّائِقُ بِالتَّقَاسِيمِ الثَّانِيَةِ لَا الْأُولَى، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

الخَامِسُ: حَذَفَ الْمُصَنِّفُ وَصَفَى³ الْمُرَكَّبَ أَي: مُسْتَعْمَلٌ أَوْ مُهْمَلٌ، لِإِدْلَالَةِ وَصْفِ
الْفُرْدِ بِذَلِكَ. وَتَقْدِيرُهُ فِي الْمُرَكَّبِ جَرَى عَلَى مَا اخْتَارَهُ <مِنْ>⁴ وَجُودِ الْمُرَكَّبِ الْمُهْمَلِ
كَمَا سَيَأْتِي، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَهُ هُنَا. وَهَذَا إِنْ أُريدَ بِالْمُقَسَّمِ مَذْلُولُ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ أَيْ مَا
وُجِدَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا لَوْ أُريدَ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ فَالْمُهْمَلُ صَحِيحٌ وَوُجُودُهُ شَيْءٌ آخَرُ،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُمْنَعَ رَأْسًا، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِيهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: الدائيات.

² - وردت في نسخة ب: لما دل.

³ - وردت في نسخة ب: وصف.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْوَضْعِ وَأَنْوَاعِهِ}

"وَالْوَضْعُ" الْمُنْشَأُ إِلَيْهِ فِي ذِكْرِ الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ هُوَ "جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى" أَيْ جَعَلَهُ صَالِحًا لِأَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ الْمَعْنَى، عِنْدَ سَمَاعِهِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ ذَالٌّ عَلَيْهِ.

وَتَحْقِيقُهُ أَنَّهُ تَعْيِينُ اللَّفْظِ لِمَعْنَى مَا، لِيَكُونَ قَرِينَةً عَلَيْهِ بِحَيْثُ إِنَّ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ اللَّفْظَ، عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ، كَمَنْ سَمِيَ ابْنَهُ زَيْدًا، فَمَنْ سَمِعَ زَيْدًا عِنْدَ الْاسْتِعْمَالِ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَبْنُ هُوَ الْمُرَادُ.

وَهَكَذَا تَعْيِينُ الْإِنْسَانِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَالرَّجُلِ¹ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الذَّكَرِ الْآدَمِيِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

"وَلَا يُسْتَنْرِطُ" فِي الْوَضْعِ الْمَذْكُورِ "مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى" عِنْدَ وَضْعِهِ لَهُ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْكُولٌ إِلَى اخْتِيَارِ الْوَاضِعِ، فَلَهُ أَنْ يَضَعَ اللَّفْظَ بِإِزَاءِ مَعْنَى يُنَاسِبُهُ، أَوْ بِإِزَاءِ مَعْنَى لَا يُنَاسِبُهُ "خِلَافًا لِعِبَادِ" بْنِ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيِّ²، "حَيْثُ اثْبَتَهَا" أَيِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ كُلِّ لَفْظٍ وَمَعْنَاهُ الْمَوْضُوعُ هُوَ لَهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: من أجل.

² - أبو سهل عباد بن سليمان بن علي (عاش في القرن الثالث الهجري)، معتزلي من أهل البصرة من أصحاب هشام بن عمرو. كان يخالف المعتزلة في أشياء، ويختص بأشياء اخترعها لنفسه. له: "إنكار أن يخلق الناس أفعالهم"، "تنبيه الأعراض" و"إثبات الجزء الذي لا يتجزأ". الفهرست: 215. فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار: 83.

وَاخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْ عِبَادٍ فِيمَا أَرَادَ بِالنَّاسِبَةِ الَّتِي أَثْبَتَ، "فَقِيلَ": "إِتْبَائُهُ لَهَا بِمَعْنَى أَنَّهَا" أَيْ النَّاسِبَةُ "حَامِلَةٌ" لِلْوَضْعِ "عَلَى الْوَضْعِ"، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَضَعُ اللَّفْظَ لِلْمَعْنَى عِنْدَ مَا يَجِدُ فِيهِ مُنَاسِبَةً.

"وَقِيلَ: بَلْ"، بِمَعْنَى أَنَّهَا "كَافِيَةٌ فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى¹ الْمَعْنَى" بِحَيْثُ إِنَّ سَامِعَ اللَّفْظِ إِنْ أَدْرَكَ تِلْكَ الْمُنَاسِبَةَ، فَهَمَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْوَضْعَ وَلَا كَانَ لِلْوَضْعِ وَجُودٌ أَصْلًا.

"وَاللَّفْظُ" الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ، وَيُوجَدُ فِي الْأَذْهَانِ كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ مَثَلًا، "مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الْخَارِجِي" مِنْهُ، كَهَيْكَلِ الْإِنْسَانِ الْمُشَاهَدِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ "لَا" الْمَعْنَى "الذَّهْنِي" كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ الْمَقُولِ فِي الْأَذْهَانِ، "خِلَافًا لِلْإِمَامِ" الرَّازِي فِي قَوْلِهِ بِالثَّانِي.

327 "وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ" وَالذُّ الْمُنْتَفِ هُوَ مَوْضُوعٌ / "لِلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هُوَ" أَيْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِهِ بِالْخَارِجِي وَلَا الذَّهْنِي، كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ لَا يُفِيدُ كَوْنَهُ هُوَ الْمَقُولُ فِي الذَّهْنِ، وَلَا هُوَ الْمَحْسُوسُ خَارِجًا، وَهُوَ صَاقِقٌ عَلَيْهِمَا مَعًا. فَإِذَا أُطْلِقَ اللَّفْظُ عَلَى كُلِّ مِنْ الذَّهْنِي وَالْخَارِجِي، دَلَّ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ لُجُودِ الْمَعْنَى الْمَطْلُوقِ فِيهِ.

"وَلَيْسَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ" مَوْضُوعٌ لَهُ، "بَلْ" قَدْ تَبَقَّى مَعَانِي لَمْ تُوَضَّعْ لَهَا أَلْفَاظٌ.

نَعَمْ، لَا بَدَّ مِنْ وَجُودِ اللَّفْظِ لِكُلِّ مَعْنَى مُحْتَاجٍ إِلَى اللَّفْظِ"، بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ وَصُولُهُ إِلَى الْأَذْهَانِ بِدُونِ² لَفْظٍ يُوَضَّعُ لَهُ بِخُصُوصِهِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَهُوَ جُلُّ الْمَعَانِي.

¹ - وردت في نسخة أ: عن.

² - وردت في نسخة أ: دون.

أَمَّا غَيْرُ الْمُحْتَاجِ إِلَى اللَّفْظِ بِخُصُوصِهِ أَوْ الْمُتَعَدِّرُ¹ <فِيهِ>² ذَلِكَ، فَلَا يَتَعَيَّنُ وَضْعُ اللَّفْظِ لَهُ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ بَوَجهِ آخِرِ كَأَنْوَاعِ الرُّوَائِحِ، فَلَيْسَ لَهَا أَلْفَاظٌ تَخْصُهَا، وَإِنَّمَا يُدَلُّ عَلَيْهَا بِإِضَافَةِ الْأَسْمِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ، فَيَقَالُ رَائِحَةُ الْمِسْكِ، رَائِحَةُ الثَّقَابِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ.

«وَالْمُحْكَمُ» الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ اللَّفْظُ «الْمُتَضَيِّحُ الْمَعْنَى» نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا كَأَيَّاتِ الْأَحْكَامِ الْفَرَعِيَّةِ وَالْأَصْلِيَّةِ، وَالْأَخْبَارِ وَالْمَوَاعِظِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

«وَالْمُتَشَابِهُ» هُوَ «مَا اسْتَأْثَرُ³ [اللَّهُ]⁴» أَيْ اخْتَصَمَ «تَعَالَى بِعِلْمِهِ»، فَلَمْ يَتَضَيَّحْ مَعْنَاهُ كَأَيَّاتِ وَالْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ الْمُشْكَلَةِ⁵، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ مِنْ تَفْوِيضِ مَعْنَاهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، بَعْدَ التَّنْزِيهِ عَنْ ظَوَاهِرِهَا الْمُسْتَحِيلَةِ كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ.

«وَقَدْ يُطْلَعُ <أَي>⁶ اللَّهُ «عَلَيْهِ» أَيْ عَلَى مَا هُوَ الْمُتَشَابِهُ «بَعْضُ أَصْنَافِيهِ» مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ مُعْجَزَةً وَكَرَامَةً، فَيَعْلَمُهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ ﴿كَذَلِكَ فَخَلَّ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾⁷.

«قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي الْمَحْصُولِ: «وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ» بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيٍّ» لَا يَعْرِفُهُ «إِلَّا الْخَوَاصُّ»، أَيْ لَا يَظْهَرُ إِلَّا

¹ - وردت في نسخة ب: المتعين.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: استند.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - وردت في نسخة ب: المشكلات.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - تضمين للآية 54 من سورة المائدة والآية 21 من سورة الحديد والآية 4 من سورة الجمعة.

للخواص من الناس، وهم أهل المعرفة، ولا يظهر للعمامة "كما يقول مثبتو الحال" أي الواسطة بين الوجود والعدم من المتكلمين في تفسير "الحركة معنى يوجب تحريك الذات" أي المحل الذي قامت به، أي معنى يوجب كون الذات متحركة، أي مُنْقَلَة من حيز إلى حيز، فالمعنى هو الحركة، وكون الذات متحركة هو الحال.

ولاشك أن لفظ الحركة مشهور مستعمل عند العمامة، وهذا المعنى الذي فسرت به خفي لا تذكرك العمامة، فلا يصح أن يكون هو معنى الحركة، وإنما المعنى الظاهر هو: أن الحركة انتقال الذات، فهذا هو معنى الحركة¹.

تنبهات: {في مزيد تقرير الوضع ومُتعلقاته، والمُحكّم والمتشابه}

الأول: من اعتبر الوضع الثاني، وهو الوضع المجازي في مسمى الوضع، عرف الوضع بـ «جعل اللفظ حذلياً على المعنى» كما عرف المصنف، أو «تعيين اللفظ للدلالة على معنى» فتدخل الحقيقة والمجاز، لأن الدلالة المذكورة² أعم من أن تكون بذات اللفظ أو بالقرينة. وإن شئت قلت أعم من أن تكون شخصية أو نوعية.

ومن لا يعتبر الوضع المجازي، فلا بد أن يقول على المعنى بنفسه، أي لا بقرينة ليخرج / المجاز فإنه محتاج إلى القرينة، وبها كان دالاً على ما سيأتي.

وأما المشترك، فهو داخل على كل حال في حد الوضع دخول سائر الحقائق، لأنه وإن كان محتاجاً إلى قرينة، ليست قرينة مُصححة للدلالة بل موضحّة لها فقط، إذ المشترك دال على كل معانيه حقيقة، لكن تراحمت عليه الأوضاع فعرض الإبهام فيزال بالقرائن.

¹ - قارن بما ورد في اغصول/1: 68.

² - ساقط من نسخة ب.

{الْوَضْعُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: لُغَوِيٌّ وَشَرْعِيٌّ وَعُرْفِيٌّ}

ثُمَّ الْوَضْعُ يَنْقَسِمُ بِحَسَبِ الْوَاضِعِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، لِأَنَّ الْوَاضِعَ إِنْ كَانَ صَاحِبَ اللُّغَةِ فَالْوَضْعُ لُغَوِيٌّ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبَ الشَّرْعِ فَالْوَضْعُ شَرْعِيٌّ، وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْعُرْفِ فَالْوَضْعُ عُرْفِيٌّ عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ عَلَى مَا سَيَجِيءُ.

وَالْمُصَنِّفُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ فَقَطْ هَاهُنَا، لِأَنَّهُ فِي مَبْحَثِ اللُّغَةِ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْوَضْعَ مُطْلَقًا وَهُوَ الظَّاهِرُ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ الْوَضْعَ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ وَتَعْرِيفِ الْمَجَازِ، وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ لَهُ تَعْرِيفًا آخَرَ مَعَ تَقْسِيمِهِ إِلَى لُغَوِيٍّ وَشَرْعِيٍّ وَعُرْفِيٍّ. فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اكْتَفَى بِمَا ذَكَرَ هُنَا لِكُونِهِ عِنْدَهُ شَامِلًا.

وَهَذَا عَلَى أَنَّ الْجَعْلَ شَامِلٌ لِلْحَقِيقِيِّ وَالْحُكْمِيِّ. فَالْأَوَّلُ أَنْ يَضَعَ الْوَاضِعُ، إِمَّا اللَّهُ تَعَالَى أَوْ بَعْضُ عِبَادِهِ اللَّفْظَ عَلَى الْمَعْنَى عَلَى أَيِّ وَجْهِ، ثُمَّ يُطْلِقُهُ غَيْرَهُ كَذَلِكَ إِمَّا اتِّبَاعًا لِلأَوَّلِ، أَوْ لَا حَتَّى يَتَّفَقَ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ، أَوْ مِنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ وَتَبَاعُدِ الْأَقْطَارِ، وَهَذَا غَالِبٌ مَا يَقَعُ فِي الْعُرْفِيَّاتِ¹ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ.

وَلَمْ يَتَعَبَّرَ الشَّهَابُ الْقَرَا فِي هَذَا الشُّمُولِ فَقَالَ: «الْوَضْعُ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى جَعْلِ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى، كَتَسْمِيَةِ الْوَلَدِ زَيْدًا، وَهَذَا هُوَ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ، وَعَلَى غَلَبَةِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى حَتَّى يَصِيرَ أَشْهَرَ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ وَضْعُ الْمَنْقُولَاتِ الثَّلَاثَةِ: الشَّرْعِيُّ نَحْوَ الصَّلَاةِ، وَالْعُرْفِيُّ الْعَامُّ نَحْوَ الدَّابَّةِ، وَالْعُرْفِيُّ الْخَاصُّ نَحْوَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ»² انْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة ب: العرفية.

² - نص منقول من شرح التنقيح: 20.

قُلْتُ: وَلَا مُشَاحَّةٌ فِي الْاِغْتِيَارِ، غَيْرَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْقَرَّافِيُّ مِنْ مُجَرَّدِ الْغَلْبَةِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ فِي الْمَنْقُولَاتِ، فَقَدْ يَضَعُ الثَّقَلُ اللَّفْظَ الْمَنْقُولَ لِلْمَعْنَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ قَصْدًا، وَلَا مَعْنَى لِلْجَعْلِ إِلَّا ذَلِكَ.

{لَا تُشْتَرَطُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى خِلَافًا لِلصِّيمَرِيِّ}

الثَّانِي: إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْوَضْعَ هُوَ جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى، فَيَقَالُ: الْوَاضِعُ مُخْتَارٌ سَوَاءٌ كَانَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ مِنَ الْبَشَرِ، فَلَهُ أَنْ يَضَعَ كُلَّ لَفْظٍ لِكُلِّ مَعْنَى، فَلَا تُشْتَرَطُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تُرَاعَى وَهُوَ حَسَنٌ، وَيَصِحُّ أَنْ لَا تُرَاعَى.

وَالْمُخَالَفَ عَبَادٌ وَهُوَ أَبُو سَهْلٍ الصِّيمَرِيُّ بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْيَمِيمَ بَيْنَهُمَا مُثَنَّاةٌ تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ، نِسْبَةٌ إِلَى «صَيْمَرٍ» قَرْيَةٍ آخِرِ عِرَاقِ الْعَجَمِ قُرْبَ «الدَّيْنُورِ»، وَفِي الْقَامُوسِ «صَيْمَرَةٌ¹ كَهَيْئَتِهَا [بَلَدٌ]² قُرْبَ الدَّيْنُورِ»³ اِنْتَهَى. وَهُوَ مِنْ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو الْقُوطِيِّ⁴ بَضْمُ الْقَافِ وَسُكُونُ الْوَاوِ وَالطَّاءِ مُهْمَلَةٌ، كَذَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ⁵، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

¹ - وردت في نسخة أ: صيمدة.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - انظر القاموس الخيط/2: 72.

⁴ - هشام بن عمرو القوطي من أصحاب أبي الهذيل، انحرف عنه فعم عليه المعتزلة وانحرفوا عنه. من كتبه: "المخلوق"، "خلق القرآن". الفهرست: 214.

⁵ - إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي المصري المقدسي المعروف بان أبي شريف (906/822هـ)، فقيه من أعيان الشافعية. من كتبه: "الدرر اللوامع بتحريه جمع الجوامع" و"شرح المنهاج" و"شرح أخرى كثيرة. الأعلام/1: 66.

{تَقْرِيرُ الْيُوسِي لِشُبْهَةِ عَبَادِ}

وَشُبْهَةُ عَبَادِ أَنَّ وَضَعَ اللَّفْظَ لِلْمَعْنَى، لَوْ لَمْ يَكُنْ لِكَوْنِهِ مُنَاسِباً لَهُ، لَمْ يَكُنْ وَجْهٌ
329 لاختصاصه به. / وَالْجَوَابُ أَنَّ الاختصاصَ باعْتِبَارِ الْوَاضِعِ كَمَا قَرَرْنَا.

وَاسْتَدْلُوا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَتِ الْمُنَاسِبَةُ لَمْ يَصِحْ وَضَعَ اللَّفْظِ لِكُلِّ مَنْ
الضَّدِّينَ، كَالْجَوْنِ لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ إِذْ لَا يُنَاسِبُهُمَا.

قُلْتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ كَثِيرَةٌ وَلَا تَنْحَصِرُ فِي الدَّائِيَةِ¹، فَقَدْ
تَكُونُ فِي ذَاتِي أَعْمَ، وَقَدْ تَكُونُ <فِي>² عَارِضٍ لِحَوَازِ اشْتِرَاكِ الْمُتَبَايِنِينَ فِي لَازِمٍ
إِيجَابِيٍّ أَوْ سَلْبِيٍّ. وَالظَّاهِرُ هُوَ³ <انْتِفَاءً>⁴ دَلِيلُ الْاِشْتِرَاطِ لَا ثُبُوتِ دَلِيلِ عَدَمِهِ.

<ثُمَّ إِنَّا إِنْ قُلْنَا: مُرَادُ عَبَادِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُنَاسِبَةِ يُرَاعِيهَا الْوَاضِعُ، فَهُوَ مُوَافِقٌ
يَعْتَرِفُ فِي أَنَّ الْوَضْعَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ>. وَإِنْ قُلْنَا: مُرَادُهُ الْمُنَاسِبَةُ كَافِيَةٌ فِي مَعْرِفَةِ مَعْنَى
الْلَفْظِ، فَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ مُنْكَرًا لِلْوَضْعِ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ
يَعْتَرِفُ بِهِ عَلَى وَجْهِ التَّأَكُّيدِ وَالتَّشْبِيهِ، كَمَا يَقُولُونَ فِي ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ بِالشَّرْعِ مَعَ
اِقْتِضَاءِ الْعَقْلِ لَهَا بِالْاِسْتِقْلَالِ.

وَقَدْ ثَبَّهَ الشَّارِحُ هُنَا عَلَى أَمْرَيْنِ:

¹ - وردت في نسخة ب: الذاتيات.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ورد في نسخة ب: وإنما هو هو.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

الأوّل، «-قال:- جعله- أي المصنّف- الخلاف في الاشتراط وعدمه قد يُناقش فيه، وإنّما مذهب عبّاد أن إفادة اللفظ للمعنى لذاته.

الثاني، «-قال:- قد يُستشكل محلّ الخلاف، بأنّا إذا قلنا: اللغات توقيفية، فينبغي أن لا يُشترط قطعاً، وإنّما يتّجه الخلاف في أنه هل يخلو الوضع عن المناسبة أو لا. وإن قلنا: اصطلاحية فينبغي أن يشرط قطعاً، فأين الخلاف؟-قال:- وجواب هذا يُعلم من تحقيق الخلاف عن عبّاد»¹ انتهى.

قلت: أمّا الأوّل، فما ذكر من المناقشة مبني على الثقل، فإنّ المذهب لا² تُدرك بالعقل، وما ذكره من أنه دالّ بذاته هو لازم قول عبّاد على أحد الاحتمالين في القول. الثاني، وهو أنه لا وضع، فالألفاظ تدلّ بذاتها لا بوضع واضع، وهذا هو الذي ذكره السكاكي قولاً، ولم يبيّن نسبته لعبّاد أو غيره.

قال في المفتاح: «من المعلوم أن دلالة اللفظ على مُسمّى دون مُسمّى، مع استواء نسبته إليهما مُمتنع، فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة، ³حوالاختصاص» بكونه أمراً ممكناً يستدعي في تحقيقه مؤثراً مخصّصاً وذلك المخصّص بحكم التقسيم إمّا الذات أو غيرها، وغيرها إمّا الله تعالى وتقدّس أو غيره.

ثم إن في السلف من يُحكي عنه اختيار الأوّل، وفيهم من اختار الثاني، وفيهم من اختار الثالث. وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الأوّل، «قال:- ولعمري

¹ - نص منقول بتصريف من تشنيف المسامح/1: 368.

² - وردت في نسخة ب: قد.

³ - سقطت من نسخة ب.

إِنَّهُ فَاسِدٌ، فَإِنَّ دِلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى مُسَمًّى¹ لَوْ كَانَتْ لِذَاتِهِ كِدَالَتِهِ عَلَى اللَّافِظِ²، وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ أَنَّ مَا بِالذَّاتِ <لَا>³ يَزُولُ بِالْغَيْرِ⁴، لَكَانَ يَمْتَنِعُ نَقْلُهُ إِلَى الْمَجَازِ، وَكَذَا إِلَى جَعْلِهِ عِلْمًا. وَلَوْ كَانَتْ دِلَالَتُهُ ذَاتِيَّةً، لَكَانَ يَجِبُ⁵ امْتِنَاعُ أَنْ لَا تَدُلَّنَا عَلَى مَعَانِي الْهِنْدِيَّةِ كَلِمَاتُهَا⁶ وَجُوبَ امْتِنَاعِ، أَيْ لَا تَدُلُّ عَلَى اللَّافِظِ لَامْتِنَاعِ انْفِكَافِ الدَّلِيلِ عَنِ الْمَدْلُولِ، وَلَكَانَ يَمْتَنِعُ اشْتِرَاكُ اللَّفْظِ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ كَالنَّاهِلِ لِلْعَطْشَانِ وَلِرَّيَّانِ، عَلَى مَا تَسْمَعُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ لَا بِنْيٍ، لِمَا تَقْدُمُ لِي أَنْ تَذَكَّرْتُ وَكَالْجَوْنِ لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَكَالْقُرَى لِلْحَيْضِ وَالطُّهْرِ وَأَمْثَالِهَا، لاسْتِئْزَامِهِ ثُبُوتِ الْمَعْنَى مَعَ انْتِفَائِهِ، مَتَى قُلْتَ: هُوَ نَاهِلٌ أَوْ جَوْنٌ.

331 وَوُجُوهٌ فَاسِدَةٌ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ تَخْفَى وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، / مَا دَامَ مَحْمُولًا عَلَى الظَّاهِرِ.

وَلَكِنَّ الَّذِي يَدُورُ فِي خَلْدِي مِنْهُ أَنَّهُ رَمَزٌ، وَكَأَنَّهُ تَنْبِيْهُ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَثِمَّةٌ عِلْمِي: الْاِشْتِقَاقُ وَالتَّصْرِيفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَنَّ لِلْحُرُوفِ فِي أَنْفُسِهَا خَوَاصًّا بِهَا تَخْتَلِفُ كَالْجَهْرِ⁷ وَالْهَمْسِ وَالشَّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ وَالتَّوَسُّطِ بَيْنَهُمَا وَغَيْرَ ذَلِكَ، مُسْتَدْعِيَةً فِي حَقِّ الْحَيْطِ بِهَا عِلْمًا أَنْ لَا يُسَوَّى بَيْنَهُمَا.

¹ - وردت في نسخة ب: المسمى.

² - وردت في نسخة ب: اللفظ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة أ: بالقيد.

⁵ - وردت في نسخة ب: يوجب.

⁶ - وردت في نسخة ب: كلماتنا.

⁷ - وردت في نسخة ب: كالجوهر.

وَإِذَا أُخِذَ فِي تَعْيِينِ شَيْءٍ مِنْهَا لِمَعْنَى أَنْ لَا يُهْمَلُ التَّنَاسُبُ بَيْنَهُمَا قَضَاءً لِحَقٍّ¹
 الْحِكْمَةِ، مِثْلُ مَا تَرَى فِي «الْقَصَمِ» بِالْفَاءِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ رَخْوٌ، لِكَسْرِ الشَّيْءِ مِنْ
 <غَيْرٍ>² أَنْ يُبَيَّنَ، وَ«الْقَصَمِ» بِالْقَافِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ، لِكَسْرِ الشَّيْءِ حَتَّى
 يُبَيَّنَ، وَفِي «الْقَلَمِ» بِالْيَمِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ خَفِيفٌ مَا يُبْنَى لِلخَلَلِ فِي الْجِدَارِ، وَ«التَّلْبِ»
 بِالْبَاءِ الَّذِي هُوَ شَدِيدٌ لِلخَلَلِ فِي الْعَرَضِ، وَفِي «الزَّفِيرِ» بِالْفَاءِ لِمِصْرَتِ الْجِمَارِ،
 وَ«الزَّئِيرِ» بِالْهَمْزِ الَّذِي هُوَ شَدِيدٌ لِمِصْرَتِ الْأَسَدِ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَأَنَّ لِلتَّرْكِيبِ:
 كَالْفَعْلَانِ وَالْفَعْلَى بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ فِيهِمَا مِثْلُ: النَّزْوَانِ وَالْحَيْدَى، وَقَعَلَ مِثْلُ: شَرَفَ،
 وَغَيْرَ ذَلِكَ خَوَاصُّ أَيْضاً، فَيَلْزَمُ فِيهَا مَا يَلْزَمُ فِي الْحُرُوفِ. وَفِي ذَلِكَ نَوْعٌ تَأْثِيرٌ لِأَنْفُسِ
 الْكَلِمِ فِي اخْتِصَاصِهَا بِالْمَعْنَى³ انْتَهَى. وَرَسَمْنَاهُ بِطَوْلِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالدَّلَالَةِ الدَّائِيَةِ كَمَا رَأَيْتَ فِي هَذَا الْكَلَامِ، أَوْضَحَ فِي وَقُوعِ
 الرُّدِّ وَالْإِبْطَالِ مِنَ التَّعْبِيرِ بِاشْتِرَاطِ الْمُنَاسَبَةِ، لِأَنَّ إِذَا قُلْنَا: لَوْ اشْتَرَطْتَ الْمُنَاسَبَةَ لَمْ
 يُوضَعْ اللَّفْظُ لِلضَّدَيْنِ، فَالْمَنْعُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الدَّلَالَةَ الدَّائِيَةَ قُلْنَا:
 يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِنَا: هَذَا جَوْنٌ مَثَلًا اتِّصَافَهُ بِالْمُتَضَادِّينِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.
 وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا أَيْضاً، بِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لَهُمَا لِيَجْتَمِعَا⁴، بَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَدَلًا
 عَنِ الْآخَرِ. فَالْمَفْهُومُ الْإِتِّصَافُ بِأَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ، وَهَذَا هُوَ الْحَاصِلُ مِنَ الْمُشْتَرَكِ، وَلَا
 مَحْذُورَ فِيهِ.

¹ - وردت في نسخة أ: بحسن.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - نص منقول بأمانة من مفتاح العلوم: 356-357.

⁴ - وردت في نسخة ب: مجتمعا.

وَكَذَا إِنْ قُلْنَا: لَوْ كَانَتْ الْمُنَاسِبَةُ كَافِيَةً فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ، لَزِمَ أَنْ نَفْهَمَ¹ مَعْنَى كُلِّ لَفْظٍ بِأَيِّ لُغَةٍ.

فَجَوَابُهُ: أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَقَّفَ عَلَى مَعْرِفَةِ تِلْكَ الْمُنَاسِبَةِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ تَحْصُلَ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَهَذَا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ فِي التَّوَقُّفِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْوَضْعِ.

وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الدَّلَالََةَ الدَّائِيَّةَ، قُلْنَا: لَوْ كَانَتْ لَزِمَ الْفَهْمُ وَإِلَّا تَخَلَّفَ الْمَدْلُولُ عَنِ الدَّلِيلِ.

وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا أَيْضًا، بِأَنَّ الدَّلَالََةَ هِيَ الْحَيْثِيَّةُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِهَا ثُبُوتُ الْفَهْمِ بِالْفِعْلِ، لِجَوَازِ تَوَقُّفِ ذَلِكَ عَلَى أَمْرٍ فِي الْفَاهِمِ مِنْ ذِكَاةِ الدَّهْنِ، أَوْ حُضُورِ الْفِكْرِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَلِهَذَا يَفُوتُ كَثِيرٌ مِنَ النُّتَائِجِ الْعَقْلِيَّةِ لِعَدَمِ الشَّرَاطِطِ. وَلِمُشْتَرَطِ الْمُنَاسِبَةِ فِي الْوَضْعِ أَنْ يُجِيبَ بَوَجهٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاضِعَ إِنْ كَانَ مِنَ الْبَشَرِ فَجَائِزٌ أَنْ يُخْطِئَ الْمُنَاسِبَةَ أحيانًا، فَيَضَعُ اللَّفْظَ لَفْظًا مُنَاسِبًا لِعَدَمِ تَيَقُّنِ ثُبُوتِ عِصْمَتِهِ فِي نَحْوِ هَذَا، فَيَخْتَلُ الْفَهْمُ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّقْسِيمِ غَيْرِ ظَاهِرٍ، لِأَنَّ كَوْنَ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي إِنْ كَانَ الْوَاضِعُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ مَنْ لَا يُعَلِّلُ أَفْعَالُ² اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامَهُ وَهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ، بَلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ، فَإِنْ / عَبَادًا

¹ - وردت في نسخة ب: يفهم.

² - وردت في نسخة ب: فقال.

مُعْتَزِلِي¹ كَمَا مَرَّ، وَلَآنَ كَوْنَ الْاِشْتِرَاطِ يَنْبَغِي قَطْعًا إِنْ كَانَ الْوَضْعُ لِلْعِبَادِ مَمْنُوعٌ، وَأَيُّ دَلِيلٍ لَهُ عَلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالَ: مَا سَبَبُ الْاِخْتِصَاصِ؟

قُلْنَا: الْإِرَادَةُ الْحَادِثَةُ أَيْضًا، وَيَكْفِي خُطُورُ ذَلِكَ بِالْبَالِ دُونَ غَيْرِهِ حَيْثُ لَمْ يَخْطُرْ، وَفِي الْمَقَامِ مَجَالٌ لِلْبَحْثِ.

وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ، مِنْ كَوْنَ الْأَلْفَازِ مَوْضُوعَةً بِاخْتِيَارِ الْوَاضِعِ، كَمَا شُوهِدَ ذَلِكَ فِي وَضْعِ الْأَعْلَامِ عَلَى سَائِرِ الْأَزْمَانِ، وَكَذَا الْأَلْفَازِ الْمُحْدَثَةِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

{الْأَلْفَازُ الْمَوْضُوعَةُ هَلْ الْقَصْدُ مِنْ وَضْعِهَا الْمَعْنَى الْخَارِجِي أَمْ الدَّهْنِي؟}

الثَّالِثُ: إِذَا قُلْنَا: <إِنَّ² الْأَلْفَازَ مَوْضُوعَةً كَمَا هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يُنْظَرَ فِي اللَّفْظِ لِأَيِّ شَيْءٍ وَضِعَ بِالْقَصْدِ³ هَلْ لِلْمَعْنَى الْخَارِجِي أَمْ الدَّهْنِي؟

ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ <هُوَ⁴ الظَّاهِرُ وَبِهِ تَسْتَقَرُّ الْأَحْكَامُ⁵، وَذَهَبَ الْإِمَامُ إِلَى الثَّانِي⁶ وَوَجَّهَهُ فِي الْمَحْصُولِ: «أَمَّا فِي الْمُرَدِّ فَبَيِّنًا إِذَا رَأَيْنَا جِسْمًا مِنْ

¹ - انظر لمزيد التفصيل في مذهب عباد المحصول/1: 57، شرح العضد على مختصر ابن حاجب/1:

192 وفواتح الرحموت/1: 184.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: بالقصر.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وبه جزم الشيخ أبو إسحاق في شرح اللمع/1: 176.

⁶ - وهو مختار البيضاوي، انظر الإيهام في شرح المنهاج/1: 193.

بَعِيد، وَظَنَّنَاهُ صَخْرَةً سَمَّيْنَاهُ بِهَذَا الْاسْمِ، فَإِذَا دَنَوْنَا وَعَلِمْنَا أَنَّهُ حَيَوَانٌ، لَكُنَّا ظَنَّنَاهُ طَائِراً سَمَّيْنَاهُ بِهِ، فَإِذَا أَزْدَادَ الْقُرْبَ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ سَمَّيْنَاهُ بِهِ. فَاخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الصُّورِ الدَّهْنِيَّةِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ لَا بِلَالَةٍ لَهُ إِلَّا عَلَيْهَا.

وَأَمَّا فِي الْمُرَكَّبِ فَلَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ فَهَذَا الْكَلَامُ لَا يُفِيدُ قِيَامَ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّكَ حَكَمْتَ بِقِيَامِ زَيْدٍ، ثُمَّ إِذَا عَرَفْنَا كَوْنَ ذَلِكَ الْحُكْمِ بَرِيئاً مِنَ الْخَطَأِ، فَحِينَئِذٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ¹.

وَرُدُّ اسْتِدْلَالِهِ بِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الصُّورِ الدَّهْنِيَّةِ، إِنَّمَا كَانَ لَا عِتْقَادَ أَنَّهُ فِي الْخَارِجِ كَذَلِكَ لَا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِلَافِ الدَّهْنِيِّ، فَالِدَّلَالَةُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْخَارِجِ بِحَسَبِ مَا اعْتَقَدَهُ الدَّهْنُ².

وَذَهَبَ وَالِدُ الْمُصَنِّفِ إِلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى، مِنْ حَيْثُ هُوَ أَعَمُّ مِنَ الدَّهْنِيِّ وَالْخَارِجِيِّ³. وَرُدُّ إِلَيْهِ مَذْهَبُ الْإِمَامِ.

{لِلْوُجُودِ مَرَاتِبُ أَرْبَعَةٌ}

وَأَعْلَمَ أَنَّكَ لَسْتَ تَمْلِكُ زِمَامَ هَذَا الْمَبْحَثِ تَصَوُّراً وَتَصْدِيقاً إِلَّا بِتَعَقُّلِ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ، أَنَّ لِلشَّيْءِ⁴ فِي الْوُجُودِ مَرَاتِبُ أَرْبَعَةً:

الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَعْلَاهَا وَجُودُهُ فِي الْأَعْيَانِ، وَهُوَ الْوُجُودُ الْحَقِيقِيُّ الْحَاصِلُ، الَّذِي بِهِ تَتَحَقَّقُ ذَاتُ الشَّيْءِ.

¹ - انظر المحصول/1: 68.

² - قارن بما ورد في التنصيف/1: 387.

³ - انظر الإمهاج في شرح المنهاج/1: 194.

⁴ - ورد في نسخة ب: أحدها: ألا شيء.

الثاني، الوجود في الأذهان، وهو من الأول بمنزلة ظل الشجرة من الشجرة.

الثالث، الوجود في العبارة.

الرابع، الوجود في الكتابة.

ولكل من الأربعة دلالة على ما قبله، فالخط يدل على اللفظ، واللفظ على المعنى الذهني، والذهني على العيني، فهي ثلاث دلالات.

أما دلالة ما في ذهن على ما في الأعيان فعقلية مخضة، لا يتغير فيها الدال والمدلول باختلاف الأوضاع، وتبدل العبارات عليها¹ ولا الأحوال، فإن الشجر والحجر مثلاً [لا]² تختلف صورها العينية ولا الذهنية باختلاف الأوضاع، وتبدل العبارات عليها.

والدالتان الأخريان وضعيتان، غير أن دلالة الخط على اللفظ يتغير فيها الدال والمدلول معاً، إذ كل من الخطوط والألفاظ / تختلف باعتبار الاصطلاحات. 332

ودلالة اللفظ على ما في النفس يتغير فيها الدال دون المدلول، فإن المعقول من مسمى الشجر مثلاً واحد، وقد تختلف الألفاظ الدالة عليه، هذا هو الأمر المتداول بين الناس.

وقد تلخص منه أن الألفاظ وضعية، وأنها دالة على الصور الذهنية، وأن <دلالتها>³ على العينية وهي الخارجية إنما هي بتوسط الذهنية، وهذا هو الحق الذي عليه المحققون خلاف ما يقول المصنف.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

{الْمَاهِيَةُ تُطْلَقُ بِإِزَاءِ الْمَخْلُوطَةِ وَالْمُجْرَدَةِ وَالْمُطْلَقَةِ}

الْأَمْرُ الثَّانِي، أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَاهِيَةَ عِنْدَهُمْ مُطْلَقَةٌ بِإِزَاءِ ثَلَاثٍ¹: مَخْلُوطَةٌ وَمُجْرَدَةٌ وَمُطْلَقَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَاهِيَةَ وَهِيَ مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ هُوَ، سَوَاءٌ اعْتُبِرَتْ مَعَ التَّحْقُّقِ، وَتُسَمَّى ذَاتًا وَحَقِيقَةً أَوْ لَا².

إِمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ مُقَيَّدَةٌ³ بِالْعَوَارِضِ اللَّوَاحِقِ، وَيُقَالُ لَهَا الْمَخْلُوطَةُ. وَالْمَاهِيَةُ بِشَرْطِ شَيْءٍ وَهِيَ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو، وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ.

وَأَمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ عَارِيَةً عَنْ جَمِيعِ الْعَوَارِضِ، وَيُقَالُ لَهَا الْمَاهِيَةُ الْمُجْرَدَةُ، وَالْمَاهِيَةُ بِشَرْطِ لَا شَيْءٍ، وَذَلِكَ كَالْمَاهِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ إِذَا اعْتُبِرَتْ وَحْدَهَا، وَلَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ أَصْلًا وَلَا فِي الدِّهْنِ أَيْضًا، عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ سَيُظْهِرُ لَكَ وَجْهَهُ.

وَأَمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَا بِقَيْدِ عُرُوضِ الْعَوَارِضِ وَلَا بِقَيْدِ الْعَرَاءِ عَنْهَا، وَيُقَالُ لَهَا الْمَاهِيَةُ الْمُطْلَقَةُ وَالْمَاهِيَةُ لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ، وَذَلِكَ كَالْمَاهِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ، وَهِيَ تَصْدُقُ عَلَى الْمَخْلُوطَةِ وَعَلَى الْمُجْرَدَةِ، ضَرُورَةً صِدْقِ الْأَعْمِّ عَلَى الْأَخْصِ، وَالتَّغَايُرِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأَوَّلِيِّينَ إِنَّمَا هُوَ فِي مَفْهُومَاتِهَا لَا فِي الصِّدْقِ.

إِذَا انْتَقَشَ هَذَا فِي ذِهْنِكَ، لَمْ يَخَفْ عَلَيْكَ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ يَنْتَزِلُ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَخْلُوطَةُ، وَقَوْلَ الْإِمَامِ يَنْتَزِلُ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الْمُجْرَدَةُ. وَقَوْلُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ يَنْتَزِلُ عَلَى الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُطْلَقَةُ، وَلَكِنْ كُلًّا مِنْهَا مُفْتَقِرٌ إِلَى مَزِيدٍ تَحْرِيرِ.

¹ - وردت في نسخة ب: ثلاثة.

² - وردت في نسخة ب: أم لا.

³ - وردت في نسخة أ: متقيدة.

{مناقشة المذهب القائل بأن الوضع للمعنى الخارجي}

أما الأول وهو <أن¹ الوضع كان² للخارجي، فلا يخلو أن يُراد فيه الخارجي باعتبار جزئيته أو كليته، مثلاً إذا قيل لفظ الإنسان موضوع للإنسان الخارجي، فإما أن يُراد بذلك أن الوضع كان للهيكَل الكلي الذي أفرادُه محسوسة، وإما أن يُراد أن الوضع كان لفردٍ منه، كهيكل زيد مثلاً وهو شخصه وهويته المرئية.

333 فإن أريد الأول، فالوضع إنما هو / للمعنى الذهني لا³ الخارجي، فما فر منه المصنف وقع فيه، وليس له أن يقول: إنما تعني بالخارجي ما أفرادُه خارجية، فيكون الذهني ما أفرادُه ذهنية، لأننا نقول هذا تفریق لا حجة تقوم عليه، ولا تتوهم حاجة إليه، وأيضاً فالكليات التي تحققت هي كلها من هذا القبيل، فأی شيء يُختلف فيه؟

وإن أريد الثاني فيقال: إذا وقع الوضع لفردٍ كشخص زيد مثلاً، فإما أن يقع له <لا⁴ باعتبار الخصوصية، بل باعتبار أنه شخصٌ وهيكلٌ توجدُ منه أمثالٌ وأمثالٌ ليصدق الاسم على جميعها، وهذا راجعٌ إلى القسم المفروق منه.

وإما أن يقع له باعتبار الخصوصية، فيلزم أن يكون علماً عليه، وأن يمتنع إطلاقه على غيره حقيقة إلا بوضع آخر، إذ لا معنى للعلم إلا ما وضع لمسمى على

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: كله.

³ - وردت في نسخة ب: فإن.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

التَّعْيِينَ، لَا يُقَالُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لَا مَانِعٌ¹ مِنْ إِطْلَاقِ الْاسْمِ عَلَى جَمِيعِ الْأَمْثَالِ كَمَا فِي عِلْمِ الْجِنْسِ كَأَسَامَةِ، لِأَنَّا نَقُولُ عِلْمَ الْجِنْسِ عِنْدَ مَنْ يَسُكُّ بِهِ مَسْلَكَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ مَوْضِعَ لِمَاهِيَةِ مُفْتَقَرَةٍ فِي تَحَقُّقِهَا إِلَى أَفْرَادٍ خَارِجِيَةٍ. فَحَيْثُمَا تَحَقَّقَتْ فِي فَرْدٍ تَبِعَهَا الْاسْمُ، بِخِلَافِ الشَّخْصِ الْخَارِجِيِّ فَإِنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ التَّحَقُّقِ بِالْغَيْرِ، بَلْ لَا مَعْنَى لَهُ، فَاسْمُهُ لَا يُقَالُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِنَقْلِ إِلَيْهِ، أَوْ وَضْعَ آخَرَ عَلَى وَجْهِ الْإِشْتِرَاكِ، أَوْ وَضْعَ لِقَدَرٍ مُشْتَرَكٍ يَشْمَلُهُ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْوَجْهُ السَّابِقُ، وَالَّذِي قَبْلَهُ لَوْ صَحَّ لَزِمَ أَنْ لَا يُطْلَقَ لَفْظُ الْإِنْسَانِ مَثَلًا عَلَى² فَرْدٍ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْقِيُودِ، وَلَا خَفَاءَ بِبُطْلَانِهِ.

وَأَمَّا أَنْ يَقَعَ لَهُ <لَا>³ بِاعْتِبَارِ الْهَوِيَّةِ، بَلْ بِحَسَبِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُشَخَّصَاتِ، لِأَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَقِيقَةِ أَوْ لِلْمَجْمُوعِ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ بِالْفَرْدِ الْجُزْئِيِّ، وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْقِسْمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا هُوَ لِلْحَقِيقَةِ، وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ الْوَضْعُ لِلْخَارِجِيِّ، مَعَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ حِينَئِذٍ إِنْ اعْتُبِرَتْ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَهِيَ⁴ الدَّهْنِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُخَالِفِ.

وَأِنْ اعْتُبِرَتْ مُقَيَّدَةً بِالْعَوَارِضِ وَهِيَ الْمَخْلُوطَةُ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَوَارِضِ مَدْخَلٌ فِي الْمَوْضُوعِيَّةِ وَأَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَجْمُوعِ، فَهُوَ الْقِسْمُ السَّابِقُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَدْخَلٌ، بَلْ اعْتُبِرَتْ كَالشَّرْطِ كَانَ حَاصِلُهُ، أَنَّ الْوَضْعَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى الدَّهْنِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَهُ

¹ - وردت في نسخة ب: يمتنع.

² - ورد في نسخة ب: شيئا الأعلى.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: في.

وُجُودٌ، وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وُجُودٌ أَيْضاً، فَالْوَضْعُ يَقَعُ لَهُ بِلاَ فَرْقٍ،
فَالْوَضْعُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَعْنَى الدَّهْنِي، وَهُوَ قَوْلُ الْمُخَالِفِ.

فَتَأْمَلْ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ، تَجِدُ الْوَضْعَ لِلخَّارِجِي فِي بَابِ الْكَلِّيَّاتِ لَا مَقَرَّ لَهُ،
وَهُوَ وَإِنْ كَانَ¹ يُمَكِّنُ التَّزَامَ بَعْضُ الْأَقْسَامِ وَمُحَاوَلَةُ الْجَوَابِ عَنْهُ، فَهُوَ فِي غَايَةِ
التَّمَحُّلِ.

{مُنَاقَشَةُ الْمَذْهَبِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَعْنَى الدَّهْنِي}

وَأَمَّا الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَعْنَى الدَّهْنِي، فَيُقَالُ فِي تَنْزِيلِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا
مِنَ الْمَاهِيَةِ الْمُجْرَدَةِ نَظَرًا، وَذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْمَعْنَى فِي الدَّهْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَارِضِ،
334 / فَالدَّهْنِي لَيْسَ بِمَجْرَدٍ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الدَّهْنِ بِاعْتِبَارِ نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا مَا هُوَ
مُعْتَبَرٌ وَجُودُهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنِ التَّجَرُّدِ بِالثَّانِي لَا الْأَوَّلِ، فَافْهَمْ. وَهَذَا هُوَ
التَّفْصِيلُ فِي أَنَّ الْمَاهِيَةَ الْمُجْرَدَةَ مَوْجُودَةٌ فِي الدَّهْنِ أَوَّلًا.

{مُنَاقَشَةُ الْمَذْهَبِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هُوَ}

وَأَمَّا الثَّلَاثُ، وَهُوَ أَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هُوَ، فَإِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ
لِلْمَعْنَى، سَوَاءً كَانَ ذِهْنِيًّا أَوْ خَارِجِيًّا، بِمَعْنَى أَنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ لِلدَّهْنِي وَلِلخَّارِجِي،
فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلَيْنِ قَبْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَلْتَمِزَ قَوْلًا عَلَى حِدَّةٍ، إِذِ الْوَضْعُ لَا يَتَعَدَّدُ،
وَلَا يَصِحُّ التَّخْيِيرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ².

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: متتابعين.

وَأِنْ أُريدَ أَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الْمَعْقُولِ الصَّادِقِ بِالذَّهْنِيِّ وَالْخَارِجِيِّ، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ أَنْ يُرَادَ، وَهَذَا الْمَعْنَى الْمُطْلَقُ هُوَ الذَّهْنِيُّ بِنَفْسِهِ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْاِعْتِبَارُ فَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ حَاصِلُ قَوْلِ الْإِمَامِ، إِنْ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَزِيدُ مِنَ الذَّهْنِيِّ وَالْخَارِجِيِّ، وَقَدْ عَلِمْتَ ضَعْفَ الْقَوْلِ بِالْوَضْعِ لِلْخَارِجِيِّ، فَالضَّوَابُ <هُوَ>¹ أَنَّ الْوَضْعَ لِلذَّهْنِيِّ، وَعَلَيْهِه إِطْبَاقُ الْعُقَلَاءِ، وَلِذَا يُقَالُ الْإِنْسَانُ دَالٌّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالْمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ.

فَإِنْ قِيلَ يَصِحُّ هَذَا وَجَمْهُورُ الْخَلْقِ يُطْلِقُونَ الْأَلْفَافَ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ، كَلَفِظَ الْإِنْسَانُ مَثَلًا عَلَى الشَّخْصِ الْخَارِجِيِّ، وَلَا يُرِيدُونَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَحْسُوسِ، وَجُلُّهُمْ لَا يَعْرِفُ الْحَقِيقَةَ الذَّهْنِيَّةَ، وَالِدَّلَالَةُ حَاصِلَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَالْمَدْلُولُ هُوَ الْخَارِجِيُّ، فَهُوَ الْمَوْضُوعُ لَهُ.

قُلْنَا²: لَا يُسَلَّمُ أَنَّ إِطْلَاقَ اللَّفْظِ عَلَى الْخَارِجِيِّ لِكُونِهِ مَوْضُوعًا لَهُ أَوْ مَدْلُولًا لَهُ بِالْأَصَالَةِ، بَلْ لِكُونِهِ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ لَهُ وَالْمَدْلُولِ لَهُ، وَهَذَا هُوَ الدُّعَى. وَلَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَعْقِلُونَ الْأَقْوَالَ الْمُشْتَرَكَةَ وَالْمَعَانِي الْكَلِّيَّةَ. كَيْفَ وَهُمْ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ وَبَيْنَ الْمُشْتَرَكَاتِ وَالْمُخْتَلِفَاتِ ضَرُورَةً، وَذَلِكَ مِنَ الْمَرْكَوزِ فِي الْفِطْرِ غَيْرِ مُتَوَقِّفٍ عَلَى صِنَاعَةٍ.

نَعَمْ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ الْمُتَعَقَّلُ، الَّذِي بِهِ وَقَعَ التَّمْيِيزُ مَفْهُومًا آخَرَ غَيْرَ الْحَقِيقَةِ الْمَطْلُوبَةِ الَّتِي يُثْبِتُهَا الْحَكِيمُ، كَأَنْ يَكُونَ الْمُتَعَقَّلُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَثَلًا الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ <الْحَيَاةُ وَالْعَقْلُ وَالْعِبَارَةُ الْفَصِيحَةُ، وَهِيَ الْحَقِيقَةُ الْمَطْلُوبَةُ بَعَيْنِهَا مَعَ زِيَادَةِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: قلت.

خَاصَّةً، أَوْ الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ¹ الصُّورَةُ الْمَخْصُوصَةُ مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَوِي الْقَامَةِ بَادِي
البَشَرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَاضِعُ² إِنَّمَا اعتَبِرَ نَحْوَ هَذَا الْمَعْنَى فَوَضَعَ³ لَفْظَ الْإِنْسَانِ، وَهَذَا
كُلُّهُ لَا يَخْدِشُ فِي وَجْهِ الدَّعْيِ مِنْ أَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَعْنَى الدَّهْنِي، لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ ذَهْنِيَّةٌ.
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الدَّائِيَّاتِ وَالْعَرَضِيَّاتِ، مَعَ أَنَّ عُسْرَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ النَّوَاعِي وَالْاِخْتِلَافِ فِي
كَوْنِ الْحَقَائِقِ مَجْرُودَةٍ أَوْ لَا مَشْهُورٌ. وَإِنْ أَرَدْتَ الشَّفَاءَ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِمَوْضُوعِنَا الْمُسَمَّى
بِالْقَوْلِ الْفَصْلِ فِي تَمْيِيزِ الْخَاصَّةِ عَنِ الْفَصْلِ⁴.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِلْمَعْنَى الدَّهْنِي، لَكَانَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْخَارِجِي
335 مَجَازًا، لِأَنَّهُ / إِطْلَاقٌ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ⁵ مُطْلَقًا عَلَيْهِ مِنْ
غَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: الوضع.

³ - وردت في نسخة ب: بوضع.

⁴ - كتاب اليوسي المذكور، هو جزء لطيف أوضح فيه الفرق بين الذاتي والعرضي، في أعقاب سؤال
ورد عليه من بعضهم، عن الفرق بين الناطق في تعريف الإنسان، المَجْعُول ذاتيا وبين الصاحك المَجْعُول
عرضيا، فلما وقع عليه الحجر الكلام والحديث شجون، إلى أن صار جزءا يحق أن يلقب «بالقول الفصل
في تمييز الخاصة عن الفصل». وتوجد منه نسخة بالخزانة الملكية تحت رقم: 1314. ولعل إن أنسا الله
في الأجل تخصصه بالدراسة والتحقيق استجابة لرغبة طالبي علم المنطق، في إطار هذه السلسلة من
الأعمال الكاملة في الفكر الإسلامي للعلامة اليوسي رحمه الله.

⁵ - وردت في نسخة ب: يلزم.

قُلْنَا: لَا بَدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ تَفْصِيلٍ، فَإِنَّ لَفْظَ الْإِنْسَانِ مَثَلًا إِذَا أُطْلِقَ عَلَى زَيْدٍ، فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ، لِكُونِهِ حِصَّةً¹ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِيَةِ فَحَقِيقَةً، إِذْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَوْضُوعِهِ. وَإِنْ أُرِيدَ بِحَسَبِ الشَّخْصِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا عَلَى هَذَا الرَّأْيِ إِذْ لَمْ يُوضَعْ لَهُ. وَالْإِطْلَاقُ الْمُتَعَارَفُ إِنْ كَانَ بِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ فَوَاضِحٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازَاتِ الشَّائِعَةِ الْغَالِبَةِ، وَكَوْنُ أَصْلِ الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَنْهَضُ إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا يُبَيِّنُ خِلَافَهُ.

الرَّابِعُ: قَدْ عَلِمَ <هُنَا>² مِمَّا³ قَرَرْنَا، أَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا يَحْسُنُ فِيْمَا لَهُ مَعْنَى ذِهْنِي خَارِجِي، وَهُوَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ، أَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَمِنْهَا مَا وَضِعَ لِلخَارِجِيِّ فَقَطْ، وَمِنْهَا مَا وَضِعَ لِلذِّهْنِيِّ كَمَا سَيَأْتِي فِي ذِكْرِ الْعِلْمِ. وَنَبَّهَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُنَبِّهُوا عَلَى الْمَعَارِفِ سِوَى الْعِلْمِ، وَهِيَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْمَشْهُورِ فِيهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ وَضِعَ الْكُلِّيَّاتِ، وَتُسْتَعْمَلُ جُزْئِيَّةً، فَحُكْمُهَا بِحَسَبِ الْوَضْعِ حُكْمُ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ.

وَعِلِمٌ أَيْضًا مِمَّا قَرَرْنَا إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْأَسْمِ النَّكْرَةِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي أَنَّهُ هَلْ وَضِعَ لِلْمَاهِيَةِ، أَوْ لِلْفَرْدِ الشَّائِعِ لَا يَخْرُجُ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

¹ - وردت في نسخة ب: حصة.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: بما.

{مناقشة اليوسي للإمام القائل أن الغرض من الوضع ليس استفادة المعاني
بالألفاظ المفردة}

الخامس: فهم من البحث عما وضع له اللفظ أحد مباحث الوضع، وهو الموضوع له كما مرّت الإشارة إليه. وعلمت منه¹ أيضاً فائدة <الوضع>²، وهو استفادة المعاني من الألفاظ. وذكر الإمام في المحصول وتبعه البيضاوي: أنه ليس الغرض من وضع اللغات أن تستفاد بالألفاظ المفردة معانيها، قال: «والدليل عليه أن استفادة المعنى من اللفظ موقوفة على العلم بكونه موضوعاً له، وذلك موقوف على معرفة ذلك المعنى، فلو توقف على اللفظ لزم الدور. - قال: - بل الغرض منها استفادة المعاني التركيبية».

ثم استشعر ورود الدور هنا أيضاً بأن يقال: إن استفادة المعنى التركيبي، موقوف على العلم بكون المركب موضوعاً لذلك المعنى الموقوف على العلم بذلك المعنى، فلو استفيد من اللفظ لزم الدور.

وأجاب: «بأن لا نسلم أن استفادة المعنى من المركب موقوفة على العلم بكونه موضوعاً لمعناه، بل على العلم بوضع المفردات لمعانيها، وعلى كون الحركات الإعرابية دالة على تلك النسب. فإذا انتظم الكلام بحركاته وترتيبه المخصوص، فهم منه المعنى»³.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - نص منقول بتصريف من المحصول/1: 67.

قُلْتُ: أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُفْرَدَةِ، فَرَبِّمَا يُوهِمُ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهَا فِي نَفْسِهَا وَلَا دَلَالَةَ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ حُصُولُ النَّسَبِ فَقَطْ، وَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ، فَإِنَّ دَلَالَةَ الْأَلْفَافِ مُطَابِقَةً وَتَضَمُّنًا وَالتَّوَرَامًا [مَا] ¹ لَا يُنْكَرُهُ أَحَدٌ، وَذَلِكَ فَائِدَةٌ وَضَعَهَا. وَأَيْضًا النَّسْبَةُ لَا تَحْصُلُ مَا لَمْ تَحْصُلِ الْمُفْرَدَاتِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفْرَدَ / لَمْ يُوضَعْ لِتَحْصِيلِ مَعْنَاهُ لِلْسَّامِعِ، بَحِيثٌ يُتَصَوَّرُهُ عَنْ جَهْلٍ، إِذْ لَا يَسْتَفِيدُ مَعْنَاهُ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ، وَعَالِمٌ بِذَلِكَ الْمَعْنَى كَمَا قَالَ، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ لِإِخْطَارِ مَعْنَاهُ بِالذَّهْنِ عِنْدَ سَمَاعِهِ. فَشَرْطُ الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ وَخُطُورِ الْمَعْنَى بِذَهْنِ <السَّامِعِ> ² هُوَ مَعْنَى الدَّلَالَةِ بِالْفِعْلِ، وَذَلِكَ فَائِدَةٌ الْوَضْعِ، وَذَلِكَ الْخُطُورُ هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ الْحُكْمَ بِهِ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ ³ التَّرْكِيْبِ.

وَهَذَا تَأْوِيلٌ لِكَلَامِ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَلَفْظُهُ يَنْبُو عَنْهُ، لِأَنَّهُ قَالَ: «الْغَرَضُ بَوَضْعِ الْأَلْفَافِ الْمُفْرَدَةِ لِمُسْمِيَاتِهَا: يُمَكِّنُ الْإِنْسَانَ مِنْ تَفْهَمِ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ تِلْكَ الْمُسْمِيَّاتِ بِوَاسِطَةِ تَرْكِيبِ تِلْكَ الْأَلْفَافِ الْمُفْرَدَةِ» ⁴ انْتَهَى.

فَمَا ذَكَرَهُ عِلَّةً ثَابِتَةً، فَالْمُرَادُ مِنْ وَضْعِ الْمُفْرَدَاتِ تَفْهِيمُ مَعَانِيهَا أَيْ إِخْطَارُهَا بِبَالِ السَّامِعِ، ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَخِيرَةِ تَفْهِيمُ الْمَعَانِي التَّرْكِيْبِيَّةِ النَّسْبِيَّةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ دَلَالَةَ الْمُفْرَدِ عَلَى مَعْنَاهُ الْمُفْرَدِ لَيْسَتْ عِلَّةً تَامَّةً، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ مَا وَرَاءَهَا مِنَ التَّرْكِيْبِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْغَرَضَ مِنَ اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ لَيْسَ هُوَ مُجَرَّدُ فَهْمِ مَعْنَاهُ الْمُفْرَدِ، بَحِيثٌ يُكْتَفَى لِذَلِكَ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَسَاسُهُ <وَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي الْمُرَكَّبَاتِ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: على.

⁴ - نص منقول بأمانة من الحصول/1: 67.

فَكَأَنَّهُ يُعَوَّلُ فِيهَا عَلَى أَنَّ دِلَالَتَهَا عَقْلِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَيْفَ تَتِمَّشَقُ
الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْقَوْلِ¹ بِأَنَّهَا وَضْعِيَّةٌ وَهُوَ قَوْلٌ مَشْهُورٌ.

عَلَى أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْمُرَكَّبِ وَالْمُفْرَدِ فِيمَا ذَكَرَ غَيْرُ مُسْلَمٍ،
فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ أَيْضاً إِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَدْلُولُهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِالْوَضْعِ أَوْ بِالْعَقْلِ لِلْعِلْمِ بِكَوْنِهِ دَالاً
عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزَمٌ عِلْمَ ذَلِكَ الْمَدْلُولِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُرَكَّبَ يُعْتَبَرُ كُتْلِيًّا وَجُزْئِيًّا وَكَذَا مَدْلُولُهُ. أَمَّا بِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ
فَكَالْمُفْرَدِ، إِذْ كَوْنُ الْمُرَكَّبِ مِنْ حَيْثُ هُوَ دَالاً عَلَى النَّسَبَةِ مَعْلُومٌ قَبْلَ سَمَاعِ الْمُرَكَّبِ. وَكَذَا
كَوْنُ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ دَالاً عَلَى نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ مَعْلُومٌ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ
الْمُرَكَّبَاتِ. وَبِهَذَا الْعِلْمُ تَوْصُلُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَدْلُولِ الْمُرَكَّبِ الْجُزْئِيِّ، فَيَعْلَمُ مَثَلًا كَوْنُ زَيْدٍ
قَائِمٌ دَالاً عَلَى نِسْبَةِ الْقِيَامِ إِلَى زَيْدٍ، سَوَاءٌ قُلْنَا لِكَوْنِ <نَحْوِ>² هَذَا التَّرَكِيبِ مَوْضِعاً
لِنَحْوِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ مَعْنَى كَوْنِ الْمُرَكَّبِ مَوْضِعاً بِالنَّوعِ، أَوْ قُلْنَا لِكَوْنِ نَحْوِ هَذِهِ
الْهَيْئَةِ مُقْتَضِيَةً عَقْلاً لِنَحْوِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ مَعْنَى كَوْنِ الْمُرَكَّبِ دَالاً بِالْعَقْلِ، عَلَى مَا
سَيَجِيءُ بَيَانُ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَدْلُولَ³ الْمُرَكَّبِ
بِالنَّوعِ سَابِقٌ عِلْمُهُ كَالْمُفْرَدِ، وَإِلَّا جَاءَ الدَّوْرُ.

وَأَمَّا الْمَدْلُولُ الْجُزْئِيُّ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ مَدْلُولَ الْخَبَرِ الْحُكْمَ بِالنَّسَبَةِ كَمَا هُوَ مُخْتَارٌ
الْمُصَنَّفِ، فَهُوَ إِنْشَاءٌ لِغَيْرِ الْخَبَرِ، وَالْإِنْشَاءُ كُلُّهُ يُقَارَنُ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ، وَبِهَذَا تَمَيَّزَ عَنْ

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: دليل.

337 غيره لَا بِالْتَّرْكِيْب. وَإِنْ كَانَ وَقُوعُ النَّسْبَةِ فَهُوَ حَاصِلٌ بِالْمُرْكَبِ، وَظَهَرَ فِيهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُرْكَبِ وَالْمُفْرَدِ، لَكِنْ لَا يَقُولُ بِهِ الْإِمَامُ. فَتَأَمَّلْ / فِي الْمَحَلِّ فَإِنَّ فِيهِ غُمُوضاً وَاللَّهُ الْمُرْشِدُ.

{لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي لَفْظٌ وَضِعَ بِإِزَائِهِ}

السَّادِسُ: مَا ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ لَفْظٍ مَعْنَى، يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَتَبَيَّنَ بِالِاسْتِقْرَاءِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ نَظَرِيٍّ¹، وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْمَحْصُولِ بِعَدَمِ الْجَوَازِ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّ الْمَعَانِي غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَالْأَلْفَافُ مُتَنَاهِيَةٌ²، فَلَوْ كَانَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَزِمَ وُجُودُ أَلْفَافٍ لَا تَقْتَنَاهِي، حَـوَِانَ كَانَ عَلَى الْإِشْتِرَاقِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَشْتَرَكَاتِ مَا وَضِعَ لِمَا لَا يَتَنَاهَى لَزِمَ تَعَقُّلُ مَا لَا يَتَنَاهَى³ إِذِ الْوَضْعُ لَهُ فَرْعٌ تَعَقُّلُهُ، وَتَعَقُّلُ مَا لَا يَتَنَاهَى عَلَى التَّفْصِيلِ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّنَا، وَإِنْ لَمْ يُوْضَعْ شَيْءٌ مِنْهَا لِمَا لَا يَتَنَاهَى، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ مَدْلُولَاتِ الْأَلْفَافِ مُتَنَاهِيَةٌ⁴، وَالْمَعَانِي فِي أَنْفُسِهَا غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ. فَتَعَيَّنَ بَقَاءُ مَعَانٍ لَا أَلْفَافَ لَهَا.

قَالَ: «فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَالْمَعَانِي قِسْمَانِ: مَا تَكَثَّرَ الْحَاجَةُ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ خُلُوعُ اللَّغَةِ عَنْ وَضْعِ لَفْظٍ بِإِزَائِهِ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَمَّا كَانَتْ شَدِيدَةً كَانَتْ الدَّوَاعِي إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْهَا مُتَوَفِّرَةً، وَالصَّوَارِفُ عَنْهَا زَائِلَةً. وَمَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي وَانْتِفَاءِ

¹ - انظر المحصول/1: 66، الإمّاج في شرح المنهاج/1: 193، نهاية السؤل/1: 167 وشرح اغلي على جمع الجوامع مع حاشية البنان/1: 146.

² - ورد في نسخة ب: بأن لمعاني غير مناسبة، والألفاظ متناسبة.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: متناسبة.

الصَّوَارِفُ يَجِبُ الْفِعْلُ، وَمَا لَا تَشْتَدُّ الْحَاجَةُ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ، وَهَذَا يُجَوِّزُ خُلُوقَ اللُّغَةِ
عَنِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ¹ انْتَهَى حَاصِلُ كَلَامِهِ.

أَمَّا مَا قَالَ مِنْ عَدَمِ انْتِهَاءِ الْمَعْنِي، فَقَدْ بَيَّنَّوْهُ بِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّ مِنْهَا الْأَعْدَادَ،
وَهِيَ لَا تَنْتَاهِي. الثَّانِي أَنَّ مَعْلُومَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَنْتَاهِي، فَلَوْ تَنَاهَتْ الْمَعْنِي الَّتِي
هِيَ مُتَعَلِّقٌ عِلْمُهُ تَعَالَى، لَتَنَاهَتْ الْمَعْلُومَاتِ.

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ أَصُولَ الْأَعْدَادِ وَهِيَ الْآحَادُ وَالْعَشْرَاتُ وَالْمِثُونُ وَالْآلَافُ
مُتَنَاهِيَةٌ²، وَالْوَضْعُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُفْرَدَاتِ لَا لِلْمُرَكَّبَاتِ.

وَيُجَابَ عَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الْمَعْنِي لَيْسَتْ هِيَ جَمِيعُ الْمَعْلُومَاتِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ
تَنَاهِيهَا تَنَاهِي الْمَعْلُومَاتِ.

وَأَمَّا مَا قَالَ مِنْ تَنَاهِي الْأَلْفَاظِ، فَبَيَّنَّوْهُ بِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ، وَهِيَ
مُتَنَاهِيَةٌ، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ الْمُتَنَاهِي مُتَنَاهٍ.

وَأُجِيبَ بِالْمَنْعِ، لِإِمْكَانِ تَرْكِيبِ كُلِّ حَرْفٍ مَعَ آخَرٍ إِلَى مَا لَا نِيهَاةَ لَهُ، وَأَيْضاً
فَأَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ عَلَى زَعْمِهِمْ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَنَاهِيَةِ، وَمِنْ
أَصُولِهَا الْمُتَنَاهِيَةِ. وَالْعَجَبُ مِنَ الْإِمَامِ قَدْ عَوَّلَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ عَلَى كَوْنِ الْمَعْنِي غَيْرِ
مُتَنَاهِيَةٍ، وَكَوْنِ الْأَلْفَاظِ مُتَنَاهِيَةٍ. فَلَمَّا كَانَ فِي مَبْحَثِ الْمُشْتَرَكِ نَاقِضٌ ذَلِكَ، فَصَرَّحَ
بِكَوْنِ هَاتَيْنِ الْقَدِّمَتَيْنِ بَاطِلَتَيْنِ.

¹ - نص منقول بتصرف من المصنوع/1: 66-67.

² - ورد في نسخة ب: وهي الآحاد والعشرة والمئون وإلا متناهية.

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ امْتِنَاعٍ تَعْقُلُ مَا لَا يَتَنَاهَى¹، فَتَحْرِيرُهُ أَنَّ الْمَعَانِي إِذَا لَمْ تَتَنَاهَ عَلَى مَا قَالَ امْتِنَاعُ الْوَضْعِ لِكُلِّ مِنْهَا.

أَمَّا إِنْ قُلْنَا: الْوَاضِعُ² الْبَشَرُ، فَلَا نُ الْوَضْعَ لَهَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى تَعْقُلِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ، وَذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ فِي حَقِّ الْبَشَرِ.

وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا: الْوَاضِعُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا نُ³ وَضَعَ الْأَلْفَاظِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخَاطُبِ، 338 وَالتَّخَاطُبُ بِمَا لَا يُعْقَلُ مُتَعَدِّرٌ، / فَانْتَقَى الْوَضْعُ⁴ لَهُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ الدَّلِيلَيْنِ لَيْسَا بِعَقْلَيْنِ لِعَدَمِ امْتِنَاعِ تَعْلُقِ عِلْمِ الْبَشَرِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى عَقْلًا، وَلِعَدَمِ وُجُوبِ الْفَوَائِدِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى عَقْلًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ، كَذَلِكَ لَيْسَ لِكُلِّ لَفْظٍ مَعْنَى لَوْجُودِ الْمَهْمَلِ.

{اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي مَعَانِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ}

السَّابِعُ: لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾⁵ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِمَا، وَاخْتَلَفُوا¹ فِي مَعْنَاهِمَا.

¹ - وردت في نسخة ب: ما لا نهاية له.

² - وردت في نسخة ب: الوضع.

³ - وردت في نسخة ب: فإن.

⁴ - وردت في نسخة ب: الوجه.

⁵ - تضمين للآية 7 من سورة آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ

قَالَ فِي الْمُسْتَصْفَى: «وَإِذَا لَمْ يَرَدْ تَوْقِيفٌ فِي بَيَانِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفْسَرَ بِمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَيُنَاسِبَ اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ. - قَالَ: - وَلَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُمُ الْمُتَشَابِهَةُ هِيَ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَالْمُحْكَمُ مَا وَرَاءَهُ، وَلَا قَوْلُهُمُ² الْمُحْكَمُ مَا عَلَّمَهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَالْمُتَشَابِهَةُ مَا يَنْفَرِدُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، وَلَا قَوْلُهُمُ الْمُحْكَمُ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَالْمُتَشَابِهَةُ الْقَصَصُ وَالْأَمْثَالُ. وَهَذَا أَبْعَدُ. بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُحْكَمَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، الْمَكْشُوفُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ إِشْكَالٌ وَاحْتِمَالٌ، وَالْمُتَشَابِهَةُ مَا تَعَارَضَ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ.

الثَّانِي، أَنَّ الْمُحْكَمَ مَا انْتِظَمَ وَتَرْتَّبَ تَرْتِيبًا مُفِيدًا، إِمَّا عَلَى ظَاهِرٍ أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُتَنَاقِضٌ وَمُخْتَلَفٌ، وَلَكِنْ هَذَا الْمُحْكَمُ يُقَابِلُهُ الْمُثْبِتُ وَالْفَاسِدُ دُونَ الْمُتَشَابِهَةِ، وَأَمَّا الْمُتَشَابِهَةُ فَيَجُوزُ أَنْ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ كَالْقُرْءِ. وَكَقَوْلِهِ: ﴿الْحَدِّ بِيَدِهِ عَقْدَةُ التَّكَاحِ﴾³، فَإِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ. وَكَاللَّمْسِ،

= وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ.﴾

¹ - انظر أقوال العلماء في المسألة في تفسير القرطبي/2: 1251، مفاتيح الغيب للرازي/7: 83، الإحكام للإمامي/1: 237-238، البرهان في علوم القرآن/2: 68 والإتقان في علوم القرآن/2: 2.

² - وردت في نسخة ب: فقولهم.

³ - تضمين للآية 237 من سورة البقرة: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ التَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

فَإِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَسِّ وَالْوُطْءِ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ الْجِهَةَ وَالتَّشْبِيهَ، وَيُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ¹ انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ.

{تَحْقِيقُ الْيُوسِي لِلْمُحْكَمِ وَالتَّمْثَالِ اعْتِمَاداً عَلَى اللُّغَةِ}

قُلْتُ: وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُحْكَمِ وَالتَّمْثَالِ، لَمْ يَرَدْ تَفْسِيرُهُ مِنْ تِلْقَاءِ الشَّارِعِ فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَى اللُّغَةِ.

فَإِنْ فَسَّرْنَا الْمُحْكَمَ بِالنَّظْمِ الْمُتَرْتَّبِ، فَهُوَ مُنَاسِبٌ لِمَعْنَاهُ، لِأَنَّ الْإِحْكَامَ لُغَةٌ الْإِثْقَانِ، وَلَكِنْ مُقَابِلُهُ إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ الْمُتَقَنَّ. وَيُقَالُ لَهُ الْمُنِيجُ بِالثَّلَاثَةِ مَأْخُودٌ مِنَ التَّيْحِ بِفَتْحَتَيْنِ، وَهُوَ اضْطِرَابُ الْكَلَامِ وَتَعَمُّيَةُ الْخَطِّ وَتَرْكُ بَيَانِهِ لَا التَّمْثَالِ.

وَإِنْ فَسَّرْنَا الْمُحْكَمَ بِأَنَّهُ التَّنْضِيقُ الْمَعْنَى، فإِطْلَاقُ التَّمْثَالِ عَلَى مَا لَمْ يَتَّضِحْ مَعْنَاهُ فِي مُقَابِلَتِهِ حُسْنٌ، وَلَكِنْ تَفْسِيرُ الْمُحْكَمِ بِهَذَا بَعِيدٌ عَنْ مَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ، وَإِنْ كَانَ يُلَاقِيهِ بَوَاجِهُ² أَعَمُّ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَأْوِيلٍ فَقَدْ أَتَقَّنَ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْمُحْكَمَ³ هُوَ التَّنْضِيقُ الْمَعْنَى كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ، وَذَلِكَ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَعُونَةٍ. وَالتَّمْثَالُ غَيْرُهُ، فَهُوَ مَا لَمْ يَتَّضِحْ مَعْنَاهُ «إِمَّا لِاشْتِرَاكِ أَوْ إِجْمَالٍ أَوْ ظَهْوَرِ تَشْبِيهِهِ» كَمَا قَالَ فِي الْمُخْتَصَرِ⁴.

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يُحْسِنِ الْمُقَابَلَةَ فِي تَفْسِيرِ التَّمْثَالِ، وَلَمْ يُفَسِّرْهُ بِمَعْنَاهُ السَّابِقِ، بَلْ يَمْلِزُوهُ، فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بَعْلَمَهُ لَمْ يَتَّضِحْ، وَهُوَ قَاصِرٌ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا

¹ - نص منقول من المستصفى/1: 106.

² - وردت في نسخة ب: وجه.

³ - وردت في نسخة أ: الحكم.

⁴ - انظر المختصر مع شرح العضد/2: 21.

339 <لَمْ¹ يَنْضَحْ قَدْ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْلَهُ. فَلَوْ قَالَ وَالتَّشَابَهُ غَيْرُهُ، كَانَ أَخْصَرَ وَأَشْمَلَ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ، وَالتَّلْوِيْحَ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، / وَفِيهِ مَا سَنَذْكُرُهُ قَرِيباً.

{الاختلافُ في إدراكِ علمِ المتشابهِ}

الثَّامِنُ: قَالَ الْمُصَنِّفُ: «إِنَّ الْمُتَشَابِهَ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْلَهُ»، وَقَالَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ «قَدْ يُطْلَعُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِغَضِّ أَصْفِيَائِهِ».

فَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ بَأَنَّ الثَّانِي مُنَاقِضٌ لِلأَوَّلِ، لِأَنَّ الأَوَّلَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّشَابِهَ مَا لَا سَبِيلَ لِلخَلْقِ² إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، وَأَنَّ الْوَقْفَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى <إِلَّا³ اللَّهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾⁴ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ يَقُولُونَ حَالٌ مِمَّا⁵ يَلِيهِ.

وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، وَأَنَّ الْغَزَالِيَّ وَغَيْرَهُ رَجَّحُوا الثَّانِي، وَقَالُوا إِنَّ «الْخِطَابَ بِمَا لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بَعِيدٌ»⁶ فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَقِيلَ قَدْ يُطْلَعُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِغَضِّ أَصْفِيَائِهِ، لَيَكُونُ حَاكِياً لِلْخِلَافِ وَمُشِيراً إِلَى الْمَأْخُذَيْنِ كَانَ أَوَّلَى.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: إلى الخلق.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - آل عمران: 7 ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

⁵ - وردت في نسخة أ: من ما.

⁶ - وهو قول ابن الحاجب، انظر المختصر مع شرح العضد/2: 21 والبحر المحيط/1: 453.

وَأَجِيبَ: «بأنَّ المصنَّفَ جَارٍ عَلَى الْأَوَّلِ، مِنْ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، وَأَنَّ الْوَقْفَ فِي الْآيَةِ عَلَى «إِلَّا اللَّهُ»¹. وَأَمَّا إِطْلَاعُهُ² بَعْضَ أَصْفِيائِهِ <عَلَيْهِ>³ فَهُوَ يَكُونُ مُعْجِزَةً أَوْ كِرَامَةً، فَلَا يُنَافِي الِاسْتِثْنَاءَ. كَمَا أَنَّ الْحَصَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»⁴ لَا يُنَافِيهِ الِاسْتِثْنَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلَا يُظْهِرُ عِلْمَهُ غَيْبِهِ أَحَدًا»⁵ إِلَّا مَنْ ارْتَضَاهُ مِنْ رَسُولٍ»⁶، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَحَاصِلُ هَذَا الْجَوَابِ، أَنَّ مُرَادَ الْمَصْنُفِ بِالْإِطْلَاعِ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ نَادِرًا، وَمُرَادُ أَهْلِ الْقَوْلِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُعْتَادًا، فَلَيْسَ هَذَا هُوَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِغَيْبِهِ.

هَذَا وَالْأَوَّلَى حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ: وَيَجُوزُ أَنْ يُطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْفِيَائِهِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا مِنَ التَّعْبِيرِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ بِالْوُقُوعِ فِي هَذَا مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ.

{تَعْرِيفُ الْمُحْكَمِ}

الْقَاسِعُ: تَقْدِمُ أَنَّ الْمُحْكَمَ كَمَا⁶ يُطْلَقُ عَلَى "الْمُتَّصِحِ الْمَعْنَى" يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْمُتَقَنِّ، وَهُوَ مَعْنَاهُ الْأَصْلِي.

¹ - وردت في نسخة ب: إطلاع.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - النحل: 77.

⁴ - الجن: 26-27.

⁵ - وردت في نسخة ب: خارجا.

⁶ - وردت في نسخة ب: كلما.

فَإِذَا أُريدَ بِهِ مَا أُتِّقِنَ وَصَحَّ، فَلَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ خَلَلٌ، فَالْقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِهَذَا
الاعْتِبَارِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ﴾¹، وَالتَّشَابُهُ أَيْضاً يُطْلَقُ عَلَى مَا
تَشَابَهَتْ أَلْفَاظُهُ، أَيْ تَمَاثَلَتْ فِي الصَّحَةِ وَالْفَصَاحَةِ وَالْإِعْجَازِ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ مُتَشَابِهٌ
بِهَذَا الِاعْتِبَارِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾².

{عِنْدَ الْإِمَامِ: اللَّفْظُ الشَّائِعُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيٍّ لَا يَعْرِفُهُ
إِلَّا الْخَوَاصُّ}

الْعَاشِرُ: قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمَحْصُولِ: «اللَّفْظُ الْمَشْهُورُ الْمُتَدَاوِلُ بَيْنَ
الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى خَفِيٍّ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ،
مِثَالُهُ: مَا يَقُولُهُ مُتَّبِعُو الْحَالِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: أَنَّ الْحَرَكَةَ مَعْنَى يُوجِبُ لِلذَّاتِ كَوْنَهُ
مُتَحَرِّكًا.

فَنَقُولُ: الْمَعْلُومُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَيْسَ إِلَّا نَفْسُ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا. فَأَمَّا أَنْ مُتَحَرِّكِيَّتَهُ³
حَالَةٌ مُعَلَّلَةٌ بِمَعْنَى، وَأَنَّهَا غَيْرُ وَاقِعَةٍ بِالْقَائِرِ، فَذَلِكَ لَوْ صَحَّ الْقَوْلُ بِهِ لَمَا عَرَفَهُ إِلَّا
الْأَذَكِيَاءُ مِنَ النَّاسِ بِالذَّلَائِلِ الدَّقِيقَةِ، وَلَفْظَةُ الْحَرَكَةِ لَفْظَةٌ مُتَدَاوِلَةٌ فِيمَا بَيْنَ الْجُمْهُورِ
وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ.

وَأِذَا كَانَ كَذَلِكَ، امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِذَلِكَ الْمَعْنَى، / بَلْ لَا مُسَمًى لِلْحَرَكَةِ
فِي وَضْعِ اللَّغَةِ، إِلَّا نَفْسُ كَوْنِ الْجِسْمِ مُنْتَقِلًا لَا غَيْرَ⁴ انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

¹ - هود: 1.

² - الزمر: 23.

³ - وردت في نسخة ب: حركيته.

⁴ - نص منقول بتمامه من الحصول/1: 68.

وَأَيْنَمَا جَلِبْنَاهُ لِنَتَّضَحَ عِبَارَةَ الْمُصَنَّفِ الْمُنْقُولَةَ، وَسَاقَ الْإِمَامُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِأَنَّهَا مِنْ
الْكَلَامِ عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ اللَّفْظُ، وَفِيهَا عِنْدَهُ الرَّدُّ عَلَى مُثْبِتِي¹ الْأَحْوَالِ.

وَقَالَ بَعْضُ شَارِحِي هَذَا الْكِتَابِ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ قَلِيلَةً الْجَدْوَى فِي هَذَا الْمَقَامِ، بَلْ
لَا وَجْهَ لِدُكْرَهَا، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ اصْطِلَاحِي مَنْ أَرَادَ
مَعْرِفَتَهُ فَلْيَتَّبِعْ اصْطِلَاحَهُمْ، وَكَذَلِكَ نَظَائِرُهُ، - قَالَ: - وَتَتَّبِعِ الْمُصَنَّفُ الْإِمَامَ فِي ذَلِكَ،
وَأَوْرَدَهَا فِي الْمُتَشَابِهِ لِكُونِهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى الْخَفَاءِ، فَنَاسَبَ ذِكْرَهَا مَعَهُ» انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ وَهُمْ، فَإِنَّ مُرَادَ الْإِمَامِ أَنَّ اللَّفْظَ الشَّائِعَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعاً،
أَيُّ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ لِمَعْنَى خَفِيٍّ، أَوْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ كَانَ مَوْضُوعاً لِذَلِكَ، وَالْمَعْنَى
وَاحِدٌ، وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ لَا الْاصْطِلَاحِ، لَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَضَعَ الْيَوْمَ
لِمَعْنَى خَفِيٍّ، إِذْ لَوْ أَرَادَ هَذَا لَمَا اسْتَقَامَ لَهُ الْاِحْتِجَاجُ عَلَى مُثْبِتِي الْحَالِ، وَلَمَّا صَحَّ
تَحْكُمُهُ² إِذْ لَا حِجْرَ فِي الْاصْطِلَاحِ، وَكَلَامُهُ صَرِيحٌ <فِي مُرَادِهِ>³.

وَقَدْ اعْتَرَضَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ⁴ أَيْضاً، وَقَالَ: «قَدْ يُدْرِكُ الْإِنْسَانُ مَعَانِي خَفِيَّةً لَطِيفَةً،
وَلَا يَجِدُ لَهَا لَفْظاً دَالاً عَلَيْهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُبْتَكِرٌ، وَيَحْتَاجُ إِلَى وَضْعِ لَفْظٍ يَبَازِيهِ
لِيَفْهَمَ ذَلِكَ الْغَيْرِ الْمَعْنَى، سَوَاءٌ كَانَ اللَّفْظُ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمَشْهُورَةِ أَوْ لَا، وَلَا حِجْرَ فِي

¹ - وردت في نسخة ب: مثبت.

² - وردت في نسخة ب: تحكم.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - الأصفهانى وليس الأصبهاني كما ورد في النسختين الخطيتين. وهو محمد بن محمود بن محمود بن محمد بن
عياد السلماني أبو عبد الله (688/616هـ)، قاضي من فقهاء الشافعية بأصبهان. له: "شرح المحصول"
في أصول الفقه، و"القواعد" في الأصول والدين والجدل. شذرات الذهب/5: 406. الأعلام/7: 87.

الاصطلاحات، والكتب التعليمية مشحونة بأمثال هذه الألفاظ، وذلك يمكن رده بالدليل.

نعم، إن ادعى الخصم أن هذا اللفظ المشهور، موضوع بإزاء ذلك المعنى الخفي أولاً فممنوع¹ انتهى.

قلت: وهذا أيضاً ساقط، وهو من معنى ما قبله، لأن الكلام هو فيما يوضع له أولاً كما قال آخرًا.

{تقرير اليوسي لما قال الإمام}

وتقرير ما قال الإمام: أن اللفظ المشهور بين الخاصة والعامة كالحركة مثلاً، أي هذا اللفظ لابد أن يكون موضوعه <مفهوماً عند جميعهم ضرورة استعمالهم له، ولا معنى للاستعمال بلا فهم، فلا يجوز أن يدعي أن موضوعه² معنى خفي لا يفهمه إلا الخاصة، إذ لو كان كذلك، لم يفهمه العامة ولم يستعملوه. وهذا أمر واضح، فالحركة مثلاً تستعمل في الأسواق ويفهم المراد بها.

فإن قلنا: <إن³ معناها هو>⁴ انتقال الجرم من حيّز إلى حيّز، كان المعنى أيضاً مفهوماً في الأسواق، فتطابق اللفظ والمعنى ولا إشكال.

¹ - انظر كلام الأصهباني في التشنيف/1: 392.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

وَأِنْ قُلْنَا: إِنَّ مَعْنَاهَا هُوَ مَعْنَى يُوجِبُ كَوْنُ الدَّاتِ مُسْتَقْلَةً، كَانَ هَذَا الْمَعْنَى غَامِضًا لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَفْهَمُ أَحَدُ الْحَرَكَةِ غَيْرَهُمْ، وَهُوَ بَاطِلٌ ضَرُورَةً.

وَالْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مِنْ أَوْجِهٍ:

341 الأول، أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَفْهَمُونَ مِثْلَ / هَذِهِ الْمَعْنَى فِي نُفُوسِهِمْ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ عَاجِزُونَ عَنِ التَّعْبِيرِ لِجَهْلِهِمْ بِالِاصْطِلَاحَاتِ.

الثَّانِي، أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ فَهْمَ مُسَمَّى اللَّفْظِ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا يَقْتَضِي فَهْمَ الْحَقِيقَةِ كَمَا هِيَ، فَالْعَامَّةُ قَدْ فَهَمُوا جَمِيعَ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَفْهَمْ تِلْكَ الْحَقَائِقَ إِلَّا الْمُتَرَاضُونَ بِالصَّنَاعَاتِ، فَلَا مَحْذُورَ فِي أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ الْإِجْمَالِيِّ مَشْهُورًا، وَحَقِيقَتُهُ الَّتِي تُدْرِكُ بِالْحَدِّ خَفِيَّةٌ.

الثَّالِثُ، أَنَّا لَا نُسَلِّمُ التَّغَايُرَ بَيْنَ التَّفْسِيرَيْنِ، بَلِ الْمَعْنَى وَاحِدٌ يَفْهَمُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِمَا أَرَادَ، فَالْحَرَكَةُ مَثَلًا هِيَ انْتِقَالُ <الْجِرْمِ>¹ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ، أَيْ نُفَاةُ الْحَالِ وَمُثْبِتِيهَا²، وَهُوَ الْمَعْنَى الْمَفْهُومُ مِنْهَا عِنْدَ الْعَامَّةِ. لَكِنْ مُثْبِتُونَا³ الْحَالَ يَقُولُونَ: <إِنْ>⁴ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنُ الْجِرْمِ مُنْتَقِلًا، وَأَنْ كَوْنَهُ كَذَلِكَ وَاسْطَةً بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْبَرُوا عَنِ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ مُوجِبًا لِهَذِهِ⁵ الْحَالِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: مثبتها.

³ - وردت في نسخة ب: مثبت.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: لهذا.

وَتُفَادُ الْحَالُ يُنَكِّرُونَ هَذِهِ الْوَاسِطَةَ، وَيَرْتُون هَذِهِ إِلَى مُجَرَّدِ اعْتِبَارِ ذَهْنِي،
حَاصِلُهُ قِيَامُ الْمَعْنَى بِالذَّاتِ، فَلَا حَالٌ وَلَا إِجَابَ، فَمَعْنَى الْحَرَكَةِ ظَاهِرٌ، وَوَقَعَ
الاضْطِرَابُ فِي كَوْنِهِ مُوجِباً لشيءٍ أَوْ¹ لَا بِنَاءٍ عَلَى ثُبُوتِ الْوَاسِطَةِ أَوْ لَا.

فَمَنْ وَصَفَهُ بِالْإِجَابِ رَسْمُهُ بِهِ، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ فَهَمَّ الْآخِرَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الرَّسْمِ وَلَا
إِشْكَالًا. فَانْظُرْ فِي هَذَا مَعَ وَضُوحِهِ كَيْفَ ذَهَبَتْ فِيهِ الْأَوْهَامُ الْمُخْتَلِفَةُ وَالْعِبَارَاتُ
الْمُنْحَرِفَةُ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ.

{الكَلَامُ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي وَاضِعِ اللُّغَةِ}

"مَسْأَلَةٌ: قَالَ ابْنُ فُورَكٍ² وَالْجُمْهُورُ اللُّغَاتُ السَّابِقُ ذِكْرَهَا "تَوْقِيفِيَّةٌ" أَيْ
وَضَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَوَقَفَ عِبَادُهُ عَلَيْهَا "عَلَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى" عِبَادَهُ "بِالْوَحْيِ" [أَيْ]³
إِلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَخَذَهَا النَّاسُ مِنْهُ "أَوْ" عَلَّمَهَا بِ"خُلُقِ الْأَصْوَاتِ" فِي بَعْضِ
الْأَجْسَامِ تَدَلُّ مَنْ يَسْمَعُهَا مِنَ الْعِبَادِ عَلَيْهَا، "أَوْ" عَلَّمَهَا بِخُلُقِ "الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ"
لِبَعْضِ النَّاسِ بِالصَّيْغِ وَمَعَانِيهَا. "وَعَزَى" أَيْ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ "إِلَى" الْإِمَامِ أَبِي
الْحَسَنِ "الْأَشْعَرِيِّ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

"وَقَالَ" أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ: "اللُّغَاتُ" اصطلاحيةٌ "أَي وَضَعَهَا الْبَشَرُ، إِمَّا وَاحِدًا
فَتَبِعَهُ الْغَيْرُ، أَوْ أَكْثَرَ كَمَا هُوَ شَأْنُ سَائِرِ الاصْطِلَاحِيَّاتِ، وَ"حَصَلَ عِرْفَانُهَا" لِغَيْرِ مَنْ
وَضَعَهَا "بِالْإِشَارَةِ وَالْقَرْنِيَّةِ كَالطُّفْلِ" يَعْرِفُ لُغَةً أَبَوِيَّةً بِالْإِشَارَاتِ وَالْقَرَائِنِ.

¹ - وردت في نسخة ب: أم.

² - محمد بن الحسن بن فورك (.../406هـ)، الفقيه الأصولي، المتكلم الأديب النحوي الواعظ، أقام
بالعراق مدة يدرس العلم. له عدة مصنفات منها: "مشكل الحديث وغيره". الأعلام/6: 82.

³ - سقطت من نسخة أ.

وَقَالَ "الْأُسْتَاذُ" أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ¹: "الْقَدْرُ الْمُحْتَاجُ" إِلَيْهِ مِنْهَا "فِي التَّعْرِيفِ" لِلغَيْرِ "تَوْقِيفٌ" أَيْ تَوْقِيفِي، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، "وغيره" أَيْ غَيْرَ ذَلِكَ الْقَدْرَ وَهُوَ مَا زَادَ عَلَيْهِ "مُحْتَمَلٌ" لِكُونِهِ تَوْقِيفِيًّا أَيْضًا، وَكَوْنُهُ اصْطِلَاحِيًّا.

"وَقِيلَ عَكْسُهُ" أَيْ الْقَدْرُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ لِلغَيْرِ اصْطِلَاحِي، وَغَيْرُهُ مُحْتَمَلٌ لِلأَمْرَيْنِ. "وَتَوْقِيفٌ كَثِيرٌ" مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْحُكْمِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

342 قَالَ الْمُصَنِّفُ: "وَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ" بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ / الْاِحْتِمَالَاتِ، "وَالْمُخْتَارُ أَيْضًا" أَنَّ التَّوْقِيفَ" الَّذِي هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ مِنْهَا، "مُظَنُّونَ" أَيْ هُوَ الْغَالِبُ فِي الْاِحْتِمَالِ فَهُوَ الرَّاجِحُ.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ وَاضِعِ اللُّغَةِ وَاختِلَافِ الْأَقْوَالِ فِيهِ}

الأول: لَمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيمَا مَرَّ الْمَوْضُوعَاتِ اللُّغَوِيَّةَ، وَأَنَّ إِحْدَاهَا لُطْفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، تَكَلَّمَ الْآنَ فِي بَيَانِ وَاضِعِهَا²، وَهُوَ أَحَدُ الْمُبَاحِثِ السَّتَةِ الَّتِي مَرَّ التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا، وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهِ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ إِجْمَالًا، وَهُوَ أَنَّ اللُّغَاتِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ وَاضِعٍ، خِلَافًا لِعِبَادِ الصَّيْمَرِيِّ فِي أَحَدِ الْاِحْتِمَالَيْنِ، وَالغَرَضُ الْآنَ تَعْيِينَ الْوَاضِعِ مَنْ هُوَ.

¹ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الإسفراييني (.../418هـ)، الفقيه المتكلم الأصولي، كان ثقة ثبتا في الحديث. لقب بركن الدين. له: "مسائل الدور وتعليقه" في أصول الفقه و"الرد على الملحدين". طبقات الشافعية/4: 256. وفيات الأعيان/1: 28.

² - انظر لمزيد التفصيل المسألة في البرهان/1: 130، الخصائص/1: 40، المستصفى/1: 318، المحصول/1: 57، الإحكام/1: 104 وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب/1: 194.

{مُخْتَلَفُ الْأَقْوَالِ فِي وَاضِعِ اللُّغَةِ}

الثاني: حَاصِلُ مَا ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ، وَالْخَامِسُ الْوَقْفُ.

{قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّ اللُّغَةَ تَوْقِيفِيَّةٌ وَحُجَّتُهُ}

الأول، أَنَّهَا كُلُّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهَا بِتَعْلِيمٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْقِيفِ الْعِبَادِ عَلَيْهَا فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ تَوْقِيفِيَّةً، وَقَدْ احْتَجَّ لِهَذَا الْقَوْلِ بِحُجَجٍ نَظَرِيَّةٍ وَسَمْعِيَّةٍ.
أَمَّا النَّظَرِيَّةُ: فَمِنْهَا أَنَّهُ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِاللُّغَةِ، وَلَوْ كَانَتْ اصْطِلَاحِيَّةً لَمَا كَانَ الْاِحْتِجَاجُ بِلُغَةٍ أَوْلَى مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِلُغَتِنَا الْيَوْمِ، وَلَوْ اصْطَلَحْنَا عَلَى لُغَةٍ أُخْرَى، وَلَيْسَ بِقَطْعِيٍّ لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِذْ ذَاكَ مِنْ بَابِ الْاِحْتِجَاجِ بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ. وَلَا تَنْتَقِضُ الْعَادَةُ الثَّابِتَةُ بِعَادَةٍ تُخْتَرَعُ.
وَمِنْهَا أَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ فِي الْعَادَةِ أُمَّةٌ وَلِدَتْ مُتَكَلِّمَةً بَلْ مُتَعَلِّمَةً مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا بَدَّ مِنَ الْاِنْتِهَاءِ إِلَى مُعَلِّمٍ غَيْرِ النَّاسِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى¹. وَلَيْسَ بِقَطْعِيٍّ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ فِيمَا لَمْ تَرَّ غَيْرَ مَا رَأَيْنَا.

وَأَمَّا السَّمْعِيَّةُ فَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾² بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْأَلْفَافِ اللَّغَوِيَّةِ كُلِّهَا لِأَنَّهَا كُلُّهَا، أَسْمَاءٌ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَجَعَلَ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ مِنْهَا اصْطِلَاحُ حَدَثٍ، أَوْ الْأَسْمَاءُ بِنَفْسِهَا، أَوْ يَلْتَحِقُ بِهَا الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ إِذْ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ، وَلِأَنَّهَا لَا يَسْتَفْنِي عَنْهَا فِي الْكَلَامِ³.

¹ - قَارَنَ بِمَا سَأَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ ابْنِ فَارَسٍ فِي كِتَابِهِ لَفْظَ الْعَرَبِيَّةِ، وَابْنُ خُرُوفٍ فِي شَرْحِ سَيُوهٍ فِي الْقَوْلِ بِتَوْقِيفِ اللُّغَةِ. التَّشْيِيفُ/1: 394.

² - الْبَقَرَةُ: 31.

³ - انْظُرْ شَرْحَ الْعَصْدِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ/1: 195.

وَوَجْهَ الاستِدْلَالِ بِالْآيَةِ أَنَّ تَقُولَ: الْأَسْمَاءُ [كُلُّهَا]¹ مُعْلَمَةٌ، وَكُلُّ مُعْلَمٍ فَهُوَ تَوْقِيفِي. وَبَيَانُ الْأُولَى النَّصُّ، وَبَيَانُ الثَّانِيَةِ الْمَعْنَى أَنَّ هَذَا هُوَ هَذَا كَمَا مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ. أَوْ تَقُولَ: لَوْ لَمْ تَكُنْ الْأَسْمَاءُ تَوْقِيفِيَّةً >لَمَّا كَانَتْ مُعْلَمَةٌ لِآدَمَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ بَوْضَعِ آدَمَ أَوْ غَيْرِهِ لَكِنَّهَا مُعْلَمَةٌ بِنَصِّ الْآيَةِ فَهِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ<² وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ مَعْنَاهُ، أَلْهَمَهُ كَيْفِيَّةَ الْوَضْعِ، فَوَضَعَهَا، أَوْ عِلْمَهُ اضْطِلَاحَ قَوْمٍ سَبَقُوا.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ خِلَافَ الظَّاهِرِ³ مِنَ اللَّفْظِ، وَالثَّانِي خِلَافَ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْعَدَمُ، وَبَيَانُهُ لَا تُسَلَّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْأَلْفَاظَ، بَلْ نَقُولُ هِيَ الْحَقَائِقُ وَالْخَصَائِصُ مَثَلًا يُعْلَمُهُ [اللَّهُ حَقِيقَةُ]⁴ الْخَيْلِ، وَأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلْكَرِّ وَالْفَرِّ، وَحَقِيقَةُ الْإِبِلِ وَأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلْحَمْلِ، وَحَقِيقَةُ الْبَقَرِ وَأَنَّهَا تَصْلُحُ لِلْحَرْثِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾⁵ فَغَلَبَ الْعَاقِلُ عَلَى غَيْرِهِ. وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْأَلْفَاظَ لَقَالَ: ثُمَّ عَرَضَهَا، وَلَا وَجْهَ لِضَمِيرِ الْعُقْلَاءِ.

وَأُجِيبَ⁶: بِأَنَّ التَّعْلِيمَ لِلْأَسْمَاءِ، وَالضَّمِيرَ لِلْمُسَمَّيَاتِ / لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا، 343
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: ﴿أَنْثِيُونِهِنَّ بِأَسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ ... فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - انظر المختصر بشرح العضد/1: 194.

⁴ - ساقط من نسخة أ.

⁵ - البقرة: 31.

⁶ - انظر المختصر بشرح العضد/1: 195.

بِأَسْمَائِهِمْ¹ فَإِنَّ الْإِشَارَةَ وَالضَّمِيرَ بَعْدَهَا لِلْمُسَمَّيَاتِ، فَلَوْ كَانَ الْأَسْمَاءُ أَيْضاً هِيَ الْمُسَمَّيَاتِ، لَزِمَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَمَّا صَحَّ الْإِلْزَامُ وَهَذَا أَقْوَى. فَإِنَّ الَّذِي قَبْلَهُ يَنْدَفِعُ بِأَنْ يُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْمُعْلَمَةِ وَيُضْمِرُهَا الْمُسَمَّيَاتِ جَمِيعاً، ثُمَّ يُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَلْفَافِ، فَلَا تَلَزِمُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاخْتَلَفُ الْأَلْوَانُكُمُ² وَاللَّوَانُكُمُ³﴾ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَلْوَانِ اللَّغَاتِ مَجَازاً، إِذْ لَيْسَ فِي اخْتِلَافِ أَجْرَامِ الْأَلْسِنَةِ كَبِيرٌ³. وَقَدْ نَصَبَ اللَّهُ خَلْقَ ذَلِكَ آيَةً كَخَلْقِ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَهَذَا مَعْنَى وَضْعِهَا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُرَادَ: وَمِنْ آيَاتِهِ إِقْدَارُكُمْ عَلَى الْأَلْسِنَةِ أَيْ عَلَى وَضْعِهَا وَالتَّكَلُّمِ بِهَا، وَكُلٌّ مِنَ الْخَلْقِ وَالْإِقْدَارِ⁴ آيَةً.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ لَاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْإِضْمَارِ، ثُمَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَوْقِيفُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعِبَادِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِخَلْقِ الْأَصْوَاتِ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْأَصْوَاتُ مُنْتَظِمَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ وَهِيَ اللَّغَاتُ بِأَنْفُسِهَا، فَمَنْ سَمِعَهَا فَهَمَّ مَعْنَاهَا، وَتَكُونُ سَادِجَةً دَالَّةً عَلَى الْوُجُوبِ.

¹ - تضمين لآيات: 31-33 من سورة البقرة: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَقْبِلُوا بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾.

² - الروم: 22.

³ - انظر شرح المعتمد على المختصر/ 1: 196.

⁴ - وردت في نسخة ب: والإقرار.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِخَلْقِ الْعِلْمِ الضَّرُورِي، قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: «زَعَمَ الْآمِدِي أَنَّ خَلْقَ الْأَصْوَاتِ وَخَلْقَ الْعِلْمِ الضَّرُورِي طَرِيقٌ وَاحِدٌ، حَيْثُ قَالَ: إِمَّا بِالْوَحْيِ أَوْ بِأَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَصْوَاتَ وَالْحُرُوفَ وَيُسَمِّعُهَا لِوَاحِدٍ أَوْ لْجَمَاعَةِ، وَيَخْلُقُ لَهُ أَوْ لَهُمْ¹ الْعِلْمَ الضَّرُورِي بِأَنَّهَا قُصِدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، وَجُمُهورُ الشَّارِحِينَ عَلَى أَنَّهُ بَانْفِرَادِهِ طَرِيقٌ² أَنْتَهَى.

قُلْتُ: هُوَ وَإِنْ كَانَ طَرِيقًا لَا يَخْلُو أَيْضًا خُلُو الْأَصْوَاتِ مِنْ احتِياجٍ إِلَى خَلْقِ عِلْمِ ضَرُورِي، وَلَعَلَّهُ³ مُرَادُ الْآمِدِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

{قَوْلُ مَنْ يَرَى أَنَّ اللُّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةً وَدَلِيلُهُ}

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُمْ أَبُو هَاشِمٍ⁴ وَأَتْبَاعُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾⁵، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ اللُّغَةِ عَلَى الْبَعْثَةِ وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ⁶.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - نص منقول من حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 194.

³ - وردت في نسخة أ: ولعل.

⁴ - عيد السلام ابن أبي علي محمد الجبائي (321/247هـ) المتكلم المشهور. كان هو وأبوه من كبار المعتزلة. له من الكتب: "الجامع الكبير" وكتاب "الغرض". القهرست: 222. وفيات الأعيان/3: 183.

⁵ - إبراهيم: 4.

⁶ - انظر العدة/1: 190، المحصول/1: 58، الإحكام/1: 106 والإمهاج في شرح المنهاج/1: 196.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَنْ لَهُ قَوْمٌ مِنَ الرُّسُلِ يَرْسِلُ إِلَيْهِمْ بِلِسَانِهِمْ، وَأَدَمَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَيَصِحُّ أَنْ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اللُّغَاتِ، وَيَأْخُذَهَا مِنْهُ أَوْلَادُهُ، ثُمَّ لَا حَاجَةَ فِي تَعَلُّمِ اللُّغَاتِ إِلَى رَسُولٍ وَلَا نَوْرِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَسَّطَ تَعْلِيمُهَا بِالْوَحْيِ بَيْنَ النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ فِي كُلِّ رَسُولٍ، فَلَا يُرْسَلُ إِلَّا وَقَدْ تَعَلَّمَهَا قَوْمُهُ مِنْهُ، فَيَصْدُقُ أَنَّهُ أَرْسَلَ بِلُغَتِهِمْ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّعْلِيمُ بِلَا نُبُوَّةٍ بِخَلْقِ الْأَصْوَاتِ أَوْ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَوْقِيفٌ.

{قَوْلُ مَنْ يَرَى أَنَّ الْقَدَرَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي التَّخَاطُبِ تَوْقِيفٌ وَغَيْرُهُ اصطلاحٌ}

وَدَلِيلُ الثَّلَاثِ وَهُوَ قَوْلُ الْأُسْتَاذِ: «إِنَّ الْقَدَرَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي التَّخَاطُبِ لَا بَدَأَ مِنَ التَّوْقِيفِ فِيهِ، لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَتَعَدُّرِ الاصْطِلَاحِ فِيهِ، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الاصْطِلَاحُ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ التَّخَاطُبِ، وَمَا زَانَ عَلَيْهِ يَتَأَتَّى فِيهِ التَّوْقِيفُ وَالاصْطِلَاحُ، وَلَا قَاطِعٌ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَهُمَا مُحْتَمَلَانِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ».

344 وَقِيلَ إِنَّ مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْقَدَرَ / الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ تَوْقِيفٌ وَغَيْرُهُ اصطلاحٌ¹، فَيَكُونُ مَذْهَبُهُ مُرَكَّباً مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ² الْأَوَّلَيْنِ. وَدَلِيلُ الْعَكْسِ وَهُوَ أَنَّ الْقَدَرَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ اصطلاحِي وَغَيْرُهُ مُحْتَمَلٌ أَنَّ الْقَدَرَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، فَلَا بَدَأَ مِنَ الاصْطِلَاحِ عَلَيْهِ. وَيَتَأَتَّى بِالْتَرْدِيدِ وَالْقَرَأَيْنِ كَمَا مَرَّ، وَغَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ يَتَكَلَّفُ³ الْحَاجَةَ، فَصَحَّ أَنْ يُصْطَلَحَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُتْرَكَ، فَيَتَلَقَّى مِنَ الْوَحْيِ.

¹ - انظر الإحكام/1: 106، شرح مختصر الطوفي/3: 500، المحصول/1: 58 ومعراج المنهاج/1: 162

² - وردت في نسخة ب: القولين.

³ - وردت في نسخة أ: بتلك.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْلَةَ كُلُّهَا أَحْتِمَالَاتٌ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِسْتِحْسَانَاتِ¹، لَا تَبْلُغُ مَبْلَغَ الْقَطْعِ.

{قَوْلُ مَنْ اخْتَارَ الْوَقْفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ}

وَذَلِكَ دَلِيلُ الْخَامِسِ وَهُوَ الْوَقْفُ، وَإِلَيْهِ نَحَا الْمُحَقِّقُونَ² كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْمَسْأَلَةَ قَطْعِيَّةٌ أَوْ ظَنِّيَّةٌ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ.

غَيْرَ أَنَّ الْوَقْفَ هُنَا يُتَصَوَّرُ فِي طَرَفَيْنِ:

الأول: الْوَقْفُ عَنِ الْقَوْلِ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ لِتَعَارُضِ [فِي]³ أَدْلَتِهَا، وَيُوكَلُ الْعِلْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَى الْإِلَهِ تَعَالَى.

الثاني: الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ بِوَاحِدٍ مَعَ الْقَوْلِ بِشَيْءٍ مِنْهَا، لَكِنْ مِنْ غَيْرِ⁴ قَطْعٍ بِهِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّرْجِيحِ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَذْهَبِ الْقَاضِي وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ⁵. وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي هُوَ صَنِيعُ ابْنِ الْحَاجِبِ⁶ وَالْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُلِّ مَنْ يُرْجَّحُ الْقَوْلَ بِالتَّوْقِيفِ، مَعَ الْاعْتِرَافِ بِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ.

¹ - وردت في نسخة ب: المتحسنات.

² - انظر الحصول/1: 58، المستصفى/1: 319، شرح العضد على المختصر/1: 195 والإمهاج في شرح المنهاج/1: 196.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: بغير.

⁵ - انظر الحصول/1: 58، المستصفى/1: 319 وشرح العضد على المختصر/1: 195.

⁶ - انظر المختصر مع شرح العضد/1: 194 والإمهاج في شرح المنهاج/1: 196.

وَوَجْهٌ رُجْحَانُ التَّوْقِيفِ ظَاهِرٌ مِنْ أَدْلَتِهِ السَّالِفَةِ، وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى مَا يَرُدُّ عَلَيْهَا لَا تَوْهِينًا لَهَا، بَلْ إِمَّا لِلْجَوَابِ عَنْهُ، وَإِمَّا لِبَيَانِ أَنَّهَا مَعَ قُوَّتِهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً.

وَمِنْ أَهْلِ هَذَا الاحْتِمَالِ¹ الثَّانِي مَنْ يُرْجِحُ مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ وَيَقُولُ: الْقَدْرُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ ظَاهِرٌ أَنَّهُ بِالتَّوْقِيفِ كَمَا قِيلَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. وَلَا تَخْلُو اللُّغَةُ مَعَ ذَلِكَ مِنْ اصْطِلَاحٍ أَحْيَانًا، فَهَذِهِ اخْتِمَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ مَعَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ سَبْعَةٌ مَذَاهِبَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بَعْضُهَا يُقْطَعُ فِيهِ بِالْاصْطِلَاحِ كَالْأَعْلَامِ²، فَإِنْ عَدَّ هَذَا قَوْلًا مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْاِخْتِلَافُ فِيهِ، كَانَتْ الْمَذَاهِبُ ثَمَانِيَّةً، وَالتَّقْسِيمُ يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ تَوْقِيفِيًّا، أَوْ اصْطِلَاحِيًّا، أَوْ بَعْضٌ وَبَعْضٌ³.

وَعَلَى كُلِّ فِإْمَا أَنْ يَقَعَ الْقَطْعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ⁴ الْوَقْفُ، وَفِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْاِخْتِمَالَاتِ. وَمَسْأَلَةُ الْبَعْضِ وَالْبَعْضِ فِيهَا قِسْمَانِ مُتَعَاكِسَانِ⁵ كَمَا مَرَّ <ذَلِكَ>⁶، وَالْمَقُولُ بِهِ⁷ مَا قَرَرْنَا، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

{اِخْتِلَافُ النَّاسِ فِي فَايْدَةِ مَسْأَلَةِ الْبَحْثِ عَنِ الْوَاضِعِ}

الثَّالِثُ: اِخْتِلَافُ النَّاسِ هَلْ لِهَذِهِ⁸ الْمَسْأَلَةِ وَالْبَحْثِ فِيهَا فَايْدَةٌ؟.

¹ - وردت في نسخة ب: المذهب.

² - قارن بما ورد في التثنية/1: 396.

³ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 202.

⁴ - وردت في نسخة ب: إذ.

⁵ - وردت في نسخة ب: متماثلان.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - وردت في نسخة ب: والمقول فيه.

⁸ - وردت في نسخة ب: هذه.

فَقَالَ قَوْمٌ لَا فَايْدَةَ لَهَا، بَلْ «ذَكَرَهَا فِي الْأَصُولِ مِنْ قَبِيلِ الْفُضُولِ»¹، وَقَالُوا:
الْكَلَامُ فِيهَا طَوِيلٌ الدَّيْلُ قَلِيلُ الدَّيْلِ. وَقِيلَ: «فَايْدَتُهَا فِي قَلْبِ اللُّغَةِ». وَقِيلَ: «فَايْدَتُهَا
أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ تَوْقِيفِيَّةً، فَالتَّكْلِيفُ مُقَارِنٌ لِكَمَالِ الْعَقْلِ»². وَإِنْ كَانَتْ اصْطِلَاحِيَّةً،
فَالْتَّكْلِيفُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ ذَلِكَ وَمِقْدَارُ مَا يَقَعُ الْاصْطِلَاحُ عَلَى الْكَلَامِ³.

{رَدُّ الْيُوسُيِّ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي فَايْدَةِ الْوَضْعِ اللَّغْوِيِّ}

قُلْتُ: أَمَّا <أَنَّ>⁴ ذَكَرَهَا فَضُولٌ فِي الْفَنِّ، فَوَجْهُهُ أَنَّ اللُّغَةَ إِنَّمَا ذُكِرَتْ / فِي
الْفَنِّ لِكُونِهَا مِنَ الْمَبَادِي، وَالْمَطْلُوبُ مِنْ ذَلِكَ مَعْرِفَةُ <أَوْضَاعِهَا لَا مَعْرِفَةُ>⁵ وَأَضْعُفُهَا
أَيْضاً، فَإِنَّ مَعْرِفَتَهُ مِنْ مَبَادِي عِلْمِ اللُّغَةِ لَا الْأَصُولِ أَيْضاً، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَكِنْ لَا

344

¹ - هذا كلام الأبياري في كتابه "التحقيق والبيان" لوحة رقم 29 ب، حيث قال: «قد تردد الناس في
البحث عن هذه المسألة، هل لها تعلق بأصول الفقه إذ لا فائدة فيها، والصحيح عندنا أنه لا فائدة فيها،
وقال بعض الأصوليين: الكلام عليها في الأصول فضول». التشنيف/1: 396.

² - نسبة الزركشي للماوردي في تفسيره. انظر التشنيف/1: 396.

³ - قال الشيخ حسن العطار بعد أن حكى كلام الماوردي المذكور: «وهذا بالنسبة لأول طبقة من
المكلفين، وفيه نظر، فإنه قبل الفهم غير مكلف قطعاً، لأن شرط التكليف فهم الخطاب، وإنما يكلف
بعد المعرفة والفهم ويجب عليه الفهم، ولا يحرم عليه التأخير مدة التعليم، ولا يسقط عنه إلا الإثم،
سواء قلنا: إنها توقيفية أم لا.

وقيل: إن ثمرته تظهر في جواز تغير اللغة وعدمه مما لا يتعلق بالشرعيات، فعلى التوقيف لا يجوز،
وعلى الاصطلاح يجوز، وفيه نظر، فإنه تعالى لم يوجب استعمال هذه الألفاظ في موضوعاتها، ولذلك
جاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له. نعم، تظهر الحرمة إن أدى إلى تخليط في الشرائع». انظر
حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 352.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

يَخْتَصُّ بِمَبْحَثِ الْوَاضِعِ، بَلْ <جُلُّ>¹ مَبَاحِثِ اللُّغَةِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا كَذَلِكَ. وَأَمَّا أَنَّهُ طَوِيلُ الدَّلِيلِ، فَصَحِيحٌ لِكَثْرَتِهِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ قَلِيلُ الدَّلِيلِ، أَيْ قَلِيلُ مَا يُنَالُ مِنْهُ مِنَ الْفَائِدَةِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ قَائِلُهُ بِالْقَلَّةِ النَّفْيَ، أَيْ لَا نَيْلَ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ أَصْلًا، وَالْقَلَّةُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا تُرَادُّ لِلنَّفْيِ أحيانًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ أَقْلُ رَجُلٍ² يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ، أَيْ مَا رَجُلٌ يَقُولُهُ، وَمِنْهُ فِي لَفْظِ الْقَلِيلِ نَفْسَهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَأَوْرَدَهَا مَاءً قَلِيلًا أَنْيْسُهُ * * * يُحَاذِرُنْ عَمْرًا صَاحِبَ الْقُتَرَاتِ³

أَيْ لَا أَنْيْسَ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ ضِدَّ الْكَثْرَةِ، عَلَى أَنَّ ثَمَّ فَائِدَةَ غَيْرِ أَنَّهَا قَلِيلَةٌ، إِمَّا بِحَسَبِ الْكَمِّيَّةِ أَوْ بِحَسَبِ الْقَدْرِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ إِنكَارَ الْفَائِدَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، إِذْ لَا أَقْلَ مِنْ حُصُولِ الرِّيَاضَةِ لِلنَّفْسِ بِالْمَبَاحِثِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ، وَالْإِطْلَاقِ عَلَى حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَاهِرِ قُدْرَتِهِ، وَتَحَقُّقِ النِّعْمَةِ الْعَظْمَى لِيَقَعَ الشُّكْرُ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَنَحْوِ هَذَا.

وَأَمَّا أَنَّ الْفَائِدَةَ قَلْبُ اللُّغَةِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِهَا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ وَحِيًّا، لَمْ يَجْزُ تَبْدِيلُهُ، إِذْ لَا يَنْسَخُ الْوَحْيُ إِلَّا وَحْيٌ آخَرُ. وَإِنْ كَانَتْ مِنَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّصْرِيفِ. وَهَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِنْ قِيلَ بَعْدَ حُجِّيَةِ الْإِجْمَاعِ فِي اللُّغَةِ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: رجلا.

³ - انظر ديوان امري القيس: 80. يقول الشاعر: أوردتها ماء لا أنيس به حذرا من عمرو صاحب القترات. وعمرو: رجل صائد من أرمي العرب. والقترات: جمع قتر، وهو مكان الصائد الذي يختفي فيه ليختل منه الصيد ويرميه.

وَأَمَّا أَنَّهُ مُقَارَنَةُ التَّكْلِيفِ لِكَمَالِ الْعَقْلِ، فَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ فِيمَنْ يُقَدَّرُ فِيهِمْ وُجُودُ
الاضْطِلَاحِ فِي الدَّهْرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ وُجُودِ اللُّغَةِ، أَمَّا بَعْدَ وُجُودِهَا وَتَعَلُّمِ النَّاسِ لَهَا، فَلَا
مَعْنَى لِتَوَقُّفِ الْوَحْيِ وَلَا لِتَأَخُّرِهِ، وَلَا حَاصِلٍ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ.

وَأَيْضاً عَلَى كَوْنِهَا تَوْقِيفِيَّةً أَيْضاً إِنْ لَمْ تَحْصُلْ حَالُ الْبُلُوغِ وَكَمَالِ الْعَقْلِ،
فَالْتَّكْلِيفُ يَتَأَخَّرُ إِلَى حُصُولِهَا بِالْوَحْيِ أَوْ بِخَلْقِ الْأَصْوَاتِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا فَرْقَ، مَعَ أَنَّ
وُرُودَ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعَبْدِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ مُتَكَلِّماً، وَإِلَّا لَمْ يُكَلَّفِ الْأَبْكَمُ، وَإِنَّمَا
يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْكَلَامِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ لَا الْإِشَارَةَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ
الْإِفْهَامُ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْكَلَامِ التَّوْقِيفِيِّ وَالْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ كَمَا قُلْنَا.

{الْكَلَامُ فِي ثُبُوتِ اللُّغَةِ بِالْقِيَاسِ مِنْ عَدَمِهِ}

”مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْقَاضِي“ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ ”وَأَمَامَ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقَيْنِ
وَالْأَمَدِيِّ: لَا تَثْبُتُ اللُّغَةُ قِيَاساً“، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ، وَتُعْرَفُ بِالنَّقْلِ تَوَاتُرًا
أَوْ أَحَادًا كَمَا مَرَّ.

”وَحَالِفُهُمْ“ أَيُّ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَثَمَةِ ”ابْنُ سُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ¹ وَأَبُو
إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِي وَالْإِمَامُ“ الرَّازِي، فَقَالُوا: تَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ أَيْضاً.

فَإِذَا اشْتَمَلَ مَعْنَى اسْمٍ عَلَى وَصْفٍ يُنَاسِبُ التَّسْمِيَةَ، وَوُجِدَ ذَلِكَ الْوَصْفُ فِي
مَعْنَى آخَرٍ، تَعَدَّى الْأِسْمُ إِلَيْهِ، فَيَتَسَمَّى الْمَعْنَى الثَّانِي بِذَلِكَ الْأِسْمِ، مَثَلًا الْخَمْرُ، إِذَا

¹ - الحسن بن الحسين أبو علي بن أبي هريرة (345/...هـ). الإمام الجليل القاضي، أحد شيوخ
الشافعية. انتهت إليه إمامة العراقيين. له: "المسائل في الفقه" وله شرحان على مختصر المزني. طبقات
الشافعية/3: 256. وفيات الأعيان/2: 75.

اعتبرنا أنها المسكر¹ من ماء العنب، وأنه سُمي خمرًا لتخميره العقل أي تغطيته، ثم
 346 وَجَدَ هَذَا الْوَصْفَ / وَهَذَا التَّخْمِيرُ فِي مَعْنَى آخَرَ كَالْتَّبِيدِ، أَيْ الْمَشْتَدِّ مِنْ غَيْرِ مَاءِ
 الْعَنْبِ وَجَبَ أَنْ يُسَمَّى خَمْرًا، فَيَدْخُلُ التَّبِيدُ فِي أَفْرَادِ الْخَمْرِ لُغَةً.

وَلَا فَرْقَ فِي ثُبُوتِ اللُّغَةِ بَيْنَ مَا كَانَ مِنْهَا حَقِيقَةً وَمَا كَانَ مَجَازًا.

”وَقِيلَ تَثْبُتُ الْحَقِيقَةُ لَا الْمَجَازُ“، فَلَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ لِضَعْفِهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ.

”وَلَقِظَ الْقِيَاسُ“ فِي كَلَامِنَا وَكَلَامِ غَيْرِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ”يُقْنِي عَنْ قَوْلِكَ“ يَا
 مَنْ يُفْضَلُ كَابْنُ الْحَاجِبِ ”مَحَلُّ الْخِلَافِ“ مِنْ ذَلِكَ ”مَا لَمْ يَثْبُتْ تَعْمِيمُهُ بِاسْتِقْرَاءٍ“،
 أَيْ كَرَفَعِ الْفَاعِلِ وَتَضَبُّ الْمَفْعُولِ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّ مَا ثَبَتَ كَذَلِكَ فَهُوَ عَامٌّ بِغَيْرِ قِيَاسٍ،
 فَمَا² لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ مِثْلُ مَا سُمِعَ.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ³ الْقِيَاسِ فِي اللُّغَةِ}

{أَوْجُهُ اخْتِجَاجِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ ثُبُوتِ اللُّغَةِ بِالْقِيَاسِ}

الأول: اِخْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِعَدَمِ ثُبُوتِ اللُّغَةِ بِالْقِيَاسِ بِأَوْجِهِ:

«الأول، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁴ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا
 بِأَسْرَها تَوْقِيفِيَّةٌ، فَلَا قِيَاسَ.

¹ - ورد في نسخة أ: إذا اعتبرناها المسكر.

² - وردت في نسخة ب: بما.

³ - تراجع المسألة لمزيد التفصيل في البرهان/1: 131، الإحكام/1: 78، مختصر ابن الحاجب مع شرح
 العضد/1: 183 وفواتح الرحموت/1: 185.

⁴ - البقرة: 31.

الثَّانِي، أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَوْ قَالُوا¹ قَيَّسُوا، لَمْ يَجْزِ الْقِيَاسُ كَمَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، ثُمَّ قَالَ: قَيَّسُوا، فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ. فَكَيْفَ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ؟ فَإِذَا لَمْ يَجْزْ مَعَ التَّصْرِيحِ فَكَيْفَ بَدُونِهِ؟

الثَّالِثُ، أَنَّ الْقِيَاسَ إِنَّمَا يَجْرِي عِنْدَ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، ² حَوَالِ التَّعْلِيلِ لَا يَصِحُّ فِي الْأَسْمَاءِ، إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي. وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ التَّعْلِيلُ لَمْ يَصِحَّ الْقِيَاسُ.

الرَّابِعُ، أَنَّ وَضْعَ اللُّغَاتِ يُنَافِي الْقِيَاسَ، فَإِنَّهُمْ سَمَّوْا الْفَرَسَ الْأَسْوَدَ أَدْهَمَ، وَلَمْ يُطْلَقُوا ذَلِكَ عَلَى الثَّوْبِ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ أَسْوَدًا. وَسَمَّوْا صَوْتَ الْفَرَسِ صَهِيلًا وَصَوْتَ الْكَلْبِ نُبَاحًا، وَلَمْ يُطْلَقُوا ذَلِكَ عَلَى كُلِّ صَوْتٍ. وَسَمَّوْا مُمَسِكَ الْمَانِعِ مِنَ الرُّجَاجِ قَارُورَةً، وَلَمْ يُطْلَقُوهُ عَلَى كُلِّ مُمَسِكَ مَعَ وُجُودِ الْمَعْنَى. وَكَذَا مُخَامَرَةُ الْعُقُولِ مَوْجُودَةٌ فِي الْأَفْيُورِ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ يُسَمَّ خَمْرًا³.

{جَوَابُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ الْقَائِلِ بِالْعَكْسِ عَلَى الْمَانِعِينَ}

وَأَجَابَ الْإِمَامُ الرَّازِي مِنَ الْقَائِلِينَ بِثَبُوتِ اللُّغَةِ قِيَاسًا عَنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ. فَعِن⁴ الْأَوَّلِ، «أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ تَعَالَى عِلْمَ آدَمَ كُلِّ الْأَسْمَاءِ تَوْقِيفًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ الْبَعْضِ تَوْقِيفًا وَالْبَعْضُ تَنْبِيهًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آدَمُ أَدْرَكَهَا بِالتَّوْقِيفِ، وَتُدْرِكُهَا نَحْنُ بِالْقِيَاسِ. كَمَا أَنَّ جِهَةَ الْقِبْلَةِ قَدْ تُدْرِكُ حِسًّا، وَقَدْ تُدْرِكُ اجْتِهَادًا.

¹ - وردت في نسخة ب: قال.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - نص منقول بتصريف من الحصول/2: 420-421.

⁴ - وردت في نسخة ب: فعلى.

وَعَنِ الثَّانِي، أَنَّ نَدْعِي: أَنَّهُ نُقِلَ إِلَيْنَا عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ بِالتَّوَاتُرِ، أَنَّهُمْ جَوَّزُوا الْقِيَاسَ، أَلَّا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ كُتُبِ النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيفِ مَمْلُوءَةٌ مِنَ الْأَقْيَسَةِ¹، وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْأَخْذِ بِتِلْكَ الْأَقْيَسَةِ، فَإِنَّهُ لَا نِزَاعَ <أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ>² تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ إِلَّا بِتِلْكَ الْقَوَانِينِ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعاً مَعْلوماً بِالتَّوَاتُرِ.

وَعَنِ الثَّالِثِ، أَنَّ الْعِلَةَ³ عِنْدَنَا تُفَسَّرُ بِالْمَعْرُوفِ لَا بِالْدَّاعِي وَلَا بِالنَّاسِبِ، فَلَا يُقَدَحُ فِيهَا بَعْدَ الْمُنَاسِبَةِ.

وَعَنِ الرَّابِعِ، أَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ، أَنَّهُمْ ذَكَرُوا صُوراً كَثِيرَةً لَا يَجْزِي الْقِيَاسُ فِيهَا، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْقِيَاسِ جُمْلَةً⁴.

قُلْتُ: وَفِي كُلِّ الْأَوْجُهَةِ <الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ>⁵ ضَعْفٌ:

347 أَمَّا / أَوَّلًا، فَلَأَنَّ مَا ذَكَرَ الْأَوَّلُونَ فِي الْآيَةِ هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا مَرَّ، وَمَا سِوَاهُ احْتِمَالَاتٍ ضَعِيفَةٌ⁶ لَا تَخْدِشُ فِي وَجْهِهِ. نَعَمْ، لَوْ أُرِيدَ <الْقَطْعُ>⁷ لَكَانَ الْإِحْتِمَالُ قَادِحاً، وَلَكِنْ لَيْسَ بِمَرَادٍ.

¹ - وردت في نسخة ب: بالأقيسة.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: اللغة.

⁴ - نص منقول بتصرف من المصنوع/2: 420-421.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: تضعيفية.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلأنَّهُ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ مَا وَقَعَتْ فِيهِ أَقْيَسَةُ النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ، دَاخِلٌ فِي مَحَلِّ النَّزَاعِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا، وَقَدْ ادَّعَى الْخَصْمُ أَنَّهُمْ لَوْ أَمَرُوا بِالْقِيَاسِ لَمْ يَجْزُ، وَأَعْرَضَ عَنْ جَوَابِهِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا، فَلأنَّ تَفْسِيرَ الْعِلَّةِ بِالْمَعْرِفِ، إِنَّمَا الْغَرَضُ مِنْهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَاعِثَةٍ وَلَا مُؤَثِّرَةٍ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، لَا أَنَّهَا لَا مُنَاسِبَةَ فِيهَا قَطُّ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهَا أَوْ أَكْثَرُهَا مُنَاسِبٌ، وَمُرَادُهُ أَنَّ الْمُنَاسِبَةَ لَا تُشْتَرِطُ عِنْدَنَا وَهُوَ صَحِيحٌ. وَلَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ وَصْفًا عَارِضًا لِلْمَحَلِّ، لَامْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ بِمُجَرَّدِ الْأِسْمِ اللَّقَبِ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُعْتَذِرَ بِهِ¹ بَعْدَ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي، أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّهَا كَاللَّقَبِ الْمَذْكُورِ.

نَعَمْ، يُقَالُ إِنَّ الْقِيَاسَ لَا يُدْعَى فِي جَمِيعِ الْأَلْفَافِ، بَلْ مَا ظَهَرَتْ فِيهِ الْمُنَاسِبَةُ. وَاسْتَدَلَّ الْغَزَالِيُّ مِنَ الْمَانِعِينَ «بِأَنَّ الْعَرَبَ إِنْ عَرَفْتُنَا بِتَوْقِيفِهَا أَنَّ وَضْعَ اسْمِ الْخَمْرِ لِلْمُسْكِرِ الْمُعْتَصِرِ مِنَ الْعَنْبِ خَاصَّةً، فَنَقْلُهُ لِغَيْرِهِ تَقْوُلٌ عَلَيْهِمْ وَاخْتِرَاعٌ، فَلَا يَكُونُ بَلْغَتِهِمْ، بَلْ يَكُونُ وَضْعًا مِنْ جِهَتِنَا. وَإِنْ عَرَفْتُنَا أَنَّهَا وَضْعِيَّةٌ لِكُلِّ مَا يُخَامِرُ الْعَقْلَ كَيْفَ كَانَ، فَاسْمُ الْخَمْرِ ثَابِتٌ لِلتَّبْيِذِ لَا بِتَوْقِيفِهِمْ لَا بِقِيَاسِنَا.

كَمَا أَنَّهُمْ عَرَفُونَا أَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ لَهُ فَاعِلٌ، فَإِذَا² سَمَّيْنَا فَاعِلَ الضَّرْبِ ضَارِبًا، كَانَ ذَلِكَ عَنْ تَوْقِيفٍ لَا عَنْ قِيَاسٍ. فَإِنْ سَكَتُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ احْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ اسْمُ مَا يُعْتَصَرُ مِنَ الْعَنْبِ خَاصَّةً، وَاحْتِمَلُ غَيْرِهِ، فَلَمْ نَتَحَكَّمْ عَلَيْهِمْ، وَنَقُولُ لُغَتُهُمْ هَذَا. وَقَدْ

¹ - وردت في نسخة ب: المعتذري.

² - وردت في نسخة أ: إذا.

رَأَيْنَاهُمْ يَضَعُونَ الْأَسْمَ لِمَعَانِي وَيُخَصِّصُونَهَا بِالْمَحَلِّ¹ <إِلَى آخِرِ>² مَا مَرَّ فِي أدلة³ المَانِعِينَ مِنَ الْأُمُثْلَةِ.

قُلْتُ: وَفِيهِ ضَعْفٌ لِأَنَّا نَخْتَارُ الْأَوَّلَ، وَهُوَ أَنَّ الْخَمَرَ مَثَلًا اسْمٌ لِلْمُعْتَصِرِ مِنَ الْعَنْبِ الْمُسْكِرِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ نَقْلَهُ إِلَى غَيْرِهِ تَقْوِيلٌ عَلَيْهِمْ، إِلَّا لَوْ ادَّعَيْنَا أَنَّهُ فِي الْغَيْرِ وَضِعَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَهُوَ غَيْرُ مُرَابٍ، فَإِنَّا نَدَّعِي أَنَّهُ فِي الْغَيْرِ ثَابِتٌ لَا بَوْضَعَهُمْ، بَلْ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا وَضَعُوا.

{الْفَاطَةُ اللَّغَةِ قِسْمَانِ: مَا وَضَعُوا وَمَا قِيسَ عَلَى مَا وَضَعُوا}

وَنَقُولُ إِنَّ أَلْفَاطَ اللَّغَةِ قِسْمَانِ: مَا وَضَعُوا، وَمَا قِيسَ عَلَى مَا وَضَعُوا، فَالْمُلْحَقُ بِالْمَوْضُوعِ فِي حُكْمِ الْمَوْضُوعِ. كَمَا أَنَّ أَحْكَامَ الشَّرْعِ قِسْمَانِ: مَا وَرَدَ عَنِ الشَّرْعِ نَصًّا، وَمَا قِيسَ عَلَى الْوَارِدِ، وَالْمُلْحَقُ بِالْوَارِدِ فِي حُكْمِ الْوَارِدِ. فَكَمَا كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا شَرْعِيَّةً، تَكُونُ تِلْكَ كُلُّهَا لُغَوِيَّةً وَضَعِيَّةً وَقِيَاسِيَّةً. وَفِي بَاقِي أدلة المَانِعِينَ أَيْضًا مَا يُتَعَقَّبُ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ، وَالِاشْتِغَالُ بِهِ يُطِيلُ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَمَا مُخْتَارُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ ضَعُفَتْ أدلة الْفَرِيقَيْنِ؟

قُلْتُ: الْكُلُّ مُحْتَمَلٌ، وَالنَّفْسُ أَمِيلٌ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَسَيَاتِيكَ بَيَانُهُ فِي الْمَبْحَثِ 348 الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ / تَعَالَى.

¹ - نص منقول من المستصفى/1: 322-323.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: ذاته.

{الْبَحْثُ فِي اللُّغَةِ إِمَّا فِي مَوْضِعِ اللَّفْظِ أَوْ حُكْمِهِ}

الثَّانِي: الْبَحْثُ فِي اللُّغَةِ إِمَّا عَنْ مَوْضِعِ اللَّفْظِ، وَهُوَ مَتْنُ اللُّغَةِ، أَوْ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ.

{إِذَا أَفَادَ اسْتِقْرَاءُ أَنَّ حُكْمَ الْمَوْضِعِ عَامٌ فَلَا قِيَاسَ}

وَالثَّانِي إِنْ عُلِمَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّهُ عَامٌّ، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى الْقِيَاسِ لَوْجُودِ الْعُمُومِ بِدُونِهِ، وَذَلِكَ كَالرُّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَرِّ وَالْإِعْلَالِ وَالْإِنْغَامِ وَالتَّسْهِيلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ.

فَلَوْ تَكَلَّمْنَا الْيَوْمَ بِفَاعِلٍ كَقَوْلِنَا مَثَلًا خَرَجَ خَالِدٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نَقُولَ نَرْفَعُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَ مِنَ الْفَوَاعِلِ الْمَرْفُوعَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بِجَامِعِ الْفَاعِلِيَّةِ، وَذَلِكَ <لأننا>¹ تَتَبَّعْنَا كَلَامَ الْعَرَبِ، فَوَجَدْنَا الْفَاعِلَ فِيهِ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْوَضْعَ الْعَرَبِيَّ بِاعْتِبَارِ التَّرْكِيبِ.

وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا ثَبَتَ لَنَا² بِالْإِسْتِقْرَاءِ أَنَّهُ نَوْعِي لَا شَخْصِي، فَالْوَضْعُ وَضْعَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ بِحَيْثُ يُرْفَعُ فِيهِ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ، وَيُنْصَبُ الْحَالُ وَنَحْوُهُ، وَيُجَرُّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَيُدْغَمُ <فِيهِ>³ أَحَدُ الْمَثَلِينَ <فِي الْآخِرِ>⁴ وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ. فَكَلَّمَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَبَدًا، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْوَضْعِ، لِأَنَّهُ فَرَدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضِعِ، وَلَمْ يُوضَعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَعْنِيهِ لِيُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَافْهَمَ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: إلا.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

{إِذَا لَمْ يُفِدَ الاستِقْرَاءُ عُمُومَ حُكْمِ الْمَوْضُوعِ سَاحَ فِيهِ الْقِيَاسُ}

وَأِنْ لَمْ يُعْلَمْ عُمُومُهُ، فَالْقِيَاسُ فِيهِ سَائِغٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا لَوْ¹ أُرِيدَ قِيَاسُ «أَنْ» النَّافِيَّةِ فِي رَفْعِ الْأِسْمِ وَنَضْبِ الْخَبَرِ عَلَى «مَا»² الْمَجَازِيَّةِ³ بِجَامِعِ النَّفْيِ الْحَالِيِّ، وَقِيَاسُ «لَا» الْخَبَرِيَّةِ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعاً بِهَا عَلَى «أَنْ» وَنَحْوِ ذَلِكَ.

{مُنَاقَشَةُ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ فِي مُتُونِ الْأَلْفَاظِ}

وَالْأَوَّلُ إِنْ كَانَ عَلَماً، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْقِيَاسُ بِاتِّفَاقٍ وَإِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ الْقِيَاسُ أَيْضاً، لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ فَهُوَ عَامٌّ بِدُونِهِ، كَالْقِسْمِ السَّابِقِ فَإِنَّهُ عِنْدَمَا حَصَلَ أَنَّهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ، أَنْ كُلُّ مَنْ قَامَ بِهِ وَصِفَ يُشْتَقُّ «لَهُ»⁴ مِنْهُ اسْمٌ، فَتَسْمِيَةٌ مَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ أَوْ الْكَرَمُ بِالْعَالِمِ أَوْ الْكَرِيمِ، ثَابِتٌ بِاللُّغَةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى قِيَاسٍ، وَهَكَذَا غَيْرُهُمَا. وَإِنْ كَانَ جَامِداً فَهُوَ لَا مَحَالَةَ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى كُلِّيٍّ.

فَمَا عُلِمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ الْكُلِّيِّ مِنَ الْأَفْرَادِ، فَاسْمُهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ لُغَةً بِلَا حَاجَةٍ إِلَى الْقِيَاسِ. فَمَتَى رَأَيْنَا الْيَوْمَ ذِكْراً أَدْمِيّاً سَمَّيْنَاهُ رَجُلًا، وَقُلْنَا هَذَا وَضَعَ اللُّغَةَ لَا قِيَاساً عَلَى مَا سَمَّى رَجُلًا مِنَ الْأَفْرَادِ قَدِيمًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لِفَرْدٍ بَعِينُهُ حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ. بَلْ إِمَّا مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ الشَّامِلَةِ، أَوْ لِفَرْدٍ مَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَفِي الشَّجَرِ وَالْحَجَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْكُلِّيَّاتِ.

¹ - وردت في نسخة ب: هو.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة أ: المجازية.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

وَمَا لَمْ يَدْخُلْ فِي ذَلِكَ الْكُلِّي، «فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ بَيْنَ لَفْظِ الْكُلِّي»¹ وَمَعْنَاهُ
مُنَاسَبَةٌ مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى الْغَيْرِ، فَلَا قِيَاسَ فِيهِ لِتَعَدُّرِهِ، كَاسْمِ الرَّجُلِ وَاسْمِ الْفَرَسِ لَا يُطْلَقُ
عَلَى غَيْرِهِمَا، كَالْحَجَرِ وَالشَّجَرِ قِيَاسًا إِذْ لَا جَامِعَ.

وَأِنْ وُجِدَتْ فَهِيَ مَحَلُّ الْخِلَافِ، كَاسْمِ الْخَمْرِ هَلْ يُطْلَقُ عَلَى النَّبِيذِ لَوْجُودِ
349 التَّخْمِيرِ²، / وَاسْمِ السَّارِقِ هَلْ يُطْلَقُ عَلَى النَّبَاشِ³ لَوْجُودِ أَخْذِ الْمَالِ خُفْيَةً، وَاسْمِ
الزَّانِي هَلْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّائِطِ لَوْجُودِ الْإِبْلَاجِ الْمُحْرَمِ، وَكَذَا اسْمُ الْأَجْدَلِ لِلْمَقْرَرِ هَلْ يُطْلَقُ
عَلَى الْجَوَادِ مِنَ الْخَيْلِ نَحْوَهُ مِمَّا فِيهِ قُوَّةٌ، وَاسْمُ الْأَخْيَلِ لِلشُّقْرَاقِ⁴ هَلْ يُطْلَقُ عَلَى مَا
فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ مِنَ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ؟ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا⁵.
وَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ مَحَلَّ النُّزَاعِ، وَأَنَّ الْوَضْعَ اللَّغَوِيَّ قِسْمَانِ: نَوْعِي
وَشَخْصِي.

{الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ الشَّخْصِيُّ: حَقِيقِي وَإِضَافِي}

وَلَمَّا أَنْ تَخْتَرَعُ هُنَا مِنَ التَّعْبِيرِ مَا يُوفِي بِالتَّحْرِيرِ فَتَقُولُ وَالشَّخْصِي قِسْمَانِ:
حَقِيقِي وَإِضَافِي.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - وقد فصل الزركشي مختلف المذاهب بشأنه وحصرها في ثلاثة: «أحدها القول بالمنع وبه قال
معظم الشافعية والحنفية، والثاني الجواز لأن الاشتقاق في الاسم بمنزلة التعليل وعزاه ابن السكيت للإمام
الرازي، الثالث يجري في الحقيقة لا في المجاز، وهو يخرج من كلام القاضي عبد الوهاب» انظر
التشنيف/1: 398-399.

³ - وردت في نسخة ب: القياس.

⁴ - طائر صغير يسمى الأخييل، وهو أخضر ملبح بقدر الحمامة، وحضرته حسنة مشبعة وفي أجنحته
سواد، والعرب تتشاءم منه. حياة الحيوان/1: 404.

⁵ - وردت في نسخة ب: ذلك.

أَمَّا الْحَقِيقِيُّ فَهُوَ وَضَعَ الْعِلْمَ، فَإِنَّ الْعِلْمَ شَخْصٌ بِاعْتِبَارِ مُسَمَّاهُ إِذْ لَا تَعْدُّ فِيهِ،
وَبِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ إِذْ لَا مُشَارَكَةَ وَلَا عُمُومَ وَلَا خُصُوصَ، وَهَذَا لَا قِيَاسَ فِيهِ، وَلَيْسَ مِنْ
مَحَلِّ النِّزَاعِ كَمَا مَرَّ.

وَأَمَّا الْإِضَافِيُّ فَهُوَ وَضَعَ غَيْرَهُ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ، فَإِنَّ كُلَّ [مُدْعَى]¹ كُلِّيٍّ فَهُوَ نَوْعٌ
بِاعْتِبَارِ تَعْدُّ أَفْرَادِهِ فِعْلًا² أَوْ قُوَّةً وَأَنْطِيقَةً عَلَيْهَا، وَشَخْصِيٍّ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ بِمَا يَمْتَّازُ
عَنْهُ [غَيْرِهِ]³.

وَأَمَّا بِحَسَبِ وَضْعِهِ فَعَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ وَضِعَ كُلِّيًّا كَمَا مَرَّ فِي الْمُرَكَّبَاتِ مَثَلًا، وَقِسْمٌ وَضِعَ تَعْيِينًا وَهُوَ أَلْفَاظُ اللُّغَةِ
كُلُّهَا كَالشَّجَرِ وَالْحَجَرِ، فَيُسَمَّى شَخْصِيًّا بِاعْتِبَارِ تَعْيِينِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَنَوْعِيًّا بِاعْتِبَارِ
شُمُولِ الْأَسْمِ لِلْأَفْرَادِ بِخِلَافِ الْعِلْمِ. وَلَا نِزَاعَ فِي الْمَوْضُوعِ كُلِّيًّا أَنَّهُ يَنْطَبِقُ عَلَى
جُزْئِيَّاتِهِ، وَلَا فِي الْمَوْضُوعِ تَعْيِينًا أَنَّهُ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ أَيْضًا، إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي إِلْحَاقِ
مَا خَرَجَ عَنْ جُزْئِيَّاتِهِ بِهِ فِي الْأَسْمِ، فَلَيْسَ النِّزَاعُ إِلَّا فِي هَذَا بِشَرْطِ⁴ أَنْ تُوجَدَ الْعِلَّةُ
الْجَامِعَةُ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ الْقِسْمُ الْآخَرُ⁵ مِنَ الْأَقْسَامِ.

وَلَا بَدَّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَمْرٍ مُشْتَرَكٍ يَسُوغُ بِهِ هَذَا الْقِيَاسَ، بَلْ مَا يَكُونُ
مَلْحُوظًا فِي التَّسْمِيَةِ، كَمَا أَنَّ الْقِيَاسَ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِنَّمَا هُوَ مَا يَكُونُ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ب: فقط.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: الشرط.

⁵ - وردت في نسخة ب: الأول.

مَلْحُوظًا¹ فِي الْحُكْمِ. أَلَا تَرَى أَنَّا نَجِدُ فِي أَصْنَافِ الْعَسَلِ مَا يُوَافِقُ الْخَمْرَ فِي اللَّذَّةِ وَاللَّوْنِ وَالْمِیُوعِ وَلَا نَقِیْسُ بِذَلِكَ، إِذْ لَمْ یَقَعِ التَّخْرِیمُ لِأَجْلِ شَیْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَلْ لِلْإِسْكَارِ. فَكَذَا إِذَا رَأَيْنَا الْحَجَرَ جَامِداً، وَرَأَيْنَا مِنَ النَّاسِ جَامِداً، فَلَا تُسَمِّیهِ حَجَراً قِیَاساً بِجَامِعِ الْجُمُودِ، إِذْ لَا نَقُولُ سُمِّيَ الْحَجَرُ حَجَراً لِجُمُودِهِ وَلَا دَلِیلَ <عَلَيْهِ>². نَعَمْ، نُطْلِقُ عَلَیْهِ الْحَجَرَ تَشْبِیْهاً وَكَذَا غَیْرَهُ.

وَإِنَّمَا یُتَوَهَّمُ الْقِیَاسُ فِیْمَا یُدْعَى فِیهِ عِلَّةٌ تَكُونُ مَلْحُوظَةً فِي التَّسْمِیَةِ كَالْأُمَثَلَةِ السَّابِقَةِ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ عَلَّتَهُ تَعَقُّلٌ فِي اللَّفْظِ بِمَا فِیهِ مِنْ شُبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ كَالْخَمْرِ وَالْأَجْدَلِ. وَقِسْمٌ لَیْسَ كَذَلِكَ كَالسَّارِقِ وَالزَّانِي، فَإِنَّ لَفْظَ السَّرْقَةِ لَیْسَ بَیْنَهُ وَبَیْنَ أَخْذِ الْمَالِ <خُفِیة>³ مُنَاسِبَةً اِشْتِقَاقِیَّةً، وَكَذَا الزَّانِي <وَوَحُوهُ>⁴.

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ یَقَعُ فِیهِ الْاِحْتِمَالُ، هَلِ الْعِلَّةُ الْمَرْعِیَّةُ عِلَّةٌ لِلتَّسْمِیَةِ أَمْ هِيَ مَنَاطُهَا، مَثَلًا لَفْظُ الْخَمْرِ، هَلِ هُوَ اسْمٌ لِلشَّرَابِ بَعْلَةً كَوْنُهُ مُخَامِراً لِلْعَقْلِ، أَمْ هُوَ اسْمٌ لَهُ مِنْ حَیْثُ / إِنَّهُ مُخَامِرٌ، أَمْ هُوَ اسْمٌ لِلْمُخَامِرِ مِنَ الشَّرَابِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَعَلَى 35 الْاِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ یُتَصَوَّرُ الْقِیَاسُ، وَعَلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ لَا حَاجَةَ إِلَیْهِ لِعُمُومِهِ بَلَا قِیَاسٍ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي هَذَا الْمَثَالِ خُصُوصاً، فَإِنَّ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ نَزَلَ فِي الْمَدِينَةِ وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ خَمْرٌ عَذَبَ أَصْلاً، وَإِنَّمَا خَمَرُهُمُ الْبَضِيخُ، فَصَدَقَ الْأِسْمُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَتَوَدَّى بِحُكْمِهِ عَلَيْهِ، فَتَرَكَ وَأَهْرِيقَ، وَتَمَثِيلُ الْأَيْمَةِ بِهِ <لَا يَضُرُّ إِنْكَ¹ لَا يُعْتَرَضُ عَلَى مِثَالِ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِعُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، بِأَنَّ (كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ)²، فَلَمْ يَبْقَ فِيهِ لِلْقِيَاسِ اللَّغْوِي وَلَا الشَّرْعِي مَحَلٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي <أَيْضاً³ يَقَعُ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ فِي مَنَاطِ التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّ السَّرْقَةَ مَثَلاً لَيْسَ بَيْنَ لَفْظِهَا وَبَيْنَ مَعْنَاهَا مُنَاسَبَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ أَطْلَقَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى أَخْذِ الْمَالِ خُفِيَةً، فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بِقَيْدِ كَوْنِهِ حَيًّا، وَأَنْهُمْ لَوْ سَلُّوا عَنِ النَّبَاشِ لَمْ يُسَمُّوهُ سَارِقًا فَيُحْتَاجُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَمُحْتَمَلٌ أَنَّهُمْ لَمْ يُلَاحِظُوا ذَلِكَ الْقَيْدَ وَأَنْهُمْ لَوْ ذَكَرُوا⁴ النَّبَاشَ لَوَصَفُوهُ بِالسَّرْقَةِ وَبِالنَّبَاشِ أَيْضاً، إِذْ لَا مُنَافَاةَ، بَيْنَهُمَا كَمَا يُقَالُ لِلْسَّارِقِ الثَّقَابِ لِلدَّوْرِ سَارِقٍ وَنَقَابٍ، فَكَمَا يَنْقُبُ هَذَا لَيْسَرِقَ، يَنْبَشُ ذَلِكَ⁵ لَيْسَرِقَ. فَإِذَا عَمَّ اللَّفْظُ بَطَلَ الْقِيَاسُ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ.

نَعَمْ، مِنْ إِحْتِمَالِ الْعُمُومِ فِيهَا اسْتَعْرَبَ مَا يُذَكَّرُ فِيهَا مِنَ الْقِيَاسِ، وَلَوْ كَانَ اللَّفْظُ تَحَقُّقٌ وَضَعَهُ كَالْأَجْدَلِ⁶ لِلصَّقْرِ، وَالْآكِلِ وَالشَّارِبِ مَثَلاً، كَانَ الْقِيَاسُ فِيهِ

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع. ومسلم في كتاب الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر حرام وأن كل حرام حرام.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة أ: ذكر.

⁵ - وردت في نسخة أ: ذلك.

⁶ - الأجدل والأجدلي جمع أجدل: الصقر، صفة غالبية، أصله من الجدل الذي هو الشدة.

مُسْتَبْعِدًا تَشْمُئُزُّ مِنْهُ الطَّبَاعُ، فَلَا قُرْبَ امْتِنَاعِ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ فِي مُتَوْنِ الْأَلْفَاظِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

الثَّالِثُ: أَشَارَ بِذِكْرِ الْمَشَايخ الْأَرْبَعَةِ، بِإِزَاءِ الْأَرْبَعَةِ إِلَى اعْتِدَالِ قَائِلِي الْقَوْلَيْنِ، خِلَافًا لِمَنْ يَقُولُ إِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى النَّفْيِ، وَهَذَا مِنْ فَوَائِدِ عَزْوِ الْأَقْوَالِ عِنْدَهُ، كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ.

الرَّابِعُ: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَقِبَ مَبَاحِثِ الْوَضْعِ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَّبُتُ بِهِ الْوَضْعُ كَالِاصْطِلَاحِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا يُعْرَفُ بِهِ كَالِاسْتِنْبَاطِ السَّابِقِ. وَذَكَرَهَا غَيْرُهُ عَقِبَ الْاِسْتِقْصَاقِ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ تَعْدِي اللَّفْظِ إِلَى الْمَقِيسِ بِمَنْزِلَةِ تَعْدِي الْمُسْتَقَّ مِنْهُ إِلَى أَفْرَادِهِ، وَمَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ أَحْسَنَ.

الخَامِسُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ «لَفْظُ الْقِيَاسِ يُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ مَحَلَّ الْخِلَافِ» كَذَا جَاءَ بِهِ تَنْكِيتًا، عَلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ الْوَاقِعَ فِي الْمُخْتَصَرِ وَغَيْرِهِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَلَفْظُ الْمُخْتَصَرِ: «وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِي نَحْوِ رَجُلٍ وَرَفَعَ الْفَاعِلُ»¹، أَنْتَهَى، فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ ذِكْرَ الْقِيَاسِ فِي قَوْلِنَا: هَلْ تَتَّبُتُ اللَّغَةُ بِالْقِيَاسِ؟ مُشْعِرٌ بِوُجُودِ فَرْعٍ وَأَصْلٍ، وَالْأَصْلُ مَا وَضَعَ لَهُ، فَيَعْلَمُ أَنَّ مَا ظَهَرَ عُمُومُهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ، كَرَفْعِ الْفَاعِلِ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْبَحْثِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَصْلٌ وَلَا فَرْعٌ، فَإِنَّ نِسْبَةَ اللَّفْظِ فِيهِ <إِلَى مَا>² يُطْلَقُ عَلَيْهِ سَوَاءً.

3 قُلْتُ: وَهُوَ تَنْكِيتٌ ضَعِيفٌ، كَالْتَنْكِيتِ فِي قَوْلِهِ «وَالْمُقْضَى الْمَفْعُولُ». / وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي عُلِمَ عُمُومُهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ قَدْ وَضَعَ اللَّفْظَ فِيهِ عَلَى أَشْيَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَيُرَادُ

¹ - انظر المختصر مع شرح العضد/1: 183.

² - سقطت من نسخة ب.

إِطْلَاقَهُ عَلَى أَشْيَاءٍ أُخْرَى لَمْ يُطْلَقْهُ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَيْهَا، فَقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى هَذِهِ
الْأُخْرَى إِلَّا لِقِيَاسِهَا عَلَى تِلْكَ بِحَسَنِ التَّنْبِيهِ.

عَلَى أَنَّ لِباحِثٍ¹ أَنْ يَقُولَ: غَايَةُ مَا يُفِيدُهُ الاسْتِقْرَاءُ <فِي>² هَذَا، أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ
أُطْلِقَ عَلَى مَا اتَّفَقَ وَقُوعُهُ فِي أَلْسِنَةِ أَهْلِ اللُّغَةِ جَمِيعاً.

فَإِذَا وَقَعَ جُزْئِي آخِرٌ أَوْ جُزْئِيَّاتٌ لَمْ تَرِدْ فِي كَلَامِهِمْ، فَهَلْ يُطْلَقُ اللَّفْظُ عَلَيْهَا؟
وَلَا يُفِيدُ الاسْتِقْرَاءُ إِطْلَاقَهُ، بَلْ مِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مُنْتَهَى جُزْئِيَّاتِ الْمَوْضِعِ لَهُ مَا
وَقَعَ هُنَالِكَ. كَمَا أَنَّ مُنْتَهَى جُزْئِيَّاتِ الْخَمْرِ أَفْرَادُ الْمُسْكِرِ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ فَقَطْ، وَكَمَا
نَحْتَاجُ فِي غَيْرِهِ كَالْتَّنْبِيذِ إِلَى قِيَاسٍ، نَحْتَاجُ فِي غَيْرِ مَا رَفَعُوا مِنَ الْفَوَاعِلِ فِي كَلَامِهِمْ
إِلَى قِيَاسٍ، وَكَذَا غَيْرِهِ. فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ التَّعْمِيمُ بِالاسْتِقْرَاءِ؟

وَالْجَوَابُ أَنَّ الاسْتِقْرَاءَ فِي هَذَا، الْقِسْمَ ذَالٌ عَلَى أَنَّ الْوَضْعَ كَانَ لِكُلِّي مُنْطَبِقٍ
عَلَى الْوَاقِعِ وَغَيْرِهِ، فَهَذَا الْوَضْعُ الْكُلِّي هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ لَا الاسْتِقْرَاءُ خِلَافَ مَا يَظْهَرُ
مِنْ عِبَارَتِهِمْ، لَكِنْ بِالاسْتِقْرَاءِ يُعْرَفُ الْوَضْعُ الْمَذْكُورُ لِعَدَمِ النَّصِّ مِنَ الْوَاضِعِ، وَعَلَيْكَ
بِمَا حَرَّرْنَا فِي التَّقْسِيمِ السَّابِقِ، فَفِيهِ غَايَةُ الْبَيَانِ. وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

{الكَلَامُ فِي تَقَاسِيمِ الْأَلْفَازِ الْمَوْضُوعَةِ}

"مَسْأَلَةُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى إِنْ اتَّحَدَا": أَيُّ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِداً، بِحَيْثُ
لَا تَرَادُفَ وَلَا اشْتِرَاكَ كَمَا سَيَأْتِي. "فَإِنَّ مَعَ تَصَوُّرٍ" أَيُّ إِدْرَاكِ "مَعْنَاهُ" أَيُّ مَعْنَى
الْلَّفْظِ الْمَذْكُورِ "الشَّرَكَةُ" فِيهِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، "فَا" هُوَ "جُزْئِي" أَيُّ يُسَمَّى جُزْئِيّاً اصطلاحاً

¹ - وردت في نسخة ب: الباحث.

² - سقطت من نسخة ب.

كَزَيْدٍ وَعَمْرُو. وَ"إِلَّا" يَمْنَعُ تَصَوُّرَ مَعْنَاهِ الشَّرَكَةَ فِيهِ، "فَمَا" هُوَ "كُلِّي" أَيِ فَالْلَفْظُ الْمَذْكُورُ يُسَمَّى فِي الاصْطِلَاحِ كُلِّيًّا كَرَجُلٍ وَحَيَوَانٍ.

ثُمَّ هُوَ "مُتَوَاطِي" أَيِ يُسَمَّى بِذَلِكَ اصْطِلَاحًا، "إِنْ اسْتَوَى" مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ فِيهَا تَفَاوُتٌ كَالْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ مُسْتَوْفِي أَفْرَادُهُ، وَهِيَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَغَيْرُهُمَا.

"مُشَكَّكٌ" أَيِ يُسَمَّى بِذَلِكَ اصْطِلَاحًا، "إِنْ تَفَاوَتْ" مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ إِمَّا بِالشَّدَةِ كَالْبَيَاضِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الْقَلَجِ مَثَلًا أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْعَاجِ، وَكَالْثُّورِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الشَّمْسِ مَثَلًا أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْقَمَرِ، وَإِمَّا بِالتَّقَدُّمِ وَالْأُولَوِيَّةِ، كَالْوُجُودِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الْوَاجِبِ قَبْلَهُ فِي الْمُمْكِنِ، وَأَوَّلَى مِنْهُ فِيهِ لَوْجُوبِهِ.

"وَإِنْ تَعَدَّدَا" أَيِ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى "مُتَبَايِنٌ" أَيِ فَالْلَفْظَانِ مُتَبَايِنَانِ كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ. "وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ" أَيِ بَأَن تَعَدَّدَ اللَّفْظُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ كَالْبُرِّ وَالْحِنْطَةِ، "فَمُتَرَادِفٌ" أَيِ فَالْلَفْظَانِ اللَّذَانِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ مُتَرَادِفَانِ.

"وَعَكْسُهُ" وَهُوَ أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى بِأَن يَكُونَ لِلْفِظِ الْوَاحِدِ مَعْنَيَانِ فَأَكْثَرُ.

"وَإِنْ كَانَ" ذَلِكَ اللَّفْظُ "حَقِيقَةً فِيهِمَا" أَيِ فِي كُلِّ مِنَ الْعَيْنَيْنِ كَالْعَيْنِ لِلْبَاصِرَةِ وَالْجَارِيَةِ "فَمُشْتَرَكٌ"، أَيِ فَذَلِكَ اللَّفْظُ يُسَمَّى مُشْتَرَكًا اصْطِلَاحًا.

"وَإِلَّا" يَكُنْ حَقِيقَةً فِيهِمَا "فَحَقِيقَةً وَمَجَازًا" أَيِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ بِاعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا، مَجَازٌ بِاعْتِبَارِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ كَالْأَسَدِ بِاعْتِبَارِ الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ، وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ، فَإِنَّهُ 35: / حَقِيقَةٌ فِي الْأَوَّلِ مَجَازٌ فِي الثَّانِي .

"وَالْعَلَمَ مَا" أَيْ لَفْظُ "وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ" اخْتِرَازًا مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ، "لَا يَتَنَاوَلُ" أَيْ ذَلِكَ <الَلْفُظُ>¹ "غَيْرُهُ" أَيْ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِحَسَبِ الْوَضْعِ، فَخَرَجَتْ الْمَعَارِفُ كُلُّهَا سِوَى الْعَلَمِ.

"فَإِنْ كَانَ التَّعْيِينُ"² الْمَذْكُورُ "خَارِجِيًّا" أَيْ فِي الْخَارِجِ، "فَعَلِمَ الشَّخْصَ" أَيْ فَذَلِكَ اللَّفْظُ الَّذِي تَعَيَّنَ مُسَمَّاهُ فِي الْخَارِجِ يُسَمَّى عِلْمَ شَخْصٍ اصْطِلَاحًا كَزَيْدٍ وَهِنْدٍ "وَالْإِلَّا" يَكُنُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا³ بَلْ زِهْنِيًّا "فَعَلِمَ الْجِنْسَ" كَأَسَامَةِ وَثَمَالَةَ.

"وَإِنْ وَضِعَ" أَيْ اللَّفْظُ "لِلْمَعَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ" أَيْ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعْيِينِهَا فِي الذَّهْنِ وَلَا الْخَارِجِ، "فَاسْمُ الْجِنْسِ" كَرَجُلٍ وَأَسَدٍ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ تَقَاسِيمِ الْأَلْفَازِ الْمَوْضُوعَةِ}

{حَاصِلُ تَقْسِيمِ الْأَلْفَازِ الْمَوْضُوعَةِ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ}

الأول: لَمَّا فَرَعَ الْمُصَنِّفُ مِنْ مَبْحَثِ الْوَضْعِ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي تَقَاسِيمِ الْأَلْفَازِ الْمَوْضُوعَةِ، وَقَدْ مَرَّ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَبَاحِثِ اللُّغَاتِ. وَتَقَدَّمَ لِلْمُصَنِّفِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَكَانَ فِي كَلَامِهِ تَشْتُّتٌ ظَاهِرٌ، مَعَ الْإِخْلَالِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَقْسَامِ.

وَحَاصِلُ التَّقْسِيمِ كُلُّهُ بِاخْتِصَارٍ أَنْ تَقُولَ:

الَلْفُظُ الدَّالُّ إِمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ بِإِلَاقَتِهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى تِمَامِ مُسَمَّاهُ، أَوْ إِلَى جُزْئِهِ، أَوْ إِلَى خَارِجٍ عَنْهُ. فَالْأَوَّلُ الْمُطَابَقَةُ، وَالثَّانِي التَّضَمُّنُ، وَالثَّلَاثُ الْاِتِّزَامُ وَتَقَدَّمَ تَحْرِيرُهَا.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: التعيين.

³ - ورد في نسخة ب: كريد وعمرو وإلا يكن التعيين خارجا.

ثُمَّ الدَّالُّ بِالْمُطَابَقَةِ، إِمَّا أَنْ لَا يَدُلَّ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ حِينَ هُوَ جُزْءٌ، وَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ كُلُّ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ.

وَالأَوَّلُ الْمَفْرَدُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا لَا جُزْءَ لَهُ أَصْلًا. وَالثَّانِي الْمُرَكَّبُ. وَالثَّالِثُ لَا وُجُودَ لَهُ، لِأَنَّهُ ضَمُّ مُهْمَلٍ إِلَى مُسْتَعْمَلٍ وَلَا يَصِحُّ¹. وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ الْمَفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ.

وَكَوْنُ هَذَا التَّقْسِيمِ فِي الدَّالِّ بِالْمُطَابَقَةِ فَقَطْ، هُوَ طَرِيقُ الْإِمَامِ الْفَخْرِ²، وَخَالِفَهُ ابْنُ التَّلْمِسَانِي، وَفِي ذَلِكَ نِزَاعٌ لَخُصَّةِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ³ فِي مُخْتَصَرِهِ النَّطْقِيِّ، وَقَدْ بَسَطْنَاهُ فِي حَوَاشِي الْمُخْتَصَرِ⁴.

ثُمَّ الْمَفْرَدُ إِمَّا أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْنَاهُ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ.

{تَقْسِيمَاتُ اللَّفْظِ الْمَفْرَدُ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى مَعْنَاهُ}

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَإِنْ مَنَعَ تَصَوُّرَ مَعْنَاهُ الشَّرْكَاءَ فَجُزْئِي، وَإِلَّا فَكُلِّي⁵.

{تَقْسِيمُ أَوَّلُ لِلْفَرْقِ الْمَفْرَدِ}

وَالأَوَّلُ، إِمَّا مُتَشَخِّصٌ فِي الْخَارِجِ، وَهُوَ عِلْمُ الشَّخْصِ، أَوْ فِي الدَّهْنِ، وَهُوَ عِلْمُ

الْجِنْسِ.

¹ - قارن بما ورد في الحصول/1: 77.

² - انظر الحصول/1: 77.

³ - محمد بن عرفة الورغمي التونسي أبو عبد الله (803/716هـ)، الحافظ النظار، الحائز لقصات السبق في العلوم. من تأليفه المعجبة في فنون العلم: "تأليف في الأصول"، عارض به طوابع البيضاوي، "المختصر في الفقه"، "الحدود الفقهية" و"مختصر في المنطق". شجرة النور الزكية: 227.

⁴ - نفائس الدرر في حواشي المختصر مخطوط خاص. ص: 46 وما بعدها. وتوجد منه نسخ بالخزانات الوطنية.

⁵ - انظر التفصيل في الحصول/1: 77، الإحكام/1: 21، شرح تنقيح الفصول: 27 والإمماج في شرح المنهاج/1: 208.

وَالثَّانِي إِمَّا غَيْرَ خَارِجٍ عَنْ مَاهِيَةِ أَفْرَادِهِ الْمَوْجُودَةِ أَوْ الْمَقْدَرَةِ، وَهُوَ الذَّاتِي. أَوْ
خَارِجٌ، وَهُوَ الْعَرَضِي.

وَالأَوَّلُ، إِمَّا تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ مَاهِيَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَهُوَ الْجِنْسُ كَالْحَيَوَانِ
لِلإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ مَثَلًا. أَوْ تَمَامَ الْمُمَيِّزِ لِشَيْءٍ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ، وَهُوَ الْفَصْلُ
كَالنَّاطِقِ لِلإِنْسَانِ، أَوْ مُرَكَّبًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ النَّوْعُ كَالإِنْسَانِ الْمُتَنَبِّهٍ مِنَ الْحَيَوَانِ
النَّاطِقِ، أَوْ لَا يَكُونُ تَمَامًا وَهُوَ فَصْلُ الْجِنْسِ، أَوْ جِنْسُ الْجِنْسِ كَالْحَسَّاسِ لِلْحَيَوَانِ
وَالثَّانِي لَهُ.

فَإِنَّ الْأَجْنَاسَ تَرْتَقِي إِلَى جِنْسٍ لَا جِنْسَ فَوْقَهُ، وَهُوَ جِنْسُ الْأَجْنَاسِ، وَتَسْفِلُ
إِلَى جِنْسٍ لَا جِنْسَ تَحْتَهُ، وَهُوَ الْجِنْسُ السَّافِلُ.

كَمَا أَنَّ الْأَنْوَاعَ تَسْفِلُ إِلَى نَوْعٍ <لَا نَوْعَ¹ تَحْتَهُ، وَهُوَ النَّوْعُ السَّافِلُ، وَهُوَ
الْحَقِيقِيُّ، وَيُقَالُ <لَهُ² نَوْعُ الْأَنْوَاعِ، وَتَعْلُو إِلَى نَوْعٍ لَا نَوْعَ فَوْقَهُ وَهُوَ الْإِضَافِيُّ.

وَالثَّانِي، إِنْ اعْتُبِرَ مُخْتَصِمًا بِحَقِيقَةٍ / وَاحِدَةٍ فَهُوَ الْخَاصَّةُ كَالضَّاحِكِ لِلإِنْسَانِ،
وَأَنْ اعْتُبِرَ أَعَمُّ، فَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ كَالْتَّنَفُّسِ لِلإِنْسَانِ. وَفِي الْعَرَضِيَّاتِ تَقْسِيمَاتٌ أُخْرَى
لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا فِي مَبَاحِثِ اللُّغَةِ.

353

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

{تَقْسِيمُ ثَانٍ لِلْفِعْلِ الْمَفْرُودِ}

وَالْمَفْرُودُ أَيْضاً إِنْ اسْتَقَلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الزَّمَانِ بِصَوْرَتِهِ، فَهُوَ الْاسْمُ كَزَيْدٍ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى الزَّمَانِ بِمَا ذُكِرَ، فَهُوَ الْفِعْلُ كَ«قَامَ» وَ«يَقُومُ». وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ أَصلاً، فَهُوَ الْحَرْفُ كَ«مَنْ» وَ«قَدْ».

وَالْاسْمُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ لِأَنَّهُ إِمَّا لِعَيْنٍ، أَوْ لِمَعْنَى اسْمَاءٍ، أَوْ صِفَةً كَرَجُلٍ فَاضِلٍ وَبَيَاضٍ نَاصِعٍ. وَيَنْقَسِمُ أَيْضاً إِلَى مُضْمَرٍ ¹ وَمُظْهِرٍ ² عِلْمٌ، أَوْ اسْمٍ جِنْسٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورَةِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَكَذَا فِي الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

{تَقْسِيمُ ثَالِثٍ لِلْفِعْلِ الْمَفْرُودِ}

وَالْمَفْرُودُ أَيْضاً إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَاحِداً أَوْ كَثِيراً.

وَالأَوَّلُ الْمُتَّحِدُ كَالْإِنْسَانِ. وَالثَّانِي إِنْ كَانَ مَوْضِعاً لِلْمَعْنِيِّينَ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقَلَ مِنْ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ فَمُشْتَرَكٍ.

وَإِنْ كَانَ مَنقُولاً مِنْ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَتْرُوكاً فَهُوَ الْمَنْقُولُ. وَيُنْسَبُ إِلَى نَاقِلِهِ إِنْ شَرعاً فَشَرْعِي، كَالصَّلَاةِ لِلْعِبَادَةِ الْمُخْصُوصَةِ. وَإِنْ عُرِفَ فَعُرْفِي عَامٍ كَالدَّابَّةِ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ. أَوْ خَاصٍ كَالْفِعْلِ لِلصَّيْغَةِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ النَّحْوِيِّ، وَالْجَوْهَرِ الْمُتَحَيِّزِ عِنْدَ الْكَلَامِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ ³.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: على.

³ - قارن بما ورد في الحصول/1: 80.

وَأِنْ كَانَ الْأَوَّلُ غَيْرَ مَتْرُوكٍ فَهُوَ الْمَجَازُ، وَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ عِلَاقَةٍ يَصَحُّ بِهَا النُّقْلُ،
وَقَرِينَةٍ يُعْرَفُ بِهَا. وَيَكُونُ فِي الْأَوَّلِ حَقِيقَةً، فَهُوَ حَقِيقَةٌ وَمَجَازًا بِاعْتِبَارِ الْمُحْمَلِينَ.

ثُمَّ هُوَ إِذَا تَسَاوَتْ مُحَامِلُهُ، كَانَ بِاعْتِبَارِ الاحْتِمَالِ مُجَمَّلًا. وَإِذَا تَفَاوَتَتْ كَانَ
بِاعْتِبَارِ الاحْتِمَالِ الرَّاجِحِ ظَاهِرًا، وَبِاعْتِبَارِ الْمَرْجُوحِ مُؤَوَّلًا، وَهَذَا كُلُّهُ سَيَأْتِي، وَإِنَّمَا
أَرَدْنَا الْإِشَارَةَ إِلَى وَجْهِ التَّقْسِيمِ.

{تَقْسِيمَاتُ اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ}

وَأَمَّا الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ، فَالْلَفْظُ الْمَفْرَدُ إِذَا قَبِسَ إِلَى
لَفْظٍ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْجَمِيعِ وَاحِدًا، وَهُوَ التَّرَادُفُ كَمَا بَيْنَ الْبُرِّ
وَالْحِنْطَةِ وَالْقَمْحِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَلَفًا، وَهُوَ التَّبَايُنُ كَمَا بَيْنَ الشَّجَرِ وَالْحَجَرِ.

وَالْمُرَكَّبُ إِمَّا أَنْ لَا يُفِيدَ فَائِدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا، وَهُوَ الْمُرَكَّبُ التَّقْيِيدِي،
كَغَلَامٍ زَيْدٍ وَكَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ. وَإِمَّا أَنْ يُفِيدَهَا، وَهُوَ الْكَلَامُ، نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَقَمَ، وَاللَّهُ
الْمَوْفَّقُ.

الثَّانِي: إِنَّمَا قُبِدَ الْجُزْئِي وَالْكُلِّي بِ"التَّصَوُّرِ"، لِأَنَّ الْكُلِّيَّ قَدْ لَا تُوجَدُ لَهُ
شُرْكَةٌ كَمَا سَنُبَيِّنُ أَقْسَامَهُ.

فَالْمُعْتَبَرُ أَنَّ الْكُلِّيَّ هُوَ مَعْنَى مَفْهُومٍ فِي النَّفْسِ غَيْرِ مُتَشَخَّصٍ، وَلَا يَتَحَقَّقُ لَهُ
وُجُودٌ فِي الْخَارِجِ إِلَّا فِي ضِمْنِ فَرْدٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَتَصَوُّرٌ فِيهِ التَّعَدُّدُ بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ الَّتِي
يَتَحَقَّقُ فِيهَا. وَلَيْسَ فِي ذَاتِهِ مَا يَقْتَضِي اتِّحْصَارَ تَحَقُّقِهِ فِي فَرْدٍ وَاحِدٍ، فَصَحَّ مِنْ حَيْثُ
ذَاتُهُ أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي فَرْدٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي فَرْدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَهُوَ مَعْنَى التَّعَدُّدِ وَالشُّرْكَةِ
الْمَذْكُورَةِ.

وَالْجُزْئِي لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَشَخَّصٌ مُسْتَفْنٍ عَنِ تَحَقُّقِ آخَرَ، فَلَمْ يَتَصَوَّرْ فِيهِ تَعَدُّدٌ وَشُرْكَةٌ.

{مَعَانِي التَّعَدُّدِ وَالْأَفْرَادِ وَالْمَعْنَى الْمَوْجُودُ فِيهَا}

فَإِنْ قِيلَ: الْكُلِّي أَيْضاً مَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْوَاحِدُ لَا يَصِيرُ كَثِيراً، فَمَا مَعْنَى التَّعَدُّدِ؟ 354 / وَمَا مَعْنَى الْأَفْرَادِ الَّتِي تُذَكَّرُ؟ وَمَا مَعْنَى وُجُودِهِ فِيهَا؟.

قُلْنَا: لَمَّا كَانَ الْكُلِّي مَعْنَى مَعْقُولاً فِي النَّفْسِ، وَهُوَ مَعْنَى وُجُودِهِ الذَّهْنِي، احتَاجَ فِي وُجُودِهِ الْعَيْنِي، وَهُوَ مَعْنَى تَحَقُّقِهِ فِي الْخَارِجِ إِنْ وُجِدَ إِلَى زَائِدٍ عَلَى مَعْنَاهُ الْمُتَعَقِّلِ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمُتَعَقِّلُ كَافِياً فِي التَّحَقُّقِ، لَكَانَتِ الْكُلِّيَّاتُ الْمَفْهُومَاتُ كُلُّهَا مَوْجُودَةً فِي الْأَعْيَانِ، وَهُوَ بَاطِلٌ ضَرُورَةً، وَذَلِكَ الزَّائِدُ هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِالْمُشَخَّصَاتِ: مِنْ وُجُودِ خَارِجِي وَمَا يَسْتَتْبِعُهُ، فَإِذَا حَصَلَتِ الْمُشَخَّصَاتُ، تَحَقَّقَ ذَلِكَ الْمَفْهُومُ وَالْمَجْمُوعُ مِنَ الْمُشَخَّصَاتِ.

وَالْمَفْهُومُ هُوَ الْفَرْدُ الْجُزْئِي، وَالْمَفْهُومُ الْمَوْجُودُ فِي الْجُزْئِي إِذَا قِيَسَ عَلَى¹ مَا تَعَقَّلَ فِي الذَّهْنِ، وَوُجِدَ مُطَابِقاً لَهُ وَمُمَازِئاً، وَهَلْ هُوَ هُوَ أَوْ مِثَالٌ لَهُ فَقَطَّ اخْتِلَافٌ، وَعَلَيْهِ الْاِخْتِلَافُ فِي أَنَّ الْكُلِّي الطَّبِيعِي مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ، لِأَنَّهُ جُزْءُ الْمَوْجُودِ فِيهِ أَوَّلًا، لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِثَالُ فَقَطَّ، وَهُوَ الْمَرْضِي عِنْدَ <أَهْلِ>² التَّحْقِيقِ، وَيَكُونُهُ مِثَالاً صَحَّ التَّعَدُّدُ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ وُجُودِ أُمُثْلَةٍ كَثِيرَةٍ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ، كَمَا لَوْ أَخَذَ طَائِعٌ وَاحِدٌ وَطَبَّعَ بِهِ فِي شُمُوعٍ³ كَثِيرَةٍ، فَلَا أُمُثْلَةَ تَكْثُرُ وَالْمِثْلُ وَاحِدٌ، وَهُوَ بَيِّنٌ.

¹ - وردن في نسخة أ: إلى.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: شدة.

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا الْبَيَانِ مَا تُرِيدُ، وَأَنَّ لَا إِشْكَالَ فِي تَعَدُّدِ الْكُلِّيِّ، إِذِ الْمُرَادُ تَعَدُّدُ أَمْثَالٍ مِنْهُ لَا تَعَدُّدُهُ بِذَاتِهِ، وَلَا بِحَسَبِ الْإِنْقِسَامِ. وَاللَّهُ الْمُوقِّعُ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا الْغَرَضَ فِي الْقَوْلِ الْفَصْلِ¹، فَعَلَيْكَ بِهِ إِنْ شِئْتَ.

وَالْتَعَدُّدُ عَلَى مَا شَرَحْنَا هُوَ الْمُرَادُ بِالشَّرْكَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَفْهُومَ الْكُلِّيَّ يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى كُلِّ مِنْ أَفْرَادِهِ، كَقَوْلِكَ زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِنَا لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ الْكُلِّيِّ مِنْ صَدِيقِهِ عَلَى كَثِيرٍ. وَلَمَّا كَانَتِ الشَّرْكَةُ قَدْ تَمْتَنِعُ لِخَارِجِي²، قُبِدَ بِنَفْسِ التَّصَوُّرِ تَوْكِيداً لِدَفْعِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُوقِّعُ.

{اللفظ الكلي ستة أقسام}

الثَّالِثُ: الْكُلِّيُّ ^{حِسَّة} ³ أَقْسَامٍ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ لَا يُوْجَدَ لَهُ فَرْدٌ أَصْلًا، أَوْ يُوْجَدَ وَاحِدٌ فَقَطْ، أَوْ أَكْثَرُ. وَكُلُّ قِسْمَانِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ، إِمَّا أَنْ يَصِحَّ وُجُودُهُ كَالْعَنْقَاءِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَصِحَّ كَالشَّرِيكِ. وَالثَّانِي، إِمَّا أَنْ يَصِحَّ فِيهِ وُجُودُ أَكْثَرٍ مِنَ الْوَاحِدِ كَالشَّمْسِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَصِحَّ كَالْإِلَهِ الْحَقِّ، أَيْ هَذَا الْمَفْهُومَ الْكُلِّيَّ. وَالثَّالِثُ، إِمَّا أَنْ تَنْتَاهِيَ أَفْرَادُهُ كَالْإِنْسَانِ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَنْتَاهِيَ كَالْعِلْمِ الْقَدِيمِ عَلَى رَأْيِ أَبِي سَهْلٍ الصُّعْلُوكِيِّ⁴.

¹ - يراجع المبحث الرابع وما بعده في الحاشية من كتاب القول الفصل في تميز الخاصة عن الفصل. مخطوط الخزانة الملكية رقم: 1314، ص: 67 وما بعدها.

² - وردت في نسخة أ: خارج.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - محمد بن سليمان بن محمد بن هارون الحنفي من بني حنيفة (369/296هـ)، فقيه شافعي من العلماء بأدب التفسير. درس بالبصرة بضعة أعوام، وبنيسابور ما يربو على ثلاثين سنة. طبقات الشافعية/2: 161-164. وفيات الأعيان/1: 460.

{الْبَاءُ فِي الْجُزْئِي وَالْكُلِّي يَاءُ النَّسْبَةِ إِلَى الْجُزْءِ وَالْكُلِّ}

الرَّابِعُ: الْبَاءُ فِي الْجُزْئِي وَالْكُلِّي لِلنَّسْبَةِ إِلَى الْجُزْءِ وَالْكُلِّ، فَإِنْ زِيدَا مَثَلًا جُزْئِي، لِأَنَّهُ فَرْدٌ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِيَةِ الْكُلِّيَةِ الَّتِي هِيَ جُزْؤُهُ. وَالْإِنْسَانُ كُلِّي لِأَنَّهُ بَعْضٌ مِنَ الْكُلِّ، الَّذِي هُوَ الْفَرْدُ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْمَاهِيَةِ وَالْمُشَخَّصَاتِ وَهُوَ الْجُزْئِي، فَكُلٌّ مِنَ الْجُزْئِي وَالْكُلِّي مَنَسُوبٌ إِلَى الْآخَرِ كَمَا تَرَى، فَافْهَمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْمُبَالَغَةِ عَلَى تَمَحُّلٍ.

355 وَاعْلَمْ أَنَّ الْجُزْئِيَّةَ وَالْكُلِّيَّةَ إِنَّمَا هُمَا فِي الْمَفْهُومِ،/ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَبْحَثِ اللَّغَةِ أَوَّلًا، لَا فِي اللَّفْظِ <كَمَا وَقَعَ¹ هُنَا، لَكِنْ يُسَمَّى اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْجُزْئِي جُزْئِيًّا، وَالدَّالُّ عَلَى الْكُلِّي كُلِّيًّا تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ الدَّلُولِ، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ هُنَا.

{فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظِ بِمُتَوَاطِيٍّ وَمُشَكَّكٍ}

الخَامِسُ: سُمِّيَ اللَّفْظُ مُتَوَاطِنًا مِنَ التَّوَاطِي، وَهُوَ التَّوَافُقُ². وَأَصْلُهُ أَنْ تَطَّأَ حَيْثُ يَطَّأُ صَاحِبُكَ. وَسُمِّيَ مُشَكَّكًا³ بِالْكَسْرِ، لِأَنَّ النَّظِيرَ فِي نَحْوِ الْبَيَاضِ إِنْ اعْتَبِرَ فِي أَفْرَادِهِ اتَّفَاقُهَا فِي كَوْنِهَا بَيَاضًا، ظَنُّهُ مُتَوَاطِنًا، وَإِنْ نَظَرَ فِي الْخُصُوصِيَّاتِ الَّتِي أُوجِبَتْ التَّفَاوُتُ ظَنُّهُ مُتَبَايِنًا أَوْ مُشْتَرَكًا، فَيَقَعُ فِي الشَّكِّ، فَكَانَ الْبَيَاضُ مُشَكَّكًا لِلنَّظَرِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْمَشَكَّكَاتِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - انظر تفصيل الكلام في المتواطى في: الإحكام/1: 22، شرح تنقيح الفصول: 30 ونهاية السؤل/1: 184-185.

³ - انظر تفصيل القول في المشكك في معيار العلم: 82، اخصول/1: 80، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 126 وشرح تنقيح الفصول: 130.

{ فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ مَعْنَى مُتَبَايَيْنَيْنِ }

السادس: سُمِّيَ اللَّفْظَانِ الْمُخْتَلَفَانِ مَعْنَى مُتَبَايَيْنَيْنِ، لِكُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ بَانَ عَنِ الْآخَرِ أَيَّ فَارَقَهُ، وَالتَّبَايُنُ¹ هُوَ تَفَارُقُهُمَا. وَلَا يُوصَفُ بِهِ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ وَحْدَهُ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ يُقَالُ مُبَايِنٌ، وَفِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا، وَكَذَا فِي التَّرَادُفِ بَعْدَهُ مُنَاقَشَةٌ.

{ فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَّفِقَيْنِ مَعْنَى مُتَرَادِفَيْنِ }

السابع: سُمِّيَ اللَّفْظَانِ الْمُتَّفِقَانِ مَعْنَى مُتَرَادِفَيْنِ، لِأَنَّهُمَا لَمَّا وَقَعَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ صَارَا كَالْمُتَرَادِفَيْنِ عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَيْهَا، أَوْ لَوْحِظَ فِي التَّرَادُفِ² مَعْنَى التَّتَابُعِ، وَهُمَا مُتَتَابِعَانِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، ³ <حَوَكُلُ> مِنْهُمَا أَيْضاً مُرَادِفٌ لِلْآخَرِ.

{ فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظِ الْمُتَعَدِّدِ الْمَعْنَى مُشْتَرَكاً }

الثامن: سُمِّيَ اللَّفْظُ الْمُتَعَدِّدُ الْمَعْنَى مُشْتَرَكاً بِفَتْحِ الرَّاءِ، لِأَنَّهُ اشْتَرَكَتْ فِيهِ الْمَعَانِي كَالْمَالِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ، وَأَصْلُهُ الْمُشْتَرَكُ فِيهِ، وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ تَقْتَضِي أَنْ اللَّفْظَ مَتَى كَانَ حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَيْنِ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ اللَّفْظُ إِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَيْنِ بَانَ وَضِعَ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ نَقْلُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، فَهُوَ الْمُشْتَرَكُ. وَأَمَّا إِنْ اغْتَبِرَ نَقْلُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى

¹ - انظر تفصيل الكلام على التباين في الإحكام/1: 33 والإيهام في شرح المنهاج/1: 212.

² - انظر لمزيد التفصيل الكلام على الترادف في: المحصول/1: 80، الإحكام/1: 30 والمزهر للسيوطي/1: 402.

³ - سقطت من نسخة ب.

مُشْتَرَكًا بِاعْتِبَارِهِمَا، بَلْ سُمِّيَ فِي الْأَوَّلِ مَنْقُولًا مِنْهُ، وَفِي الثَّانِي مَنْقُولًا إِمَّا شَرْعِيًّا،
أَوْ عُرْفِيًّا عَامًّا أَوْ خَاصًّا كَمَا مَرَّرْنَا فِي التَّقْسِيمِ.

التَّاسِعُ: الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ <لَيْسَ¹ اسْمًا وَاحِدًا لِمُسَمًّى وَاحِدٍ كَمَا فِي النَّتِي
قَبْلَهُ، بَلِ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ يَصْدُقُ عَلَى مَعْنَيْنِ، وَلَيْسَ حَقِيقَةً فِي كُلِّ مِنْهُمَا،
فَهُوَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً، وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا.

وَفِي هَذَا أَيْضًا بَحْثٌ، وَهُوَ أَنَّ مَا أَتَى إِلَيْهِ التَّقْسِيمُ أَعَمُّ مِنَ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَيْنِ، احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي أَحَدِهِمَا مَجَازًا فِي الْآخَرِ،
وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا فِيهِمَا مَعًا، وَأَنْ يَكُونَ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، بَأَنَّ لَا يُوضَعُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا
حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا.

فَإِنْ قِيلَ: أَمَّا هَذَا الْآخِيرُ فَقَدْ عُلِمَ انْتِفَاؤُهُ، وَإِنْ احْتَمَلَهُ اللَّفْظُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي
الْلَّفْظِ الَّذِي لَهُ مَعْنَى أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَهْمَلَ لَا مَعْنَى لَهُ.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُهُ، إِذْ مَعْنَى اللَّفْظِ مَا عُنِيَ بِهِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ
أَوْ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالنَّطْقِ، وَالْمَهْمَلَ يَدْخُلُ فِي هَذَا، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ لَوْ قَيَّدَ اللَّفْظُ بِالدَّالِّ
بِالْوَضْعِ، أَوْ ذِكْرِ مُسَمًّى اللَّفْظِ، وَهَذَا قَدْ يُثْبِتُ بَحْثًا فِي الْأَقْسَامِ السَّالِفَةِ أَيْضًا، وَفِيهِ
نَظَرٌ.

356 العَاشِرُ: قَدْ عُلِمَ مِنَ التَّقْسِيمِ تَعْرِيفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ، / فَالْجُزْئِي مَثَلًا هُوَ
الْلَّفْظُ الْمُتَّحِدُ الَّذِي يَمْنَعُ تَصَوُّرَ مَعْنَاهُ الشَّرَكَةِ، فَالْلَّفْظُ الْمُقْسَمُ جِنْسٌ.

وَقَوْلُنَا الْمُتَّحِدُ: فَصْلٌ يُخْرِجُ الْمُتَرَادِفَ وَالْمُتَبَايِنَ وَالْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

وَقَوْلُنَا الَّذِي يَمْنَعُ إلخ: فَصْلٌ أَوْ خَاصَّةٌ مُخْرَجٌ لِلْكُلِّيِّ بِقِسْمِيهِ.

وَالْمُشْتَرِكِ وَالْكُلِّيِّ هُوَ اللَّفْظُ الْمُتَّحِدُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ إلخ، وَتَفْسِيرُهُ كَالْأَوَّلِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْأَقْسَامِ كُلِّهَا.

وَالتَّعْرِيفَاتُ مُتَلَقَّاةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ جَرِيًّا عَلَى الْقَاعِدَةِ فِي التَّقْسِيمِ، وَهُوَ أَنَّ الْقِسْمَ يَتَّحِدُ جِنْسًا لِكُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ، سَوَاءٌ كَانَ جِنْسًا حَقِيقَةً، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ عَرَضٍ عَامٍّ.

وَكُلُّ قَيْدٍ تَمَيِّزٌ بِهِ قِسْمٌ، فَهُوَ لَهُ فَضْلٌ سَوَاءٌ كَانَ فَضْلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ خَاصَّةٍ، وَقَدْ مَرَّرْنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي أَقْسَامِ الْحُكْمِ¹، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَاكَ بِقَوْلِهِ "وَقَدْ عَرَفْتَ حُدُودَهَا"، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَهُ هُنَا أَيْضًا.

{اِئْتِقَادَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ ابْنِ السُّبْكِيِّ لِلْجُزْئِيِّ}

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ تَعْرِيفَ الْجُزْئِيِّ فَاسِدُ الْعَكْسِ، بِخُرُوجِ الْجُزْئِيَّاتِ عِنْدَ النَّظَرِ فِيهَا مُتَعَدِّدَةٌ كَرِيدٌ وَعَمْرُو مَثَلًا، فَإِنَّهُمَا جُزْئِيَّانِ، وَهُمَا مُتَبَايِنَانِ. فَكَانَ الْوَاجِبُ إِسْقَاطُ لَفْظِ "مُتَّحِدٍ".

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ فِي الْجُزْئِيَّةِ، وَأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْجُزْئِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ كُلُّ لَفْظٍ >لَا مَجْمُوعٌ لَفْظَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، قِيلَ لَهُ فَالْوَاجِبُ حَيْثُ نَذَرْنَا أَيْضًا إِسْقَاطَ لَفْظِ "مُتَّحِدٍ" إِنْ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ، فَإِنَّ² كُلَّ لَفْظٍ مُتَّحِدٍ فِي نَفْسِهِ مَا لَمْ يُنْظَرَ مَعَ لَفْظٍ آخَرَ، وَكُلُّ مَنْ فَسَادِ الْعَكْسِ وَالْحَشْوِ مَذْمُومٌ.

¹ - انظرها في الجزء الأول من هذا الكتاب ص: 281 وما بعدها.

² - ساقط من نسخة ب.

{اِتِّقَادَاتُ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ لِلْكُلِّي}

وَكَذَا تَعْرِيفُ "الْكُلِّي" يَفْسُدُ عَكْسُهُ أَيْضاً، بِخُرُوجِ الْمُتَعَدِّدِ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ كَالْإِنْسَانِ وَالشَّجَرِ عَلَى مَا قَرَّرْنَا، وَكَذَا بَاقِي التَّعْرِيفَاتِ لَا تَخْلُو عَنْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَأَصْلُ الْفَسَادِ إِذَا جَاءَ مِنَ التَّقْسِيمِ، فَعَلَيْكَ بِمَا انْتَهَجْنَا مِنَ التَّقْسِيمِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ، فَفِيهِ الْكِفَايَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{حَدُّ الْمُصَنَّفِ لِلْعَلَمِ يَرُدُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَامِعاً}

الْحَادِي عَشَرَ: الْعَلَمُ بِفَتْحَتَيْنِ، لُغَةُ الْجَبَلِ، وَكَانَتْ الْجِبَالُ يُهْتَدَى بِهَا فِي السَّيْرِ إِلَى الْجِهَةِ الْمَنْوِيَةِ، فَأُطْلِقَ الْعَلَمُ عَلَى الْإِسْمِ الْمُعَيَّنِ مُسَمَّاهُ لِأَنَّهُ يَهْدِي إِلَيْهِ.

وَتَعْرِيفُ الْمُصَنَّفِ لَهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ "لِمُعَيَّنٍ" إِنْ أَرَادَ بِهِ التُّشْخِصَ خَارِجاً. فَقَوْلُهُ "لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ" مُسْتَفْنَى عَنْهُ، لِأَنَّ لَفْظَ الْمَفْهُومِ الْجُزْئِيِّ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ أَصلاً. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمُتَعَيَّنَ بِالتَّمْيِيزِ فِي الْفَهْمِ، فَالنُّكْرَةُ لَا تَخْرُجُ بِهِ، لِأَنَّ الْحَقَائِقَ كُلَّهَا مُتَعَيِّنَةٌ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَالْوَضْعُ لَهَا وَضْعٌ لِمُتَعَيِّنٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: يَخْتَارُ الْاِحْتِمَالُ الثَّانِي، وَتَكُونُ النُّكْرَةُ¹ خَارِجَةً بِالْقَيْدِ كَمَا تَخْرُجُ سَائِرُ الْمَعَارِفِ.

قُلْتَ: لَا يَصِحُّ بِحَالٍ، لِأَنَّ الْوَضْعَ لَوْ كَانَ مَثَلاً لِلْحَقِيقَةِ الْجِنْسِيَّةِ²، كَانَ قَوْلُنَا لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ، إِذَا أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى <مِنْ>³ أَجْنَاسٍ أُخْرَى،

¹ - وردت في نسخة أ: النكرات.

² - وردت في نسخة ب: الحبسية.

³ - سقطت من نسخة ب.

وَلَا حَاصِلَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَكَانَ مُحَاوَلَةً لِإِدْخَالِ اللَّفْظِ الْمُتَّحِدِ وَإِخْرَاجِ الْمُشْتَرَكِ،
وَنَاهِيكَ بِهَذَا التَّخْلِيصِ.

357 وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ، وَهَذَا أَيْضًا / لَا يَصِحُّ
إِذْ لَا وُجُودَ لِهَذَا الْقِسْمِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ مَعَ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا لِمُعَيَّنٍ فِي الذَّهْنِ يَتَنَاوَلُ
جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، فَكَيْفَ اسْمُ الْجِنْسِ؟. وَإِنْ أُرَادَ بِهِ الْمُتَشَخُّصُ خَارِجًا أَوْ ذِهْنًا وَبِهِ
يُقَرَّرُ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ لَفْظُهُ مُتَنَاوِلٌ لِغَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، فَإِنْ خَرَجَتْ
الْمَعَارِفُ غَيْرُ الْعِلْمِ، فَهِيَ خَارِجٌ مَعَهَا أَيْضًا.

وَبِالْجُمْلَةِ، لَا يُوجَدُ فَرْقٌ بَيْنَ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ وَبَيْنَ سَائِرِ الْمَعَارِفِ. فَلِأَوَّلَى
الِاِكْتِفَاءِ يَقُولُنَا "مَا وَضِعَ لِمُعَيَّنٍ" وَنَعْنِي بِهِ مَا تَشَخَّصَ خَارِجًا أَوْ ذِهْنًا، وَلَا حَاجَةَ
إِلَى قَيْدِ آخَرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَبِمَ تَخْرُجُ سَائِرُ الْمَعَارِفِ؟.

قُلْتُ: أَمَّا مَا تَعْرِفُ بِ«أَنَّ» أَوْ بِالْإِضَافَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، فَهِيَ خَارِجٌ
بِخُرُوجِ النُّكْرَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَا النُّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَأَمَّا الْمُضْمَرُ،
وَأَسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فَفِيهَا خِلَافٌ.

قِيلَ: وَضَعْتَ وَضْعًا جُزْئِيًّا، وَهِيَ عَلَى هَذَا وَارِدَةٌ عَلَى التَّعْرِيفِ.

وَقِيلَ: وَضَعاً كُلِّيًّا، وَإِنَّمَا جُزئِيَّتُهَا عَارِضَةٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ.
فـ«أَنَا» مَثَلًا مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَفْهُومِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ كُلِّيٌّ <لَا لِشَخْصٍ>¹ بِعَيْنِهِ،
وَ«ذَا» مَوْضُوعٌ لِلإِشَارَةِ إِلَى مُفْرَدٍ مَذْكَرٍ، وَهُوَ كُلِّيٌّ لَا لِلإِشَارَةِ إِلَى شَخْصٍ بِعَيْنِهِ.

نَعَمْ، إِذَا قَالَ زَيْدٌ: أَنَا قَائِمٌ، تَعَيَّنَ مَذْلُوكُ «أَنَا» بِقَرِينَةِ الْحُضُورِ. وَإِذَا قُلْتُ:
«ذَا» قَائِمٌ مُشِيرًا <إِلَى>² شَخْصٍ بِعَيْنِهِ، تَعَيَّنَ <مَذْلُوكُ «ذَا»>³ بِقَرِينَةِ الْخِطَابِ. وَإِذَا
عَلِمَ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِكُلِّيٍّ، فَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْ حَدِّ الْعِلْمِ بِقَوْلِنَا مَا وَضَعَ لِمُعَيَّنٍ، فَالْمَعَارِفُ
كُلُّهَا سِوَى الْعِلْمِ كُلِّيَّاتٍ وَضَعًا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَجُزئِيَّتُهَا عَارِضَةٌ فِي الاسْتِعْمَالِ.

وَكَمَا لَمْ تُعْتَبَرْ هَذِهِ الْجُزئِيَّةُ الْعَارِضَةُ فِي مَفْهُومِ الْجُزئِيِّ، كَذَلِكَ لَا تُعْتَبَرُ فِي
أَنْ تُسَمَّى أَعْلَامًا، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ مَا هُوَ جُزئِيٌّ حَقِيقِيٌّ بِالْوَضْعِ. وَلَوْ كَانَتْ الْجُزئِيَّةُ
الْعَارِضَةُ تُعْتَبَرُ، لَاعْتَبِرَتْ فِي أََسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كُلِّهَا فَإِنَّهَا تُوجَدُ فِيهَا، فَالْمُكْرَةُ
كَرَجُلٍ مَثَلًا، مَتَى أُطْلِقَ عَلَى شَخْصٍ بِعَيْنِهِ، تَعَيَّنَ مَذْلُوكُهُ، لِأَنَّ كُلَّ مَا هُوَ فِي الْخَارِجِ
مُتَعَيَّنٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: حَيْثُ نَذْرٌ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعَارِفِ سِوَى الْعِلْمِ وَبَيْنَ التَّنْكِرَاتِ، حَيْثُ كَانَ
التَّعَيَّنُ فِي الْجَمِيعِ إِنَّمَا هُوَ فِي الاسْتِعْمَالِ بِوَاسِطَةِ الْقَرَائِنِ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ الْجَمِيعِ فِي
عَدَمِ التَّعَيَّنِ الْوَضْعِيِّ، فَمَا بَالُ هَذِهِ تَكُونُ مَعَارِفَ دُونَ غَيْرِهَا؟

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: على.

قُلْنَا: هَذَا حَدِيثٌ آخَرُ فِي اصْطِلَاحِ الدُّخُو، وَلَكِنْ حَيْثُ أَفْضَى إِلَيْهِ الْحَدِيثُ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ.

فَنَقُولُ: الْفَرْقُ يَرْجِعُ إِلَى الْقَرَائِنِ، فَمَا¹ وَجَدْنَا قَرِينَةً تُعَيِّنُهُ لِمَذْلُولِهِ لِأَزْمَةِ مَعَهُ سَمِّيْنَاهُ مَعْرِفَةً، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَلَمِ فِي نَفْسِ التَّعْيِينِ، وَإِنَّمَا الْإِفْتِرَاقُ فِي الْمَأْخِذِ. وَمَا لَمْ نَجِدْ لَهُ قَرِينَةً لِأَزْمَةِ سَمِّيْنَاهُ نَكِيرَةً. وَقَدْ تَكُونُ الْقَرِينَةُ لَفْظِيَّةً، فَلَا تَرْتَبِطُ بِلُزُومٍ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ، فَيُوجَدُ بِوُجُودِهَا، فَافْهَمْ.

مَعَ أَنَّ ذَلِكَ مَلْحُوظٌ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِصْطِلَاحِ، وَاتِّبَاعُ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَا التَّعْيِينَ وَعَدَمُهُ عَلَى الدَّوَامِ، وَلِذَلِكَ قَالَ <الإمام>² جَمَالُ الدِّينِ بْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: «مَنْ تَعَرَّضَ لِحَدِّ الْمَعْرِفَةِ عَجَزَ / عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ دُونَ اسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى نَكِيرَةٍ لَفْظًا، وَمَا هُوَ نَكِيرَةٌ مَعْنَى مَعْرِفَةٍ لَفْظًا، وَمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ:

فَالأَوَّلُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ كَانَ ذَلِكَ عَامَ أَوَّلٍ وَأَوَّلٍ مِنْ أَمْسٍ، فَإِنَّ مَذْلُولَ كُلِّ مُعَيَّنٍ لَا شَيْعَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُمَا لَمْ يُسْتَعْمَلَا إِلَّا نَكِيرَتَيْنِ.

وَالثَّانِي، نَحْوُ قَوْلِهِمْ لِلْأَسَدِ أَسَامَةٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْرِ فِي اللَّفْظِ مَجْرَى حِمَزَةٍ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهُوَ فِي الشَّيْعِ كَأَسَدٍ.

¹ - وردت في نسخة ب: فلما.

² - سقطت من نسخة ب.

وَالثَّالِثُ، كَوَاجِدِ أُمِّهِ، وَعَبْدُ بَطْنِهِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُجْرِيهِمَا مَعْرِفَتَيْنِ
بِمُقْتَضَى الْإِضَافَةِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُمَا نَكْرَتَيْنِ¹، وَيُدْخِلُ عَلَيْهِمَا رُبَّ وَيَنْصِبُهُمَا
عَلَى الْحَالِ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ وَمِثْلُهُمَا فِي إِعْطَاءِ <حُكْمٍ>² الْمَعْرِفَةِ تَارَةً، وَالنَّكْرَةِ
أُخْرَى، ذُو الْأَلْفِ وَاللَّامِ الْجِنْسِيَّتَيْنِ، فَإِنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّفْظِ مَعْرِفَةٌ، وَمِنْ قِبَلِ الْمَعْنَى
لِشَيْءٍ نَكْرَةٌ، انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ لِنَظَرِهِمْ إِلَى الدَّلَالَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَلَوْ نَظَرُوا إِلَى الْوَضْعِ
لَاسْتَرَاخُوا، إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا مُتِمِّكٌ لِمَنْ هَمُّهُ مَعْرِفَةُ
الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ. وَأَمَّا مَنْ هَمُّهُ النَّظَرُ فِي الْأَلْفَافِ، وَكَوْنُهَا مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ لِإِعْطَاءِ
الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ، فَلَا أَمْرَ عَلَيْهِ صَعْبٌ كَمَا قَالَ بَنُ مَالِكٍ، وَلِذَلِكَ اخْتَارَ هُوَ الْاِكْتِفَاءَ بَعْدَ
الْمَعْرِفَةِ عَنْ حَدِّهَا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَلْزِمُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ "لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ"، أَنْ تَخْرُجَ الْأَعْلَامُ
كُلُّهَا³، إِلَّا النَّادِرَ مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ مُسَمًّى وَاحِدٍ، فَإِنَّ الْعِلْمَ غَالِبًا يُوَضَّعُ
لِمُعَيَّنٍ، ثُمَّ يُوَضَّعُ لِآخَرٍ وَآخَرٍ، وَإِذَا وُضِعَ لِشَيْءٍ تَنَاوَلَهُ ضَرُورَةً، يَصْدُقُ أَنَّهُ⁴ وُضِعَ
لِمُعَيَّنٍ وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ.

قُلْنَا: هَذَا عَارِضٌ، وَلِذَا لَا يُعْتَبَرُ فِي الْوَضْعِ نَفْسُهُ حَتَّى يُقَالَ إِنَّ الْعِلْمَ وُضِعَ
لِشَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ، فَلَمَّا رَأَى أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ، بَحِثْ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ نَظَرًا إِلَى

¹ - وردت في نسخة ب: نظريتين.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: غالبا.

⁴ - وردت في نسخة ب: إذا.

هَذَا الْوَضْعُ، فَإِنْ وَجَدَ تَنَاوُلَ آخَرَ، فَهُوَ بَوْضِعُ آخَرَ، وَلَا يَدُّ مِنْ مُرَاعَاةِ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ فِي التَّعْرِيفِ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِذَلِكَ، فَقَالَ بَوْضِعُ وَاحِدٍ.

{الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الشَّخْصِ وَعِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ}

الثَّانِي عَشَرَ: رَامَ الْمُصَنِّفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَلْفَافِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ: عِلْمُ الشَّخْصِ، وَعِلْمُ الْجِنْسِ، وَاسْمُ الْجِنْسِ¹. أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ² فَسَهْلٌ لِرُجُوعِهِ إِلَى الْخَارِجِ³ وَالذَّهْنِ⁴ فَمَا وَضِعَ لِمُتَعَيِّنٍ فِي الْخَارِجِ فَعِلْمُ شَخْصٍ، لِأَنَّ مُسَمَّاهُ قَدْ تَشَخَّصَ أَيْ ظَهَرَ وَخَرَجَ لِلْعِيَانِ. وَمَا وَضِعَ لِمُتَعَيِّنٍ فِي الذَّهْنِ فَاسْمُ جِنْسٍ، لِأَنَّ مُسَمَّاهُ لَهُ أَفْرَادٌ، فَهُوَ جِنْسٌ.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ فَهُوَ صَعْبٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصْدُقُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ، وَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ فَرِيقَانِ:

فَرِيقٌ يَقُولُونَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى، بَلْ فِي الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ فَقَطْ. فَعِلْمُ الْجِنْسِ مَعْرِفَةٌ لَفْظًا >أَيُّ بَاغْتِبَارِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلابْتِدَاءِ بِهِ بَلَا مَسْوَغٍ وَمَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَتَكْرَرُ مَعْنَى لِيَصْدَقَهُ عَلَى الْأَفْرَادِ عَلَى الشُّيُوعِ.

359 وَفَرِيقٌ يَقُولُونَ هُمَا مُفْتَرِقَانِ فِي الْمَعْنَى، وَعِلْمُ الْجِنْسِ / مَعْرِفَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى⁵، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ يَطُولُ.

¹ - انظر تفصيل القول فيها في: شرح تنقيح الفصول: 33 والإيهاج في شرح المنهاج: 1: 211.

² - وردت في نسخة ب: الأول.

³ - وردت في نسخة ب: الخارجي.

⁴ - وردت في نسخة ب: بما.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

{حَاصِلُ مَا يَتَقَرَّرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ}

وَحَاصِلُ مَا يَتَقَرَّرُ: أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كَأَسَدٍ، إِنْ قُلْنَا هُوَ¹ مَوْضُوعٌ لِفَرْدٍ مَا مِنْ جِنْسِهِ، فَيَكْفِينَا فِي الْفَرْقِ أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ الدَّهْنِيَّةِ، فَقَدْ افْتَرَقَا فِي الْمَوْضِعِ. وَأَمَّا اشْتِرَاكُهُمَا فِي الشُّيُوعِ فَمُخْتَلِفٌ الْجِهَةُ. فَإِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ شُّيُوعُهُ² بِالْأَصَالَةِ، فَإِنَّهُ لَمَّا وَضِعَ لِلْفَرْدِ وَالْفَرْدُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ، كَانَ كُلُّ فَرْدٍ صَالِحًا لِتَنَاوُلِهِ لَهُ. وَعِلْمُ الْجِنْسِ شُّيُوعُهُ بِالْعُرُوضِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ كُلُّ فَرْدٍ مُتَضَمَّنًا لِلْمَاهِيَةِ، صَحَّ إِطْلَاقُ اسْمِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ تَبَعًا لِلْمَاهِيَةِ الْمَوْضُوعِ هُوَ لَهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلَمْ كَانَ هَذَا مَعْرِفَةً، وَذَلِكَ نَكِيرَةً عَلَى هَذَا الرَّأْيِ؟

قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ، وَالْمَاهِيَةُ مَعْقُولَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي أَذْهَانِ الْعُقَلَاءِ، وَذَلِكَ مَوْضُوعٌ لِفَرْدٍ خَارِجِيٍّ غَيْرِ مُتَعَيَّنٍ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا لَا فِي الْأَذْهَانِ وَلَا فِي الْخَارِجِ، لِاحْتِمَالِهِ كُلِّ فَرْدٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ الدَّهْنِيَّةِ فَلَا فَرْقَ إِلَّا بِالْحَيْثِيَّةِ، كَمَا يُقَالُ إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَعِلْمُ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لَهَا بِقَيْدِ تَشْخُّصِهَا فِي الدَّهْنِ، وَقَطَعَ النَّظَرُ عَنِ الشَّرْكَاءِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَاهِيَةَ لَهَا كَثْرَةٌ بِاعْتِبَارِ صِحَّةِ الشَّرْكَاءِ فِيهَا، وَعَلَى هَذَا الْاعْتِبَارِ وَضِعَ لَهَا اسْمُ الْجِنْسِ وَلَهَا وَحْدَةٌ بِاعْتِبَارِ نَفْسِهَا، إِذْ هِيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَتَكَثَّرُ.

¹ - وردت في نسخة ب: إنه.

² - وردت في نسخة ب: شيوعي.

وَعَلَى هَذَا الاحْتِمَالِ يُوضَعُ لَهَا عِلْمُ الْجِنْسِ، وَتَنَاوُلُهُ لِلْأَفْرَادِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ
لِوُجُودِ الْمَاهِيَةِ فِيهِمَا، غَيْرَ أَنَّهُ فِي الاحْتِمَالِ الْأَوَّلِ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ، وَفِي [الاحْتِمَالِ]¹
الثَّانِي بِالْعُرُوضِ، وَإِنَّمَا كَانَ مَعْرِفَةً فِي الاحْتِمَالِ الثَّانِي² لِأَنَّهُ لَوْ حَظَّتِ الْحَقِيقَةُ
مُتَعَيِّنَةً فِي الذَّهْنِ مُتَشَخَّصَةً، لَا كَثْرَةً فِيهَا وَلَا تَعَدُّدٌ كَمَا فِي الشَّخْصِ الْخَارِجِيِّ،
وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيهَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، لَكِنَّهُ لَمْ يُرَاعَ وَلَمْ يُقَصَّدْ، وَالذَّلِيلُ عَلَى
اخْتِلَافِ الْقَصْدِ اخْتِلَافُ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ.

هَذَا، وَالَّذِي تَشْهَدُ بِهِ الْفِطْرَةُ، أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ مُحَلًى بِ«أَلٍ»
الْحَقِيقِيَّةِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الْأَذْهَانِ، وَعِلْمُ الْجِنْسِ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ مِنْ
غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَلِذَا سُمِّيَ عِلْمٌ⁴ جِنْسٌ، لِأَنَّهُ يُعَيِّنُ تِلْكَ الْمَاهِيَةَ الَّتِي هِيَ جِنْسٌ. وَإِذَا كَانَ
نَكْرَةً فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْفَرْدِ، لِأَنَّ التَّنْكِيرَ لِلْأَفْرَادِ كَمَا يَقُولُ أَثَمَّةُ الْبَيَانِ.

غَيْرَ أَنَّهُ يُقَالُ: هَلِ الْفَرْدُ مَوْضُوعُهُ بِالْأَصَالَةِ؟ وَالذَّلَالَةُ عَلَى الْمَاهِيَةِ إِنَّمَا هِيَ
لِ«أَلٍ» أَمْ مَوْضُوعُهُ الْمَاهِيَةُ⁵، وَالذَّلَالَةُ عَلَى الْفَرْدِ إِنَّمَا هِيَ لِلتَّنْوِينِ، أَمْ هُوَ مَوْضُوعٌ⁶
لِلْمَاهِيَةِ مُقْتَرَنًا بِ«أَلٍ». فَإِذَا زَايَلَتْهُ⁷ دَلٌّ عَلَى الْفَرْدِ. هَذَا كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ، وَالِاشْتِعَالُ
بِإِثْبَاتِ الْأَوَّلَى فِيهِ يُطِيلُ⁸ مَعَ قِلَّةِ الْجَدْوَى.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ب: الأول.

³ - وردت في نسخة ب: خصصت.

⁴ - وردت في نسخة ب: على.

⁵ - ورد في نسخة ب: والدلالة على الماهية إنما هي موضوعة للماهية.

⁶ - ورد في نسخة ب: للتنديم أو موضوع.

⁷ - وردت في نسخة ب: زيدت.

⁸ - وردت في نسخة ب: يطول.

{إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَفْرَادِ حَقِيقَةٌ أَمْ مَجَازٌ؟}

فَإِنْ قِيلَ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَفْرَادِ حَقِيقَةٌ أَمْ¹ مَجَازًا.

قُلْتُ: أَمَّا مَتَى اعْتُبِرَ مَوْضُوعًا لِلْفَرْدِ الْمُبْهَمِ، فَلَا إِشْكَالَ أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ حَقِيقَةٌ.

وَأَمَّا الْمَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَةِ، فإِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَفْرَادِ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ تَدْقِيقِ النَّظَرِ بِأَنَّ 360 يُقَالُ: / إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْفَرْدِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَرْدٌ مَجْمُوعٌ مِنَ الْمَاهِيَةِ وَمُشْخَصَاتِهَا، فَهُوَ مَجَازٌ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا وُضِعَ لَهُ.

وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ مَا وَجَدَ فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَأَنَّهُ حِصَّةٌ² مِنْهَا، فَهُوَ حَقِيقَةٌ، لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ.

وَهَذَا الْاِعْتِبَارُ الثَّانِي هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ النَّاسِ، وَمِنْ ثَمَّ يُطْلَقُونَ أَنَّ اللَّفْظَ فِي إِفْرَادٍ مَعْنَاهُ حَقِيقَةٌ كَالْإِنْسَانِ فِي زَيْدٍ، وَلَا يَخْلُو مَعَ ذَلِكَ مِنْ بَحْثٍ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ، أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْفَرْدِ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، فَلَاشِكَّ أَنَّ الْمُرَادَ <بِهِ>³ الْفَرْدَ نَفْسَهُ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ. وَالْفَرْدُ هُوَ الشَّخْصُ الْمَجْمُوعُ لَا الْمَاهِيَةَ فَقَطْ، وَذَلِكَ خِلَافَ مَا وُضِعَ لَهُ، فَيَكُونُ مَجَازًا، وَإِرَادَةُ الْمَاهِيَةِ إِنَّمَا تَصَحُّ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَكَأَنَّا قُلْنَا: زَيْدٌ ذُو أَنْسَابٍ، أَيْ ذُو مَاهِيَةٍ هِيَ الْإِنْسَانُ، أَوْ فَرْدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا.

¹ - وردت في نسخة ب: أو.

² - وردت في نسخة ب: خصّة.

³ - سقطت من نسخة ب.

الثاني، أَنَّ اللَّفْظَ إِنِ اعْتَبِرَ مَوْضوعاً لِلْمَاهِيَةِ، فَهُوَ لِلْمَاهِيَةِ الذَّهْنِيَّةِ كَمَا يَقُولُ
الإمام¹، أَوْ لِلْمَاهِيَةِ الْمُطْلَقَةِ كَمَا يَقُولُ الشَّيْخُ الإِمَامُ². وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهِيَ خِلَافُ
الْحِصَصِ الْخَارِجِيَّةِ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ خِلَافُ الْمُتَعَدِّدِ، وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَخَصَّ وَالْأَخَصُّ
خِلَافُ الْأَعْمِ. وَلِأَنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْحِصَصَ أَمْثَالُ، وَأَنَّ الْكُلِّيَّ الطَّبِيعِيَّ لَا
وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ.

وَهَذَا مَعَ اعْتِبَارِ الْمَاهِيَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَمَا هُوَ مَوْضِعُ اسْمِ الْجِنْسِ، فَكَيْفَ مَعَ
اعْتِبَارِهَا مُتَشَخَّصَةً، كَمَا هُوَ مَوْضِعُ عِلْمِ الْجِنْسِ، فَتَأَمَّلْ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ مُعْضِلٌ.

إِذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّفْظَ فِي الْفَرْدِ حَقِيقَةٌ، مَعَ تَبَيُّنِ أَنَّهُ إِطْلَاقٌ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ
خِلَافُ الْإِصْطِلَاحِ. وَإِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَجَازٌ أَمْرٌ مُنْكَرٌ تَشْمَتُّ مِنْهُ الْعُقُولُ، وَلَا زِمَهُ أَنْ
لَا تُوجَدَ حَقِيقَةٌ إِلَّا فِيْمَا لَا طَائِلَ لَهُ، كَالْأَعْلَامِ، وَالْكُلِّيَّ الطَّبِيعِيَّ، وَأَنْ يَفْتَقِرَ
«إِطْلَاقٌ»³ نَحْوُ الْإِنْسَانِ عَلَى زَيْدٍ إِلَى قَرِيْنَةٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يُحْصَى، وَلَا وُجُودَ لِبَشْيٍ
مِنْ ذَلِكَ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ «جَمِيعَ»⁴ ذَلِكَ، مِنَ الْمَجَازِ الْمُسْتَغْنِي عَنِ الْقَرِيْنَةِ بِسَبَبِ الْأَشْتِهَارِ،
مِمَّا لَا تَسْمَحُ بِهِ الْفِطْرَةُ. فَمَا أَرَى الْمُخْلَصَ مِنْ⁵ هَذَا الْإِشْكَالِ إِلَّا بَارْتِكَابَ أَنَّ اللَّفْظَ

¹ - انظر المحصول/1: 68، البحث الثالث: في أن الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات

الخارجية، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية.

² - انظر الإمماج في شرح المنهاج/1: 206.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة أ: عن.

مَوْضُوعٌ لِلْفَرْدِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مَعَ لُزُومِ الْإِشْكَالِ عَلَيْهِ، بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمَاهِيَةِ أَيْضاً، أَوْ بِارْتِكَابِ تَسَامُحٍ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْحَقِيقَةِ. وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: «اسْتَعْمَالُ اللَّفْظِ فِيمَا وُضِعَ لَهُ» مَعْنَاهُ أَنَّ يَوْضِعَ لِلْمَعْنَى بِنَفْسِهِ أَوْ لِجِنْسِهِ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّ لَمَّا كَانَ حَاصِلَ وُجُودِهِ إِنَّمَا هُوَ بِوُجُودِ حِصَصِهِ الْجُزْئِيَّةِ، صَارَ تِلْكَ الْحِصَصُ هِيَ الْحَاصِلُ مِنْهُ، وَالْوَضْعُ لَهُ هُوَ الْوَضْعُ لَهَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وَهِيَ هُوَ لَا غَيْرُهُ، فَافْهَمْ.

{تَهَافَّتْ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ابْنِ السُّبْكِيِّ}

الثَّالِثُ عَشَرَ: قَدْ مَرَّ لِلْمُصَنِّفِ أَنَّ "الْلَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الْخَارِجِي خِلَافاً" لِمَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى "الدَّهْنِيَّةِ" أَوْ "لِلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هُوَ"، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَفْظَ الْكُلِّيِّ كَمَا مَرَّ هُنَاكَ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَالَ هُنَا إِنَّهُ "مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ"، فَقَدْ تَهَافَّتْ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاعْتَقَادَ أَنَّهُ يُنْقَلُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَا يَجِدُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ بَعِيدٌ 36 / مِنْ تَحْصِيلِهِ، وَاعْتَقَادَ أَنَّهُ يَتَنَقَّلُ فِي الْأَرَاءِ كَمَا عُرِفَ مِنْ أَحْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ أَبْعَدَ، وَلَعَلَّهُ قَصَدَ هُنَا التَّعْبِيرَ بِالْعِبَارَةِ الْمُتَعَارِفَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهَا، وَانَّهُ أَعْلَمَ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: مَا عَبَّرَ عَنْهُ هُنَا بِاسْمِ الْجِنْسِ "لِمُقَابَلَتِهِ" بِ"لِعِلْمِ الْجِنْسِ" هُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ فِيمَا مَرَّ بِ"الْكُلِّيِّ" لِمُقَابَلَتِهِ "لِلْجُزْئِيَّةِ"¹، وَفِيمَا يَأْتِي بِ"الْمُطْلَقِ" لِمُقَابَلَتِهِ "بِالْمُقَيَّدِ". فَعَبَّرَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ بِمَا يُنَاسِبُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّقْيِيدَ فِيمَا سَيَأْتِي، إِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ وَصْفِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْكُلِّيَّةِ، إِذْ كُلُّ مِنَ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ بِحَسَبِ الدَّاتِ كُلِّيٍّ وَاسْمِ الْجِنْسِ.

¹ - ورد في نسخة ب: بالكلية المقابلة بالجزئية.

{الكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الْاِشْتِقَاقِ وَأَقْسَامِهِ}

”مَسْأَلَةُ الْاِشْتِقَاقِ: رَدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ ”آخَرَ“، بَأَن يُقَالَ هَذَا فَرَعٌ عَنْ ذَاكَ،

كَرَدُّ الضَّارِبِ إِلَى الضَّرْبِ.

”وَلَوْ“ كَانَ اللَّفْظُ الْآخَرُ ”مَجَازاً“ كَالْقَتْلِ بِمَعْنَى الضَّرْبِ الشَّدِيدِ يُشْتَقُّ <مِنْهُ>¹

قَاتِلٍ وَمَقْتُولٍ، فَيُرَدُّانِ إِلَيْهِ.

وَلَا يَكُونُ الرَّدُّ الْمَذْكُورُ إِلَّا ”لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا“ أَيْ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ”فِي الْمَعْنَى“

بَأَن يَكُونَ مَعْنَى الْأَوَّلِ مَوْجُوداً فِي الثَّانِي، كَالضَّرْبِ الْمَوْجُودِ فِي الضَّارِبِ.

وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ نَحْوِ لَحْمٍ وَمِلْحٍ وَحَلْمٍ، فَإِنَّهَا مُنَاسِبَةٌ فِي الْحُرُوفِ نُونِ الْمَعْنَى

لِتَبَايُنِهَا.

”وَفِي“ ”الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ“ بَأَن يَشْتَرِكَا فِيهَا كَالضَّارِبِ مِنَ الضَّرْبِ وَالْقَاتِلِ

مِنَ الْقَتْلِ.

وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ نَحْوِ الْقَمْحِ² وَالْحِنْطَةِ، فَإِنَّهُمَا مُتَنَاسِبَانِ³ فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ

أَحَدُهُمَا مُشْتَقّاً مِنَ الْآخَرِ لِتَبَايُنِهِمَا فِي الْحُرُوفِ، فَإِنَّ الْاِشْتِقَاقَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَلْفَاظِ لَا

الْمَعَانِي⁴.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: القاع.

³ - وردت في نسخة ب: متباينان.

⁴ - ورد في نسخة ب: راجع إلى المعاني لا الألفاظ.

وَاحْتَرَزَ بِالأَصْلِيَّةِ مِنَ الزَّائِدَةِ، فَإِنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ، وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنَاسُبُ فِيهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ ضَارِباً وَمَضْرُوباً، فِيهِمَا حُرُوفٌ لَيْسَتْ فِي الضَّرْبِ، وَلَكِنَّهَا زَوَائِدٌ فَلَمْ تَضُرَّ.
 "وَلَا بُدَّ" فِي تَحْقِيقِ الِاشْتِقَاقِ <مِنْ تَغْيِيرٍ>¹ مَا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ سَوَاءٌ كَانَ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ أَوْ تَبْدِيلٍ، وَقَدْ مَرَّ التَّمَثِيلُ.

"وَالْمُشْتَقُّ" قَدْ يَطْرُدُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ وَجَدَ فِيهِ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ "كَاسْمِ الْقَاعِلِ" نَحْوِ ضَارِبٍ لِكُلِّ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ الضَّرْبُ.

"وَقَدْ يَخْتَصُّ" بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ "كَالْقَارُورَةِ" وَهِيَ الزُّجَاجَةُ الْمَعْرُوفَةُ، فَإِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْقَرَارِ، لِكَوْنِ الْمَائِعَاتِ تَقَرُّ فِيهَا، وَهَذَا الْأِسْمُ لَا يَطْرُدُ فِي غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ مَقَرٌّ لِلْمَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ الِاشْتِقَاقِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ}

{الِاشْتِقَاقُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَصْطِلَاحِ}

الأوّل: الِاشْتِقَاقُ فِي اللُّغَةِ افْتِعَالٌ مِنَ الشَّقِّ، وَهُوَ الصَّدْعُ لِلْمُبَالِغَةِ، وَالِاشْتِقَاقُ أَيْضاً أَخْذُ شِقِّ الشَّيْءِ. وَفِي الْأَصْطِلَاحِ هُوَ أَخْذُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ كَأَنَّهَا تُقْتَطَعُ مِنْ أُخْرَى، وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْقُولٌ عِنْدَ الْعَرَبِ أَيْضاً، وَلِذَا قَالَ <حَسَّانٌ² ﷺ>³ فِي ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ:

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - ابن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد الصحابي (54/... هـ). شاعر الرسول ﷺ، وأحد المخضرمين الذين أدرِكُوا الإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية. نافع عن الرسول ﷺ ضد المشركين. طبقات الشعراء: 52. سير أعلام النبلاء/2: 512.

³ - ساقط من نسخة ب.

فَشُقُّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ لِيُجَلَّهٗ * * * فَدُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ¹

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْاِشْتِقَاقِ فَقَالَ الْمِيدَانِيُّ²: «هُوَ أَنْ تَجِدَ بَيْنَ
362 اللَّفْظَيْنِ / تَنَاسُبًا³ فِي الْمَعْنَى وَالتَّرَكِيبِ، فَتَرُدُّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ»⁴. وَعَلَيْهِ اِقْتَصَرَ
الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ وَمَنْ تَبِعَهُ.

وَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوِجْدَانَ لَيْسَ هُوَ الْاِشْتِقَاقُ، فَعَدَلَ الْبَيْضَاوِيُّ عَنْ هَذَا
التَّعْبِيرِ إِلَى قَوْلِهِ: «هُوَ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي حُرُوفِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَمُنَاسَبَتِهِ
فِي الْمَعْنَى»⁵. وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ الْمُنَاسَبَةَ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْمُنَاسَبَةِ فِي
الْحُرُوفِ، وَسَنَذْكُرُ مَا فِيهِ.

وَقَدْ يُحَدِّثُ الْمُشْتَقُّ بِنَفْسِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «الْمُشْتَقُّ مَا وَافَقَ أَصْلًا بِحُرُوفِهِ
الْأَصُولِ وَمَعْنَاهُ»⁶.

وَتَحْقِيقُ الْأَمْرِ أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ لَفْظَيْنِ مُتَنَاسِبَيْنِ فِيمَا ذُكِرَ، يَكُونُ
أَحَدُهُمَا فَرْعًا عَنِ الْآخَرِ، وَالْآخَرُ أَصْلًا لَهُ. وَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِتِلْكَ الْمُنَاسَبَةِ. وَالْعِلْمُ يَكُونُ

¹ - ديوان حسان بن ثابت: 338.

² - أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري الأديب واللغوي، اختص بصحبة الواحدي المفسر.
له في اللغة تصانيف منها: "الأمثال" و"السامي في الأسامي". شذرات الذهب/4/2: 58.

³ - وردت في نسخة ب: تناسب.

⁴ - ذكر الرازي هذا التعريف في الحصول/1: 85.

⁵ - انظر الإمهاج في شرح المنهاج/1: 222.

⁶ - انظر المختصر مع شرح العضد/1: 174.

أَحَدُهُمَا رَاجِعاً إِلَى الْآخَرِ وَمَأْخُوداً مِنْهُ وَالْحُكْمُ بِذَلِكَ¹، وَحَيْثُئِذَا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْعِلْمِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ هُوَ أَنْ تَجَدَّ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَنَاسُباً، فَتَرُدُّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ، وَيَكُونُ الرَّدُّ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ هُوَ الْحُكْمُ بِالرَّدِّ.

وَالْحُكْمُ إِمَّا عِلْمٌ كَمَا عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ كُلُّهُ بِالْعِلْمِ. وَإِمَّا فِعْلٌ كَمَا يَقُولُهُ آخَرُونَ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ مُنْتَظِماً مِنْ عِلْمٍ وَعَمَلٍ.

وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْحُكْمِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ هُوَ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرٍ، وَالرَّدُّ هُنَا أَيْضاً عَلَى مَا مَرَّ، وَصَحَّ أَنْ يُقَالَ هُوَ أَخْذُ لَفْظٍ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ وَنَحْوُهُ مِنَ التَّعْبِيرِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَخْذِ وَالرَّدِّ أَنَّ الْأَخْذَ لَوْحَظَ فِيهِ الْعَمَلُ الْأَوَّلُ، فَتَوَهَّم صَوغُ اللَّفْظِ مِنْ آخَرٍ، كَصَوغِ الْخُلْخَالِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَهَذَا مَعْنَى الْأَشْتِقَاقِ بِالْفِعْلِ. وَالرَّدُّ لَوْحَظَ فِيهِ الْعَمَلُ آخِراً بِالْبَحْثِ عَنِ اللَّفْظِ الْمُشْتَقِّ لِيُثَبَّتَ أَصْلُهُ، فَيُحْكَمَ بِأَنَّ أَصْلَهُ هُوَ كَذَا، كإثباتِ نَسَبِ الرَّجُلِ وَأَنَّهُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَوَهُّمَ الْعَمَلِ فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَقْوَى مِنْهُ فِي هَذَا، وَقَدْ يُلَاحِظُ الْمُشْتَقُّ نَفْسَهُ فَيُقَالُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُوَافِقُ فِي كَذَا.

وَقَدْ اتَّضَحَ الْمَقَامُ، فَيَتَضَحَّى² أَيْضاً أَنَّ الْأَشْتِقَاقَ مَتَى اعْتَبِرَ عِلْماً، فَهُوَ قَائِمٌ بِالشَّخْصِ وَاللَّفْظِ وَمَا فِيهِ مَعْلُومٌ. وَمَتَى اعْتَبِرَ فِعْلاً مُطْلَقاً، فَهُوَ نِسْبَةٌ تُضَافُ إِلَى الشَّخْصِ عَلَى أَنَّهُ رَادٌّ كَذَا إِلَى كَذَا، أَوْ أَخَذَ كَذَا مِنْ كَذَا، أَوْ جَامِعَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا.

¹ - وردت في نسخة ب: كذلك.

² - وردت في نسخة ب: ليتضح.

وَتُضَافُ إِلَى اللَّفْظِ الْمُشْتَقِّ عَلَى أَنَّهُ مَرْدُودٌ إِلَى كَذَا أَوْ مَأْخُودٌ مِنْ كَذَا أَوْ مَجْمُوعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَذَا.

وَالْمُشْتَقُّ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مَرْدُودٌ إِلَيْهِ كَذَا، أَوْ مَأْخُودٌ مِنْهُ كَذَا، أَوْ مَجْمُوعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَذَا.

فَإِذَا أَرَدْنَا بَيَانِ إِحْدَى النَّسَبِ فِي التَّعْرِيفِ، قُلْنَا الْاِشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ، أَوْ كَوْنُ اللَّفْظِ مَرْدُوداً إِلَى لَفْظٍ آخَرَ، أَوْ كَوْنُ اللَّفْظِ مَرْدُوداً إِلَيْهِ لَفْظٌ آخَرَ، وَتَحْوِ هَذَا.

وَأِذَا قِيلَ "رَدُّ" / اللَّفْظُ كَمَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، احْتَمَلَ وَلَمْ يَتَعَيَّنْ كَوْنُهُ تَعْرِيفاً 363 لِلْاِشْتِقَاقِ، بِاعْتِبَارِ قِيَامِهِ بِالْفَاعِلِ كَمَا يُقَالُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَقْرَبُ. وَنَقُولُ أَيْضاً فِي تَعْرِيفِ الْمُشْتَقِّ نَفْسَهُ، هُوَ اللَّفْظُ الْمَرْدُودُ أَوْ الْمَأْخُودُ، وَهَكَذَا.

{الْأَبَدُ فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنَ التَّغَايُرِ وَالتَّوَافُقِ}

الثَّانِي: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ اسْتَدْعَى أَصلاً وَفُرْعاً، وَالْأَصْلَ غَيْرَ الْفَرْعِ¹، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَغَايُرٍ وَتَوَافُقٍ.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّهُ لَوْلَا التَّغَايُرُ لَكَانَ هَذَا هُوَ هَذَا، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ الشَّيْءِ أَصلاً لِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَإِنَّهُ لَوْلَا التَّوَافُقُ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ، لَكَانَ التَّبَايُنُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ مُطْلَقَ التَّغَايُرِ يَكْفِي فِي تَحْقِيقِ التَّمَعُّدِ فَاطْلَقُوهُ. وَالتَّوَافُقُ لَا يَكْفِي مُطْلَقُهُ ضَرُورَةً أَنْ نَحْوِ ضَرْبٍ وَخَرَجَ مُتَوَافِقَانِ فِي الْفِعْلِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ وَالصَّحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَضَرْبٍ وَقَتْلَ مُتَوَافِقَانِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ

¹ - ورد في نسخة ب: والفرع غير الأصل.

وغير ذلك، وليس في شيء من ذلك اشتقاق، فقيده بكونه في المعنى والحروف الأصلية على ما مر تقريره.

وينبغي أن يعلم أن موافقة المشتق لأصله في المعنى، قد تكون بلا زيادة كما في المقتل اسم مصدر مشتق من القتل. وقد تكون مع زيادة وهو الغالب كما في الضارب من الضرب، فإن الضارب ذات له الضرب، وموافقة له في الحروف الأصلية¹ تكون أبداً قائمة بلا زيادة، وقد يقع التقصان لعارض الحذف كما في «خف» من الخوف، وقد تكون بالعكس كما في «ومن» من المنة، و«وثق» من الثقة.

ثم الموافقة قد يعتبر فيها التمام دون المناسبة، فتكون الموافقة أخص، وحينئذ إن اعتبر أن التوافق في الحروف تام دائماً دون المعنى، كان التعبير بالموافقة في الحروف والمناسبة في المعنى كما فعل البيضاوي² أنسب، وإن لوحظ العكس رعاية لأهمية المعنى، أو لأن الحروف قد تفتقد³ أيضاً كما مر، كان⁴ التعبير بالعكس أنسب كما يلوح من عبارة العضد⁵. وقد يراعى الترادف فيقتصر⁶ على الموافقة كما في المختصر⁷ أو على المناسبة كما في المتن وهو صنيع الميداني⁸.

¹ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 448 والبحر المحيط/2: 73.

² - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 222.

³ - وردت في نسخة ب: تنقص.

⁴ - وردت في نسخة ب: كان.

⁵ - انظر شرح العضد على المختصر/1: 174.

⁶ - وردت في نسخة أ: فيتنقص.

⁷ - انظر المختصر مع شرح العضد/1: 172.

⁸ - انظر شرح العضد لمختصر المنتهى/1: 174.

{لَابِدٌ مِنْ تَغْيِيرٍ فِي الْمُسْتَقَّ عَنْ أَصْلِهِ}

الثَّالِثُ: نَبَّهَ الْمُصَنِّفُ كَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ "لَابِدٌ مِنْ تَغْيِيرٍ" فِي الْمُسْتَقَّ عَنْ أَصْلِهِ،
كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ¹ لَوْ لَمْ يُغَايِرْهُ لَكَانَ آيَاهُ لَا فِرْعَاءَ عَنْهُ. وَإِذَا كَانَ مِنْهُ فَلَا يُغَايِرُهُ إِلَّا
364 بِتَغْيِيرٍ²، إِذْ لَوْ بَقِيَ / بِحَالِهِ لَكَانَ هُوَ الْأَوَّلُ. أَوْ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا إِذَا غَيَّرَ، فَلَابِدٌ مِنْ
تَغْيِيرٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ عَبَّرَ بِالتَّغْيِيرِ كَفَى، وَلَكِنْ عَمَلُ الْاِشْتِقَاقِ يُنَاسِبُهُ التَّغْيِيرُ. كَمَا أَنَّ
ثُبُوتَهُ لِلْفَرْقِ وَصَفًا يُنَاسِبُهُ التَّغْيِيرُ، وَيَصِحُّ فِيهِ التَّغْيِيرُ أَيْضًا لِأَنَّهُ نِسْبِيٌّ.

وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ هِيَ عِبَارَةُ الْبَيْضَاوِيِّ، وَأَرَادَ بِالتَّغْيِيرِ "التَّغْيِيرُ" فِي الْفَرْقِ بِزِيَادَةِ
حَرْفٍ أَوْ حَرَكَةٍ أَوْ نُقْصَانِ ذَلِكَ، كَمَا أَفْصَحَ بِهِ لَا فِي الْمَعْنَى، وَجَعَلَهُ قَيْدًا بَعْدَ تَمَامِ
الْحَدِّ تَمْهِيدًا لِلْأَقْسَامِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِ الْاِشْتِقَاقِ <أَنَّهُ لَابِدٌ³ مِنْ
تَغْيِيرٍ. وَهُوَ بِكَذَا وَكَذَا لَا قَيْدًا فِي الْحَدِّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي
الْمَعْنَى قَدْ لَا يُوْجَدُ كَمَا فِي الْمَثَلِ وَالْقَتْلِ عَلَى مَا مَرَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْحَدِّ لِلِاسْتِغْنَاءِ
عَنْهُ، كَمَا قُلْنَا.

فَإِنَّ ذِكْرَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَالتَّوَافُقِ يُؤَيِّدُ بَتَغَايُرِهَا، وَإِلَّا كَانَ هَذَا هُوَ هَذَا. وَقَدْ نَبَّهَ
عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ أَيْضًا، فَقَالَ بَعْدَمَا تَقَدَّمَ: «وَقَدْ يَزَادُ بِتَغْيِيرٍ⁴ مَا»⁵ فَقَالَ بَعْضُ
شُرُوحِهِ هُوَ قَيْدٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ يَعْنِي ابْنَ الْحَاجِبِ لِذَلِكَ ضَعْفَهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: إذ.

² - وردت في نسخة ب: بتغير.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: بتغير ما.

⁵ - انظر المختصر مع شرح العضد/1: 171.

وَقَالَ آخَرُونَ إِنَّمَا ذَكَرَ لِيُعْلَمَ بِالصَّرَاحَةِ، أَنَّ التَّغْيِيرَ يَكْفِي فِيهِ التَّقْرِيرُ كَمَا فِي طَلَبٍ مِنَ الطَّلَبِ عَلَى مَا سَنُبَيِّنُهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ لَفْظَةِ «مَا»، وَهَذَا كُلُّهُ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّغْيِيرَ اللَّفْظِي كَمَا مَرَّ.

وَقَالَ الْعَصْدُ: «أَرَادَ التَّغْيِيرَ فِي الْمَعْنَى. - قَالَ: - وَحَمَلَهُ عَلَى تَغْيِيرِ اللَّفْظِ كَمَا فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ لَا يَسْتَقِيمُ هَاهُنَا، إِذِ الْأَصَالَةُ وَالْفُرْعَانِ لَا تُتَصَوَّرَانِ إِلَّا بِمُغَايَرَةٍ. - قَالَ: - وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَنْ ذَكَرَهُ قَيْدًا فِي الْحَدِّ، بَلْ قَالَ بَعْدَ تَمَامِهِ: وَلَا بَدَأَ مِنْ تَغْيِيرٍ وَهُوَ إِمَّا بِكَذَا وَكَذَا، فَجَعَلَ ذِكْرَهُ قَيْدًا فِي الْحَدِّ، بَلْ قَالَ بَعْدَ تَمَامِهِ: وَلَا بَدَأَ مِنْ تَغْيِيرٍ وَهُوَ إِمَّا بِكَذَا وَكَذَا، فَجَعَلَ ذِكْرَهُ تَمْهِيدًا لِلْقِسْمَةِ لَا قَيْدًا لَهَا»¹ انْتَهَى. وَأَشَارَ بِهِ إِلَى كَلَامِ الْمُنْهَاجِ كَمَا قَرَرْنَا قَبْلَ، فَإِنَّ فِي كَلَامِهِ اسْتِنْفَافًا قَدْ ظَهَرَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ قَيْدًا.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ: «وَقَدْ يُزَادُ»، فَظَاهِرٌ ² فِي أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُزَادُ فِي قِيُودِ الْحَدِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، فَيُرَدُّ إِلَى التَّغْيِيرِ³ الْمَعْنَوِيِّ لِئَلَّا يَكُونَ حَشَوًا، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ عَلَيْهِ خُرُوجُ نَحْوِ الْمَقْتُلِ، فَلَا يَكُونُ مُشْتَقًّا مِنَ الْقَتْلِ إِذْ لَا يُغَايِرُهُ فِي الْمَعْنَى.

فَإِنْ قُلْتُ: بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْمَصْدَرِ تَغْيِيرٌ مَا؟

¹ - نفسه/1: 173.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: التغير.

قُلْتُ: ذَاكَ إِنْ سَلَّمَ، إِنَّمَا يُدَّعَى فِي اسْمِ الْمَصْدَرِ الْمُتَعَارَفِ، كَالْعَطَاءِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى
الإِعْطَاءِ لَا فِي الْمَبْدَرِ بِالْمِيمِ، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهِ فَرْقٌ أَصْلًا.

{مَنْ يَكُونُ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ وَلَا تَغْيِيرٌ فِي الْأَلْفَاظِ}

الرَّابِعُ: اعْتَرِضَ بَأَنَّنَا نَحْوُ طَلَبَ طَلَبًا، وَغَلَبَ غَلَبًا فِيهِ اِشْتِقَاقٌ وَلَا تَغْيِيرٌ.

365 وَأَجِيبُ: بِأَمْرَيْنِ، الْأَوَّلُ، <أَنَّ>¹ التَّغْيِيرَ إِمَّا / ظَاهِرٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَإِمَّا مُقَدَّرٌ
هَكَذَا، فَيُقَالُ فِيهِ مِثْلُ مَا قِيلَ فِي الْفَلَكَ وَهَجَانٌ أَنَّ حَرَكَتَهُمَا جَمْعَيْنِ خِلَافَهُمَا
مُفْرَدَيْنِ. الثَّانِي، أَنَّ حَرَكَةَ آخِرِ الْمَصْدَرِ إِغْرَابٌ وَهِيَ عَارِضَةٌ، وَحَرَكَةُ آخِرِ الْفِعْلِ بِنَاءٌ
وَهِيَ لَازِمَةٌ، فَهِيَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ، فَالْتَّغْيِيرُ حَاصِلٌ².

وَاعْتَرِضَ بَأَنَّنَا لَيْسَ نَظَرُ الْاِشْتِقَاقِي فِي خُصُوصِ الْحَرَكَةِ، بَلْ فِي مُطْلَقِ الْحَرَكَةِ،
وَهِيَ لَازِمَةٌ³، فَهِيَ الْإِغْرَابُ أَيْضًا، فَلَمْ يَحْصُلِ الْفَرْقُ.

وَرَدَّ بِالْمَنْعِ، فَإِنَّ الْاِشْتِقَاقِي قَدْ يَنْظُرُ أَيْضًا فِي خُصُوصِهَا كَفَرَحٍ مِنَ الْفَرَحِ، وَأُورِدَ
أَيْضًا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مَبْنِي، وَالْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ، فَالْحَرَكَةُ عَارِضَةٌ.

وَأَجِيبُ بَأَنَّ الْعُدُولَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ، لَمَّا كَانَ لِعِلَّةٍ كَانَ لَازِمًا.

{تَغْيِيرُ ابْنِ السُّبْكِ فِي قَوْلِهِ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرٍ جَامِعٌ مَانِعٌ}

الخَامِسُ: إِنَّمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ كَغَيْرِهِ "رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرٍ"، وَلَمْ يُعْبَرْ بِالِاسْمِ وَلَا
بِالْفِعْلِ لِيُعْمَ، فَتَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، وَلِيَصِحَّ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فِي أَنَّ الْمَصْدَرَ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - انظر الكاشف عن الحصول للأصهباني: 94.

³ - انظر البديع لابن الساعاني/2: 115.

أَصْل، وَعَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ¹، وَعَلَى أَنَّ الْفِعْلَ فَرْعٌ وَأَصْلٌ، فَلَوْ قَالَ رَدُّ اسْمٍ إِلَى فِعْلٍ لَمْ يَجْرِ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ، وَلَوْ عَكَسَ لَمْ يَجْرِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ. وَلَوْ قَالَ رَدُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ كَانَ² قَاصِرًا، وَلَوْ قَالَ رَدُّ فِعْلٍ إِلَى فِعْلٍ كَانَ بَاطِلًا بِالْإِجْمَاعِ، فَلِذَا عَبَّرَ بِاللَّفْظِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ الْفِعْلُ وَالْاسْمُ الْجَامِدَانِ وَالْحَرْفُ كُلُّهُ.
قُلْتَ: لَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ إِذِ التَّعْرِيفُ لَيْسَ يَرُدُّ كُلُّ لَفْظٍ، بَلْ يَرُدُّ اللَّفْظُ.
فَحَيْثُمَا تَحَقَّقَ فَهُوَ ذَلِكَ. وَحَيْثُمَا امْتَنَعَ فَلَا دَخْلَ لَهُ. وَهَذَا كَمَا نَقُولُ: الْعُمُومُ شُمُولُ اللَّفْظِ لِمُتَعَدِّدٍ³. وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ شُمُولٌ وَلَا يُوصَفُ بِعُمُومٍ.

{اسْتِدْرَاكٌ عَلَى الْإِمَامِ الرَّازِي فِي أَقْسَامِ التَّغْيِيرِ اللَّفْظِيِّ الْحَقِيقِيِّ}

الْسَّادِسُ: التَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ الْحَقِيقِيُّ أَنَّهُاءُ الْإِمَامِ فَخَرِ الدِّينِ إِلَى تِسْعَةِ أَقْسَامٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ أَرْكَانَ الْإِشْتِقَاقِ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ، اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى. ثَانِيهَا، شَيْءٌ آخَرُ لَهُ نِسْبَةٌ إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى. ثَالِثُهَا، مُشَارَكَةٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ. رَابِعُهَا، تَغْيِيرٌ يَلْحَقُ ذَلِكَ الْاسْمَ فِي حَرْفٍ فَقَطْ، أَوْ فِي حَرَكَةٍ فَقَطْ، أَوْ فِيهِمَا مَعًا. وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِالنَّقْصَانِ أَوْ بِهِمَا مَعًا، فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ»⁴ وَذَكَرَهَا.

¹ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 224.

² - وردت في نسخة ب: لكان.

³ - وردت في نسخة ب: المتعدد.

⁴ - نص منقول من المحصول/1: 85.

ثُمَّ قَالَ: «فَهَذِهِ هِيَ الْأَقْسَامُ الْمَكْنِيَّةُ، وَعَلَى اللَّغْوِيِّ طَلَبُ مَا وَجِدَ مِنْهَا»¹ انْتَهَى.
وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يُوْجَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَلَا يُظْفَرُ لَهُ بِمِثَالٍ.

وَقَدْ زَادَ فِي الْمُنْهَاجِ² عَلَى هَذِهِ التَّسْعَةِ سِتَّةَ أُخْرَى، فَصَارَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ قِسْمًا،
وَقَدْ ذَكَرَهَا وَمَثَّلَ لَهَا بِأَمْثَلَةٍ فِي بَعْضِهَا قُصُورَ، وَنَحْنُ نَتَّبَعُهَا وَنُمَثِّلُ لَهَا بِمَا نَرَاهُ
لَا تَقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ فَقَطْ، نَحْوُ: كَاذِبٌ مِنَ الْكَذِبِ، زِيدَتْ الْأَلِفُ فَقَطْ.
الثَّانِي: / زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ فَقَطْ، <نَحَوَ>³: نَصَرَ مِنَ النَّصْرِ، وَضَرَبَ مِنَ الضَّرْبِ،
زِيدَتْ فَتْحَةُ الصَّادِ وَالرَّاءِ فَقَطْ.

366

الثَّالِثُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا، نَحْوُ: ضَارِبٌ مِنَ الضَّرْبِ، زِيدَتْ الْأَلِفُ
وَكُسِرَتِ الرَّاءُ.

الرَّابِعُ: نُقْصَانُ الْحَرْفِ فَقَطْ، نَحْوُ: ذَهَبَ مِنَ الذَّهَابِ، نَقَصَتْ الْأَلِفُ فَقَطْ.
الخَامِسُ: نُقْصَانُ الْحَرَكَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: ضَخَمَ مِنَ ضَخَمَ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ،
وَسَفَرَ بِمَعْنَى الْمُسَافِرِينَ مِنَ السَّفَرِ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ، وَكَذَا عَلٌّ مِنَ الْعِلَلِ، وَشَلٌّ مِنَ
الشَّلَلِ.

السَّادِسُ: نُقْصَانُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا، نَحْوُ: سَرَّ مِنَ السَّيْرِ، وَبِعَ مِنَ الْبَيْعِ،
نَقَصَتْ الْيَاءُ وَحَرَكَةُ الْآخِرِ⁴.

¹ - نفسه/1: 85-86.

² - انظر الإمّاج في شرح المنهاج/1: 224-226 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 283.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: الأخير.

السَّابِعُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَنُقْصَانُهُ، نَحْوُ: صَاهِلٍ مِنَ الصَّهِيلِ، زِيدَتْ الْأَلِفُ وَنَقَصَتْ الْيَاءُ.

الثَّامِنُ: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانُهَا، نَحْوُ: فَرِحَ بِكَسْرِ الرَّاءِ، <مِنْ>¹ الْفَرَحِ بِفَتْحِهَا، نَقَصَتْ الْفَتْحَةُ وَزِيدَتْ الْكَسْرَةُ.

الثَّاسِعُ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَنُقْصَانُ الْحَرَكَةِ مِثْلُ: عُلِّلَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مِنَ الْعُلْلِ، زِيدَتْ الْأَلِفُ، وَنَقَصَتْ حَرَكَةُ اللَّامِ الْأُولَى لِلإِدْغَامِ.

الْعَاشِرُ: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ، وَنُقْصَانُ الْحَرْفِ، نَحْوُ: (...)².

الْحَادِي عَشَرَ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانِهَا، نَحْوُ: طَالِبٌ مِنَ الطَّلَبِ، زِيدَتْ الْأَلِفُ وَنَقَصَتْ فَتْحَةُ اللَّامِ وَزِيدَتْ كَسْرُهَا.

الثَّانِي عَشَرَ: زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ وَنُقْصَانِهِ، نَحْوُ: (...)³.

الثَّلَاثَ عَشَرَ: نُقْصَانُ الْحَرْفِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرَكَةِ وَنُقْصَانِهَا، نَحْوُ: قَنَطٌ مِنَ الْقَنَوطِ، نَقَصَتْ الْوَاوُ وَزِيدَتْ الضَّمَّةُ وَنَقَصَتْ الْفَتْحَةُ، وَهَذَا بِاعْتِبَارِ جِنْسِ الْحَرَكَةِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - بياض في الأصل. ولتلافي هذا السقط نقل ما جاء في الإيهاج في شرح المنهاج/1: 225 بشأن القسم العاشر ونصه: «زيادة الحركة ونقصان الحرف نحو: نبت من النبات، زيدت فيه فتحة الباء ونقصت منه الألف، كذا ذكره في الكتاب، ولك أن تقول فتح الباء جاءت عوض الكسرة فليس ثم غير نقصان الألف، وليس له أن يقول لا يعتد بالحركة الإعرابية، إذ سبق منه في القسم الرابع ما يخالف ذلك».

³ - بياض في الأصل. بياض في الأصل. ولتلافي هذا السقط نقل ما جاء في الإيهاج في شرح المنهاج/1: 225 بشأن القسم الثاني عشر ونصه: «زيادة الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه مثل خاب ماضي من الخوف زيدت الألف وحركة الفاء وحذفت الواو».

الرَّابِعُ عَشْرَ: نُقْصَانُ الْحَرَكَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ وَنُقْصَانِهِ، نَحْوُ: كَالَّ مِنْ الْكَلَالِ¹ نَقَصَتْ حَرَكَةُ اللَّامِ الْأُولَى لِلإِدْغَامِ، وَزِيدَتْ أَلِفٌ قَبْلَ اللَّامَيْنِ وَنَقَصَتْ أُخْرَى بَيْنَهُمَا.

الخَامِسُ عَشْرَ: زِيَادَةُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا وَنُقْصَانُهُمَا مَعًا، نَحْوُ: كَأَمِلَ مِنَ الْكَمَالِ، زِيدَتْ الْأَلِفُ قَبْلَ الْمِيمِ وَكُسِرَتْ الْمِيمُ، وَنَقَصَتْ الْأَلِفُ بَعْدَ الْمِيمِ وَفَتْحُهَا².

{الاشتقاقُ ثلاثة أقسام}

السَّابِعُ <مِنَ التَّنْبِيهَاتِ>³: الْاِشْتِقَاقُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:
أَصْغَرُ، وَهُوَ بِاعْتِبَارِ التَّوَافُقِ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ، مَعَ التَّرْتِيبِ كَمَا مَرَّ مِنَ الْأُمَثَلَةِ.

وَصَغِيرُ، وَهُوَ أَنْ يُعْتَبَرَ التَّوَافُقُ فِي الْحُرُوفِ بِلَا تَرْتِيبٍ، نَحْوُ: مَدَحَ وَحَمَدَ وَجَذَبَ وَحَبَذَ.

وَأَكْبَرُ⁴، وَهُوَ اعْتِبَارُ الْمُنَاسَبَةِ فَقَطْ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ جَمِيعِ الْأَصُولِ، نَحْوُ: تَلَمَّ وَتَلَبَّ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: الضَّمَانُ مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّمِّ⁵.
وَيُقَالُ أَيْضاً صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ وَأَكْبَرُ. وَيُقَالُ أَيْضاً أَصْغَرُ وَأَوْسَطُ وَأَكْبَرُ⁶.

¹ - وردت في نسخة ب: الكل.

² - قارن بما ورد في الإيهام في شرح المنهاج/1: 223 وما بعدها.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - انظر تفصيل أنواع الاشتقاق في: الخصائص/2: 133، شرح العضد على المختصر مع حاشية السعد/1: 174 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 282 وما بعدها.

⁵ - وردت في نسخة ب: الضمن.

⁶ - انظر حاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 282.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْغَرَ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْأَكْبَرَ هُوَ عَقْدُ تَرَكَيبٍ¹ الْكَلِمَةُ كَيْفَمَا قَلْبَتْهَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ كَالْكَلِمِ وَالْكُمْلِ وَاللَّكَمِ وَالْمَلَكِ وَالْمَكَلِ عَلَى مَعْنَى الشَّدَةِ أَوْ الْقُوَّةِ، وَهُوَ عَزِيزُ الْوُجُودِ.

367 قَالُوا: وَلَمْ يَقُلْ بِهِ / مِنَ الْأَثْمَةِ إِلَّا أَبُو الْفَتْحِ²، وَشَيْخُهُ أَبُو عَلِيٍّ كَانَ يَأْنَسُ بِهِ أحياناً، وَعَلَى هَذَا فَمُرَادُ الْمُصَنِّفِ الْأَصْغَرَ. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ وَجْهِ التَّرْتِيبِ فِي الْحُرُوفِ، وَلَمْ يُنَبِّهِ عَلَيْهِ.

وَذَكَرُوا أَنَّهُ أَجَابَ فِي مَنَعِ الْمَوَاقِعِ: بِأَنَّ التَّنَاسُبَ فِي الْحُرُوفِ قَاضٍ بِالتَّرْتِيبِ. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ فِي التَّعَارِيفِ الْبَيَانِ، وَالتَّنَاسُبُ الْمَذْكُورُ إِنْ رُدَّ إِلَى³ ذَوَاتِ الْحُرُوفِ، فَاتِ التَّرْتِيبُ، وَإِنْ رُدَّ إِلَى التَّرْتِيبِ فَاتِ التَّوَافُقِ فِي أَنْفُسِهَا. وَإِنْ جُعِلَ عَامِلاً لِيَشْمَلَ الْأَمْرَيْنِ، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَنَاسُبِ الْحُرُوفِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِذْ لَا مُعَيَّنَ لِلجِهَتَيْنِ فَقَطْ، وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ أُمُورٌ أُخْرَى لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا وَيُتَوَهَّمُ اشْتِرَاطُهَا، كَالْتَّنَاسُبِ فِي الْمَخَارِجِ وَفِي صِفَاتِهَا⁴ وَفِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَالْأَوَّلَى الْإِفْصَاحُ بِالْمَقْصُودِ. وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّمْنِي فِي نَظْمِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ فَقَالَ:

الاشْتِقَاقُ <رُدُّ>⁵ لَفْظُ حَاذَاهُ * * * مَعْنَى إِلَى لَفْظٍ وَلَوْ مَجَازاً

¹ - وردت في نسخة أ: تراكب.

² - عثمان بن الجني ينتسب بالولاء لسليمان بن فهد الأزدي (392/322هـ). نشأ بالموصل وفيها تلقى مبادئ التعلم. وقرأ الأدب على أبي علي الفارسي. بلغ في علوم العربية شأنا عظيما. من كتبه: "الخصائص" وهو خير دليل على سعة درايته وروايته في اللغة، "سر الصناعة". معجم الأدباء/15: 130

³ - ورد في نسخة أ: المذكوران.

⁴ - ورد في نسخة ب: الخارج وفي صفاقا.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

لِنِسْبَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى * * * وَفِي حُرُوفِ أُصْلَتِ وَالْمَبْنَى

{الاشتقاق يكونُ في الحقيقة والمجازِ خلافاً للقاضي والغزالي وإلكيا}

الثامن: أشار المصنف بقوله "ولو مجازاً" إلى أن الاشتقاق كما يكون من الحقيقة، يكون من المجاز. والدليل على صحته إطباق البيهقيين على صحة الاستعارة التبعية، كنطق الحال استعارة لدلالاتها فاشتق منه. ويقال نطق الحال والحال ناطقة، وكذا القتل للضرب، أو في نحو قوله قتل البخل وأجبن السماحة فيشتق منه قاتل ومقتول، ونحو ذلك.

ونبه المصنف بذلك للرد على المخالفين¹ كالقاضي أبي بكر، والغزالي وإلكيا، فإنهم قالوا لا يشتق من المجاز، وإنما يشتق من الحقيقة كالأمر بمعنى القول، وهو الحقيقة يشتق منه أمر ومأمور ونحوهما. وبمعنى الشأن وهو المجاز، لا يشتق منه.

ومن الناس من حمل كلام هؤلاء الأئمة على أنهم أرادوا أن من علامات المجاز أن لا يشتق منه، بمعنى أنه متى لم يقع اشتقاق من اللفظ فهو مجاز. ولا يلزم من ذلك أنه متى كان مجازاً فهو لا يشتق منه، إذ لا يلزم انعكاس الأمانة، فهم غير مخالفين كما زعم المصنف مقتضى ما فهم عنهم.

{تضارب الطوائف في القول بالاشتقاق}

التاسع: القائلون بالاشتقاق على ما مر: الجمهور من البصريين والكوفيين على ما بينهم من الاختلاف. وذهبت طائفة أخرى إلى أنه لم يشتق شيء من شيء بل كل أصل. وذهبت طائفة أخرى إلى أن كل كلمة مشتقة من أخرى، وناهيك ببعد هذا.

¹ - وردت في نسخة ب: المخالف.

{الصَّابِطُ فِي أَطْرَادِ الْمُشْتَقِّ مِنْ عَدَمِهِ}

368

العاشر: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ كَثِيرَهُ أَنَّ الْمُشْتَقَّ "قَدْ يَطْرُدُ" وَقَدْ لَا يَطْرُدُ، وَالصَّابِطُ / فِي ذَلِكَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ قَدْ تَكُونُ تَبَعاً لِلْمَعْنَى الْأَصْلِي، فَتَقَعُ عَلَى أَمْرِ كُلِّي يَنْسَحِبُ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ كإِطْلَاقِ الضَّارِبِ لِمَنْ لَهُ الضَّرْبُ، وَالْأَحْمَرُ لِمَنْ لَهُ الْحُمْرَةُ <وَهَكَذَا>¹ وَهُوَ الْمَطْرُدُ.

وَقَدْ تَقَعُ عَلَى خُصُوصِ مَحَلٍّ وَجِدَ فِيهِ الْمَعْنَى الْأَصْلِي، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي التَّسْمِيَةِ "كَالْقَارُورَةِ"، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَيْسَ مُطْلَقاً عَلَى مَفْهُومٍ مَا يَقَرُّ فِيهِ الشَّيْءُ لِيَعْمَ² بَلْ ذَلِكَ الْإِنَاءُ بِخُصُوصِهِ، فَلَا يَتَعَدَّى <اللفظ>³ إِلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَشْتِقَاقِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَلِذَا يَقُولُونَ الْأَشْتِقَاقُ هُوَ صَوْغُ مَرْكَبٍ مِنْ مَادَّةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَعَلَى مَعْنَاهُ، وَلَا إِشْكَالَ فِي وُضُوحِ هَذَا التَّعْرِيفِ فِيمَا عُرِفَ بِهِ.

وَأَمَّا التَّعَارِيفُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ، فَلَيْسَتْ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنَ الْبَيَانِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ مَعَ الْمَفْرَدِ وَالْمَصْغَرِ مَعَ الْمَكْبَرِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، قَدْ يَدْخُلُ فِيهَا.

{مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفٌ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ خِلَافاً لِلْمُعْتَزَلَةِ}

"وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفٌ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ" أَيُّ مِنْ ذَلِكَ الْوَصْفِ أَيُّ مِنَ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ "اسم"، خِلَافاً لِلْمُعْتَزَلَةِ فِي تَجْوِيزِهِمْ ذَلِكَ، حَيْثُ ادَّعَوْا أَنَّ اللَّهَ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: ليعلم.

³ - سقطت من نسخة ب.

تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَالْكَلَامَ لَمْ يَقُمْ بِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ عِنْدَهُمْ لِأَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَهُمْ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ لَا يَصِحُّ¹ قِيَامُهُ بِذَاتِهِ.

وَكَذَا قَالُوا عَالَمٌ وَقَادِرٌ وَمُرِيدٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، مَعَ إِنْكَارِهِمْ وَجُودَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهِمَا، فَهُمْ يَعْتَرِفُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفُ الْكَلَامِ مَثَلًا وَوَصَفُ الْعِلْمِ، مَعَ اشْتِقَاقِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْعَالَمِ وَنَحْوَهُمَا لَهُ.

"وَمِنْ بَنَائِهِمْ" عَلَى تَجْوِيزِ مَا ذُكِرَ "اتَّفَقَهُمْ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ" عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ "ذَابِحٌ" ابْنُهُ إِسْمَاعِيلُ، حَيْثُ أَمَرَ آلَةُ الذَّبْحِ عَلَى مَحَلِّ الذَّبْحِ، لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِذَبْحِ ابْنِهِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، "وَاخْتَلَفَهُمْ" مَعَ ذَلِكَ "هَلْ إِسْمَاعِيلُ" عَلَيْهِ السَّلَامُ "مَذْبُوحٌ؟".

فَقِيلَ نَعَمْ، بِمَعْنَى أَنَّهُ وَقَعَ فِيهِ الْقَطْعُ، ثُمَّ التَّامَ مَا قُطِعَ، وَلَمْ تَزْهَقِ الرُّوحُ. وَقِيلَ: غَيْرَ مَذْبُوحٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يُقْطَعْ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا، وَإِنَّمَا أَمَرَ آلَةُ فَقَطَّ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ إِبْرَاهِيمُ ذَابِحٌ مَعَ عَدَمِ الذَّبْحِ. فَإِنْ قَامَ بِهِ "أَيُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ" مَا "أَيُّ وَصْفٍ" لَهُ اسْمٌ "يَدُلُّ عَلَيْهِ،" وَجِبَ الْإِشْتِقَاقُ "لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ اسْمًا يُوصَفُ بِهِ، كَمَا يُشْتَقُّ عَالِمٌ لِمَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ، وَأَحْمَرٌ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ الْحُمْرَةُ. وَهَذَا مُقْتَضَى اللَّفْظِ.

"أَوْ" قَامَ بِالشَّيْءِ "مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرِّوَايَاتِ"، فَإِنَّهَا لَمْ تُوَضَّعْ لَهَا أَسْمَاءٌ بِخُصُوصِهَا اسْتِغْنَاءً فِيهَا بِالْإِضَافَةِ، كَمَا يُقَالُ: رَائِحَةُ الْمِسْكِ وَرَائِحَةُ التُّفَاحِ، فَيَكْتَفَى بِالْاسْمِ الْعَامِّ مَعَ التَّقْيِيدِ، وَكَذَا أَنْوَاعُ الْآلَامِ "لَمْ يَجِبَ" الْإِشْتِقَاقُ لِعَدَمِ الشَّرْطِ كَمَا مَرَّ.

¹ - وردت في نسخة ب: من لا يصح.

369 "وَالْجُمُهورُ" مِنَ الْعُلَمَاءِ "عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَاءِ" مَعْنَى "الْمُشْتَقُّ مِنْهُ" فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يُشْتَقُّ لَهُ "فِي كَوْنِ" اللَّفْظِ "الْمُشْتَقُّ" / حَقِيقَةً عِنْدَ إِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ الْاِشْتِرَاطُ إِنَّمَا هُوَ "إِنْ أَمَكْنَ" بَقَاءَ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَادَةً كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، فَلَا يُسَمَّى قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا حَقِيقَةً.

"وَالْأَمَّا" مَا دَامَ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ، فَإِذَا ذَهَبَ الْقِيَامُ بِالْقُعُودِ مَثَلًا، أَوْ الْاضْطِجَاعُ أَوْ ذَهَبَ الْقُعُودُ كَذَلِكَ، لَمْ يُسَمَّ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا إِلَّا مَجَازًا، وَأَنْ لَا يُمَكِّنَ بَقَاؤُهُ كَالْكَلَامِ الَّذِي هُوَ بِحُرُوفٍ تَنْقُضِي شَيْئًا فَشَيْئًا، بِحَيْثُ لَا يَأْتِي الْآخِرُ حَتَّى يَذْهَبَ الْأَوَّلُ.

"فَأَخِرُ جُزْءٍ" أَيِ الْاِشْتِرَاطِ حِينَئِذٍ فِي كَوْنِ إِطْلَاقِ الْمُسْتَقِّ حَقِيقِيًّا بَقَاءَ آخِرِ جُزْءٍ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ أَصْلًا، فَمَجَازًا. مَثَلًا إِذَا تَكَلَّمَ فَقَامَ زَيْدٌ، فَمَا دَامَ¹ لَمْ يُفْرَغْ مِنَ الدَّالِّ فِي زَيْدٍ، فَهُوَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ أَوَّلُ الْكَلَامِ، فَإِنْ فُرِغَ مِنَ الدَّالِّ، فَلَيْسَ مُتَكَلِّمًا إِلَّا مَجَازًا.

وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْمُسْتَقِّ مِنْهُ فِي كَوْنِ الْإِطْلَاقِ حَقِيقِيًّا، وَعَلَى هَذَا فَالضَّارِبُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الضَّرْبِ، وَالْأَكْلُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَكْلِ، ضَارِبٌ وَأَكْلٌ حَقِيقَةً.

"وَتَالِثُهَا" أَيِ ثَالِثُ الْأَقْوَالِ "الْوَقْفُ" عَنِ الْاِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ، "وَمِنْ ثَمَّ" أَيِ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ اِشْتِرَاطُ بَقَاءِ الْمَعْنَى "كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ" مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَقَاتِ "حَقِيقَةً فِي الْحَالِ: أَيِ حَالِ الثَّلْبِسِ" بِالْمَعْنَى كَمَا فِي الْقِيَامِ، أَوْ بِجُزْئِهِ الْآخِرِ كَمَا فِي التَّكْلُمِ "لَا" حَالِ "النُّطْقِ" بِالِاسْمِ الْمُسْتَقِّ "خِلَافًا لـ" شَهَابِ الدِّينِ "الْقِرَافِيِّ" فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةً فِي حَالِ الْخِطَابِ مَثَلًا لَا بَعْدَ ذَلِكَ، مَثَلًا إِذَا قِيلَ: ﴿اِقْتُلُوا

¹ - وردت في نسخة ب: فمضى.

المُشْرِكِينَ¹، فَلَا يَصْدُقُ² هَذَا الْوَصْفُ إِلَّا <عَلَى³ مَنْ كَانَ مُشْرِكًا فِي زَمَنِ صُدُورِ
هَذَا الْقَوْلِ، وَأَمَّا مَنْ الْمُشْرِكِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ إِلَّا مَجَازًا⁴.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: «بَلْ إِنَّمَا يُسَمَّى مُشْرِكًا حَقِيقَةً فِي حَالِ صُدُورِ الْإِشْرَاقِ مِنْهُ، وَلَا
عَلَيْنَا فِي زَمَنِ الْخِطَابِ».

«وَقِيلَ:» زِيَادَةٌ عَلَى الْأَقْوَالِ السَّابِقَةِ تَفْصِيلٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ «إِنْ طَرَأَ عَلَى
الْمَحَلِّ الْمَوْصُوفِ بِالْوَصْفِ الْمُسْتَقْتَقِ مِنْهُ «وَصَفٌ» آخَرُ «وُجُودِي يُنَاقِضُ» الْوَصْفَ
«الْأَوَّلَ» > أَوْ يُضَادُّهُ كَالسَّوَادِ بَعْدَ الْبَيَاضِ وَالْقُعُودِ بَعْدَ الْقُعُودِ «لَمْ يُسَمَّ» ذَلِكَ الْمَحَلُّ
«بِالْأَوَّلِ» <⁵ أَيْ بِالْأَسْمِ الْمُسْتَقْتَقِ مِنْهُ «إِجْمَاعًا».

فَمَنْ كَانَ قَاعِدًا ثُمَّ قَامَ لَمْ يُسَمَّ قَاعِدًا فِي حَالِ قِيَامِهِ. وَكَذَا الْأَبْيَضُ إِذَا اسْوَدَّ، لَا
يُسَمَّى أَبْيَضًا فِي حَالِ السَّوَادِ. وَالْمَعْدُومُ إِذَا وُجِدَ لَا يُسَمَّى مَعْدُومًا فِي حَالِ وُجُودِهِ.

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَمْ يَعْقِبْهُ وَصْفٌ يُنَافِيهِ، كَالْفَارِغِ مِنَ الْأَكْلِ أَوْ الْقَتْلِ، فَيُسَمَّى
370 أَكْلًا وَقَاتِلًا عَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ. وَالصَّوَابُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي

الْقِسْمَيْنِ.

¹ - تضمين للآية 5 من سورة التوبة: «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ
وَخَذَرُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِنَّا تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ».

² - وردت في نسخة ب: يعرف.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - انظر تنقيح الفصول: 49 وما بعدها.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

وَاحْتَرَزَ بِقَيْدِ "الوجودي" مِنَ الْعَدَمِيِّ، وَهُوَ النَّقِيضُ الْحَقِيقِيُّ، فَإِنَّهُ عَامٌّ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ وَصَفٌ. <فَإِنْ كُلُّ>¹ وَصَفٌ ذَهَبَ يَخْلُفُهُ الْإِنْتِفَاءُ، وَهُوَ نَقِيضُهُ لَا مَحَالَةَ. "وَلَيْسَ فِي الْمُسْتَقْتَقِ" الَّذِي هُوَ دَالٌّ عَلَى ذَاتٍ مُتَّصِفٍ بِمَعْنَاهُ كَالْأَسْوَدِ وَكَأَلْتَكَلَّمَ "إِشْعَارَ بِخُصُوصِيَّةٍ" تِلْكَ "الذَّاتِ" مِنْ كَوْنِهَا جِرْمًا أَوْ غَيْرِ جِرْمٍ، أَوْ جَمَادٍ أَوْ غَيْرِ جَمَادٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، لَا بِطَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ وَلَا التَّضْمَنِ، وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى شَيْءٍ أَحْيَانًا، فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ التَّزَامًا².

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ مَسْأَلَةِ الْإِشْتِقَاقِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا}

{أَحْكَامُ الْإِشْتِقَاقِ}

الأول: عَادَةُ الْأَصُولِيِّينَ بَعْدَ بَيَانِ [مَعْنَى]³ الْإِشْتِقَاقِ أَنْ يَذْكُرُوا أَحْكَامَهُ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْمَحْصُولِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ: الْأُولَى، أَنَّ صِدْقَ الْمُشْتَقِّ مَشْرُوطٌ بِصِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ. الثَّانِيَّةُ، أَنَّهُ مَشْرُوطٌ بِبَقَائِهِ. الثَّالِثَةُ، مَنْ قَامَ بِهِ مَعْنَى، هَلْ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ؟ الرَّابِعَةُ⁴، الْمُشْتَقُّ لَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْمَوْصُوفِ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ خَالَفَ بَعْضُ التَّرْتِيبِ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا مَسَائِلَ اخْتِصَارًا، فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ كُلُّهَا فِي مَسْأَلَةِ⁵ الْإِشْتِقَاقِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: إلزاما.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: الرابع.

⁵ - وردت في نسخة ب: مسائل.

{المناسب في ترتيب أحكام الاشتقاق}

الثاني: لا يخفى أنَّ المناسب في الترتيب، هو أن يقال: أنَّ مَنْ قام به الوصف يُشتقُّ له منه اسم. وَمَنْ لَمْ يَقمْ به لا يُشتقُّ له. والمُصنَّف عكس، فبدأ بالنفي قبل الإثبات، وكأنه اغترَّ بكلام غيره: وليست عبارتهم كعبارته، فعبارة المحصول: «صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه»¹.

وعبارة الإحكام: «وهل يشترط قيام المشتق منها بما له² الاشتقاق؟»³ وعبارة المنهاج: «شرط المشتق صدق أصله»⁴. وبين هذه العبارات وعبارة المصنف بون ظاهر. وأما ابن الحاجب فقد أخرج هذه المسألة عن مسألة بقاء المشتق، فكان حسناً مع أنه لم يتعرض للإثبات صريحاً.

هذا والخطب سهل، فلنذكر ما ذكر المصنف، فنقول: إنَّ المشتقَّ عندنا إنما يصدق حيث يصدق المعنى المشتق منه، كصدق الضارب على مَنْ له الضرب حقيقة، أو مجازاً. فإن لم يصدق المعنى لم يصح الاشتقاق.

والدليل عليه أنَّ المشتق منه جزء من المشتق. ألا ترى أنَّ الضارب معناه شيء له الضرب، والعالم <معناه>⁵ شيء له العلم. فالمشتق مركب من المعنى المشتق منه، والمحل الموصوف به. فلو صدق المشتق بلا وجود / المشتق منه، لكان قد صدق

¹ - انظر اغصول/1: 186.

² - وردت في نسخة أ: عما له.

³ - انظر الإحكام/1: 54.

⁴ - نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول/2: 72. الإمهاج/1: 227.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

الْمُرْكَبُ مَعَ انْتِفَاءِ جُزْئِهِ وَأَنَّهُ مُحَالٌ، لِأَنَّ الْمُرْكَبَ أَخْصَ وَوُجُودَ الْأَخْصِ مَلْزُومٌ لِّوُجُودِ الْأَعْمِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَمِنْ هُنَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَلَهُ كَلَامٌ قَائِمٌ بِهِ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَكَذَا هُوَ عَالِمٌ وَلَهُ عِلْمٌ، وَكَذَا فِي صِفَاتِ الْمَعَانِي وَهِيَ: الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ وَالْحَيَاةُ، وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ، وَكَذَا الْبَقَاءُ عَلَى رَأْيِ الْأَشْعَرِيِّ. وَاجْتَمَعَتْ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ:

حَيَاةٌ وَعِلْمٌ قُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ * * * كَلَامٌ وَإِبْصَارٌ وَسَمْعٌ مَعَ الْبَقَا

فَهَذِهِ أَثْبَتَهَا الْأَشَاعِرَةُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَثْبَتُوا أَحْكَامَهَا الْمُسْتَقَّةَ مِنْهَا، وَلَمْ يَقُلْ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الطَّوَائِفِ غَيْرِنَا¹.

وَالْكَلَامُ هُنَا مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ الْأَحْكَامَ وَيَنْفَوْنَهَا. فَيَقُولُونَ اللَّهُ عَالِمٌ وَلَا عِلْمٌ، وَقَادِرٌ وَلَا قُدْرَةٌ. فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِزَعْمِهِمْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفُ الْعِلْمِ، وَهُمْ يَشْتَقُّونَ لَهُ اسْمَ الْعَالِمِ² وَهَكَذَا. وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ، بَلْ وَلَا يَصِحُّ عَقْلًا كَمَا قَرَّرْنَا قَبْلُ.

¹ - يحرص اليوسي أثناء مناقشاته لآراء ومذاهب الفرق الكلامية، أن يصرح بانتمائه وانتصاره في آن واحد لفرقة الأشاعرة، ومن ذلك قوله مشياً على هذه الفرقة: «ولا خفاء أن بقاء طريقة الأشاعرة إلى آخر الدهر، واضمحلال غيرها من الطرق، من أقوى الأمارات على أنها الحق، وأما التي عليها النبي ﷺ، ثبتنا الله عليها حالاً ومآلاً وجميع المؤمنين بما بينه ورافته». الحاشية على شرح كبرى السنوسي:

312، مخطوط الخزانة الملكية رقم: 263.

² - وردت في نسخة أ: الفاعل.

{تَحْقِيقُ الْيُوسِي لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ أَحْكَامَ الصِّفَاتِ وَيَنْفَوْنَهَا}

هَذَا مُرَادُ الْمُصَنَّفِ، وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الشَّهَوْرُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ. وَقَدْ أَطَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ تَحْقِيقِ فِي ذَلِكَ.

فَنَقُولُ: أَمَّا صِفَةُ الْكَلَامِ فَلَمْ يَقُولُوا بِقِيَامِهَا بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَقَالُوا إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْمُتَنَزِّلُ مِنَ الْحُرُوفِ وَلَا يَتَّصِفُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا يَخْلُقُهُ فِي غَيْرِهِ¹، فَيَسْمَعُ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذَا هُوَ خَلْقُهُ لِلْكَلَامِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ إِطْلَاقَ الْكَلَامِ أَوْ الْمُتَكَلَّمَ عَلَى الْخَالِقِ لِلْكَلَامِ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ، وَلَكِنْ يَدَّعُونَ أَنَّهُ مَجَازٌ لِاسْتِحَالَةِ الْحَقِيقَةِ فِي زَعْمِهِمْ. وَإِذَا صَدَقَ الْمَجَازُ صَحَّ الْاِشْتِقَاقُ لِمَا مَرَّ. فَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ قَاعِدَةِ الْاِشْتِقَاقِ، وَإِنَّمَا يَبْقَى الْبَحْثُ مَعَهُمْ فِي الْمَعْنَى.

وَأَمَّا غَيْرُ الْكَلَامِ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا يَخْلُو مَذْهَبُهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهَا لَا وُجُودَ لَهَا أَصْلًا بِوُجْهِهِ مِنَ الْوُجُودِ. وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلْقَاعِدَةِ كَمَا قَالَ الْمُصَنَّفُ، لَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ عَنْ أَوْهَامِ الْعُقَلَاءِ.

وَأَمَّا أَنْ يَقُولُوا إِنَّهَا أَحْوَالٌ نَفْسِيَّةٌ، أَوْ إِنَّهَا عَيْنُ الذَّاتِ حَقِيقَةً، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُحَاوَلَةٌ لِأَنْ لَا تَكُونَ مَوْجُودَاتٌ² زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ، فَتَكْثُرُ الْقُدَمَاءُ.

فَإِنْ قَالُوا بِالْأَوَّلِ، فَلَا اِشْتِقَاقَ صَحِيحٌ، إِذْ كَمَا يُشْتَقُّ مِنَ الْمَعَانِي يُشْتَقُّ مِنَ النَّفْسِيَّاتِ. وَإِنْ قَالُوا بِالثَّانِي، فَلَا اِشْتِقَاقَ أَيْضًا يَصَحُّ، إِذِ الصِّفَةُ الْمُشْتَقَّةُ مِنْهَا مُتَحَقِّقَةٌ، غَيْرُ أَنَّهَا عَيْنُ الذَّاتِ لَا شَيْءَ آخَرَ.

¹ - انظر الحصول/1: 86 وحاشية البناي على شرح جمع الجوامع/1: 195.

² - ورد في نسخة ب: يكره موجودا.

فَإِنْ قُلْنَا لَهُمْ: يَلْزَمُكُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا عَيْنُ الدَّاتِ، انْتِفَاؤُهَا لاسْتِحَالَةِ
372 صَيْرُورَةِ / الْمَعْنَى دَاتًا، وَإِذَا انْتَفَتْ فَقَدْ وَقَعَ الاشتقاقُ بِلاَ وجودِ المُشتَقِّ مِنْهُ.

فَجَوَابُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: هَذَا بَعْدَ صِحَّتِهِ لَزِمَ الْمَذْهَبُ، <وَلَا زِمَ الْمَذْهَبُ>¹ غَيْرَ
مَذْهَبٍ عَلَى الصَّحِيحِ، ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي أَهْلِ الْحَالِ عِنْدَهُمُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَالِيَةَ
مَثَلًا غَيْرَ الْعِلْمِ. وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْعَالِيَةَ نَفْسُ الْعِلْمِ، فَهَذِهِ الصِّفَاتُ ثَابِتَةٌ عِنْدَهُ،
وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحُسَيْنِ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْجَبَائِثِ وَأَتْبَاعِهِمْ.

قَالَ الْإِمَامُ الْفَخْرُ: «صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لَا يَنْفَكُ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ
وَأَبِي هَاشِمٍ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَرَّرُ مَعَهُ هَذَا الْخِلَافُ، لِأَنَّ الْمُسَمَّى
عِنْدَهُ بِالْقُدْرَةِ نَفْسُ الْقَادِرِيَّةِ، وَبِالْعِلْمِ نَفْسُ الْعَالِيَةِ، وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ حَاصِلَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى،
فَيَكُونُ لِلَّهِ تَعَالَى عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ»² انْتَهَى.

وَلِبَعْضِهِمْ مَا نَصَّهُ: «مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ قَالَ هِيَ مُغَايِرَةٌ لِذَاتِهِ تَعَالَى. وَقَالَ ثِقَاةُ
الْحَالِ: الْعَالِيَةُ وَالْقَادِرِيَّةُ نَفْسُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَزَعَمَ مُقْبِتُ الْحَالِ أَنَّ عَالِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى حَالِيَّةٌ³ مُعَلَّلَةٌ بِمَعْنَى قَائِمٍ بِهِ، وَهُوَ
الْعِلْمُ، وَكَذَا الْقَادِرِيَّةُ. فَظَهَرَ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ بِأَسْرِهِمْ وَبَعْضَ الْمُعْتَزَلَةِ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ
بِالْعِلْمِ. وَالْجَبَائِثُيَانِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا قَالُوا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِالدَّاتِ لَا بِالْعِلْمِ، -قَالَ:-
يَكَادُ أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ لَفْظِيًّا، وَلَيْسَ قَوْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - نص منقول من الخصول/1: 86.

³ - وردت في نسخة ب: حال.

الكَلَامَ النَّفْسِي وَاللَّفْظِي مَعًا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَخْلُقَ الْكَلَامَ فِي جِسْمٍ، فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالَمٌ كَقَوْلِهِمْ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ¹ انْتَهَى.

وَمَا عَبَّرَ بِهِ مِنَ الْمَغَايِرَةِ، لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ فِي الْعَقَائِدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ²، وَفِي بَقِيَّةِ كَلَامِهِ مَا لَا يَخْفَى، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّطْوِيلِ بِهِ لِبُضُوحِ الْمَقَامِ، وَكَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الصِّفَاتِ وَالرَّدِّ عَلَى نُفَاتِهَا لِأَنَّهُ سَيَأْتِي فِي مَحَلِّهِ.

الثَّالِثُ: قَدْ أَشْرَفْنَا قَبْلَ، إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْ صِحَّةِ الْاِسْتِقْبَاقِ إِنَّمَا هُوَ صِحَّةُ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْمَاضِي أَوْ الْاِسْتِقْبَالِ. إِلَّا أَنَّهُ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ حَقِيقَةً أَمْ مَجَازًا، سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

وَقَدْ قَالَ فِي الْمُنْهَاجِ: «شَرْطُ الْمُشْتَقِّ صِدْقُ أَصْلِهِ»³، فَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ⁴: «لِقَصْدِ شُمُولِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «صِدْقُ أَصْلِهِ» إِذْ لَوْ قَالَ وَجُودُ أَصْلِهِ، لَكَانَ يَرِدُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ بِاعْتِبَارِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ قِطْعًا، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ لَمْ يُوْجَدْ»⁵ انْتَهَى.

¹ - انظر نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول/2: 72.

² - لم يمهّل القدر العلامة اليوسي رحمه الله حتى يأتي على شرح متن جمع الجوامع جملة وتفصيلا، ليحقق الوعود التي يقطعها على نفسه أثناء تقرير مسائل الكتاب، غير أنه في باقي كتبه ما يسد مسده في الوقوف على آرائه السديدة في فهم بعض القضايا، كما هو الحال في هذه المسألة التي أفاض القول فيها في حاشيته على شرح كبرى السنوسي، ففيها الغنية وغاية المنية إن شاء الله تعالى.

³ - انظر الإمهاج/1: 227.

⁴ - محمد بن الحسن بن علي بن عمر الإسنوي عماد الدين (765/695هـ-)، فاضل من الشافعية. تفقه بإسناو وبالقاهرة والشام، ناب بالحكم في القاهرة ومنون. من كتبه الكثيرة: "شرح المنهاج للبيضاوي" ولم يتمه، و"المعتبر في علم النظر". الأعلام/6: 319.

⁵ - وردت في نسخة أ: القصد.

⁶ - نص منقول من نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول/2: 73.

قُلْتُ: فَانْظُرْ مَعَ هَذَا عِبَارَةَ الْمُصَنَّفِ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ / الوَصْفُ
بِالْفِعْلِ لَمْ يُشْتَقْ لَهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِمَا ذَكَرْنَا. وَيَصِحُّ أَنْ يُتَأَوَّلَ بِأَنَّ الْمَعْنَى: وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ
وَصَفٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ، أَوْ مَنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقُومَ بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ <أَنَّهُ>¹ لَا يَقَعُ الْأَشْتِقَاقُ حَتَّى يُوجَدَ الْأَتْصَافُ بِالْفِعْلِ، فَإِنْ لَمْ
يُوجَدِ الْوَصْفُ حَقِيقَةً اعْتَبِرَ وُجُودُهُ مَجَازاً، بِالْوَجْهِ الَّذِي يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُشْتَقُّ يُسْنَدُ إِلَيْهِ
الْمُشْتَقُّ مِنْهُ، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنَّفِ "وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفٌ" أَيْ لَا حَقِيقَةً وَلَا
مَجَازاً، وَذَلِكَ وَاضِحٌ.

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: "لَمْ يَجْزْ" أَيْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ. وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ،
وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي "وَجَبَّ وَلَمْ يَجِبْ"² إِنَّمَا هُوَ كُلُّهُ كَلَامٌ فِيمَا لَا يَلْزَمُ لُغَةً وَيَصِحُّ لَا فِي
الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

{حَاصِلُ مَا ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ فِي مَسْأَلَةِ الذَّبْحِ}

الخَامِسُ: حَاصِلُ مَا ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ فِي مَسْأَلَةِ الذَّبْحِ أَنَّ الْمُعْتَرِضَةَ اتَّفَقُوا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ
"ذَابِحٌ"، وَاخْتَلَفُوا "هَلْ إِسْمَاعِيلُ مَذْبُوحٌ"؟. فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ يُنْكِرُ كَوْنَ
إِسْمَاعِيلَ مَذْبُوحاً، يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ قَالَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ذَابِحٌ، فَقَدْ اشْتَقَّ لِإِبْرَاهِيمِ
وَصَفٌ ذَابِحٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَعْنَاهُ، ضَرُورَةٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَقُمْ الْمَذْبُوحِيَّةُ بِإِسْمَاعِيلَ لَمْ تَقُمْ
الذَّابِحِيَّةُ بِإِبْرَاهِيمَ.

وَجَوَابُهُمْ عَنْ هَذَا: أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ قَدْ أَمَرَ آلَهُ الذَّبْحَ، فَذَبَحَ إِسْمَاعِيلُ
إِنْ كَانَ هُوَ الذَّبِيحُ، أَوْ إِسْحَاقُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَحِينَئِذٍ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِوُجُودِ الْقَطْعِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: يوجب.

وَالْإِلْتِمَامَ، فَلَا إِشْكَالَ فِي وُجُودِ الدَّابَّحِيَّةِ عِنْدَهُ. وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ، فَقَدْ أَطْلَقَ الدَّبَّحَ عَلَى صُورَتِهِ مِنْ إِمْرَارِ الآلَةِ مَجَازًا، فَالدَّابَّحِيَّةُ أَيْضًا مَوْجُودَةٌ مَجَازًا، وَالْإِشْتِقَاقُ صَحِيحٌ. فَإِنْ ادَّعَى أَيْضًا أَنَّ الْقَطْعَ مَعَ إِزْهَاقِ الرُّوحِ هُوَ الدَّبَّحُ حَقِيقَةً، فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا إِنْ صَحَّ يَكُونُ الْقَطْعُ يَدُونِهِ دَبْحًا مَجَازًا، وَالْإِشْتِقَاقُ عَلَى كُلِّ صَحِيحٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِزْهَاقُ الرُّوحِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَدَاهُ [كَمَا أَخْبَرَ]¹ «بِذَبْحٍ عَظِيمٍ»². فَقِيلَ قُطِعَتْ فَالْتَأَمَ، وَقِيلَ لَمْ تُقَطَّعْ. وَقِيلَ حَمَلَ عَلَى عُنُقِهِ³ بِصَفِيحَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَكَانَتْ حَائِلَةً مَانِعَةً مِنَ الْقَطْعِ. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَمْ يُمَرِ إِبْرَاهِيمُ آلَةَ الدَّبَّحِ أَصْلًا، بَلْ نُسَخَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ⁴، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَنَا. وَهَذِهِ الْقِصَّةُ مِنْ أَدِلَّتِنَا.

وَالْمُعْتَرِلةُ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُذَكِّرُ عِنْدَهُمْ فِي بَابِ النُّسْخِ⁵، وَهُنَالِكَ قَرَّرَهَا فِي الْمَحْصُولِ⁶، وَكَذَا ابْنُ الْحَاجِبِ⁷ وَغَيْرُهُ. وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ لِصُورَةِ الْإِشْتِقَاقِ الَّذِي ذَكَرَ، وَسَنَزِيدُهَا كَلَامًا <هُنَالِكَ>⁸ عِنْدَ ذِكْرِ الْحَجِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

¹ - ساقط من نسخة أ.

² - تضمين للآية 107 من سورة الصافات: «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي ذَبْحٍ عَظِيمٍ».

³ - وردت في نسخة ب: عتقه.

⁴ - انظر المستقصى/1: 112، الإحكام لابن حزم/4: 472، الإحكام للآمدي/2: 171-175 والمعمد/1: 406-413.

⁵ - انظر المعمد/1: 407، الإحكام لابن حزم/4: 610، البرهان/2: 1305، المستقصى/1: 112، الإحكام للآمدي/3: 180، شرح تنقيح الفصول: 306-307 والإمهاج في شرح المنهاج/1: 226.

⁶ - انظر اغصول/1: 541، المسألة السادسة: اختلفوا في نسخ الشيء قبل مضي وقت فعله.

⁷ - انظر المختصر مع شرح العضد/2: 185 وما بعدها.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

{استيفاء مسألة مَنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجِبَ الاشتقاقُ}

374

/ السادس: قَوْلُهُ «فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ» إلخ، هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ «وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفٌ»، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفٌ لَمْ يُشْتَقْ لَهُ، فَأَمَّا إِنْ قَامَ الْوَصَفُ بِهِ، فَحَيْثُ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ لِذَلِكَ الْوَصَفِ اسْمٌ وَجِبَ الاشتقاقُ، وَإِلَّا فَلَا. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَصَرَهَا الْمُصَنِّفُ، وَلَمْ يَسْتَوْفِهَا.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَ¹ فِيهَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ «أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالشَّيْءِ، هَلْ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ؟» -قَالَ:- وَالْحَقُّ التَّفْصِيلُ، فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّتِي لَا أَسْمَاءَ لَهَا مِثْلُ أَنْوَاعِ الرُّوَاحِ وَالْآلَامِ، فَذَلِكَ غَيْرُ حَاصِلٍ فِيهَا. وَأَمَّا الَّتِي لَهَا أَسْمَاءٌ فَفِيهَا بَحْثَانِ:

الأول، إِنَّهُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لِمَحَالِّهَا مِنْهَا أَسْمَاءٌ؟ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِمَّا أَنْ ذَلِكَ وَاجِبٌ، فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَمَّا قَالَتْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ كَلَامَهُ فِي جِسْمٍ، قَالَ لَهُمْ أَصْحَابُنَا: لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُشْتَقَّ لِذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنْ ذَلِكَ الْكَلَامِ اسْمٌ الْمُتَكَلَّمُ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ.

الثاني، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشْتَقَّ لِمَحَلِّهِ مِنْهُ اسْمٌ، فَهَلْ² يَجُوزُ أَنْ يُشْتَقَّ لِغَيْرِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنْهُ اسْمٌ؟ فَعِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ نَعَمْ، لِأَنَّ <اللَّهُ>³ تَعَالَى يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا بِذَلِكَ الْكَلَامِ⁴ انْتَهَى.

¹ - انظر تفصيل المسألة في الإحكام/1: 74، المختصر بشرح العضد/1: 181، شرح تنقيح الفصول: 48، الإلهاج في شرح المنهاج/1: 226 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 159.

² - وردت في نسخة ب: فعل.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - نص منقول من الحصول/1: 91.

فَقَدْ تَلَخَّصَ مِنْ هَذَا، أَنَّ الْمُعْتَزْلَةَ لَمْ يُوجِبُوا اشْتِقَاقَ الْأَسْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الْمَعْنَى،
وَجَوَّزُوا الْأَشْتِقَاقَ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ، وَنَحْنُ نُخَالِفُهُمْ فِي الدَّعَوِيَّينِ¹.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَنَّهُمْ «اسْتَدْلُوا عَلَى الدَّعَوِيَّينِ² بِأَنَّ الْقَتْلَ وَالضَّرْبَ وَالْجَرْحَ قَائِمٌ
بِالْمَقْتُولِ وَالْمَضْرُوبِ وَالْمَجْرُوحِ، ثُمَّ إِنَّ الْمَقْتُولَ لَا يُسَمَّى قَاتِلًا، فَإِذَا مَحَلُّ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ لَمْ
يَحْصُلْ لَهُ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَحَصَلَ ذَلِكَ الْأَسْمُ مَحَلَّهُ، وَأَنَّهُمْ أَجِيبُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْجَرْحَ لَيْسَ
عِبَارَةً عَنِ الْأَمْرِ الْحَاصِلِ فِي الْمَجْرُوحِ، بَلْ عَنْ تَأْثِيرِ قُدْرَةِ الْقَادِرِ فِيهِ، وَذَلِكَ التَّأْثِيرُ
حُكْمٌ حَاصِلٌ لِلْفَاعِلِ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْقَتْلِ.

فَأَجَابَتِ الْمُعْتَزْلَةُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ فِي الْمَقْدُورِ، إِلَّا وَقُوعُ
<الْمَقْدُورِ>³ إِذْ لَوْ كَانَ التَّأْثِيرُ أَمْرًا زَائِدًا، لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا وَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ
تَأْثِيرَ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ نِسْبَةٌ بَيْنَهُمَا، فَلَا يُعْقَلُ تَقْدُّمُهُ عِنْدَ عَدَمِ أَحَدِهِمَا، أَوْ حَادِثًا
فَيَفْتَقِرُ إِلَى تَأْثِيرٍ آخَرَ وَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ.

وَالَّذِي يُحْسِمُ مَادَّةَ الْإِشْكَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ الْعَالَمَ، وَالْخَالِقُ مُشْتَقٌّ
مِنَ الْخَلْقِ، وَالْخَلْقُ نَفْسُ الْمَخْلُوقِ، وَهُوَ غَيْرُ قَائِمٍ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ نَفْسُ الْمَخْلُوقِ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ لَكَانَ إِنْ كَانَ قَدِيمًا: لَزِمَ
قَدَمُ الْعَالَمِ. وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا لَزِمَ التَّسْلُسُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ
قِيَامُهُ بِمَنْ لَهُ الْأَشْتِقَاقُ: أَنَّ الْمَفْهُومَ / مِنْ اسْمِ الْمُشْتَقِّ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ ذُو الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، وَلَفْظُ

375

¹ - وردت في نسخة ب: الدعوتين.

² - وردت في نسخة ب: الدعوتين.

³ - سقطت من نسخة ب.

ذُو لَا يَقْتَضِي الْحُلُولَ، وَلَأنَّ لَفْظَةَ اللَّابِنِ وَالْثَامِرِ وَالْمَكِّي وَالْمَدَنِي وَالْحَدَّادِ مُشْتَقَّةٌ مِنْ
أُمُورٍ قِيَامُهَا لَيْسَ بِمَنْ لَهُ الْاِشْتِقَاقُ¹ انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ.

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ قَوْلِهِ «وَالَّذِي يَحْسِبُ مَادَّةَ الْإِشْكَالِ» إلخ صَادِرٌ عَنِ
الْإِمَامِ لَا حَاكِيًا بَلْ نَاصِرًا لِدَعْوَى الْمُعْتَزِلَةِ عِيَادًا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَسْنَا بِتَارِكِهِمْ وَلَا إِيَّاهُ
لِذَلِكَ.

{رَدُّ الْيُوسُفِيِّ عَلَى شُبُهَةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَشُبُهَةِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ}

فَنَقُولُ: أَمَّا مَا ذَكَرُوا مِنَ الشُّبُهَةِ فِي التَّأْثِيرِ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْخَلْقِ فَمِنْ وَاحِدٍ
وَاحِدٍ، رَاجِعٍ إِلَى أَنَّ التَّأْثِيرَ هَلْ هُوَ عَيْنُ الْأَثَرِ أَمْ لَا؟

وَحَاصِلُ الشُّبُهَةِ «أَنَّ الْخَلْقَ هُوَ الْمَخْلُوقُ، وَلَوْ كَانَ هُوَ التَّأْثِيرُ لَزِمَ إِنْ كَانَ قَدِيمًا
قَدَمَ الْعَالَمِ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا التَّسْلُسُ».

وَبَيِّنَ الْأَثْمَةَ هَذِهِ الشُّبُهَةِ: أَمَّا الطَّرْفُ الْأَوَّلُ فَبِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا، أَنَّ الْمُؤَثِّرَ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ، وَالتَّأْثِيرُ فَرَضْنَاهُ قَدِيمًا. وَإِذَا وُجِدَ الْمُؤَثِّرُ
وَالتَّأْثِيرُ اسْتَحَالَ تَخَلُّفَ الْأَثَرِ وَهُوَ الْعَالَمُ، فَيَلْزَمُ وُجُودُهُ فِي الْأَزَلِ وَهُوَ الْقَدَمُ.

الثَّانِي، أَنَّ الْعَالَمَ³ هُوَ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّأْثِيرُ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ كَانَ
قَدِيمًا، كَانَ الْعَالَمُ قَدِيمًا.

¹ - نص منقول من المصنوع/1: 92.

² - وردت في نسخة ب: بثلاثة.

³ - وردت في نسخة أ: العلم.

الثَّالِثُ، أَنَّ التَّأْثِيرَ نِسْبَةٌ، وَالنِّسْبَةُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْمُتَنَسِّبِينَ، وَهُمَا الْخَالِقُ
وَالْمَخْلُوقُ، فَلَوْ كَانَتْ قَدِيمَةً مَعَ تَوَقُّفِهَا عَلَى الْمَخْلُوقِ، كَانَ الْمَخْلُوقُ قَدِيمًا.

وَأَمَّا الطَّرْفُ الثَّانِي: >فَظَاهِرٌ، لِأَنَّ التَّأْثِيرَ كَانَ حَادِثًا اِحْتِيَاجَ إِلَى تَأْثِيرٍ آخَرَ
يُوجَدُ بِهِ كَسَائِرُ الْمَحْدُوثَاتِ، وَهَكَذَا فِي الْآخِرِ فَيَتَسَلَّلُ.

وَأَجَابَ فِي الْمُنْهَاجِ¹ بِأَنَّ التَّأْثِيرَ «نِسْبَةٌ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْثِيرٍ»²، بِمَعْنَى أَنَّهُ
مِنَ الْأُمُورِ الْعَدَمِيَّةِ الَّتِي يَعْتَبِرُهَا الْعَقْلُ وَلَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ، فَلَيْسَتْ بِأَثَرٍ
يَسْتَنْدُ³ إِلَى الْفَاعِلِ حَتَّى يَلْزَمَ فِيهِ التَّسْلُسُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. وَلَأْتَمَتْنَا أَجُوبَةٌ أُخْرَى هَذَا
أَفْضَلُهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ [مِنْ]»⁴ شَرْطُ الْمُشْتَقِّ إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَفْظُ ذُو لَا
يَقْتَضِي الْحُلُولَ» فَهُوَ اسْتِنَادٌ إِلَى عِبَارَةٍ مَصْنُوعَةٍ تُقَابِلُ بِمَثَلِهَا.

فَنَقُولُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِنَا عَالِمٌ مَثَلًا، أَنَّهُ ذَاتٌ مُتَّصِفَةٌ بِالْعِلْمِ، وَهَذَا هُوَ الْمُدْرَكُ
بِالدُّوْقِ الْمَشْهُودِ لَهُ بِالِاسْتِعْمَالِ الْعُرْفِيِّ وَاللُّغَوِيِّ، وَلِذَلِكَ اسْتَدَلَّ فِي الْمُنْهَاجِ بِالِاسْتِقْرَاءِ⁵
وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ غَيْرَ الْمُتَّصِفِ لَمْ يَثْبُتْ مَدِيحٌ وَلَا هِجَاءٌ بَلْ وَلَمْ يُوْتَقَ بِخَبَرٍ
وَلَا اسْتَقَرَّ حُكْمٌ.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - انظر الإمّاج في شرح المنهاج/1: 236.

³ - وردت في نسخة أ: للمستند.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - انظر المنهاج/1: 235.

376 أَمَّا قَوْلُهُ «اللابِنِ وَالْتَامِرِ» إلخ، فَلَا يَنْبَغِي ذِكْرُهُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ لَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ. فَاللابِنُ هُوَ / ذُو اللَّبَنِ، وَكَوْنُهُ ذَا لَبَنٍ وَصَفَ قَائِمٌ. وَكَذَا التَّامِرُ هُوَ ذُو التَّمْرِ، وَهُوَ وَصَفَ قَائِمٌ. وَالْحَدَادُ هُوَ ذُو الْحَدِيدِ أَوْ صَانِعَ الْحَدِيدِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَصَفَ قَائِمٌ بِهِ. وَكَذَا النَّابِلُ وَالرَّامِحُ هُوَ ذُو النَّبْلِ وَالرُّمَحِ، وَكَأَنَّهُ سَرَى وَهَمَّهُ إِلَى نَفْسِ اللَّبَنِ وَالتَّمْرِ. وَأَنَّهُ مِنْهُ¹ اشْتَقَّ اللَّفْظُ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ إِلَّا بِمُلَاحَظَةِ الْإِتِّصَافِ بِمُلْكِيَّتِهِ وَمُصَاحَبَتِهِ، وَلِذَا يَقُولُونَ أَلْبَنُ فُلَانٌ، فَهُوَ لَابِنٌ، وَأَتَمَرٌ فَهُوَ تَامِرٌ. وَأَيْضًا فَهُوَ فِي الْمَعْنَى نَسَبٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ الْمُتَحَدِّثِ عَنْهُ. وَأَمَّا الْمَكِّي وَالْمَدَنِيُّ فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ فِي شَيْءٍ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وَبَعْدَ كَتَبِي هَذَا، رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ الْجَبَانِيِّينَ لَمْ يُخَالَفُوا إِلَّا فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْأَوْصَافِ فَلَا ذِكْرَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

{اسْتِدْرَاكُ الْيُوسُفِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِيمَا بَقِيَ فِي عِبَارَتِهِ}

السَّابِعُ: بَقِيَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ بَحْثٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ، أَنَّ قَوْلَهُ «مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرِّوَاحِ»، حِينَ أَرَادَ أَنَّ الرَّائِحَةَ لَيْسَ لَهَا اسْمٌ أَصْلًا فَبَاطِلٌ، لِأَنَّ لَهَا اسْمًا عَامًّا وَهِيَ الرَّائِحَةُ، وَمُرَادُهُ الْاسْمُ الْخَاصُّ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ قَبْلُ، وَلِذَا عَبَّرَ بِالْأَنْوَاعِ، وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: <² إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلنُّوعِ اسْمٌ خَاصٌّ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: أَيْ فَايِدَةُ لَهُ أَنَّ لَوْ كَانَ، فَإِنَّ الْإِشْتِقَاقَ لَيْسَ مَنُوطًا بِالْأَسْمِ الدَّالِّ عَلَى الْجِنْسِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا فَالشَّجَرُ وَالْحَجَرُ وَالْجِمَارُ وَالْفَرَسُ لَهَا أَسْمَاءٌ وَلَا يُشْتَقُّ

¹ - وردت في نسخة ب: متى.

² - ساقط من نسخة ب.

لَهَا، لِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ اسْمِ الْوَصْفِ كَالْقُدْرَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْبَيَاضِ، وَالسَّوَادِ،
وَالْحَرَكَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَحَلُّ الْبَحْثِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ رَائِحَةَ الثَّقَاحِ مَثَلًا، لَوْ كَانَ لَهَا اسْمٌ بِخُصُوصِهَا، لَمْ يَذَلْ عَلَيْهَا¹ إِلَّا
كَمَا تَذَلُّ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ اِشْتِقَاقٍ².

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الرَّائِحَةَ لَا يَقُومُ بِهَا وَصْفٌ يَكُونُ لَهُ اسْمٌ يُشْتَقُّ مِنْهُ فَبَاطِلٌ، لِأَنَّهُ
يَقُومُ [بِهَا]³ الطَّيْبُ، فَيُقَالُ طَيِّبَةً، وَالْخَبَثُ فَيُقَالُ خَبِيثَةً، وَالْحِدَّةُ⁴ فَيُقَالُ حَادَّةً،
وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْكَلَامَ⁵ فِي ذِي الرَّائِحَةِ مَثَلًا [لَا]⁶ فِيهَا نَفْسَهَا، بِمَعْنَى أَنَّ
الرَّائِحَةَ نَفْسَهَا وَصْفٌ تَقْتَضِي أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهَا لِمَا قَامَتْ بِهِ كَالثَّقَاحِ مَثَلًا، لَكِنْ لَيْسَ لَهَا
اسْمٌ خَاصٌّ يُشْتَقُّ مِنْهُ، فَيُشْتَقُّ مِنْ اسْمِهَا الْعَامِّ <فَقَطُّ>⁷، فَيُقَالُ مُرِيحٌ، وَهَكَذَا فِي
الْأَلَمِ.

الثَّانِي، أَنَّ قَوْلَهُ "لَمْ يَجِبْ" صَوَابُهُ لَمْ يَصِحْ قِيلَ: وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ لِلْمُشَاكَلَةِ، وَهُوَ
صَدَقَ، لِأَنَّ الْمُتَنَعَّحَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ مُرَاعَاةَ الْمُشَاكَلَاتِ فِي مَحَلِّ
الْإِيهَامِ غَيْرُ لَائِقٍ.

¹ - وردت في نسخة أ: عليه.

² - وردت في نسخة ب: الاشتقاق.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة أ: الحادة.

⁵ - وردت في نسخة أ: ذلك.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

{مَسْأَلَةٌ مَتَى يَكُونُ الصَّدَقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَمَتَى يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ؟}

الْقَائِم: ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ "اِشْتِرَاطَ بَقَاءِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ فِي كَوْنِ الْمُشْتَقِّ حَقِيقَةً"، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ فِي كَلَامِهِ، وَهِيَ تَنْقِيحٌ لِلْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، فَإِنَّهُ قَدْ شَرَطَ هُنَاكَ فِي صِدْقِ الْمُشْتَقِّ صِدْقَ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ. ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا مَتَى يَكُونُ الصَّدَقُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، وَمَتَى يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ.

فَاعْلَمْ أَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ الْفَاعِلِ قَبْلَ وَقُوعِ الْفِعْلِ، نَحْوُ إِنَّكَ مَيِّتٌ مَجَازاً اتِّفَاقاً، وَإِطْلَاقُهُ فِي الْحَالِ حَقِيقَةً اتِّفَاقاً، وَإِطْلَاقُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْفِعْلِ، هَذَا هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ¹.

377 / فَقَالَ قَوْمٌ هُوَ مَجَازٌ، لِأَنَّ الضَّارِبَ مَثَلًا بَعْدَ انْقِضَاءِ الضَّرْبِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِضَارِبٍ فِي الْحَالِ، فَتَكُونُ الضَّارِبِيَّةُ عَلَيْهِ لَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ فِيهِ.

وَقَالَ آخَرُونَ بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الضَّارِبِ مَنْ وُجِدَ مِنْهُ الضَّرْبُ، وَهَذَا قَدْ وَجَدَ مِنْهُ.

وَفَصَّلَ قَوْمٌ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْحُصُولَ، فَاشْتَرَطُوا فِيهِ الْبَقَاءَ، وَمَا لَا يُمَكِّنُ فَلَمْ يَشْتَرَطُوا فِيهِ <ذَلِكَ>². هَكَذَا حَكَى الْآمِدِي فِي الْإِحْكَامِ³ هَذَا الْخِلَافَ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ⁴.

¹ - انظر تفصيل المسألة في: الحصول/1: 86، الإحكام/1: 74، المختصر بشرح العضد/1: 176، شرح تنقيح الفصول: 48، الإمهاج في شرح المنهاج/1: 227 ونهاية السؤل/1: 205.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - انظر الإحكام/1: 54.

⁴ - مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 176.

أَمَّا الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ فَصَحِيحَانِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ الْمُفْصَّلُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ <الإمام>¹ فِي الْمَحْصُولِ أَثْنَاءَ الْمُبَاحَثَةِ عَلَى لِسَانِ الْخَصْمِ وَدَفَعَهُ² أَيْضاً عَلَى لِسَانِ الْخَصْمِ، بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَثْمَةِ، فَيَكُونُ بَاطِلًا³. فَإِنْ كَانَ الْآمِدِي مِنَ الْمَحْصُولِ أَخَذَهُ، فَهُوَ مِنْ أَعْجَبَ مَا يُسَمَّعُ مَعَ تَصْرِيحِ الْإِمَامِ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ <بِهِ>⁴ أَحَدٌ. وَلِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَا أَعْرَضَ⁵ الْمُصَنِّفُ عَنْ هَذَا الثَّالِثِ.

وَقَدْ تَوَهَّمَ الشَّارِحُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ هُوَ الْمَذْكُورُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، فَانْتَقَدَهُ وَهُوَ غَفْلَةٌ، فَالْقَوْلُ الْمُنْتَقَدُ <هُوَ>⁶ أَنَّهُ «إِنْ أُمِكنَ اشْتَرَطَ بَقَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يُمِكنَ لَمْ يُشْتَرَطْ أَصْلًا».

وَعَلَيْهِ، فَالْمُتَكَلِّمُ بَعْدَ انْقِضَاءِ جَمِيعِ كَلَامِهِ يَكُونُ مُتَكَلِّمًا حَقِيقَةً بِخِلَافِ الضَّارِبِ، وَهَذَا خِلَافَ مَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ بَقَاؤُهُ اشْتَرَطَ بَقَاؤُهُ بِجُمْلَتِهِ، كَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ، وَإِنْ لَمْ يُمِكنَ بَقَاؤُهُ بِجُمْلَتِهِ، اشْتَرَطَ بَقَاءَ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ عَلَى مَا قَرَّرْنَا قَبْلُ. وَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَاكَ؟

وَهَذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَهُ فِي الْمَحْصُولِ آخِرًا جَازِمًا بِهِ، وَبِهِ تَخْلُصُ عَنْ إِيرَادِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَقَاءُ الْمُسْتَقْبَلِ مِنْهُ شَرْطًا، لَتَعَذَّرَ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخْبِرِ حَقِيقَةً أَبَدًا، إِذْ لَا بَقَاءَ لِجُمْلَةِ الْكَلَامِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: رفعه.

³ - انظر المحصول/1: 88-89.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: اعترض.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «الْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا حُصُولُهُ بِتَمَامِهِ إِنْ أُمِكنَ، أَوْ حُصُولُ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ - قَالَ: - وَدَعَوَى الْإِجْمَاعَ عَلَى فَسَادِ هَذَا التَّفْصِيلِ مَمْنُوعَةً»¹ انْتَهَى.

وَذَكَرَهُ الْآمِدِي أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرْتَهِنْ لَشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَإِنَّمَا حَكَاهَا بِأَدَلَّتْهَا وَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتَيْهَا، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى وَاقِفٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ.

وَقَدْ ظَنَّ الشَّارِحُ أَنَّهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنَ الْوَهْمِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِمَّا حَقِيقَةً مُطْلَقًا، أَوْ مَجَازًا مُطْلَقًا، أَوْ التَّفْصِيلَ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ [وَبَيْنَ]² مَا لَا، أَوْ الْوَقْفَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ وَرَابِعُهَا الْوَقْفُ»³.

وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا قَرَرْنَا أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ فَقَطْ:

الْأَوَّلُ، أَنَّهُ مَجَازٌ، وَهُوَ الَّذِي يَشْتَرِطُ بَقَاءَ الْمَعْنَى أَوْ بَقَاءَ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَهَذَا مُخْتَارُ الْمُصَنِّفِ تَبَعًا لِلْإِمَامِ⁴.

الثَّانِي، أَنَّهُ حَقِيقَةٌ، وَلَا يَشْتَرِطُ شَيْءٌ⁵، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ لِابْنِ سِينَا⁶ وَأَبِي عَلِيٍّ الْجَبَّائِي وَابْنِهِ⁷.

¹ - انظر اغصول/1: 90.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - انظر التشنيف/1: 416.

⁴ - انظر اغصول/1: 91.

⁵ - وردت في نسخة ب: شيئاً.

⁶ - الحسن بن عبد الله بن سينا أبو علي شرف الملك (428/370هـ). الفيلسوف الرئيس، صاحب التصانيف العديدة في الطب والمنطق، منها: "القانون"، "رسالة في الحكمة". الأعلام/2: 241-242.

⁷ - انظر الإمهاج في شرح النهاج/1: 228.

وَنَالِشَهَا، الْوَقْفُ / لِنَتَعَارَضُ الْأَدْلَةَ، وَإِلَيْهِ مَالُ الْأَمِيدِي¹ كَمَا قُلْنَا، وَكَذَا ابْنُ الْحَاجِبِ²، غَيْرَ أَنَّ حِكَايَةَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَنِ الْجُمْهُورِ مَحَلُّ نَظَرٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي الْمَحْصُولِ وَلَا فِي الْإِحْكَامِ إِلَّا كَمَا قُلْنَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْنُفَ عَبَّرَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ "بِاشْتِرَاطِ الْبَقَاءِ" كَعِبَارَةِ الْمَحْصُولِ وَالْإِحْكَامِ وَالْمُخْتَصَرِ، وَهُوَ مَعْنَى تَغْيِيرِ الْمُنْهَاجِ بِ"الدَّوَامِ". وَلَمْ يُعْبَرُوا بِالْوُجُودِ لِئَلَّا يَقَعَ فِي الْقَوْلِ الْمُقَابِلِ الْإِيهَامُ، وَاحْتِمَالُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا قَبْلَ الْوُجُودِ أَصْلًا، فَالْبَقَاءُ³ وَعَدْمُهُ أَضْرَحُ فِي الْمَقْصُودِ.

وَلَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ بَحْثَانِ <فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ>⁴:

أَحَدُهُمَا، أَنَّ بَقَاءَ آخِرِ جُزْءٍ لَا مَعْنَى لَهُ إِذْ لَا بَقَاءَ لَهُ، وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ الْإِمَامُ آخِرًا بِقَوْلِهِ: «حُصُولُهُ أَوْ حُصُولُ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ»⁵ فَالتَّعْيِيرُ بِالْبَقَاءِ مُسَامَحَةٌ، وَكَأَنَّهُ مُشَاكَلَةٌ.

الثَّانِي، الْمَعْنَى كُلُّهَا عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا بَقَاءَ لَهَا، فَهِيَ نِسْبٌ كُلُّهَا، غَيْرَ أَنَّ مِنْهَا مَا يُشَاهَدُ فِيهِ ذَلِكَ كَالْحَرَكَاتِ وَالْأَصْوَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَمِنْهَا مَا لَا يُشَاهَدُ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ. فَمَا وَقَعَ مِنَ التَّفْصِيلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَيْضًا مُسَامَحَةً

¹ - انظر الإحكام/1: 56.

² - انظر شرح العضد على المختصر/1: 176.

³ - وردت في نسخة أ: بالبقاء.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - انظر المحصول/1: 90.

رَعِيًّا لِمَا يُشَاهَد، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِ الْمُفْصِّلِينَ فِي الْأَعْرَاضِ، بَيْنَ مَا ذَكَرْنَا
فَلَا يَبْقَى وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَيَبْقَى.

وَقَالَ الْإِمَامُ فِي الْمَعَالِمِ: «الْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ الْأَعْرَاضَ يَجُوزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ»². فَقَالَ
ابْنُ التَّلْمِصَانِيِّ: «صِحَّةُ بَقَاءِ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ لَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُخَالِفِينَ لِلْأَشْعَرِيَّةِ،
فَانْتَهَمَ سَاعِدُوهُمْ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ لَا تَبْقَى وَكَذَلِكَ الْأَصْوَاتُ، وَتَرَدَّدُوا فِي الْإِرَادَاتِ»³
انْتَهَى.

وَهَاهُنَا بَحْثٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَرَضُوهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ
بَنَى الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا مَسْأَلَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ بَعْدَ، فَظَهَرَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْمُسْتَقْبَلُ كُلُّهُ
اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا.

وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا وَالْفِعْلُ الْمَاضِي عِنْدَنَا دَالٌّ عَلَى مَا وَقَعَ، وَذَلِكَ حَقِيقَةٌ لَا
يُخْتَلَفُ فِيهِ. وَرُبَّمَا دَلَّ عَلَى مُسْتَمِرِّ قَلِيلًا كَ«كَانَ» أحياناً.

وَالْمُضَارِعُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ أَمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمْ مُشْتَرَكٌ،
وَاسْمُ الْمَصْدَرِ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْخِلَافُ، فَلَا يَبْقَى النَّظَرُ إِلَّا فِي الْأَوْصَافِ وَفِيهَا يُتَصَوَّرُ
هَذَا الْخِلَافُ، فَكَانَ <يُنْبَغِي>⁴ الْإِفْصَاحُ عَنْهَا دَفْعاً لِلِإِيهَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

¹ - وردت في نسخة ب: رعيًا.

² - انظر المعالم في أصول الدين: 34.

³ - نص منقول بأمانة من شرح المعالم: 103 المسألة العاشرة.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

{بسطُ إجمالِ قولِ المصنّف: "اسمُ الفاعِلِ حقيقةٌ في الحال"}{

الثاسعُ: ذَكَرَ المصنّفُ "كَوْنُ اسْمِ الفاعِلِ حَقِيقَةً فِي الحالِ" وَأَنَّهُ مَبْنِي عَلَى مَا مَرَّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَبْنِي عَلَى القَوْلِ الَّذِي صَدَّرَ بِهِ وَحَكَاهُ عَنِ الجُمُهورِ، مِنْ اشتِراطِ بقاءِ المُشتَقِّ مِنْهُ، غَيْرَ أَنَّهُ عَقِبَهُ بالقَوْلِ المطْوِي، ثُمَّ "بِالوقوفِ"، ثُمَّ أَشارَ إِلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ مَا لَا يَخْفَى مِنْ إجمالِ. فَلَوْ أُخِرَتْ لَكَانَ البِناءُ / عَلَيْهِ أَوْضَحَ. 379

ثُمَّ فَسَّرَ الحالَ بِـ"حالِ الثَّلبِيسِ" أَيْ فِي حالِ وُجودِ المَعْنى كَمَا مَرَّ فِي المَسْأَلَةِ قَبْلَهُ، لَا حالَ النُّطْقِ بِاسْمِ الفاعِلِ مَحْكُومًا بِهِ أَوْ مَحْكُومًا عَلَيْهِ، "خِلَافًا لِلقَرافِي" فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ المُرَادَ بِالحالِ «حالُ النُّطْقِ»¹، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ الإِشْكالَ المَشْهُورَ وَهُوَ: أَنَّ النُّصوصَ الواقِعَةَ فِيهَا أَسْماءُ الفاعِلِينَ كَالزَّانِي وَالسَّارِقِ، إِنَّمَا تَتَنَاولُ مَنْ وَجِدَ حالَ الخِطابِ بِهَذِهِ النُّصوصِ عَلَى مُقتضى القاعِدةِ، فَيَلْزَمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَجِدَ بَعْدَ إِلى زَمَانِنَا هَذَا مِنْ سَارِقٍ وَزَانٍ لَا يَدْخُلُ، فَلَا يُقامُ عَلَيْهِ الحَدُّ وَذَلِكَ باطلٌ.

فأَجابَ عَن ذلكَ: «بأنَّ الخِلافَ إِنَّمَا يَنبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي اسْمِ الفاعِلِ المَحْكُومِ بِهِ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ زَانٍ أَوْ سَارِقٌ، وَأَمَّا المَحْكُومُ عَلَيْهِ نَحْوُ السَّارِقِ تُقَطَّعُ يَدُهُ²، وَالزَّانِي يُجْلَدُ³ كَمَا فِي الآياتِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ مُطلقاً. -قَالَ:- وَلَا مَخْلَصَ عَنِ الإِشْكالِ إِلَّا بِهَذَا

¹ - انظر شرح تنقيح الفصول: 41.

² - إشارة إلى قوله تعالى في سورة المائدة: 38 «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا لَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

³ - إشارة إلى قوله تعالى في سورة البور: 2 «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَنَّ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ».

التفصيل»¹. وتبَّعه على ذلك جماعةٌ منهم الإسْـنَوِيُّ، ثبَّه على ذلك في شرح المنهاج وقرَّره.

وانتهض والد المصنّف لإنكار ذلك، وقال: «المُرَادُ بِالْحَالِ حَالُ التَّلْبِيسِ أَيْ حَالُ الِاتِّصَافِ بِالمُشْتَقِّ مِنْهُ، فَإِذَا قِيلَ: اقْتُلِ المُشْرِكَ، فَهُوَ أَمْرٌ بِقَتْلِ مَنْ اتَّصَفَ بِالمُشْرِكِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ الأَمْرِ مُتَّصِفًا بِهِ»²، وعليه فَلَا إشْكَالٌ فِي النُّصُوصِ.

وَرَدُّوا قَوْلَ القَرَّافِيِّ «بَأَنَّ كَوْنَ الوَصْفِ مَحْكُومًا بِهِ أَوْ مَحْكُومًا عَلَيْهِ» لَا أَسَاسَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ. وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الفَرْقِ، وَبِأَنَّ الحُكْمَ فِي نَحْوِ آيَةِ الزَّانِي وَالسَّارِقِ لَمْ يَرْتَبْ عَلَى الوَصْفِ لِكَوْنِهِ مَحْكُومًا عَلَيْهِ أَوْ لِكَوْنِهِ حَقِيقَةً مُطْلَقًا، بَلْ قَدْ رُتِّبَ عَلَى الوَصْفِ المُنَاسِبُ المُشْعِرُ بِالعِلِّيَّةِ، بِحَيْثُ كُلَّمَا وُجِدَ وَجَدَ الحُكْمُ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَبِأَنَّ قَوْلَهُ هُوَ «حَقِيقَةً مُطْلَقًا» يَقْتَضِي أَنَّهُ حَقِيقَةٌ بِاعْتِبَارِ الوَصْفِ المُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا.

قُلْتُ: وَمَا ذَكَرُوهُ هُوَ الظَّاهِرُ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

نَعَمْ، يَبْقَى إِشْكَالٌ آخَرٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ الزَّانِيَّ وَالسَّارِقَ إِنَّمَا يَصْدُقُ حَقِيقَةُ حَالَةٍ³ الِاتِّصَافِ بِالمُشْرِكِ وَالسَّرْقَةِ. فَلَوْ ذَهَبَ ذَلِكَ الوَصْفُ فَهُوَ مَجَازٌ، فَكَيْفَ⁴ يَصْدُقُ عَلَيْهِ النُّصُ حَيْثُمَا يُرَادُ اسْتِيفَاءُ الحَدِّ مِنْهُ.

¹ - انظر شرح تنقيح الفصول: 50.

² - انظر نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول/2: 91 وشرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار/1: 377-378.

³ - وردت في نسخة ب: حال.

⁴ - وردت في نسخة ب: كيف.

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ حَالَةُ الْإِتِّصَافِ، يَصْدُقُ عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِذْ ذَاكَ، ثُمَّ يُسْتَوْفَى مِنْهُ مَا كَانَ وَجِبَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْبَهَانِي هَذَا، وَهُوَ مِنْ أَشْيَاعِ الْقَرَاظِيِّ، وَاسْتَشْعَرَ هَذَا الْجَوَابَ قَرْنَهُ، «بِأَنَّ كَلَامَنَا مَفْرُوضٌ فِي امْتِنَالِ الْأَمْرِ أَمْرٌ بِجَلْدِ الزَّانِي وَقَطْعِ السَّارِقِ. وَلَوْ كَانَ بَقَاءُ وَجْهِ الْإِشْتِقَاقِ شَرْطًا، لَمْ يَبْقَ زَانِيًا وَلَا سَارِقًا بَعْدَ انْقِضَائِهِمَا، فَلَا يَكُونُ الْجَلْدُ جَلْدًا لِلزَّانِي وَلَا الْقَطْعُ قَطْعًا لِلسَّارِقِ، فَلَا يَقَعُ امْتِنَالًا لِلأَمْرِ»¹.

380 قُلْتُ: وَجَوَابُهُ أَنَّ هَذِهِ أُغْلُوطَةٌ، فَإِنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ بِجَلْدِ الزَّانِي وَقَطْعِ / السَّارِقِ غَيْرِ مُؤَقَّتٍ بِحَالَةِ كَوْنِهِ زَانِيًا وَحَالَةِ كَوْنِهِ سَارِقًا، بَلِ الْمَعْنَى إِنَّ مَنْ تَحَقَّقَ زِنَاهُ أَوْ سَرَقَتُهُ، فَحُكِمَ الْجَلْدُ أَوْ الْقَطْعُ، وَذَلِكَ جَزَاؤُهُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَعْلُولَ وَقَعَ بَعْدَ وَقُوعِ الْعِلَّةِ وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَهَاهُنَا بَحْثٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي عِبَارَتِهِمْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ قَبْلَ وُجُودِ الْمَعْنَى مَجَازٌ اتِّفَاقًا، وَحَالَةُ وُجُودِهِ حَقِيقَةُ اتِّفَاقًا. وَظَاهِرُ هَذَا كُلُّهُ سَوَاءٌ قَارَنَ خِطَابًا أَمْ لَا، فَإِنَّ صَحَّ هَذَا الْإِتِّفَاقُ فِي الْفَرْعَيْنِ لَمْ يَبْقَ لِمُبَاحَثَةِ الْقَرَاظِيِّ مَحَلٌّ، وَإِلَّا بَطُلَ الْإِتِّفَاقُ. وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فَرْقٌ فِي هَذِهِ الْمَطَالِبِ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَلَوْ عَبَّرَ [الْمُصَنِّفُ]² بِالْوَصْفِ كَانَ أَشْمَلَ، وَكَأَنَّهُ فَرَّ مِنْهُ، لِأَنَّهُ فِي عِبَارَةِ الْأُصُولِيِّينَ يَقَعُ عَلَى الْمَعْنَى الْقَائِمِ لَا عَلَى الْمُشْتَقِّ كَمَا هُوَ اصْطِلَاحُ النُّحَوِيِّينَ. وَإِنْ رَأَى ذَلِكَ، فَلْيَزِدْ وَنَحْوَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

¹ - انظر الكاف عن الموصول: 126.

² - سقطت من نسخة أ.

{إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ وَصْفٌ وَجُودِي يُنَاقِضُ الْأَوَّلَ لَمْ يُسَمَّ بِالْأَوَّلِ إِجْمَاعاً}
العاشر: ذكر المصنف تفصيلاً آخر، وهو قول رابع في المسألة، وهو أنه إن
ذهب الوصف الأول، فخلفه وصف يضاذه كالبياض بعد السواد، فلا يُسمى بالأول
وإلا سُمي به.

وحكى المصنف الإجماع وضعفه. فقيل: لأن الإجماع قد يختلف في ثبوته،
فیشتهر¹ أو يضعف، ولا إشكال في ذلك. وهذا كقوله في المفهوم. وقيل لا يعمه
إجماعاً.

واعلم أن الإجماع المذكور وقع في كلام الآمدي، بعد أن ذكر مذهب من لا
يشترط بقاء المشتق منه، قال: «يلزم عليه تسمية أجلاء الصحابة كفاراً، لما وجد
منهم من الكفر السابق، والقائم قاعداً، والقاعد قائماً لما وجد منه من القعود والقيام
السابق، وهو غير جائز بإجماع المسلمين وأهل اللسان»² انتهى.

وقد اعتبر ذلك الإسنوي فقال: «إن الإمام في المَحْصُولِ وَالْمُنْتَخَبِ قد ردَّ على
الخصوص في آخر المسألة، بأنه لا يصح أن يقال لليقظان إنه نائم اعتباراً بالنوم
السابق. - قال: - وتابعه عليه صاحب الحاصل والتحصيل، وغيرهما وهو يقتضي أن
ذلك محل اتفاق وصرح به الآمدي في الأحكام، - يعني بكلامه السابق -.

- قال: - وإذا تقرر هذا، فينبغي استثناؤه من كلام المصنف - يعني
البيضاوي -.

¹ - وردت في نسخة ب: فيتشهر.

² - نص منقول من الأحكام/1: 56.

قال: - فضابطه كما قال التبريزي¹ في مختصر المحصول المسمى بالتنقيح: أن يطرأ على المحل وصف وجودي يناقض المعنى الأول أو يضاده، كالسواد ونحوه بخلاف القتل والزنا² انتهى.

ولم يعدل المصنف على هذا فيما يظهر من عبارته، وشارحوه منهم من صوب فعله، وقال لا يوجد فرق بين القسمين. وعدم تسمية الصحابة كفاراً أمر شرعي. ومنهم من عابه وقال الإجماع يثنى، وإن لم تفهم العلة.

قلت: وما فعله المصنف أظهر، فإن عدم التسمية / في هذا القسم مع قسيمه الآخر هو مرتضاه، ونسبه إلى الجمهور كما مر. ولم يضعف هاهنا إلا صورة الإجماع، ولأشك أن صحة الإجماع في مثل هذا مما لا يستغرب، ولا ينبغي أن يذكر إلا حكاية كما فعل [المصنف]³. وتسمية الصحابي كافراً يمتنع شرعاً للإيهام والإذابة، وكذا كل من آمن، ولا مدخل لذلك في اللغة. وأما تسمية القاعد قائماً فلا دليل على امتناعه إلا ما فيه من بعض الاستيحاء. وبالجمله، المسألة ينظر فيها في ثبوت الإجماع، وفي كونه حجة بعد ثبوته في مثل هذا، والله الموفق.

{ليس في المشتق إشعار بخصوصية الذات}

الحادي عشر: ذكر أن الوصف⁴ لا "إشعار" له "بخصوصية" في "الذات".

¹ - أمين الدين مظفر بن إسماعيل بن علي الوراق التبريزي الشافعي (558/621هـ). أخذ ببغداد ثم حج ثم استوطن مصر. من كتبه: "التنقيح في اختصار المحصول". عن كتاب شرح التنقيح.

² - نص منقول بتصريف من نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول/2: 87-90.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة أ: المصنف.

قال الإمام في المحصول: «مفهوم الأسود شيء له سواد. فأما حقيقة ذلك الشيء فخارج عن المفهوم، فإن علم علم بطريق الالتزام.

يدل عليه أنك تقول: الأسود جسم، فلو كان مفهوم الأسود أنه جسم ذو سواد، لَنَزَلَ مَنزِلَةً مَا يُقَال: الجسم ذو السواد يجب أن يكون جسماً»¹ انتهى.

يعني ولو أشعر بغير الجسمية لكان بمثابة قولك <غير>² الجسم ذو السواد جسم، وهو تهافت، فالوصف³ لا يشعر بجسم ولا غيره.

وَعَلِمَ أَنَّ الإِشْعَارَ الْمَنْفِي إِنَّمَا هُوَ الإِشْعَارُ بِالْمُطَابَقَةِ أَوِ التَّضَمُّنِ⁴، أَمَّا بِالِاتِّزَامِ فَلَا يُنْكَرُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الإِمَامِ، فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ اتَّكَلَ عَلَى وَضوحِ الأَمْرِ. وَإِلَّا فَلَاشَكَّ أَنَّ إِطْلَاقَ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى الْمُوصُوفَاتِ، فَالْعَرَضُ الْعَامُّ يَدُلُّ عَلَى مَا يَعْرِضُ لَهُ مِنَ الْحَقَائِقِ، وَالْخَاصَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَا تَخْتَصُّ بِهِ، وَبِذَلِكَ تُثَبِّتُ⁵ الرُّسُومَ.

فَلَوْ قُلْنَا مَثَلًا: رَأَيْتُ مُتَحَرِّكًا، عَلِمْنَا بِالِاتِّزَامِ أَنَّهُ جِسْمٌ. وَلَوْ قُلْنَا: رَأَيْتُ مُجَسِّمًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ حَيَوَانٌ. وَلَوْ قُلْنَا: رَأَيْتُ كَاتِبًا <أَوْ ضَاحِكًا>⁶، عَلِمْنَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ.

¹ - نص منقول من المحصول/1: 92-93.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ورد في نسخة ب: وهو ثابت بالوصف.

⁴ - انظر المسألة مفصلة في شرح العضد على المختصر/1: 182، فواتح الرحموت/1: 196 وحاشية

البناني على شرح جمع الجوامع/1: 162.

⁵ - وردت في نسخة ب: ثبت.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

وَيَخْتَلَفُ الشُّعُورُ بِخِلَافِ الْإِعْتِقَادِ فِي الْعَرَضِ، وَأَنَّهُ هَلْ هُوَ خَاصَّةٌ أَوْ عَرَضٌ عَامٌ لِبُشْيَاءٍ أَمْ لَا.

وَكَذَا فِي صِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى، مَثَلًا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا وَسَمِيعًا وَبَصِيرًا، فَلَوْ اعْتَقَدَ أَحَدٌ ثُبُوتَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ <لَهُ>¹، ثُمَّ اعْتَقَدَ أَنَّهَا خَوَاصٌّ لِلْأَجْسَامِ²، لَاعْتَقَادَهُ مَثَلًا أَنَّهَا بِالْجَارِحَةِ لَا غَيْرَ، لَزِمَهُ اعْتِقَادُ الْجِسْمِيَّةِ فِي اللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عَلُوًّا كَبِيرًا.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنْحَصِرُ فِيْمَا ذُكِرَ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ الْمُتَكَلِّمُ وَالسَّمِيعُ مَنْ لَهُ الْكَلَامُ وَالسَّمْعُ، وَلَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ حَيًّا إِذِ الْحَيَاةُ شَرْطٌ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَفِي الْكَلَامِ النَّفْسِي، وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ، فَلْيُطْلَبْ مِنْ خَارِجٍ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.



تم بعون الله وحسن توفيقه طبع الجزء الثالث من كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الرابع وأوله: «الكلام في وقوع الترادف في اللغة».

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: لا الأجسام.

ثبت تفصيلي لمحتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

الإهداء

متن كتاب البدور اللوامع محرر محقق مفهرس (الجزء الثالث)

7

الكتاب الأول: القرآن الكريم

7

تعريف الكتاب

9

تنبيهات: في مزيد تفصيل القول في القرآن الكريم

11

أوجه ذكر المصنف لمباحث الأقوال في الكتاب دون السنة

12

مباحث في تعريف الكتاب يحسن التنبيه عليها

20

البسملة من القرآن في أول كل سورة غير براءة على الصحيح

21

تنبيهات: في مزيد تقرير أحكام البسملة بحسب المذاهب

22

أوجه احتجاج الشافعية على أن البسملة من القرآن

23

أوجه احتجاج المالكية وغيرهم على أن البسملة ليست

من القرآن

29

حُجج من جعل البسملة آية من أم القرآن

29

حُجج من جعل البسملة استفتاحاً ولم يجعلها آية من

سورة الحمد لله

31

حُجة من ترك الفصل بالبسملة بين السور

33

اختلاف الشافعية في البسملة هل هي قطعاً أم حكماً

39

وقيل البسملة ليست من القرآن على الأصح

39

تنبيهات: في مزيد تقرير أن البسملة ليست من القرآن على

الأصح

- 41 الكَلَامُ فِي السَّبْعِ الْمُتَوَاتِرَةِ
- 43 تَنبِيهَات: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ السَّبْعِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا
- 50 مَا هُوَ الشَّاذُّ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَهَلْ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ؟
- 51 تَنبِيهَات: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ الْقِرَاءَةِ بِالشَّاذِّ وَوَجْهِ الْاِخْتِجَاجِ بِهِ
- 54 هَلْ يَرِدُ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ؟
- 54 تَنبِيهَات: مَزِيدُ تَقْرِيرِ وُرُودِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ فِي الْقُرْآنِ أَوْ
مَا لَا تُدْرِكُ مَعْنَاهُ
- 56 أَدَلَّةُ الْقَائِلِينَ بِوُرُودِ مَا لَا يُفِيدُ فِي الْقُرْآنِ
- 58 الْجَوَابُ عَنْ أَدْلَتِهِمْ
- 59 أَقْرَبُ مَا قِيلَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ
- 60 مَذْهَبُ الْحَشَوِيَّةِ وَأَصْلُ شُبْهَتِهِمْ
- 61 مَذْهَبُ الْمُرْجِنَةِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ
- 62 أَصْلُ تَسْمِيَةِ الْمُرْجِنَةِ
- 63 هَلْ فِي الْقُرْآنِ مُجْمَلٌ لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟
- 64 تَنبِيهَات: فِي تَقْرِيرِ أَوْجْهِ مُخْتَلَفِ الْأَقْوَالِ فِي بَقَاءِ الْمُجْمَلِ غَيْرِ
مُبَيَّنٍ
- 67 الْأَدَلَّةُ الثَّقَلِيَّةُ هَلْ تُفِيدُ الْيَقِينَ؟
- 67 تَنبِيهَات: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مُخْتَلَفِ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ
- 69 حُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَدَلَّةَ الثَّقَلِيَّةَ تُفِيدُ الْعِلْمَ
- 70 حُجَّةُ الْمُفَصِّلِينَ النَّاطِرِينَ إِلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا
- 71 مُسْتَنَدُ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي إِفَادَةِ الْأَدَلَّةِ الثَّقَلِيَّةِ الْيَقِينَ
- 72 مُقَدِّمَاتُ الدَّلِيلِ إِمَّا عَقْلِيَّةٌ كُلُّهَا أَوْ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْعَقْلِ وَالتَّقْلِ
- 74 الْأَدَلَّةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَحْكَامِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَقَلِيَّةٍ وَغَيْرِ ثَقَلِيَّةٍ

- 75 الكلام في المنطوق والمفهوم
- 77 تنبيهات: في مزيد بيان متعلقات المنطوق
- 77 دواعي ذكر لبذة من اللغة في كتب الأصول
- 77 تقسيمات اللفظ اللغوي
- 78 المنطوق والمفهوم عند المصنف وصفان للمدلول وهو الشائع
- 81 إطلاقات النص
- 84 الكلام في اللفظ المركب
- 84 تنبيهات: في مزيد تقرير اللفظ المركب
- 85 المراد بالجزء كل جزء لأن اسم الجنس المضاف يعم
- 86 الألفاظ بالنسبة إلى الأفراد والتركيب ستة
- 86 ضابط المركب من حيث لفظة ومعناه
- 87 الكلام في دلالة المطابقة والتضمن والالتزام
- 88 تنبيهات: في مزيد تحرير القول في الدلالات
- 89 أمثلة في الدلالات اللفظية: الوضعية، الطبيعية والعقلية
- 89 وجه حصر الدلالة الوضعية في ثلاث
- 90 في أسباب تسمية هذه الدلالات مطابقة والتزام وتضمن
- 91 تعريف اللزوم الذهني في اصطلاح المنطق
- 92 اللازم ثلاثة أقسام
- 96 اختلاف في الدالتين التضمنية والالتزامية على ثلاثة أقوال
- 97 في ضرورة مراعاة الحشية في تعريفات الدلالات الثلاث
- 98 الكلام في تقسيم المنطوق إلى دلالة اقتضاء وإشارة
- 99 دلالة الاقتضاء عند ابن السبكي ثلاثة أقسام
- 101 أمثلة لدلالة الإشارة

102	تَنْبِيْهَات: فِي مَزِيْدٍ تَقْرِيرِ تَقْسِيْمَاتِ الْمَنْطُوْقِ الصَّرِيْحِ وَغَيْرِ الصَّرِيْحِ
108	الْكَلَامُ فِي الْمَفْهُومِ
108	تَعْرِيفُ الْمَفْهُومِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا
108	فِي اشْتِرَاطِ الْأَوَّلِيَّةِ فِيهِ قَوْلَانِ
109	الِاخْتِلَافُ فِي دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ
110	قِيلَ: دَلَالَتُهُ قِيَاسِيَّةٌ
110	وَقِيلَ: دَلَالَتُهُ لَفْظِيَّةٌ
110	وَقِيلَ: دَلَالَتُهُ تُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ
111	وَقِيلَ: نُقِلَ إِلَيْهَا اللَّفْظُ عَرَفًا
111	تَنْبِيْهَات: فِي مَزِيْدٍ تَقْرِيرِ الْمَفْهُومِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ
112	مُؤَاخَذَةُ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَعْرِيفِهِ لِلْمَفْهُومِ
115	مَعْنَى الْفَحْوَى وَاللَّخْنِ
119	مُنَاقَشَةُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْإِمَامَيْنِ فِي الْقِيَاسِ
120	مَذْهَبَانِ فِي الْقَوْلِ بِالْفِظِيَّةِ دَلَالَةُ الْمَفْهُومِ
125	تَعْرِيفُ السِّيَاقِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا
125	تَعْرِيفُ الْقَرِيْنَةِ وَهِيَ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ
128	الْكَلَامُ فِي مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ وَشُرُوْطِهِ
128	أَنْ لَا يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ تَرْكٌ لِحُوفٍ
129	أَنْ لَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ قَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ
129	أَنْ لَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ خَرَجَ لِسَوْأٍ أَوْ حَادِثَةٍ
130	أَنْ لَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ خَرَجَ لِجَهْلٍ بِحُكْمِهِ
130	أَنْ لَا يَكُونَ الْمَذْكُورُ خَرَجَ لِغَيْرِهِ مِمَّا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ
131	لَا يُمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ الْمَسْكُوتُ عَلَى الْمَنْطُوقِ

- 132 أَنْ لَا يَظْهَرُ مِنَ السِّيَاقِ قَصْدُ التَّعْمِيمِ
- 132 تَنْبِيهَات: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ شُرُوطِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ
- 132 ضَابِطُ مَا يُوجَدُ فِيهِ الْمَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ هُوَ
- 133 ضَابِطُ مَا يُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الْمُخَالَفَةِ
- 134 ذِكْرُ مَا فِي الْأَمْثَلَةِ مِنْ مَزِيدِ الْبَيَانِ
- 137 أَقْسَامُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ
- 137 الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَفْهُومُ الصِّفَةِ
- 139 الْقِسْمُ الثَّانِي: مَفْهُومُ الشَّرْطِ
- 139 الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَفْهُومُ الْغَايَةِ
- 140 الْقِسْمُ الرَّابِعُ: مَفْهُومُ الْحَصْرِ
- 141 تَنْبِيهَات: فِي مُنَاقَشَةِ الْمَفَاهِيمِ
- 141 ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ لِمَفْهُومِ الصِّفَةِ
- 147 وَجْهٌ كَوْنُ التَّنْفِي وَالْإِسْتِنَاءِ هُوَ أَصْلُ أَقْسَامِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ
- 149 الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَفَاهِيمِ وَحُجَّتِهَا لُغَةً أَوْ شَرْعًا أَوْ مَعْنَى
- 151 تَنْبِيهَات: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ جَوَابِ أُخْرَى مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَفَاهِيمِ
- 151 الْخِلَافُ فِي حُجَّةِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى سَبْعَةِ مَذَاهِبَ
- 152 مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ الْجَمِيعَ حُجَّةٌ إِلَّا مَفْهُومُ اللَّقَبِ
- 153 الْأَوْجُهُ الْمُسْتَدِلُّ بِهَا لِحُجَّةِ الْمَفْهُومِ
- 153 حُجَّةُ الْمَفْهُومِ ثَابِتَةٌ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ
- 155 الْمَفْهُومُ حُجَّةٌ بِالشَّرْعِ
- 157 الْمَفْهُومُ حُجَّةٌ بِالْمَعْنَى
- 159 تَنْبِيهُاتُ اللَّغَةِ بِالْآحَادِ
- 160 الْمَذْهَبُ الثَّانِي: مَفْهُومُ اللَّقَبِ حُجَّةٌ
- 160 حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ

- 162 المذهب الثالث: إنكار الكل وهو لأبي حنيفة
- 162 تنكير:
- 163 المذهب الرابع: المفهوم حجة في الإنشاءات دون الأخبار
- 166 المذهب الخامس: المفهوم حجة في كلام الشرع دون
كلام الناس
- 168 مذهب إمام الحرمين الذي أكره المفهوم في الصفة
- 170 مذهب المنكرين لمفهوم العدد دون غيره
- 170 حجج المنكرين لمفهوم العدد
- 171 الكلام في مسألة الغاية
- 173 تنبيهات: في مزيد تقرير الكلام في منطوق الغاية ومرتبها بين
المفاهيم
- 174 مراتب مفهوم الغاية قوة وضعفاً
- 175 مراتب «إنما» ومفهوم اللقب
- 178 الكلام في مسألة «إنما» هل تقيّد الحصر أم لا؟
- 180 تنبيهات: في مزيد تقرير الكلام في «إنما» واختلاف
الأصوليين في إفادتها الحصر
- 180 مذهب عدم إفادة «إنما» للحصر وحجته
- 181 مذهب الجمهور إفادة «إنما» للحصر وحجته
- 185 إنكار أبي حيان الفصالح الضمير مع «إنما»
- 185 اختلاف القائلين بإفادة «إنما» للحصر هل هو منطوق أو
مفهوم؟
- 191 أبو حنيفة ينكر «إنما» باعتبارها مفهوماً
- 192 الحصر إما حصر الصفة في الموصوف أو بالعكس

- 193 الكلام في فائدة الموضوعات اللغوية
- 196 تنبيهات: في الكلام على تدارك ما فات ابن السبكي في
المبادئ اللغوية
- 197 معاني اللطف، والحدوث، واللغة، والتعبير، والإشارة،
واليسر، والتواتر، والاستنباط
- 201 إدخال ابن السبكي لشيء من التقاسيم في مباحث الوضع
أوقعه في بعض التكرار
- 202 تقرير اليوسي لبيان سبب وضع اللغة
- 203 تقرير اليوسي لبيان موضوع اللغة
- 205 حد الموضوعات اللغوية
- 206 بحث اليوسي مع المصنف في تعريفه الموضوعات اللغوية
طريق معرفة اللغة
- 207
- 208 تشكيك الإمام الرازي في طرق معرفة اللغة
- 209 أجوبة الرازي على الشكوك المثارة في طرق
معرفة اللغة
- 212 تقرير الكلام في مدلول اللفظ وأقسامه
- 212 المدلول والمفهوم والمعنى
- 217 الكلام في تعريف الوضع وأنواعه
- 220 تنبيهات: في مزيد تقرير الوضع ومتعلقاته، والمحكم والمتشابه
- 221 الوضع ثلاثة أقسام: لغوي وشرعي وعرفي
- 222 لا تشترط المناسبة بين اللفظ والمعنى خلافاً للصيمري
- 223 تقرير اليوسي لشبهة عبّاد
- 228 الألفاظ الموضوعية هل القصد من وضعها المعنى الخارجي أم
الذهني؟

- 229 للوجود مراتب أربعة
- 231 الماهية تطلق بإزاء المخلوطة والمجردة والمطلقة
- 232 مناقشة المذهب القائل بأن الوضع للمعنى الخارجي
- 234 مناقشة المذهب القائل بأن الوضع للمعنى الذهني
- 234 مناقشة المذهب القائل بأن الوضع للمعنى من حيث هو
- 238 مناقشة اليوسي للإمام القائل أن الغرض من الوضع ليس
- استفادة المعاني بالألفاظ المفردة
- 241 لا يجب أن يكون لكل معنى من المعاني لفظ وضع بإزائه
- 243 اختلاف العلماء في معاني المحكم والمتشابه
- 245 تحقيق اليوسي للمحكم والمتشابه اعتماداً على اللغة
- 246 الاختلاف في إدراك علم المتشابه
- 247 تعريف المحكم
- 248 عند الإمام: اللفظ الشائع لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى
- خفي لا يعرفه إلا الخواص
- 250 تقرير اليوسي لما قال الإمام
- 252 الكلام على الاختلاف في واضح اللغة
- 253 تنبيهات: في مزيد تقرير واضح اللغة واختلاف الأقوال فيه
- 254 مختلف الأقوال في واضح اللغة
- 254 قول الجمهور أن اللغة توقيفية وحجته
- 257 قول من يرى أن اللغة اصطلاحية ودليله
- 258 قول من يرى أن القدر المحتاج إليه في التخاطب توقيف
- وغيره اصطلاح
- 259 قول من اختار الوقف من العلماء
- 260 اختلاف الناس في فائدة مسألة البحث عن الواضع

- 261 رَدُّ الْيُوسِي عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي قَائِدَةِ الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ
- 263 الْكَلَامُ فِي ثُبُوتِ اللَّغَةِ بِالْقِيَاسِ مِنْ عَدَمِهِ
- 264 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الْقِيَاسِ فِي اللَّغَةِ
- 264 أَوْجُهُ اخْتِجَاجِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ ثُبُوتِ اللَّغَةِ بِالْقِيَاسِ
- 265 جَوَابُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ الْقَائِلِ بِالْعَكْسِ عَلَى الْمَانِعِينَ
- 268 أَلْفَاظُ اللَّغَةِ قِسْمَانِ: مَا وَضَعُوا وَمَا قِيسَ عَلَى مَا وَضَعُوا
- 269 الْبَحْثُ فِي اللَّغَةِ إِمَّا فِي مَوْضُوعِ اللَّفْظِ أَوْ حُكْمِهِ
- 26 إِذَا أَقَادَ الْاسْتِقْرَاءُ أَنَّ حُكْمَ الْمَوْضُوعِ غَامٌ فَلَا قِيَاسَ
- 270 إِذَا لَمْ يُفِدَ الْاسْتِقْرَاءُ عُمُومَ حُكْمِ الْمَوْضُوعِ سَأَلَ فِيهِ
- الْقِيَاسَ
- 270 مُنَاقَشَةُ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ فِي مُتَوْنِ الْأَلْفَاظِ
- 271 الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ الشَّخْصِيُّ: حَقِيقِي وَإِضَافِي
- 276 الْكَلَامُ فِي تَقَاسِيمِ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ
- 278 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ تَقَاسِيمِ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ
- 278 حَاصِلُ تَقْسِيمِ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ
- 279 تَقْسِيمَاتُ اللَّفْظِ الْمَفْرُودِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى مَعْنَاهِ
- 279 تَقْسِيمٌ أَوَّلٌ لِلْفِظِ الْمَفْرُودِ
- 281 تَقْسِيمٌ ثَانٍ لِلْفِظِ الْمَفْرُودِ
- 281 تَقْسِيمٌ ثَالِثٌ لِلْفِظِ الْمَفْرُودِ
- 282 تَقْسِيمَاتُ اللَّفْظِ الْمَفْرُودِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ
- 283 مَعَانِي التَّعَدُّدِ وَالْأَفْرَادِ وَالْمَعْنَى الْمَوْجُودُ فِيهَا
- 284 اللَّفْظُ الْكُلِّي سِتَّةُ أَقْسَامٍ
- 285 الْيَأُ فِي الْجُزْئِيِّ وَالْكُلِّي يَأُ النَّسْبَةُ إِلَى الْجُزْءِ وَالْكُلِّ
- 285 فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظِ بِمُتَوَاطِيٍّ وَمُشَكَّكٍ

- 286 فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ مَعْنَى مُتَبَايِنَيْنِ
- 286 فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَّفِقَيْنِ مَعْنَى مُتَرَادِفَيْنِ
- 286 فِي تَسْمِيَةِ اللَّفْظِ الْمُتَعَدِّدِ الْمَعْنَى مُشْتَرِكاً
- 288 اِنْتِقَادَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ ابْنِ السَّبْكِ لِلْجُزْئِي
- 289 اِنْتِقَادَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ لِلْكُلِّي
- 289 حَدُّ الْمُصَنَّفِ لِلْعَلَمِ يَرُدُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَامِعاً
- 294 الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الشَّخْصِ وَعِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ
- 295 حَاصِلُ مَا يَتَقَرَّرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ
- 297 إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَفْرَادِ حَقِيقَةً أَمْ مَجَازاً؟
- 299 تَهَاوَتْ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ ابْنِ السَّبْكِ
- 300 الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الْاِشْتِقَاقِ وَأَقْسَامِهِ
- 301 تَنْبِيْهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ الْاِشْتِقَاقِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ
- 301 الْاِشْتِقَاقُ فِي اللُّغَةِ وَالْاِصْطِلَاحِ
- 304 لَا بَدَّ فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنَ التَّغَايُرِ وَالتَّوَافُقِ
- 306 لَا بَدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ فِي الْمُسْتَقَّ عَنْ أَصْلِهِ
- 308 مَنْ يَكُونُ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ وَلَا تَغْيِيرٌ فِي الْأَلْفَاظِ
- 308 تَغْيِيرُ ابْنِ السَّبْكِ فِي قَوْلِهِ رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرٍ جَامِعٌ مَانِعٌ
- 309 اسْتِدْرَاكٌ عَلَى الْإِمَامِ الرَّازِيِّ فِي أَقْسَامِ التَّغْيِيرِ اللَّفْظِيِّ الْحَقِيقِيِّ
- 312 الْاِشْتِقَاقُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ
- 314 الْاِشْتِقَاقُ يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ خِلَافاً لِلْقَاضِي
- وَالْقَزَالِيِّ وَالْكِنَانِيِّ
- 314 تَضَارُبُ الطَّرَائِفِ فِي الْقَوْلِ بِالْاِشْتِقَاقِ
- 315 الضَّابِطُ فِي أَطْرَادِ الْمُسْتَقَّ مِنْ عَدَمِهِ

- 315 مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصَفَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ اسْمٌ
خِلَافاً لِلْمُعْتَزَلَةِ
- 319 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ مَسْأَلَةِ الْاِشْتِقَاقِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا
- 319 أَحْكَامُ الْاِشْتِقَاقِ
- 320 الْمُنَاسِبُ فِي تَرْتِيبِ أَحْكَامِ الْاِشْتِقَاقِ
- 322 تَحْقِيقُ الْيُوسِيِّ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ يُبَيِّنُونَ أَحْكَامَ
الصِّفَاتِ وَيَنْفَوْنَهَا
- 325 حَاصِلُ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي مَسْأَلَةِ الذَّبْحِ
- 327 اسْتِيفَاءُ مَسْأَلَةٍ مَنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ الْاِشْتِقَاقُ
- 329 رَدُّ الْيُوسِيِّ عَلَى شُبْهَةِ الْمُعْتَزَلَةِ وَشُبْهَةِ الْإِمَامِ الرَّازِي
- 331 اسْتِدْرَاكُ الْيُوسِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِيمَا بَقِيَ فِي عِبَارَتِهِ
- 333 مَسْأَلَةٌ مَتَى يَكُونُ الصَّدَقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَمَتَى يَكُونُ عَلَى وَجْهِ
الْمَجَازِ؟
- 338 بَسْطُ إِجْمَالِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: "اسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ"
- 341 إِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَحَلِّ وَصَفٌ وَجُودِي يُنَاقِضُ الْأَوَّلَ لَمْ يُسَمَّ
بِالْأَوَّلِ إِجْمَاعاً
- 342 لَيْسَ فِي الْمُسْتَقَّ إِشْعَارٌ بِخُصُوصِيَةِ الذَّاتِ
- 345 ثَبِتُ تَفْصِيلِي لِمُخْتَوِيَاتِ الْكِتَابِ